الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـــــامعة الجـــــزائر3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

عنوان الأطروحة

دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال إفريقيا باستعمال نماذج بيانات بانيل (1990 -2009)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

فرع: قياس اقتصادي

مـن إعـداد الطالـبة: ميغاري كريمة

أمام لجنة مناقشة:

- محمد صالح	**أستاذ التعليم العالي**	**-رئيس اللجنة**
-لعلالي علاوة	**أستاذ محاضر -أ-**	**- المشرف**
- زكان أحمد	**أستاذ محاضر -أ-**	**- عضوا**
- حشمان مولود	**أستاذ التعليم العالي**	**- عضوا**
- غريس عبد النور	**أستاذ محاضر -أ-**	**-عضوا**
- مكيد علي	**أستاذ محاضر -أ-**	**- عضوا**

السنة الجامعية 2013-2014

الإهـداء

إلى من جعل رضاءهما من رضاءه سبحانه و تعالى

-إلى والداي أطال الله عمرهما وكساهما ثوب الصحة والعافية

- إلى زوجي شكرا وعرفان

- إلى إخواني وأخواتي تقديرا واحتراما

- إلى كل الأصدقاء والأقارب

أهدي جهدي المتواضع وأسأل الله أن يفيد به كل من يرغب في الرجوع

إليه، إنه سميع مجيب.

الباحث

شـــكر و تـقديـــر

ابتدءا أحمد الله و أشكر فضله العظيم على عونه في إنجاز هذه الأطروحة بشكلها الحالي و بعد :

فإن واجب الوفاء علي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور علاوة لعلالي الذي أحاطني بفيض رعايته وعنايته وتشجيعه المتواصل و رحابة صبره وعمق توجيهاته وعظيم إشادته ومتابعته المستمرة طوال فترة إعداد هذه الدراسة .

كما أتوجه بالشكر و الامتنان لأعضاء لجنة مناقشة و لتفضلهما بمناقشة دراستي وإثرائها بالتوجيهات والملاحظات البناءة.

كما لا أنسى أن أشكر أساتذتي على نصائحهم القيمة و تشجيعاتهم المتواصلة، أخص بالذكر الأستاذ عبد الوهاب بوفجي ،الأستاذ ماضي، الأستاذة بن حمودة سكينة، الأساتذة: بعداش، حريتي، عرقوب، سايغ ومسلم ...

دون أن أنسى أن أوجه كل شكري و تقديري إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل، و لو بكلمة طيبة مشجعة أو ابتسامة صادقة.

شكـــــرا

فهرس المحتويات

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الاستهلاك والنظريات المفسرة له 7

مقدمة الفصل الأول 8

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستهلاك..... 9

المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك 9

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الاستهلاك..... . 10

المطلب الثالث: مفهوم سلوك المستهلك 20

المطلب الرابع: أثر التغير في الدخل على الإنفاق الاستهلاكي..... 30

المبحث الثاني: الاستهلاك في النظرية الاقتصادية 33

المطلب الأول: الاستهلاك عند المدرسة الكلاسيكية..... 33

المطلب الثاني: الاستهلاك عند المدرسة الكينزية..... 35

المطلب الثالث: الاستهلاك عند النيوكلاسيك..... 36

المبحث الثالث: دالة الاستهلاك والنظريات المفسرة له 37

المطلب الأول: *دالة الاستهلاك*..... *37*

المطلب الثاني: النظريات الأساسية لدوال الاستهلاك *41*

خلاصة الفصل الأول..... 70

الفصل الثاني: النماذج المستعملة لتقدير دوال الاستهلاك في منطقة شمال إفريقيا..... 71
مقدمة الفصل الثاني 72
المبحث الأول: نماذج بانيل 73
المطلب الأول : أهمية نماذج بانيل..... 73
المطلب الثاني: تحليل التباين ونماذج بانيل 76
المطلب الثالث: نماذج بانيل الشائعة الاستعمال 77
المطلب الرابع : نماذج بانيل الحديثة 88
المبحث الثاني: تقدير نماذج بانيل ذات الأثر الثابت والعشوائي 81
المطلب الأول: نماذج بانيل ذات الأثر الثابت 81
المطلب الثاني: نماذج بانيل ذات الأثر العشوائي 85
المبحث الثالث: نماذج بانيل ومصفوفة التباين والتباين المشترك 90
المطلب الأول: اختبار التحديد 90
المطلب الثاني: ارتباط الأخطاء 92
المبحث الرابع: الدراسات الميدانية لدوال الاستهلاك..... 94
المطلب الأول: الدراسات الإحصائية لدالة الاستهلاك..... 95
المطلب الثاني: تعارض الدراسات الميدانية لدالة الاستهلاك..... 98
المبحث الخامس: التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد 109
خلاصة الفصل الثاني 115
الفصل الثالث: المؤشرات الاقتصادية في بلدان شمال إفريقيا 116
مقدمة الفصل الثالث 117
المبحث الأول: الأداءات الاقتصادية والمالية في شمال إفريقيا..... 118
المبحث الثاني: تغيير أنماط الاستهلاك 139
المطلب الأول: آثار التغيرات في أنماط الاستهلاك..... 139
المطلب الثاني: العولمة والاستهلاك المستدام..... 140

المطلب الثالث: الهيكل الاقتصادي لبلدان الشمال الإفريقي..... 142
المطلب الرابع: العولمة والمستهلك في شمال إفريقيا..... 143
المبحث الثالث: مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي 149
المطلب الأول: معامل "Gini"..... 149
المطلب الثاني: حالة عدم التساوي في الإنفاق الاستهلاكي..... 151
المطلب الثالث: المرونات الدخلية على المستويات الرئيسية للإنفاق الاستهلاكي..... 157
خلاصة الفصل الثالث 160
الفصل الرابع: نتائج تقدير دوال الاستهلاك لبلدان شمال إفريقيا 161
مقدمة الفصل الرابع 162
المبحث الأول: مرحلة البناء 163
المطلب الأول: الدراسة الوصفية للمعطيات 163
المطلب الثاني: النماذج المستعملة للتقدير 164
المطلب الثالث: المجاميع الكلية والفعلية 166
المبحث الثاني: تقدير دوال الاستهلاك 167
المطلب الأول: النماذج الكلاسيكية 167
المطلب الثاني: النماذج الكينزية 169
المطلب الثالث:نماذج "ديزنمبري" 177
المطلب الرابع: نماذج "فريدمان" 183
المطلب الخامس: نماذج دورة الحياة 189
المطلب السادس: نماذج "تايلور..... 192
المطلب السابع: اختيار أفضل نماذج دوال الاستهلاك..... 195
المبحث الثالث: تفسير نتائج التقدير 197
المطلب الأول: المرونات الدخلية 197
المطلب الثاني: مقارنة وتحليل معطيات بلدان شمال إفريقيا..... 199
خلاصة الفصل الرابع 204
الخاتمة العامة 206
المراجع 214

قـائمـة الجـداول

الجدول (1): نتائج التي توصل إليها "Kuznets"..... ص99

الجدول (2): نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي في شمال إفريقيا(2000 ، 2003 – 2008).....ص 120

الجدول (3) : معدل صرف العملات الوطنية في شمال إفريقيا (2007–2008) .....ص 131

الجدول (4): التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا ما بين 2007–2008 .....ص 134

الجدول (5) : التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا في سنة 2008 .....ص135

الجدول (6) : قيمة الواردات الغذائية في بلدان شمال إفريقيا (2000–2002).....ص146

الجدول (7) : نصيب اليد العاملة في قطاع النسيج ص147

الجدول (8) : نسب الفقر المسجلة في بعض بلدان شمال إفريقيا.....ص148

الجدول (9) : حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من بلدان شمال إفريقيا سنة 1990.....ص153

الجدول (10) : حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من بلدان شمال إفريقيا سنة 2000 .....ص155

الجدول (11): تغير عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي مع الفترة الزمنية في عينة من بلدان شمال إفريقيا ص156

الجدول(12): توزيع للمتوسط العام للإنفاق الاستهلاكي والمرونات الدخلية في عينة من بلدان شمال إفريقيا سنة 2006 .....ص157

قـــائمـة الـبيانـية

الشكل (1): الدوافع و تخفيض حالة التوتر لدى المستهلك .....ص 22

الشكل (2): مراحل عملية اتخاذ القرار في البحث عن السلع و الخدمات.....ص 22

الشكل (3): عملية اتخاذ القرار الاستهلاكي.....ص 23

الشكل (4): شكل مبسط لنموذج "Nicosia".....ص 26

الشكل (5): نموذج "Angel" و"Kollat" و"Blackwell" .....ص 27

الشكل (6): مكونات النموذج "Howard" و"Sheth" .....ص 29

الشكل (7): دالة الاستهلاك الخطية .....ص 39

الشكل (8): دالة الاستهلاك غير الخطية .....ص 41

الشكل (9): منحنى الادخار .....ص 42

الشكل (10): دالة الاستهلاك الكينزية في المدى القصير.....ص 45

الشكل (11): دالة الاستهلاك عند نظرية الدخل النسبي .....ص 52

الشكل (12): دالة الاستهلاك عند نظرية عادات الاستهلاك.....ص 55

الشكل (13) : دالة الاستهلاك ودورة الحياة.....ص57

الشكل(14): أثر زيادة في الدخل على الإنفاق الاستهلاكي.....ص66

الشكل (15): علاقة الاستهلاك- الدخل الولايات المتحدة الأمريكية 66 -1987.....ص97

الشكل(16): دالة استهلاك العائلة- نظرية الدخل المطلق-.....ص100

الشكل (17): دالة استهلاك العائلة- نظرية الدخل النسبي-.....ص105

الشكل (18): الدخل النسبي.....ص107

الشكل (19): تطور متوسط النمو في شمال إفريقيا 2002 -2008.....ص118

الشكل (20): معدل النمو في شمال إفريقيا بين سنتي 2007 و 2008.....ص119

الشكل (21): الاستهلاك الخاص في بعض بلدان شمال إفريقيا.....ص124

الشكل (22): الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية في بعض بلدان شمال إفريقيا.....ص124

الشكل(23): التباين السنوي لأسعار الاستهلاك ص128

الشكل(24): ارتفاع قيمة العملات مابين 2007 و2008 .....ص130

الشكل (25): تطور المبادلات الخارجية 2007 – 2008 .....ص 134

الشكل (26): الأرصدة التجارية لبلدان شمال إفريقيا .....ص 135

الشكل (27): منحنى "لورنز" لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر سنة 2000 .....ص151

الشكل (28): مقارنة بين دول شمال إفريقيا خلال ثلاث عشريات 1981، 1991 و2001 ...ص 201

المقدمة العامة:

تهتم نظرية الاقتصاد الجزئي بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كلاٌ على حدة سواء كان مستهلكاً أو مستثمراً أو مدخراً أو منتجاً...، كما تقوم بشرح وتفسير عمل السوق بالنسبة لكل سلعة. وتتمثل الوظيفة الأساسية لنظرية الاقتصاد الجزئي في تفسير آلية تكوين الأسعار (سعر كل سلعة والأسعار النسبية لها)، وكذلك تخصيص عوامل الإنتاج النادرة وتوزيعها العقلاني بين مختلف استعمالاتها. ويتحقق التوازن في سوق السلع عن طريق تفاعل طلب المستهلك مع عرض المنتج لتحديد سعر وكمية التوازن في سوق إحدى السلع. ولتحقيق التوازن الكلي يستوجب أن يكون هناك توازن في جميع أسواق السلع والخدمات.

انطلاقا من القانون "Say": "العرض يخلق الطلب". فقد تصورت النظرية الاقتصادية أنه " ليس للمستهلكين ما يعبرون عنه سوى الالتزام بمسار نمو اقتصادي أقره آخرون لهم سواء كانوا مؤسسات أو سلطات عمومية أو الاثنان معا" (**Cotta**, 1967). إلا أن ظهور أزمة فائض الإنتاج كان سببا لاستبعاد قانون "Say" الذي كان نتيجة حتمية للثورة الفكرية الكينزية آنذاك. من هنا تحولت أنظار الاقتصاديين نحو الطلب من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية.

ولا يعد الطلب، ومن ثم الاستهلاك مهما أثناء مرحلة النمو الاقتصادي، حيث أن العلاقات بين المجاميع الاقتصادية لا تتحدد على الوضع الحالي للاقتصاد فحسب، بل تتحدد على مسار النمو الاقتصادي. ففي الدول المتقدمة، يلعب الاستهلاك دورا أساسيا وذلك من ناحيتين: بالنظر إلى أن النمو الاقتصادي يعتمد على التطور الديناميكي وعلى زيادة قدرات الإنتاج حيث إن الحركية الاقتصادية تأخذ مصدرها من طلب العائلات كنتيجة لاستقرار عدد السكان وبروز ظاهرة قدرات الإنتاج غير المستغلة (**J.Paelinck**, 1966). لهذا السبب، يعد الاستهلاك أداة تساعد على الحفاظ على وتيرة النشاط الاقتصادي وعلى الاستعمال التام للموارد الإنتاجية من جهة. ومن جهة أخرى بالنظر إلى الزيادة في الدخل الحقيقي والتطور في الحاجيات، فإن القسط من الدخل الذي تخصصه العائلات لتلبية حاجياتهم الاستهلاكية الفردية يشكل نسبة معتبرة من الدخل الكلي. من هنا، يمكن القول أن الاستهلاك يلعب دورا حاسما في إعداد إجراءات التقويم الاقتصادي حيث " أن الإفراط أو القصور في الاستهلاك قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي في استعادة الجهاز الاقتصادي الوطني لتوازنه " (**G.Poulalion**, 1971) .

أما الاستهلاك في منطقة شمال إفريقيا، فهو يلعب دورا مختلفا حسب الاقتصادي "O.Lange " الذي يرى أن " اقتصاد هذه المنطقة هو اقتصاد يكون فيه مخزون رأس المال الإنتاجي المتوفر غير كاف لتشغيل كل القوة العاملة المتاحة في إطار تقنيات الإنتاج المعاصرة ".

ويرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بمعدل تكوين رأس المال الذي يستدعي تحقيق ادخار مسبق. ففي حالة ما إذا كان الاستهلاك يمتص القسط الأكبر من الدخل وأن زيادة في الادخار تؤدي إلى

انخفاض في الاستهلاك، فإن "معدل نمو هذا الأخير يجب أن يكون متناسبا بصفة عكسية مع معدل النمو الاقتصادي" (**C.Yang**, 1964).

بالنسبة للاقتصادي (**Nurkse**, 1952)، فهو يرى أن مسار التنمية الاقتصادية يختصر على المشكل العام للإنماء الاقتصادي. فحل هذا المشكل يمر حتما عبر توجيه القسط الأكبر من الزيادة في الدخل نحو الادخار وتقليص الحصة المخصصة للزيادة في الاستهلاك إلى أدنى حد ممكن.

لقد أعطت الكثير من الأبحاث الأولوية لدراسة الجزء غير المستهلك من الدخل، حيث اهتم الاقتصاديون بالتنمية أكثر في دراسة الادخار بصفته العنصر الأهم في تراكم رأس المال، في حين لم يتلق الجزء المستهلك من الدخل نفس الاهتمام. لهذا، يجدر بنا إذا أردنا فهم أسباب قصور الادخار القيام بدراسة سلوك الأفراد بصفتهم مدخرين وسلوكهم بصفتهم مستهلكين في آن واحد.

تعتبر دراسة الاستهلاك في إطار اقتصاد متخلف أمراً حتمياً سواءً من أجل فهم سلوك المستهلك ضمن مسار التنمية أو من أجل اختيار العوامل والوسائل المؤثرة على الاستهلاك، إلا أنه سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل سلوك هذا العامل الاقتصادي في سياقه الاقتصادي والاجتماعي الذاتي. هكذا، تتداخل الأنشطة الإنتاجية والأنشطة الاستهلاكية في ظل اقتصاد معيشي حيث تكون اختيارات المستهلك محددة مسبقا بقراراته الإنتاجية. في هذه المرحلة من مراحل التنمية، يجب أن تتضافر الجهود من أجل إدماج المستهلك – المنتج في دائرة السوق، كما يتعين أن تنصب دراسة سلوك المستهلك في البحث عن الوسائل الناجحة المحققة لذلك. إلا أن خيار إثارة الحاجات الاستهلاكية بصورة متصاعدة لدى الأفراد سيؤدي بدون شك إلى التضحية بالادخار المحقق. وعليه فإن إلقاء الطابع النقدي على القطاعات التقليدية يتطلب القدرة على توجيه حاجات المستهلكين وكذلك الإلمام بالقواعد التي تتحكم فيها. لهذا، أصبحت دراسة الاستهلاك أمرا مهما وضروريا.

ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة والمتمثل في محاولة ايجاد نموذج قياسي لسلوك الاستهلاك يتماشى وحالة بعض بلدان شمال افريقيا، لاحظنا أن هناك بعض الصعوبات خاصة بدراسة تطور سلوك المستهلك، فحسب الاقتصادي (**Bowman**, 1951) يعرف المستهلك "بصفته تصور أو مجموعة من تصورات تبرز ضمن سياقات تحليلية ومعيارية". أما الاقتصادي (**Rottier**, 1961)، فهو يعتبر المستهلك "بأنه شخص غريب ومعقد إذ أن سلوكه واختياراته هي مرآة لحضارة وانعكاس لحقبة، كما أنها مرتبطة بعوامل اقتصادية عديدة."

هكذا، تعتبر المعتقدات والسياسة والأخلاق العامة والحضارة مرآة عاكسة لسلوك المستهلك، إلا أن القصور في البيانات الإحصائية والشك في مصداقيتها تجعل من الصعب الإحاطة بسلوك المستهلك وفهمه. وهذه الصعوبات تعمل على تسهيل بناء نظرية مستقلة يقصد منها شرح ظاهرتي الاستهلاك والادخار في حالة خاصة لبلدان شمال إفريقيا، ومثل هذه الدراسات لم تكن سوى نقل للفرضيات المعمول بها في الدول الصناعية.

لم تستند محاولات شرح مستوى الاستهلاك في دول شمال إفريقيا على استقصاءات نظرية أو قياسية خاصة بمعطياتها الذاتية. فمن المعلوم أنها تعود إلى تعميمات لنظريات حول وظيفة الاستهلاك تمت صياغتها خصيصا من أجل الدول الصناعية.

تعد دالة الاستهلاك إذن أداة اقتصادية قياسية تتيح لنا تحليل سلوك المستهلك، إذ يمكن استعمالها على المستويين الجزئي والكلي. فعلى المستوى الجزئي، تعتبر العائلة هي وحدة العينة، أما على المستوى الكلي فتتمثل المتغيرة المدروسة في مجموع وحدات الحسابات الوطنية.

وتبقى أراء الاقتصاديين متباينة حول تفضيلهم لهذا المنهاج أو ذاك. فحسب الاقتصادي **(Nicosia, 1971)**، فهو يفضل المنهاج الجزئي لأنه الأكثر انسجاما من المنهاج الكلي.

بخلاف ذلك، يرى الاقتصادي (**Ackley**, 1968) أن" دراسة الميزانيات العائلية لها أهمية بالغة في تحليل سلوك المستهلك ولكنها لا تتيح لنا معرفة الارتباط الموجود بين الاستهلاك الكلي والدخل الكلي".

يعتقد أن مسألة المفاضلة بين هذين المنهاجين في البحث لا يجب أن تطرح بهذه الطريقة، فهما متكاملان؛ حيث أن اختيارنا للمنهاج الكلي مرده ليس توفر البيانات الإحصائية فحسب، ولكن كذلك لتجانس هذا المنهاج ...

إن أي استقصاء للعوامل المؤثرة في الاستهلاك والادخار يجب أن يكون مبنيا على تحليل نظري وقياسي وذلك بأخذ بعين الاعتبار خصوصيات التركيبات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان. وحسب هذا المنهاج، سنسعى في دراستنا هذه للوصول إلى العوامل التي على أساسها يتحدد سلوك الاستهلاك.

ومن بين الدراسات التي أجريت في تحليل دوال الاستهلاك لدينا:

- الدراسة التي أجراها الباحث الاقتصاديt (**Robert**, 1978 و**Hall**) بعنوان "دراسة سلوك المستهلك في الدول المصنعة " التي تهتم في علاقة الاستهلاك بالمتغيرات المفسرة له، والنتيجة التي توصلا اليها تتمثل في أن المستهلك قي الدول المصنعة يتأثر بالدخل الدائم؛
- وفي دراسة قام بها (**Monki**, 1989, 1990 و**Kambel**) والتي تتمثل في مفهوم الاستهلاك بصفة عامة، توصلا إلى النتيجة بقولهما أن الإنفاق الاستهلاكي لأي مستهلك يتوقف على مستوى دخله وعلى أسعار السلع ومرونتها؛
- ودراسة أجراها (**Sariola**, 1966)، والتي تتعلق بدراسة تحليلية على نمط الاستهلاك في فلندا، فقد اعتمدت على دوال الإنفاق الاستهلاكي على السلع لتحديد أنماط الاستهلاك وتقدير المرونات الانفاقية، وبينت هذه الدراسة أن المرونة كانت مرتفعة بالنسبة للثقافة والتعليم والرعاية الصحية، بمعنى أن العائلات في فلندا يزداد إنفاقها الاستهلاكي على هذه المجموعات بنسبة أكبر؛
- وأخيرا الدراسة التي أجراها الباحث الاقتصادي (**رياض المومني**، 1996)، والتي تتعلق بتقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن من خلال حساب الميل الحدي للاستهلاك من الدخل

الفردي، إذ بينت هذه الدراسة أن هذا الإنفاق لا يعتمد فقط على الدخل المتاح له من الناتج المحلي الإجمالي وإنما قد يتأثر بما تتحصل عليه الأردن من مساعدات وقروض.

والملاحظة الأولية من خلال هذه الدراسات هو اختلاف الآراء في علاقة الإنفاق الاستهلاكي بالمتغيرات المفسرة له.

وفي ظل هذه المعطيات يمكن طرح التساؤل التالي: **ماهو أفضل نموذج لتمثيل سلوك المستهلك في هذه البلدان؟**

كما يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1 – هل يمكن الاعتماد على النظريات المفسرة للاستهلاك فيما يتعلق ببعض بلدان شمال إفريقيا ؟

2 – ماهي العوامل المؤثرة في مستوى وتطور الاستهلاك في هذه البلدان ؟

3- ماهو تأثير مختلف السياسات الاقتصادية على مستوى الاستهلاك، وماهي أدوات التأثير الأكثر فاعلية على هذا المستوى؟

فاختيار منهاج بحث ملائم للإشكالية المطروحة هو أمر ضروري إذا أردنا الإجابة على هذه التساؤلات.

يعتبر الاستهلاك نشاط اقتصادي واجتماعي، فردي وجماعي، عقلاني وغير عقلاني، ومادي يستوجب علينا إذا أردنا فهمه الأخذ في الحسبان كل هذه الوظائف في آن واحد. ينبغي عندئذ الجمع بين التحليل الكمي والوصفي من أجل الإلمام بمختلف جوانب هذا البحث في السياق الاقتصادي والاجتماعي لبلدان شمال إفريقيا.

ومن متطلبات البحث الشامل أن تتصدر ملاحظة الظاهرة المعنية وتحليلها، وهذه الملاحظة تتم بطريقتين مختلفتين: تتمثل الأولى في ملاحظة العوامل غير القابلة للقياس والمؤثرة في توزيع الموارد بين الاستهلاك والادخار التي تشمل مختلف العادات الاستهلاكية المتغيرة من بلد لآخر ومن فئة سكانية لأخرى، لهذا السبب فهي لا يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذه الدراسة.

أما الثانية، فهي تعتمد على دراسة السلاسل الزمنية المقطعية (Section-Cross) المعبرة عن عوامل قابلة للمقارنة.

من أجل تحقيق هدف الدراسة والاجابة على التساؤلات السابقة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1 – الاستهلاك هو بمثابة المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي؛

2- لا يعتبر الدخل المتاح المحدد الاساسي للاستهلاك الخاص في بعض بلدان شمال افر يقيا؛

3- تعتبر مؤشرات المرونة الإنفاقية والميل الحدي للاستهلاك مؤشرات أساسية لإجراء المقارنات مع البلدان لتحديد موقع القطر اقتصاديا.

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الاستنباطي وأداته التوصيف من خلال استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بنظرية الاستهلاك، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء بغرض تحليل

مختلف الإحصائيات المتعلقة بمحددات الاستهلاك ببلدان شمال افريقيا، وذلك من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها، ثم استعملنا أداة القياس الاقتصادي لتقدير دوال الاستهلاك خلال فترة الدراسة؛ وبالتالي تناولنا الموضوع عن طريق الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي وذلك راجع إلى طبيعة الدراسة حيث دعمنا الجانب النظري بالجانب التطبيقي؛ كما اعتمد أسلوب البحث وجمع المعلومات على المسح المكتبي، قصد التعرف على الكتب والبحوث والدراسات التي لها صلة ببحثنا، كما شملت بعض التقارير السنوية لبنك الدولي والمجموعات الإحصائية للديوان الوطني للاحصاء، والرسائل الجامعية والدوريات.

تتحدد الدراسة في الفترة (1990 –2009)، وهي الفترة التحليل في البحث، كما تحتوي الدراسة على عدة متغيرات كلية من أجل إعطاء الصيغة اللازمة لنماذج الانفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا.

فدراستنا هذه، ستسمح بتكوين صورة عن استقرار، انتظام وتطور الاستهلاك وذلك في ست دول وهي الجزائر، المملكة المغربية، تونس، موريتانيا، السودان ومصر. كما يشكل الجانب الكمي ودراسة بعض المشاكل التقنية المرتبطة بتقدير المتغيرات المعنية موضوع الجزء الأول من هذه الأطروحة.

وبعد الانتهاء من إعطاء كل العناصر حول الظاهرة في الإطار الخاص ببلدان شمال إفريقيا، سنقوم بدراسة القاعدة النظرية لدوال الاستهلاك للوقوف على إمكانية تكييفها بما يلائم خصوصيات هذه البلدان، وستأخذ هذه الدراسة ثلاثة وجهات.

أولا، وفي الجزء الأول، سنبحث عن إمكانية التوفيق بين النظريات الكلاسيكية، نظرية Keynes، نظرية كل من Duesunberry، Friedman، Modigliani وTaylor بالنظر إلى سلوك المستهلك في هذه البلدان. ثم سنرى في الجزء الثاني كيف أن الدراسة ستتيح لنا مقارنة النظريات مع المعطيات الإحصائية لهذه البلدان باستعمال تقنية اقتصادية قياسية هي نماذج البانيل. ومن هنا، فإن المقاربة النظرية والاختبار القياسي سيسهلان فهم العلاقة الموجودة بين الفرضيات المفسرة للاستهلاك ومختلف التفسيرات المقدمة للادخار في الإطار المرغوب، وسيتم لاحقا إدخال هذه العوامل ضمن دالة الاستهلاك مع إجراء تطبيق عليها وهو يسمح بالتأكد من صحتها. أما الجزء الثالث، فستشكل دراسة الفرضيات ومدى تناسبها لحالة دول شمال إفريقيا.

لا تشكل دالة الاستهلاك هدفا بحد ذاتها، حيث أن دلالتها تكمن في اكتشاف المتغيرات المعبرة التي تحدد مستوى الاستهلاك في إطار اقتصادي واجتماعي معين. فإذا أتيح لنا معرفة هذه المتغيرات فإنها تسمح للاقتصاديين معرفة التوجهات اللازمة التي تمكنهم من تطبيق المتغيرات المناسبة على مستوى الاستهلاك بما يتوافق مع باقي أهداف سياسة الإنماء الاقتصادي.

على هذا الأساس، ارتأينا أن نقسم بحثنا هذا إلى أربعة فصول بعد المقدمة العامة كما يلي:

يهتم الفصل الأول بتقديم مفاهيم عامة حول الاستهلاك والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، نعرض في المبحث الأول تعاريف مختلفة للمستهلك ومميزاته، والمبحث الثاني خاص بمفهوم الاستهلاك في النظرية الاقتصادية الكلية حيث نتناول فيه الظواهر الاقتصادية التي تفسر الاستهلاك حسب مختلف

المفكرين الاقتصاديين، بينما المبحث الثالث، فسنعرض من خلاله دالة الاستهلاك وعلاقتها بالمتغيرات المفسرة لها من خلال النظريات التالية: النظرية الكلاسيكية، نظرية الدخل المطلق، نظرية الدخل النسبي، نظرية الدخل الدائم، نظرية دورة الحياة، نظرية "Kaldor" ونظرية "Taylor".

أما الفصل الثاني، فسنعرض من خلاله دراسة النماذج القياسية لمعطيات البانيل وكيفية تقديرها وذلك في أربعة مباحث، نبدأ أولا بتقديم نظرة تاريخية لظهور نماذج البانيل ومختلف النماذج الشائعة الاستعمال وهذا في المبحث الأول. أما المبحث الثاني، فسنبين فيه أشكال النماذج للأثر الفردي وكيفية تقديرها وتحديدها، ثم سنتطرق إلى الاختبارات التي تبين وجود عدم تجانس مصفوفة التباين والتباين المشترك وكيفية التخلص منها وهذا في المبحث الثالث. وفي المبحث الرابع، سنقوم بتطبيق أسلوب آخر من التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد للتأكد من النتائج التي سنتوصل إليها من خلال استعمالنا لنماذج البانيل والمتمثلة في أسلوب تحليل المركبات الرئيسية حيث يعد هذا التحليل من الأساليب الإحصائية الجيدة ذات الفائدة في دراسة الإنفاق الاستهلاكي لبلدان شمال إفريقيا، لأنه يساعد في إلغاء عدد كبير من متغيرات الدراسة من جهة. ومن جهة أخرى يبين طبيعة العلاقة بين المتغيرات وتوصيفها.

في الفصل الثالث، سنعرض خصائص اقتصاد شمال إفريقيا، أين نبين فيه أهم المؤشرات الاقتصادية في دول شمال إفريقيا، ومن خلالها سنكتشف الأسباب التي جعلت هذه المؤشرات تكون مرتفعة أو منخفضة، وذلك في المبحث الأول. أما المبحث الثاني من هذا الفصل فسوف يرتكز على الأنماط العامة من الطلب الاستهلاكي بحكم صلتها بالتنمية المستدامة وبالجهود التي تبذل لتغيير تلك الأنماط سعيا إلى تحقيق الاستدامة حيث سنبين فيه آثار التغيرات في أنماط الاستهلاك في البلدان المتقدمة على بلدان شمال إفريقيا. وفي المبحث الثالث، سوف نقدم أهم معايير تطوير مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي مع تقديم العمليات التجريبية التي أقيمت على مستوى بعض بلدان شمال إفريقيا.

وسنتطرق في الفصل الرابع إلى كيفية بناء نموذج لدول شمال إفريقيا وإعطاء علاقة توضيحية بين الإنفاق الاستهلاكي والمتغيرات المفسرة له بواسطة النظريات التي تطرقنا إليها في الفصل الأول، ثم نقوم بإسقاط نتائج التقدير على واقع اقتصاديات بلدان شمال إفريقيا وذلك باستخدام المرونات الدخلية وطريقة المركبات الرئيسية.

سنختم هذه الأطروحة بحصيلة النتائج التي سنصل إليها بعد تعرضنا للفصول السابقة.

يمكن أن نرد جملة من الصعوبات التي واجهتنا من أجل إعداد هذه الأطروحة تتلخص في: مشكلة البيانات الإحصائية عن تلك المتغيرات غير المتوفرة واللازمة لبناء بعض النماذج، كما قد تختلف البيانات الإحصائية عن بعض المتغيرات من مصدر لآخر ومن سنة لأخرى الأمر الذي يؤدي بنا إلى معالجة المشاكل المتعلقة بهذه البيانات بسبب عدم انتظام السلسلة. كما لا تتوفر البيانات الإحصائية عن بعض المتغيرات لجزء من الفترة الزمنية للدراسة مما يؤدي إلى ضرورة القيام بعملية التقدير لتلك البيانات على

الرغم مما يشوب عملية التقدير من قصور، بالإضافة إلى أن بعض البيانات تتميز بعدم دقتها. دون أن ننسى الصعوبة التي تلقيناها في الحصول على المعطيات الإحصائية (خاصة فيما يتعلق ليبيا).

مقدمة الفصل الأول:

في نهاية القرن التاسع عشر، لاحظ الإحصائي "Engel" أنّه يوجد اقتران ما بين الدخل، و حجم ونوعية الاستهلاك. وفي سنة 1882 جاء بقانونه الشهير الذي يقول:"عندما يرتفع الدخل ترتفع كذلك النفقة المخصصة للتغذية، ولكنها ترتفع بنسبة أقل من تلك التي يرتفع بها الدخل.[1] وهذا القانون يفسّر العلاقات الموجودة ما بين الدخل والاستهلاك، وبالتالي في تفسير الادخار.وقد أشار الاقتصادي الانكليزي "Malthus" ، في بداية القرن التاسع عشر إلى علاقة مماثلة دون أن يضبطها على شكل قانون إحصائي، حيث إنّه كان يعتقد أنّ الطبقة الاروستقراطية كانت تدخر أموالا كثيرة بسبب دخلها المرتفع، وكان يتهمها بعدم إنفاق هذا الادخار، وبالتالي عدم المساهمة في التراكم.والأمر المهم في قوله أنّ الدخل لا يسبّب حتما استهلاكا، لذا كان "Malthus "لا يعتبر إلا ما يسميه بالطلب الفعلي في الاستهلاك[2]. ويستنتج من هذا أنّ الأعمال التي قام بها الاقتصاديون قبل القرن العشرين تسمح لنا بإبراز ما يسمى بدالة الاستهلاك التي تعبر عن علاقة ما بين الاستهلاك و الدخل.

ففي هذا الفصل، نحاول في المبحث الأول إعطاء مفهوم لظاهرة الاستهلاك بصفة عامة والعوامل المؤثرة فيها، مع توضيح المتغيرات التي تحدّد الاستهلاك والذي يعد أمرا مهمّا من وجهة نظر اقتصاديات الرفاهية وكذلك إعطاء مفهوم سلوك المستهلك و مميزاته، أمّا المبحث الثاني فسنورد فيه مفهوم الاستهلاك في النظرية الاقتصادية، ومن بينها النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية والنظرية النيوكلاسيكية.

وفي المبحث الثالث والأخير، نتحدث عن دالة الاستهلاك والنظريات المفسّرة لها والمتمثلة في:

النظرية الكلاسيكية، نظرية الدخل المطلق (للكينزيين)، نظرية الدخل النسبي ونظرية عادات الاستهلاك ونظرية دورة الحياة (للمدرسة الكينزية الحديثة)، نظرية الدخل الدائم (للمدرسة النقدية)، نظرية "كالدور" (للمدرسة الكينزية الجديدة)، وأخيرا نظرية "تايلور".

[1] احمد هني،دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، سنة 1993، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الاستهلاك

يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك

نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الاستهلاك بصفة عامة وإلى ذكر العوامل التي تؤثر فيه، إلى جانب دراسة حساسية الكمية المطلوبة والمعروضة لتغيرات السعر والدخل، والمعروفة بالمرونة.

والاستهلاك عبارة عن استعمال السلع والخدمات بقصد الحصول على منافع، ويعدّ الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي كما أنه من العوامل المحرّكة للإنتاج وله أهميّة متزايدة في عدة مجالات، وفي مقدمتها التخطيط للاستهلاك، وعدالة توزيع الدخول، ودراسة الجدوى الاقتصادية، إضافة إلى وضع الخطط الخاصة بمعالجة التضخم[1]، و يوجد نوعان من الاستهلاك:

– **الاستهلاك الوسيط:** وهو استعمال السلع في العملية الإنتاجية (أي مواد أولية أو سلع نصف مصنعة) من أجل إنتاج سلع استهلاكية أخرى، والاستهلاك الوسيط يستخدم السلع والخدمات لإشباع حاجات القطاع الإنتاجي؛

– **الاستهلاك النهائي:**هو استعمال الإنتاج النهائي من السلع والخدمات الاستهلاكية لسدّ حاجات الأفراد والجماعات أي التمتّع بالإنتاج لإشباع أغراض القطاع العائلي، وهو يشمل ما يلي:

- السلع والخدمات التي تشتريها الأسرة نقدا لغرض الاستهلاك؛
- السلع التي تنتج وتستهلك من قبل نفس الأسرة، ويتضمن ذلك القيمة الجارية للمساكن المشغولة من قبل الأسرة التي تستهلكها. ويختلف هذا التعريف عن التعريف المعتمد في نظام الحسابات القومية(الوطنية)، إذ يمكن تصنيف السلع والخدمات التي يتضمنّها هذا التعريف حسب وجهة استهلاكها، أو عمرها أو مصدرها.

وهذا النظام تستعمله العديد من البلدان، إذ تصنّف السلع والخدمات على أساس الهدف الرئيسي الذي من أجله يحصل على السلعة، وهو مناسب لأغراض دراسة الرفاهية ودراسة طلب المستهلكين. وتصنّف السلع والخدمات حسب هذا النظام كالتالي:

– المواد الغذائية والمشروبات والدخان (غير معمرة)؛

– الملابس الجديدة والقديمة(نصف معمرة)؛

– الإيجار الإجمالي والوقود والطاقة؛

– الأثاث والمفروشات والتجهيزات والاحتياجات الجارية للأسرة؛

[1] طالب محمد عوض، " مدخل للاقتصاد الكلي"، الجامعة الأردنية، عمان، 2004، ص ص، 40،41 .

- النقل والموصلات؛
- التسلية والترفيه وخدمات التعليم والثقافة؛
- سلع وخدمات متنوعة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الاستهلاك

أية محاولة لشرح الإنفاق الاستهلاكي إنما تبدأ بالحديث على علاقة الدخل بالإنفاق الاستهلاكي باعتباره العامل الهام، وعلى أية حال، فإن هناك الكثير من العوامل الأخرى التي لها أثرها على الاستهلاك.

وقد أوضحت الدراسات الميدانية التي اختبرت العلاقة بين الاستهلاك والدخل أن الدخل المتاح هو العامل الأكثر أهمية في تأثيره على الإنفاق الاستهلاكي. وعلى وجه الخصوص، فقد أوضحت هذه الدراسات أن الدخل المتاح له أهمية كبيرة في توضيح الاستهلاك من عقد إلى عقد، من سنة إلى أخرى؛ وهذا أفضل عنه من فصل إلى فصل. وبعبارة أخرى، فكلما كانت الفترة الزمنية موضع الدراسة قصيرة كلما أصبح للعوامل الأخرى باستثناء الدخل أثر واضح على مستوى الإنفاق الاستهلاكي.

فنحن لا نتوقع بأي درجة من التأكد أن تغير الدخل من فصل إلى فصل سيكون مصحوبا بتغير في الاستهلاك في الاتجاه نفسه، فكثيرا ما يكون الميل الحدي للاستهلاك سالبا. ومن ناحية أخرى، فإن أي تغير في الدخل من سنة إلى أخرى (إذا كان تغيرا ملحوظا) سوف يصحب بدرجة من التأكد بتغير في الاستهلاك في الاتجاه نفسه. وحتى على أساس سنوي، فإن تغير الاستهلاك يتراوح ما بين نسبة صغيرة إلى نسبة كبيرة من التغير في الدخل؛ فالميل الحدي للاستهلاك يكون موجبا ولكنه متغير بدرجة كبيرة.

وباختصار، في حالة التغيرات السنوية أو الفصلية فإن الدخل وحده لن يكون هو المفسر الوحيد للتغيرات في الاستهلاك وإنما يكون للعوامل الأخرى أثرها. وسنعطى بالتفصيل في هذا المطلب أثر عدد من هذه العوامل.

الفرع الأول: سعر الفائدة

يمكن القول بأن سعر الفائدة يمارس بعض الأثر على الطريقة التي يتم بها توزيع مستوى معين من الدخل المتاح بين الاستهلاك والادخار، إلا أننا لا نستطيع أن نقول أن نسبة أكبر من هذا الدخل سوف يخصص للادخار أو بالعكس. فالاستجابة لتغير ما في سعر الفائدة قد تكون بزيادة في المقدار الكلي للمدخرات أو بانخفاضها وذلك عند مستوى معين من الدخل المتاح. وبدراسة سلوك الادخار للفرد فإننا نستطيع أن نرى هذه الاستجابة في أي من الاتجاهين: بالزيادة أو النقصان.

فالادخار الجاري للفرد يمكن النظر إليه على أساس أنه استهلاك مؤجل. وإذا كان الفرد العادي لديه تفضيل زمني موجب؛ بمعنى أنه يفضل دينارا من الاستهلاك الحاضر على دينار من استهلاك في المستقبل؛ فهو لن يكون على استعداد لتأجيل دينار من الاستهلاك الحاضر إلا في مقابل شيء أكبر من دينار استهلاك في المستقبل. وبافتراض استقرار مستوى الأسعار عبر الزمن، فإن الفائدة التي يستطيع الفرد الحصول عليها من مدخراته، إنما تمثل القدر من استهلاك المستقبل الذي يحصل عليه كمقابل. فمثلا عند سعر فائدة (5 %) فإنه يستطيع أن يبادل دينارا من الاستهلاك الحاضر بمقدار دينار ونصف تقريبا من الاستهلاك بعد ثمانية سنوات من ذلك. فالفرد الذي يسعى إلى تعظيم المنفعة الزمنية سوف يدخر عند سعر فائدة معين عددا من الدنانير من دخله بحيث تكون منفعة الدينار الحدي الذي ادخره تكاد تكون مساوية لمجموع الدنانير الذي يزيد إليها هذا الدينار الحدي في المستقبل. وبعبارة أخرى، فإنه سيقوم بإحلال استهلاك المستقبل محل استهلاك الحاضر حتى يصل إلى النقطة التي تكون عندها المنفعة الحدية التي يحصل عليها من إنفاق دينار المستقبل الزائد بمقدار الفائدة مساوية أو أكبر من المنفعة التي يمكن الحصول عليها من إنفاق الدينار الجاري[1].

ووفقا للتحليل السابق، فإنه يبدو أن مقدار الادخار من الدخل الجاري سوف يتغير مباشرة مع سعر الفائدة؛ لكن وفي الوقت نفسه الذي يؤدي فيه سعر الفائدة المرتفع إلى اتجاه نحو إحلال أكثر للاستهلاك في المستقبل واستهلاك حاضر أقل فإنه يزيد من دخل الفرد في المستقبل عما يجب أن يكون، ومهما تكن العلاقة بين دخل الفرد الجاري وبين دخله المتوقع في المستقبل فإن ارتفاع سعر الفائدة سيرفع من دخله في المستقبل بالنسبة لدخله الجاري مما قد يدفعه إلى استخدام جزء من دخل المستقبل عن طريق زيادة استهلاكه الحاضر.

والخلاصة أن المدخرات التي تكون استجابتها ضعيفة لتغيرات أسعار الفائدة قد أشار إليها الاقتصاديون على نطاق كبير بعد ثلاثينات القرن الماضي. وهذا يختلف عن الوضع الذي تقضي به النظرية الكلاسيكية من أن سعر الفائدة هو العامل الهام المؤثر في مقدرات المدخرات. فقد نقل "كينز" اهتمام الاقتصاديين من سعر الفائدة إلى الدخل كعامل أساسي في تحديد مقدار المدخرات الكلية للمجتمع. واعتبر سعر الفائدة عاملا ذات أهمية ثانوية. وهذا يعتبر من الاختلافات الأساسية بين نموذج "كينز" والنموذج الكلاسيكي.

[1] Crouch (R.L), Macroeconomics, Harcourt Brace Jovanovich, 1972, PP : 49-60

الفرع الثاني: مستوى الأسعار وتوقعات الأسعار

عامل آخر يؤثر في الإنفاق الاستهلاكي الكلي هو مستوى الأسعار للسلع والخدمات الاستهلاكية. فهل إذا ارتفع أو انخفض المستوى العام للأسعار سيزيد أو ينخفض أو لا يتغير الإنفاق الاستهلاكي الكلي؟

وقبل الإجابة على هذه التساؤلات يجب أن توضح نقطتين هامتين:

1. إن اهتمامنا هو بالإنفاق الاستهلاكي الكلي وليس بالإنفاق على سلعة معينة أو خدمة معينة، فارتفاع سعر سلعة معينة أو خدمة معينة يكون لها بديل جيد سوف يؤدي إلى تحويل الإنفاق إلى هذه السلعة أو الخدمة البديلة والعكس الصحيح. أما ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار(أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية؛ أي الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية) فسوف لا يترتب عليه عملية إحلال سلع. فلا يوجد سلع وخدمات يمكن إحلالها أو أن الإنفاق يمكن أن يوجه إلى سلع بديلة. والبديل الوحيد في هذه الحالة هو الادخار بدلا من الإنفاق الاستهلاكي وذلك عن طريق إما الإنفاق أكثر أو الإنفاق أقل من الدخل على السلع والخدمات؛
2. كيف يكون رد فعل المستهلكين كجماعة للارتفاع في المستوى العام للأسعار؟، إنما ذلك يتوقف على التمييز بين التغير في مستوى الأسعار المصحوب بتغير متناسب في الدخل النقدي الجاري الكلي المتاح، وذلك التغير غير المتناسب (بالزيادة أو النقص) في الدخل النقدي الكلي المتاح. فلو أن الدخل النقدي الجاري المتاح ارتفع أو انخفض بنفس مقدار أو انخفاض المستوى العام للأسعار فإن الدخل الحقيقي المتاح سوف يبقى دون تغير، أما إذا كان التغير بنسبة أكبر أو بنسبة أقل فإن الدخل الحقيقي المتاح بطبيعة الحال سوف يرتفع أو ينخفض تبعا لذلك.

وهل ارتفاع معين في مستوى أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية سوف يؤدي إلى زيادة أو نقص الإنفاق الاستهلاكي؟ وإذا كان الارتفاع أو الانخفاض في المستوى العام للأسعار قد عوض بارتفاع أو انخفاض متناسب في الدخل النقدي الجاري الكلي المتاح، فإن المستهلكين كمجموعة فيما يتعلق بالدخل الحقيقي لن يعتبروها أحسن حالة أو أسوأ حالة عما كان وضعهم قبل ذلك. وغالبا ما يبقوا إنفاقهم الاستهلاكي الحقيقي وادخارهم الحقيقي دون تغير. هذه النتيجة هي أساس نظرية "كينز" الخاصة بأن الاستهلاك الحقيقي إنما هو دالة في الدخل الحقيقي[1].

لنفرض مثلا أنه خلال فترة معينة، ارتفع المستوى العام للأسعار بمقدار(10 %)، وأن الدخل النقدي المتاح لكل العائلة قد ارتفع أيضا بالمقدار نفسه. فمثل هذه العائلة التي تعلم أن دخلها النقدي لم يتغير

[1] Ackley (G) and Suits (D.B), Relative Price Changes and Aggregate Consumer Demand, In American Review, December 1950, PP :785-804.

على أساس حقيقي، فإنها لا تعاني من وهم النقود[1]. وبافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن مثل هذه العائلة سوف تحتفظ بمستوى إنفاقها الاستهلاكي، ومستوى مدخراتها على أساس حقيقي دون تغير. أما بعض العائلات الأخرى فقد تقع تحت تأثير وهم النقود بإحدى طريقتين:

–فبعض تنظر إلى المستوى العام للأسعار على أساس أنه قد ارتفع وتتغاضى بطريقة ما عن حقيقة أن دخلها النقدي المتاح قد زاد بالنسبة نفسها؛ فهي في الحقيقة ليست في حالة أسوأ. لذلك سيخفضون من نسبة الدخل الذي يدخر، أو أنهم سيزيدون من نسبة الدخل الذي يستهلك. ويتضمن ذلك زيادة في مقدار الاستهلاك الحقيقي ذلك لأن دخلهم الحقيقي في واقع الأمر لم يتغير؛

– بعض العائلات تنظر فقط لارتفاع دخولها النقدية المتاحة الجارية وتتغاضى عن الارتفاع الذي حدث بالنسبة نفسها في المستوى العام للأسعار، مثل هذه العائلات ستشعر بأنها في حالة أحسن. وتبعا لذلك فإنها ستزيد من نسبة دخلها الذي يدخر أو إنها تخفض من نسبة دخلها الذي يستهلك. ويعني ذلك، انخفاضا في الاستهلاك الحقيقي، ذلك لأن الدخل الحقيقي في حقيقة الأمر لم يتغير.

فإذا فرضنا أن وهم النقود لم ينتشر بين المستهلكين، فإننا لن نتوقع تغيرا ملحوظا في مقدار النسبة من الدخل النقدي الكلي المتاح الذي يخصص للإنفاق الاستهلاكي كنتيجة لتغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية المصحوبة بتغير متناسب في الدخل النقدي المتاح.

ولكن ما هو الوضع عندما يكون التغير في المستوى العام للأسعار لم يتبع بتغيرات تعويضية في الدخل النقدي المتاح؟ في مثل هذه الحالة يحدث تغير في الدخل الحقيقي المتاح. والتغير في الدخل الحقيقي من المتوقع أن يكون له أثرا مباشرا على الإنفاق الاستهلاكي. فارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي المتاح سوف يؤدي إلى تحريك المستهلكين كمجموعة إلى أسفل على دالة الاستهلاك الكلية القصيرة الأجل. وعند هذه النقطة، يكون هناك نقص مطلق في الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي، وزيادة في نسبة الدخل الحقيقي المتاح الذي سيوجه إلى الإنفاق الاستهلاكي. ومن ناحية أخرى، فإن انخفاضا في الأسعار الذي يؤدي إلى ارتفاع في الدخل الحقيقي المتاح سوف يؤدي بالمستهلكين كمجموعة إلى التحرك إلى أعلى على الدالة مما يعني زيادة في المقدار المطلق من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي، ونقص في النسبة من الدخل الحقيقي المتاح التي ستوجه إلى الإنفاق الاستهلاكي.

وباختصار، فإننا نستطيع أن نقول أن المستوى العام للأسعار لن يؤثر في الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي إذا كان هذا التغير في المستوى العام للأسعار قد ألغى أثره بتغيرات متناسبة في الدخل النقدي

[1] وهم النقدي هو الارتفاع في الدخل الاسمي يصاحبه الارتفاع في المستوى العام للأسعار بحيث يبقى الدخل الحقيقي ثابت.

بشرط ألا يقع المستهلكون تحت وطأة وهم النقود. أما فيما عدا ذلك، فإن تغيرات المستوى العام للأسعار سوف تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي.

في التحليل السابق كان الاهتمام المنصب على العلاقة بين التغيرات المختلفة في أسعار السلع الاستهلاكية والتغيرات المحققة في الدخل الحقيقي المتاح؛ إلا أن هناك فترات زمنية يحدث فيها ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ويصحب ذلك تغير متناسب في الدخل النقدي المتاح، ومع ذلك فإن الإنفاق الاستهلاكي يكون متزايدا. ويعني ذلك أنه في هذه الفترات الزمنية فإن الإنفاق الاستهلاكي يزداد دون زيادة في الدخل الحقيقي المتاح. وهذه النتيجة كثيرا ما تحدث عندما يكون المستوى العام للأسعار يرتفع بشدة لفترة من الوقت، ولذلك يلجأ المستهلكون إلى تخصيص نسبة أكبر من الدخل الحقيقي للإنفاق الاستهلاكي الحالي متوقعين أسعار مرتفعة في المستقبل . وقد يحدث العكس، فتوقعات مستوى أسعار أقل في المستقبل قد تؤدي إلى تأجيل الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الجاري بالرغم من أن الدخل الحقيقي لم ينخفض في الفترة الجارية.

ونشير إلى أن توقعات المستوى العام للأسعار، ليست إلا واحدة من عدة أنواع من التوقعات التي قد تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الجاري، حيث أن الكثير من العائلات تركز على عامل هام هو توقعات ما ينتظر أن يكون عليه الدخل مستقبلا. كذلك، فإن الإنفاق الاستهلاكي إنما يتأثر إلى حد ما بالتوقعات العامة المتعلقة بالنظرة القصيرة الأجل فيما يتعلق بالتوسع أو الانكماش في نشاط الأعمال[1].

الفرع الثالث: توزيع الدخل

يعتبر مستوى الدخل الكلي أهم عامل الذي يؤثر في الإنفاق الاستهلاكي الكلي، ومع ذلك فإنه عند مستوى معين من الدخل المتاح فإن مستوى الإنفاق الاستهلاكي المترتب على مستوى الدخل المذكور يتجه إلى أن يكون أكبر أو أقل متوقفا على توزيع هذا الدخل بين فئات المجتمع. فلو أن جميع المستهلكين كان لديهم الميل الحدي للاستهلاك نفسه فإن إعادة التوزيع من شخص إلى آخر سوف تؤدي إلى نقص الاستهلاك الخاص للفرد بالقدر نفسه تماما الذي يزداد به استهلاك فرد آخر؛ ولكن إذا كان الميل الحدي للاستهلاك للأفراد قد يختلف من شخص إلى آخر، فإن مدى هذا الاختلاف هو الذي يجعل الاستهلاك الكلي يتغير؛ فتحويل مثلا 1000 دينار من شخص يكون الميل الحدي لاستهلاكه هو0.5 إلى شخص يكون الميل الحدي للاستهلاك هو0.75 سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي بمقدار250 دينار.

وهناك اختلاف في الميل الحدي للاستهلاك الخاص بالعائلات ذات الدخول المرتفعة، والخاص بالعائلات ذات الدخول المنخفضة. فالميل الحدي للاستهلاك الخاص بالعائلات الأخيرة إنما يكون أكبر

[1] Angeving (G.E), Forcasting Consumption With a CanadianConsumer Sentiment Measure, In Canadian Journal of Economics, May 1974, P 273.

من الميل الحدي للاستهلاك الخاص بالعائلات الأولى. وقد أوضحت ذلك إحصائيات ميزانية العائلات عند مستويات مختلفة من الدخل. وقد يدعونا ذلك إلى استنتاج أن توزيع أكثر عدالة للدخل يؤدي إلى زيادة النسبة من الدخل التي توجه للاستهلاك. ولو أن مثل هذه الإعادة في توزيع الدخل قد تبدو أنها تعمل في هذا الاتجاه، إلا أن هناك عددا من العوامل التي يجب ملاحظتها والتي تحد من الأهمية الكمية لمثل هذه المتغيرات بل أنها حتى تتشكك في اتجاه هذه المتغيرات[1].

إن أثر إعادة توزيع الدخل على الإنفاق الاستهلاكي يتوقف على نظريات الاستهلاك: فنظرية الدخل النسبي تقترح أن انخفاضا في الإنفاق الاستهلاكي قد ينتج من إعادة التوزيع؛ بينما نظرية الدخل المطلق تقترح العكس. ونظرية الدخل الدائم تقترح أن القدر من الدخل الدائم الذي يخفض من مستوى دخل دائم معين لن يؤثر بإعادة التوزيع. وأخيرا، فإن نظرية دورة الحياة تقترح أثرا نسبيا ضعيفا على الاستهلاك لإعادة التوزيع.

ولنأخذ أولا الحالة التي يتوقف فيها الإنفاق الاستهلاكي على الدخل المطلق، فلو حدث إعادة في التوزيع دون أن يتبع ذلك تغيير في الدخل الحقيقي فإن العائلات ذات الدخول العالية سوف تتحرك إلى أسفل، أما العائلات ذات الدخول المنخفضة فستتحرك إلى أعلى دالة استهلاك. فلو أن كل عائلة نظرت إلى هذا الوضع الجديد بعد إعادة التوزيع على أنه دائم وقامت بموائمة إنفاقها الاستهلاكي على أساس ما تقوم به هذه العائلات من إنفاق عند هذا المستوى من الدخل، فإننا نتوقع زيادة في الميل المتوسط للاستهلاك للعائلات ذات الدخول العالية بعد تحركها إلى الأسفل على دالة الاستهلاك. كما نتوقع انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك بالعائلات ذات الدخول المنخفضة بعد تحركها إلى أعلى دالة استهلاك العائلة. ونظرا لأن الميل المتوسط للاستهلاك بالنسبة للعائلات ذات الدخول المنخفضة لا يزال أعلى من الميل المتوسط للاستهلاك الخاصة بالعائلات ذات الدخول المرتفعة فإن الأثر الناتج سيكون زيادة في الميل المتوسط للاستهلاك بالنسبة للمجتمع ككل، وبالتالي زيادة في الإنفاق الاستهلاكي الكلي للمجتمع[2].

أما في الحالة التي يكون فيها الدخل النسبي هو المحدد لمقدار الإنفاق الاستهلاكي، فإن إعادة التوزيع الذي لا يتبع بزيادة في الدخل الكلي المتاح سيؤدي إلى تغيير في الدخول النسبية.

وعلى طول مقياس الدخل، فإن كل عائلة ستقوم بموائمة إنفاقها الاستهلاكي وفقا لمستوى دخلها الجديد؛ ولكن ليس وفقا لمقدار دخلها المطلق، وإنما استنادا بالنسبة إلى أنماط الإنفاق الاستهلاكي للعائلات التي تقوم العائلة بمحاكاتها.

[1] Kravis (I.B), « Relative, Income Shares in Fact and Theory », In American Economie Review, December 1959, P917.

[2] Van Doom (J), « Aggregate Consumption and The distribution of Incomes », In European Economic Review, October 1975, P417.

ونظرا لأن دخول العائلات ذات الدخول المرتفعة قد انخفضت نتيجة لإعادة التوزيع فإن الضغوط على العائلات ذات الدخول الأقل ستخفض. هذه الخطوات سوف تستمر على طول الطريق إلى أسفل مقياس الدخل. والعائلات ذات الأقل دخول لا يوجد أمامها اختيار سوى انفاق كل دخلها الذي زاد لأن هذا الدخل يكاد يكون كافيا لإشباع المتطلبات الضرورية. وبعض العائلات الأخرى قد تصبح قادرة على أن تدخر جزءا من دخلها الذي كانت تنفقه على السلع والخدمات التي كانت بمثابة تقليد للعائلات الأخرى. فإعادة التوزيع بدلا من أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك قد يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك ذلك لأن انخفاض عدم المساواة سوف يزيل بعضا من ذلك الإنفاق الذي كان يتم بدافع التقليد والمحاكاة.

أما بخصوص نظرية دورة الحياة فنظرا لأن هذه النظرية تجعل الاستهلاك الجاري يتوقف ليس على الدخل الجاري ولكن على تيار الدخل المتوقع خلال مدة حياة الفرد، لذلك فإنه في حالة حدوث إعادة في توزيع الدخل، فإن الشخص الذي يكسب دخلا والشخص الذي يفقد دخلا نتيجة لإعادة التوزيع سوف لا ينظر إلى هذا التغير في الدخل على أنه نسبيا قدر كبير بالنسبة لدخله خلال دورة الحياة. وتبعا لذلك، فإن الأثر على الإنفاق الاستهلاكي الكلي لن يكون كبيرا. وهذا هو الأثر الذي يتبع إعادة التوزيع الذي كان متوقعا والذي أخذ في الحسبان في خطة دورة الحياة. فلو أن إعادة التوزيع جاءت غير متوقعة فإن الأثر على الاستهلاك الكلي يكون أكبر.

والخلاصة، بوجه عام، قريبة من حالة نظرية الدخل الدائم. فكلا النظريتين تجعل الاستهلاك الجاري يتوقف على الدخل خلال عدد من السنوات المستقبلة. وفي حالة نظرية دورة الحياة فإن السنوات المستقبلة تشمل مدة حياة الفرد. وعليه، فإن نظرية دورة الحياة تصل إلى خلاصة أن إعادة التوزيع يكون له أثر كبير على الإنفاق الاستهلاكي الجاري

وأخيرا، فإنه بالنسبة لنظرية الدخل الدائم فإننا نتوصل إلى نتيجة مشابهة إلى التي توصلت إليها نظرية دورة الحياة. فنظرية الدخل الدائم ترى أن النسبة بين الاستهلاك الدائم والدخل تكون واحدة بالنسبة لجميع مستويات دخل العائلة. وأن هناك ارتباطا قدره صفرا بين الاستهلاك الانتقالي والدخل الانتقالي. وإعادة التوزيع نحو تحقيق عدالة أكبر، إنما يضيف زيادة في الدخل إلى العائلات ذات الدخول المنخفضة والعكس بالنسبة للعائلات ذات الدخول المرتفعة. فمثل هذه الإضافات والانخفاضات في دخل العائلة يمكن أن تنظر إليها العائلة على أساس أنها دخول انتقالية موجبة وسالبة.

وفي هذه الحالة، فإنه العائلات ذات الدخول المرتفعة والعائلات ذات الدخول المنخفضة سوف لا تغير من مقدار إنفاقها الاستهلاكي، وبالتالي، لن يكون لإعادة التوزيع أي أثر على الإنفاق الاستهلاكي.

أما برنامج لإعادة التوزيع والذي يطبق سنة بعد أخرى سوف يجعل العائلات سواء التي تحصل على زيادات في الدخل أو تتحمل انخفاضات في الدخل تنظر إلى هذه التغيرات على أنها تغيرات دائمة في الدخل. وفي هذه الحالة فإن إعادة التوزيع ستؤدي في حالة العائلات ذات الدخول المنخفضة إلى زيادة

دخلها الدائم وإلى تخفيض الدخل الدائم بالنسبة للعائلات ذات الدخول المرتفعة. إلا أن هذا التغير في مستوى الدخل الدائم للعائلات لن يكون له أثر على الإنفاق الاستهلاكي الكلي. لأن فروض هذه النظرية تقضي بأن النسبة بين الإنفاق الاستهلاكي الدائم للعائلة وبين الدخل الدائم لهذه العائلة تكون مستقلة عن مستوى الدخل الدائم. ويبدو من ذلك، أن نتيجة إعادة التوزيع ستكون واحدة في المدى القصير عندما ينظر إلى إعادة التوزيع سواء بالنسبة للعائلات التي انخفض دخلها للعائلات التي زاد دخلها على أنه انتقالي. وفي المدى الطويل، عندما ينظر إلى إعادة التوزيع، سواء بالنسبة للعائلات التي حققت مكسبا أو العائلات التي تحملت خسارة، على أنه تغير دائم في الدخل.

ونظرا لأن نظريات الاستهلاك المختلفة توصلت إلى نتائج مختلفة، فإننا لا نستطيع أن نختار نتيجة دون أخرى قبل أن نختار مسبقا نظرية الاستهلاك التي نعتنقها. وحتى الآن، فإن هناك عددا قليلا من الاقتصاديين الذين قبلوا نظرية الدخل الدائم في صورتها الجامدة. وعليه، فإن هناك عددا من الاقتصاديين الذين ينكرون أن لإعادة التوزيع بعض الأثر على الإنفاق الاستهلاكي. وعلى أية حال، هناك اختلاف بسيط فيما يتعلق بأهمية هذا الأثر.

الفرع الرابع: المحددات الاجتماعية

لقد ارتبط الاستهلاك تاريخيا بالعادات والتقاليد والثقافة العامة والدين إلى جانب التراث، فظهرت الأمثال الشعبية التي تحض على الادخار وتأجيل الاستهلاك منها على سبيل المثال: "ادخر لوقت الحاجة"؛ أي لا تبذر في الاستهلاك، وغيرها من الحكم والأمثال والآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تحدد فكرة الاستهلاك وحجم الادخار[1].

1- العادات والتقاليد الاجتماعية: هي مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الفئات الاجتماعية، وداخل هذه الفئات والجماعات في مجرى النشاط المشترك، وتنقسم العلاقات الاجتماعية إلى علاقات مادية تتشكل بصورة مستقلة عن حياة ووعي الأفراد وإدراكهم، وعلاقات أيديولوجية تظهر على أرضية الأفكار الاجتماعية التي تعكس مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية، وتظهر على شكل أفكار سياسة وقانونية وأخلاقية ودينية ...

ونشير إلى أن العلاقات الاجتماعية في جانبها الروحي من أفكار وقيم واحترام الآخرين، ومساعدة الفقراء والمحتاجين، والتعاون على إنجاز الأعمال الصعبة، ومساعدة الجيران بعضهم بعضا، والمشاركة في الأفراح، والمواساة في الأحزان وزيارة المريض... وغيرها، جميعها عادات وتقاليد تؤثر بشكل مباشر على الاستهلاك والادخار معاً، فكيف يظهر ذلك ؟

[1] مجموعة مؤلفين، المعجم الفلسفي المختصر بترجمة توفيق سلوم، دار التقدم، موسكو،1986، ص 307.

إن تعاون الأفراد في بناء مسكن سيخفض حجم الاستهلاك لأن تكلفة المسكن ستوزع على عدة بائعين، كذلك تعاون الأفراد في الأفراح والأحزان يمكن أن يخفض حجم الاستهلاك، فيما لو كان الفرد سيقوم به بمفرده ودون مساعدة، وبالمقابل يؤثر مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي على العادات والتقاليد، فكلما ازدادت مستويات التطور تزداد الفردية وينخفض حجم التعاون وبالتالي يزداد الاستهلاك، وكلما ازداد حجم التعاون بين الجماعات يزداد الادخار وينخفض حجم الاستهلاك لذلك شجعت عادات وتقاليد دول جنوب شرق آسيا على تأجيل الاستهلاك وزيادة الادخار حتى وصل الادخار إلى 40 بالمائة من الدخل، وهي من أعلى النسب العالمية .

2- الدين والاستهلاك الاجتماعي: لقد نظم الدين الإسلامي الإنفاق الاستهلاكي بشكل واضح، فمنع الإسراف ودعا إلى التوسّط في الإنفاق؛ ولقد ربط الإسلام الاستهلاك بظروف المجتمع وحدد طرقه[1] وأهدافه:

- أوجب على الفرد إشباع الحاجات الفردية (طعام، ومسكن، ولباس...)؛

-أباح إشباع الحاجات شبه الفردية، واستهلاك الطيبات لمن كان دخله مرتفعاً؛

إنّ الإسلام بهذه الحالة يربط الاستهلاك بالدخل، فكلما ارتفع الدخل يزداد استهلاك الفرد للسلع الكمالية، ولا يجوز التقشف لمن لديه الإمكانيات والظروف المناسبة. وكانت السمة الأساسية للاستهلاك هي التوسط في الإنفاق.

3- الثقافة الاجتماعية: هي مجمل ألوان النشاط التحويري للإنسان والمجتمع، وتقسم الثقافة إلى قسمين[2]:

- الثقافة المادية، وتتضمن أساليب إنتاج الخيرات المادية؛

- الثقافة الروحية، وتتضمن كافة أشكال الوعي الاجتماعي (كالفلسفة، الأخلاق، العلم، الحق، الفن، الدين...)

إن عناصر الثقافة المادية والروحية وثيقة الارتباط بعضها ببعض، وتضرب جذورها في التاريخ، وهي حصيلة المعارف التي طوّرها الإنسان، فالإنسان يسعى إلى تغيير الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه باتجاه الأفضل، ومع هذا التغيير تتطور العادات والتقاليد وأنماط الاستهلاك.

إنّ إنتاج الذرّة بهدف تدمير العدو فقط قد دفع العلماء لتغيير هذا التوجه، ومن هذا المنطلق دخلت الذرّة في الاستخدامات السلمية وكافة ميادين الحياة، وبدأ الإنسان يستهلك هذه المنتجات بعد أن كانت عدواً له، فالآن نعالج المرضى بالذرّة ونوجه الطائرات ونحرك الآلات في المصانع، حتى إن تشغيل السيارة عن بعد أصبح عادة استهلاكية حديثة.

[1] محمد عبد المنعم عفر، " الاقتصاد الإسلامي"، الجزء الأول، دار البيان العربي، جدة، 1985، ص 10.

[2] مجموعة مؤلفين، المعجم الفلسفي المختصر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 155،156.

وقد دفعت العلاقة الوثيقة بين ثقافة الإنتاج وثقافة الاستهلاك الأفراد ومن خلال العلم للاطلاع على آخر المخترعات العلمية والاستفادة منها، فالثقافة الوطنية لم تقف عند حد المعرفة الوطنية ومحاربة الثقافة الوطنية المقابلة؛ بل تعدى الأمر إلى أن نماذج الثقافات المادية والروحية قد ساعد على زيادة حجم الاستهلاك من المنتجات الأجنبية، ومن هذا المنطلق تسعى المنظمة العالمية للتجارة لتعميم النمط الثقافي الاستهلاكي الغربي على بقية دول العالم، ولا تستطيع أي ثقافة وطنية أن تتمسك بالاستهلاك الوطني وتحارب السلع الأجنبية إلا في حدود ضيقة، لأن وسائل الاتصال والدعاية توضح للمستهلك الذي يمكث في منزله مزايا وعيوب كل سلعة وأسعارها؛ أي لم يعد بالإمكان محاربة أنماط الاستهلاك الوافدة.

إن ثقافة التعاون الإنتاجي بين الفلاحين لم تعد ممكنة في الظروف الراهنة، لأن أنماط الإنتاج الفردي والاستهلاك الفردي قد طغت على التعاون، فعلى كل فلاح أن يزرع ويحصد أرضه بمفرده، ويسوق محصوله بمفرده، أو ينضم إلى شركة مساهمة كبيرة تقوم بهذا العمل؛ أي أن الثقافة الوافدة قد أثرت على التعاون القائم، وستؤثر الثقافة الوافدة على طريقة اللباس وتناول القهوة والشاي والمشروبات والأطعمة وغيرها.

الفرع الخامس: عوامل أخرى

هناك عدد من العوامل غير الدخلية الأخرى التي لها تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي نشير هنا إلى أهمها:

1. في أي وقت من الأوقات، فإن شروط تقسيط ميسرة يمكنها أن تستميل الإنفاق الاستهلاكي. كما أنه بالعكس، فإن جعل هذه الشروط شديدة يؤدي إلى نقص الإنفاق الاستهلاكي. فإذا تذكرنا أن زيادة الإنفاق على السلع المعمرة إنما تكون بدرجة كبيرة على حساب نقص في الادخار، فإننا نستطيع أن نلمس كيف أن شروط تقسيط ميسرة والتي تستميل شراء السلع المعمرة يمكن أن تؤدي إلى زيادة النسبة من الدخل المتاح التي تنفق خلال فترة معينة[1]؛
2. الفرق بين معدل نمو الدخل المتاح ومعدل نمو السكان عبر فترة من السنوات إنما يعتبر عاملا من العوامل التي تؤثر في نسبة الدخل المتاح الذي يخصص للإنفاق الاستهلاكي، فلو أن تعداد السكان ينمو بمعدل أسرع من نمو الدخل المتاح، فإن نصيب الفرد من الدخل المتاح سوف ينخفض. وهذا سوف يؤدي إلى زيادة نسبة الدخل الكلي المتاح التي توجه للاستهلاك. كما أن تغيرات في بعض خصائص السكان؛ كتوزيع السكان حسب العمر، سوف تؤثر أيضا على نسبة الدخل الكلي التي تنفق. فمثلا زيادة نسبة السكان الذي تجاوزا سن العمل أو الذين يعتبروا أقل من

[1] Mc Cracken (P.W), Mao (J.C.T) and Fricke (C), « Consumer Instalment Credit and Public Policy », Bureau of Business Research, University, of Maches, 1965.

سن العمل؛ سوف تؤدي إلى زيادة النسبة من الدخل المتاح التي تنفق. ذلك لأن الميل المتوسط للاستهلاك لهذه الفئات من الأعمار إنما يكون أعلى من الميل المتوسط للاستهلاك بالنسبة لكل الاعمار مجتمعة.

3. التغيرات في نمط سلوك الأفراد والمؤسسات قد أثر في نمط الإنفاق- الادخار الخاص بالمستهلكين. فبالنسبة لكثير من العائلات، فإن الادخار أصبح يتم بطريقة ميكانيكية مع تفضيل في التزامات الادخار الطويل الأجل مثل التأمين على الحياة. فبمجرد أن ترتبط العائلة بالادخار، فإن مقدار هذا الادخار لن يتأثر بتغيرات الدخل. وإذا كان الدخل يتغير فإن استقرار هذا الجزء من الادخار الشخصي يعتبر عاملا من العوامل التي تؤثر على نسبة الدخل التي توجه إلى الاستهلاك.

المطلب الثالث: مفـهوم سلوك المستهلك

الفرع الأول: تعريف سلوك المستهلك

تعتبر دراسة سلوك المستهلك حالة خاصة أو جزء من دراسة السلوك البشري العام؛ فهي تهتم بدراسة الأنشطة والتصرفات التي يقدم عليها المستهلك والمرتبطة مباشرة بإشباع حاجاته ورغباته، والتي تتحكم بالتالي في عملية الاستهلاك.

ومن هذا المنظور، يمكن تعريف سلوك المستهلك بأنه " مجموعة التصرفات التي تصدر عن الأفراد، والمرتبطة بشراء واستعمال السلع الاقتصادية والخدمات، بما في ذلك عملية اتخاذ القرارات التي تسبق وتحدد هذه التصرفات".

ويحتوي هذا التعريف على ثلاث فرضيات، والتي يمكن شرحها كالتالي[1]:

- مجموعة التصرفات التي تصدر عن الأفراد؛ يعني هذا الافتراض أن تحليل سلوك المستهلك لا ينحصر فقط في الشراء وإنما يمتد إلى مجموعة من التصرفات والأفعال التي تحيط به، مثل: البحث عن المعلومات المتعلقة بالسلعة وتحليلها والمفاضلة بينها، والتسوق والتحدث مع البائعين في المحلات التجارية، واستعمال خدمة بنكية... الخ؛

[1]عنابي بن عيسى،"سلوك المستهلك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010 ،ص ص، 10،12 نقلا عن:
Engel(James F), Kollat(David T.), and Blackwell (R.D),"consumer Behavior", Ed de 1968,1973,1978,1982, The Dryden Press, Holt, Rhinehart&Winston

- شراء السلع الاقتصادية والخدمات، في الواقع إن فهم سلوك المستهلك يتطلب التعرف على ما يحدث ما قبل الشراء وأثناء الشراء. وقد يتوقف اختيار المستهلك للسلعة أو الخدمة على مستوى الإشباع الذي يحققه عند استعماله لها؛
- عملية اتخاذ القرارات التي تسبق وتحدد هذه التصرفات، تتعلق دراسة المستهلك بالتعرف على كيفية قيامه باتخاذ العديد من القرارات التي تتفاوت في أهميتها وفي درجة المخاطر التي تتضمنها، وكل تصرف يتخذه المستهلك يكون نتيجة عملية اتخاذ القرار.

ومع أن هذا التعرف يشير إلى تصرفات المستهلك وكيف ولماذا يتخذ قراراته الشرائية والاستهلاكية للسلع والخدمات إلا أنه يبين صراحة ما إذا كانت دراسة سلوك المستهلك تمتد إلى معرفة شعوره ما بعد الشراء أو " الاستهلاك" أم لا ؛ فالفرد الذي يشتري سيارة من نوع هوندي (Hundai) ثم يشعر بعدم الارتياح باختياره لهذا النوع سيتأثر سلوكه المستقبلي بذلك.

الفرع الثاني: مميزات سلوك المستهلك

يمكن أن نفهم سلوك المستهلك عن طريق المفاهيم المرتبطة بهذا السلوك. وقد اقترح" Wilkie " أسلوبا في فهم سلوك المستهلك، وفيما يلي وصف مختصر لهذه الأساليب[1]:

1- ينتج سلوك المستهلك عن الدوافع والحوافز ويقصد بالدوافع تلك القوى المحركة الداخلية التي تدفع المستهلك إلى انتهاج سلوك معين بغرض تحقيق هدف ما، كما تعمل على تخفيض حالة التوتر الداخلي لدى هذا المستهلك كما هو موضح في الشكل الموالي.

شكل (1): الدوافع وتخفيض حالة التوتر لدى المستهلك

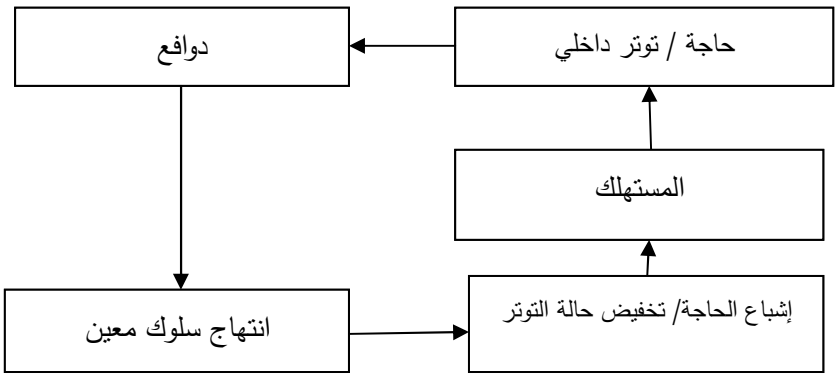

المصدر: أحمد الغدير،.رشاد الساعد، "سلوك المستهلك:مدخل متكامل"، عمان: دار زهران للنشر، 1997، ص ص، 4،5.

[1]Wilkie (William L), «Consumer Behavior »,2nd éd, John Wiley and Sons, 1985,p13.

أما الحوافز فهي عوامل خارجية ونقصد بها تلك المكافآت التي يتوقعها المستهلك نتيجة القيام بعمل ما. وتبقى محاولة معرفة دوافع المستهلك مطروحة، فلا يمكن ملاحظة الدوافع بالعين المجردة وإنما يمكن ملاحظة السلوك الناتج عنها؛

2- يتضمن سلوك المستهلك مجموعة من الأنشطة والتصرفات التي يقدم عليها المستهلك في كل مرحلة عملية اتخاذ القرار الاستهلاكي.

وتتمثل هذه الأنشطة في البحث عن السلع والخدمات التي يتوقع أن تشبع حاجاته ورغباته، ثم القيام بتقييمها والحصول عليها واستخدامها والتخلص من هذه السلع والخدمات. ويتضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل (2): عملية اتخاذ القرار في البحث عن السلع والخدمات

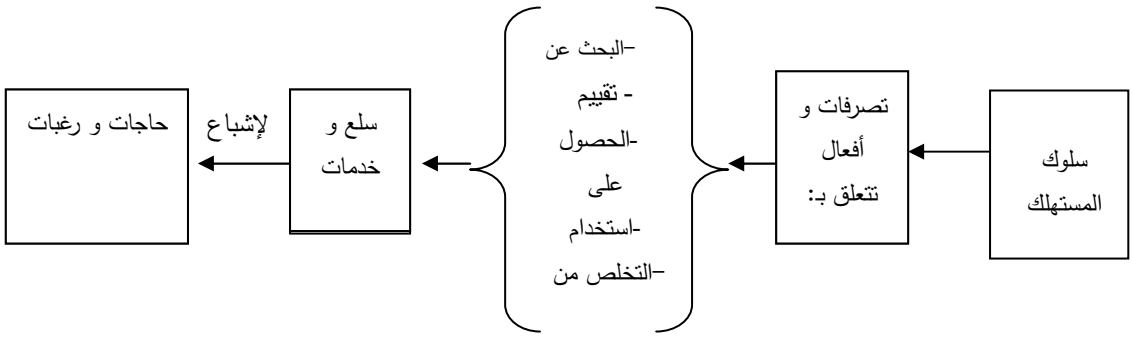

المصدر : محمد فؤاد محمود ، " سلوك المستهلك" ، دراسات بكالوريوس التجارة في المعاملات المالية والتجارة، مصر ،جامعة القاهرة : التعليم المفتوح،1993، ص9

2- تمر عملية اتخاذ القرار الاستهلاكي نظريا بعدة خطوات متتالية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية يمر المستهلك في كل منها بخطوة أو أكثر، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل (3): مراحل عملية اتخاذ القرار الاستهلاكي

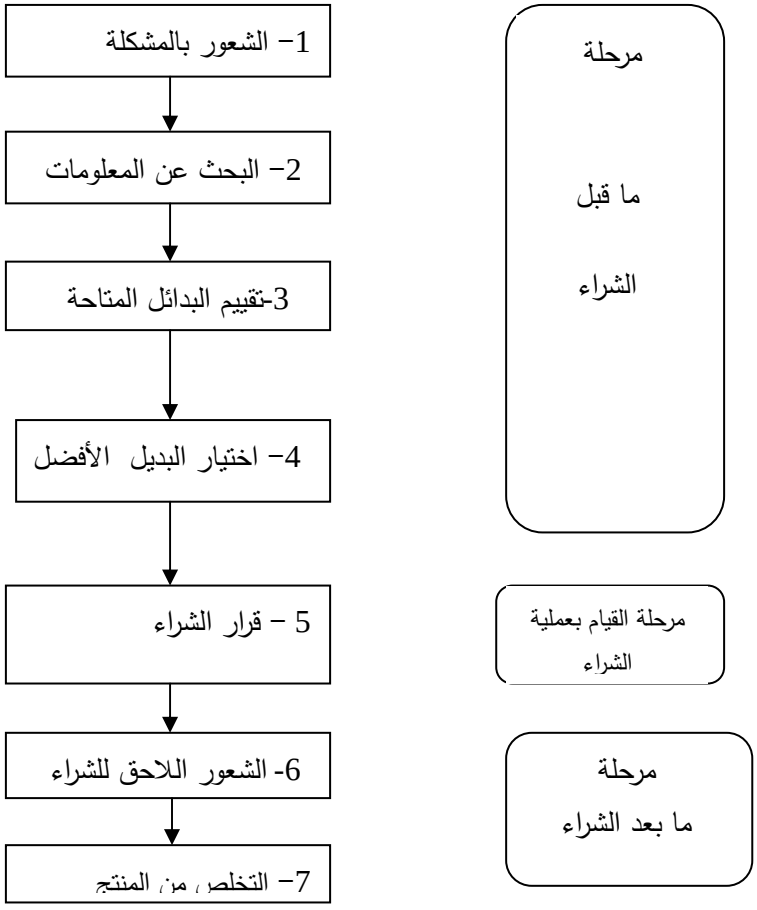

المصدر: محمد فؤاد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص، 10،11

3- يختلف سلوك المستهلك حسب الفترة الزمنية والتركيبة، ونعني بالزمن: متى يتم الشراء؟ وما هي مدة الشراء؟ وأما التركيبة فيقصد بها تلك المراحل التي يتبعها المستهلك للقيام بعملية الشراء بالإضافة إلى الأنشطة المعقدة نسبيا التي تتم في كل مرحلة من هذه المراحل؛

4- يتأثر سلوك المستهلك بعدة عوامل بيئية خارجية، ومن هذه العوامل مايلي:الثقافة، الثقافات الجزئية، الطبقات الاجتماعية، الجماعات المرجعية، العائلة، الظروف أو العوامل المحيطة بعملية الاستهلاك.

وتشمل كل العوامل التي تؤثر بشكل غير مباشر في سلوك المستهلك، ومنها التضخم والركود والازدهار الاقتصادي... الخ.

الفرع الثالث: النموذج متعلق بسلوك المستهلك

يعرف النموذج على أنه " بناء نظري يمثل الظاهرة أو أي ظاهرة في الحياة العملية عن طريق تحديد العناصر التي تؤثر في الظاهرة، وبيان العلاقات المتشابهة بين هذه العانصر"[1].

كما يعرف النموذج أيضا على أنه" التصوير المبسط للواقع الفعلي بحيث يسهل على الاخرين فهمه كما يسهل امكان معالجته ليعطي توضيحا وفهما أكثر لسلوك النظام الذي يتم تمثيله والطريقة التي يعمل بها"[2].

ويتضح من التعريفين السابقين أن النموذج بصفة عامة، هو عبارة عن تمثيل مبسط لواقع ظاهرة، ولعملية، ولنظام معين من التفاعلات النشطة؛ ويحدد هذا التمثيل عناصر العملية أو المتغيرات، وطبيعة العلاقة الموجودة بين هذه العناصر وكيفية تفاعلها وعملها ويكون أقل تعقيدا من الواقع الفعلي.

وفي سلوك المستهلك يمثل النموذج في شكل مبسط التفاعلات، والنتائج المباشرة لعناصر نظام اتخاذ قرار المشتري[3].

ويظهر من هذا التعريف مايلي[4]:

–أنه نتيجة تعقد سلوك المستهلك يجب أن يكون كل نموذج ممثلا للواقع الفعلي بشكل مبسط؛

– أنه يساعد الباحث على تحليل الآثار المحتملة لتداخل المتغيرات عند اتخاذ المستهلك لقرار شراء معين؛

– إذا كان السلوك الشرائي يؤثر فيه عدد من العوامل المتداخلة، فإن نموذج سلوك المستهلك سيشرح المتغيرات، وقد يركز على جزء واحد من ديناميكية المستهلك كما قد يركز على كل المتغيرات المؤثرة على السلوك؛

– ترتكز الاختلافات بين نماذج سلوك المستهلك على مدى الأهمية التي تعطي لإحدى المتغيرات المؤثرة على سلوك المستهلك بالإضافة إلى الطريقة التي تمثل بها التداخل بين هذه المتغيرات.

---

[1] محمد عبد الله عبد الرحيم،" العلاقات مع المستهلكين:مدخل سلوكي"، مطبعة عابدين 1978، ص65 .
نقلا عن:
Aker(D) and Day(Georges), « Marketing Research »,4th ed John Wellya and Sons,1990.

[2] Evrad(Y), Pras(B),Roux(E), «Market:Etudes et Recherches en marketing, Fondement et Methodes » Editions Nathan 1993,P542.

[3] Dussart (Christian), « Comportement du Consommateur et Stratégie Marketing », Mc Graw Hill,1983,P40.

[4] عنابي بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص، 268، 269 .

الفرع الرابع: بعض النماذج لسلوك المستهلك

لقد تعددت النماذج المتعلقة بدراسة سلوك المستهلك خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن السابق، إذ قدم العلماء والباحثون مجموعة من النماذج المختلفة ولكن يبقى أكثر هذه النماذج تكاملا وانسجاما ما يلي[1]:

1 – نموذج نيكوسيا: اقترح النموذج من طرف"Francisco Nicosia " سنة 1966، ورغم تضمنه للعديد من الاتجاهات الحديثة لدراسة سلوك المستهلك واعتماده على نتائج العديد من الدراسات و البحوث، إلا أنه لم يلق تطبيقه تأييدا علميا ولم يحظ بأي تطوير.

ويمثل الشكل(4) صيغة مبسطة لهذا النموذج الذي يتكون من أربعة مجالات رئيسية[2]. إذ يرى"Nicosia" أن قرارات المستهلك ناتجة عن عملية يمكن تقيسمها إلى مجالات من النشاط التي تقسم بدورها إلى أربعة مجالات.

فالمجال الأول من هذا النموذج يبدأ من الرسالة الإعلانية للوصول إلى تكوين موقف نحو المنتج من طرف المستهلك؛ ويتكون هذا المجال من مجالين فرعيين هما: خصائص المنتج وخصائص المستهلك.

ويضم المجال الثاني عملية البحث عن المعلومات وتقييم المنتج بالإضافة إلى المنتجات الأخرى المعروفة، أما المجال الثالث يبين كيفية سلوك الشراء من طرف المستهلك للسلع ثم تخزينها واستهلاكها فيما بعد. وأخيرا، المجال الرابع يسمح بتغيير خواص المستهلك واستعداداته الايجابية نحو المنتج.

وكما هو مبين في النموذج، فإن موقف المستهلك يمكن أن يصبح ايجابيا أو سلبيا إلا بعد شرائه السلع.

وخلاصة القول أن نموذج"Nicosia" يعتبر من المجهودات الأولى التي حاولت دمج بحوث علم الاقتصاد؛ لكنه لم يتم اختباره في ميدان الواقع، وعليه فإن مدى قدرته التنبؤية تبقى مجهولة، فلهذا يمكن اعتباره نقطة انطلاق مفيدة لأعمال وبحوث أخرى[3].

[1] Pras (Bernard) et Tarondeau (Jean-claude), «Comportement de l'acheteur », Paris éditions Sirey, 1981P 19.

[2] Pras(Bernard) et Tarondeau(Jean-Claude), Op Cit, P19.

[3] IBID, p50.

الشكل(4): شكل مبسط لنموذج "Nicosia"

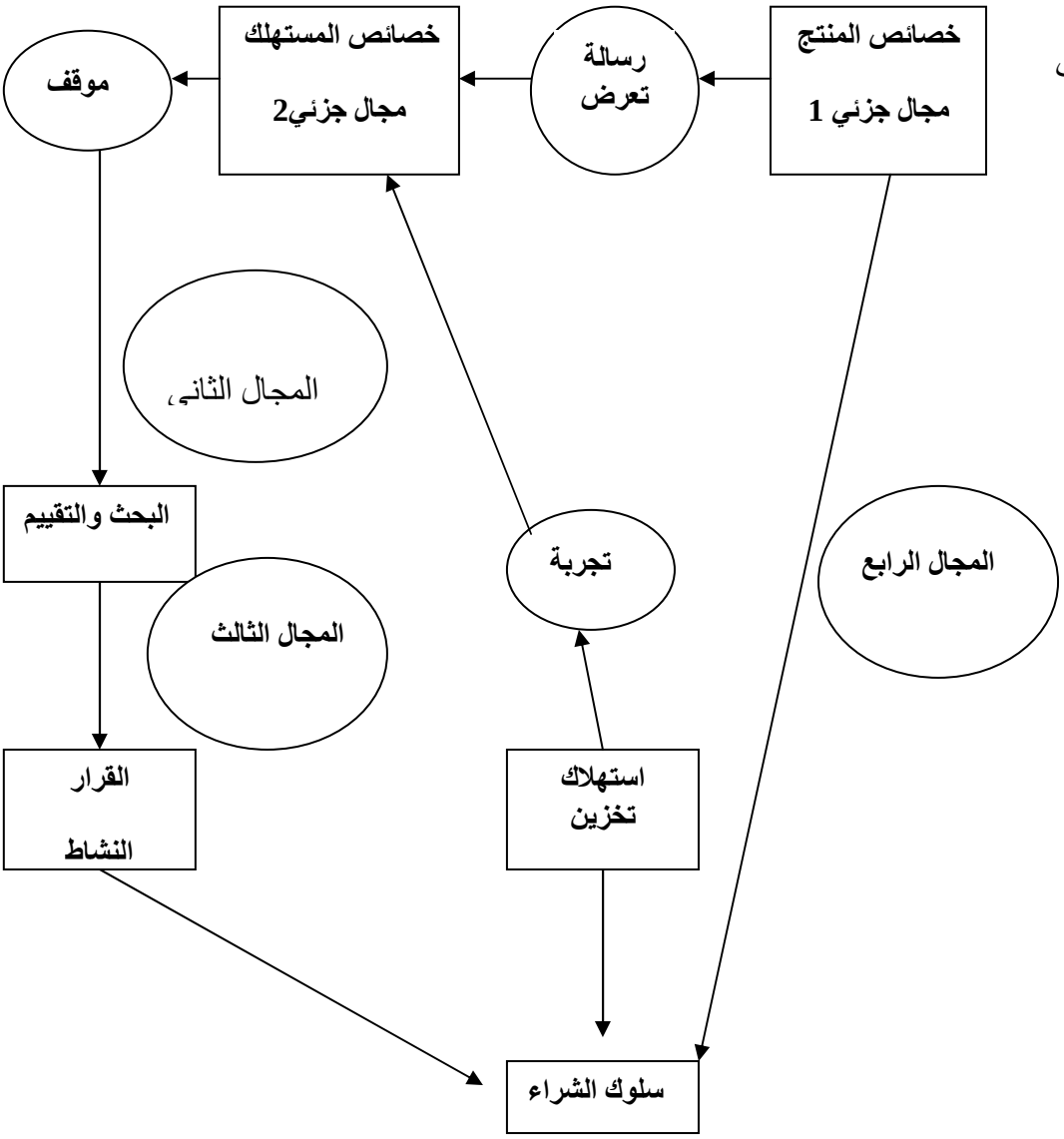

المصدر:

Nicosia(F.M), « Consumer Decision Press : Marketing and Adversiting Implications », Prentice Hall, Inc., Englewoud Cliffs, N.Jersey,1966,PP :40-41.

2- نموذج " Blackwell ," Kollat","Engel":

في سنة 1968، نشر هؤلاء الباحثون الثلاثة النموذج الأول لمراحل قرار الشراء لدى المستهلك؛ لكن هذا النموذج تم تعديله مرة ثانية سنة 1974 وأعيد تنقيحه في شكله الأخير سنة 1978. ويركز هذا النموذج

المنقّح والذي يعتبر كذلك نموذجا تعليميا على معالجة المنبهات أو المحفزات المختلفة المدركة عن طريق وحدة مركزية للمراقبة ثم تحلل هذه المنبهات وفقا للعوامل الفردية؛ كالشخصية أو الاتجاه مثلا.

الشكل(5): نموذج "Engel" و"Kollat " و"Blackwell"

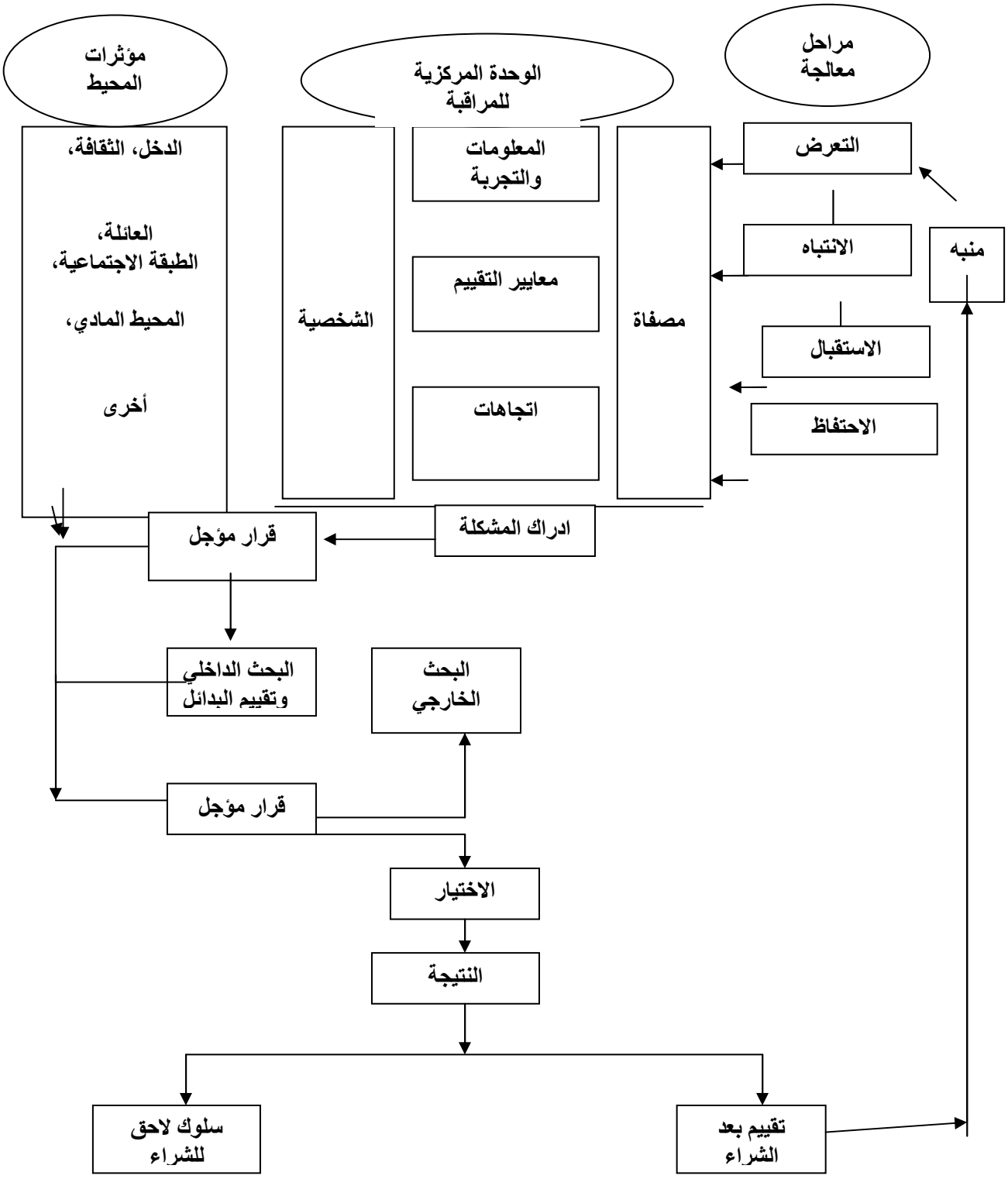

Source : Engel(J.F), Kollat(D.T) et Blackwell(R.D), « Consumer Behavior », 2éme ed Holt Rinehart and Wiston, Inc,New York, 1973,P32.

ويتكون هذا النموذج من نموذجين فرعيين هما: نموذج معالجة البيانات ونموذج اتخاذ القرار، وفيما يلي نشرح كل منهما:

-**نموذج معالجة البيانات:** ويمثل هذا النموذج مصفاة للمداخلات التي يتعرض لها الفرد سواء كانت صادرة من طرف المنتج أو كانت عامة أو شخصية؛ إذ بعد أن يتعرض الفرد للمنبه يخلق لديه انتباها نتيجة للتوتر أو لعدم الارتياح الذي يدفعه إلى عمل كل ما بوسعه لتقليصه. وهذا الانتباه يخلق استقبال أو تفهم أي إدراك المدخل.

ونقصد بالإدراك عملية انتقاء المداخلات بالاعتماد على المقارنة بينها إذ يحتفظ الفرد المداخلات المشجعة، بينما يحذف تلك التي تكون غير مشجعة، وتتم عملية المقارنة داخل الوحدة المركزية للمراقبة. فإذا ما كانت المداخلات مشجعة قد يقوم الفرد بالشراء، أما إذا لم يكن هناك نشاط فالفرد يبقى في مستوى إدراك بوجود مشكلة وسيقوم بعد ذلك بالبحث عن البيانات الإضافية؛

-**نموذج اتخاذ القرار:** يصف عملية الاختيار أو إجراءات الاختيار المتبعة من طرف المستهلك في سلوكه الشرائي. ويستخدم هذا النموذج في حل المشاكل المتعلقة بسلوك المستهلك، على المراحل التي تسبق قرار الشراء. ويتكون هذا النموذج من العناصر الأساسية التالية:

-مراحل عملية اتخاذ القرار الشرائي، وتتأثر بالمحيط وبعدد معين من المتغيرات الخارجية؛

-معالجة البيانات، نقصد بها مجموع العمليات الانتقائية التي من خلالها يقوم المستهلك بمعالجة المعلومات القادمة من المصادر الخارجية: التعرض، الانتباه، الإدراك والاحتفاظ بالمعلومات؛

- الوحدة المركزية للمراقبة، وتقوم بتصفية المنبهات الخارجية، وتتكون هذه الوحدة من العناصر التالية:الذاكرة، معايير التقييم، الاتجاهات وخصائص الشخصية؛

-مؤثرات المحيط، تتعلق بالمتغيرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر على أي مرحلة من مراحل عملية اتخاذ القرار الشرائي، ويمكن أن تتعلق بالثقافة والقيم، الطبقة الاجتماعية والظروف المتوقعة(كزيادة الدخل مثلا) أو غير المتوقعة(كعدم توفر المنتجات،...إلخ)؛ وقد تؤدي هذه الظروف إلى إيقاف عملية اتخاذ القرار.

3 – نموذج "Howard & Sheth" :

ظهر هذا النموذج إلى الوجود لأول مرة سنة 1969، ثم أجريت عليه مجموعة من التعديلات والتنقيحات حتى ظهر في شكله النهائي سنة 1977. وعالج هذا النموذج مجموعة من النقاط الهامة التي توضح أن المستهلك يتبع سياقا عقلانيا عند الاختيار. ويستخدم هذا النموذج كنموذج تعلمي لوصف سلوك المستهلك في مجال اختيار العلامات.

يتكون هذا النموذج من أربعة أجزاء رئيسية حسب الشكل التالي:

شكل(6): مكونـات النـموذج **Howard & Sheth**

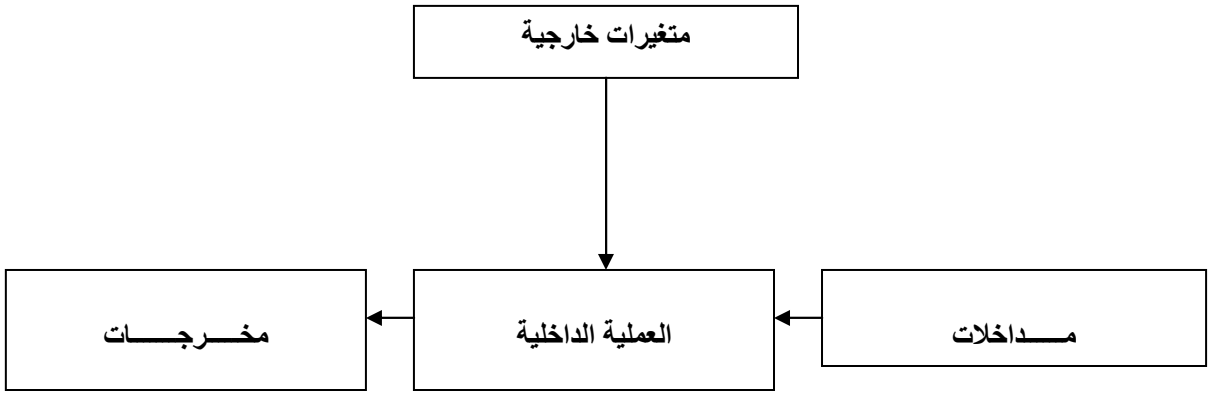

المصدر:

Howard(J.A) et Sheth(J.N), « A Theory of Buyer Behavior », New York, Wiley and Sons,1969, P32.

–**المداخلات:** ونقصد بها تلك المنبهات التي تعبر عن الخصائص الموضوعية للمنتج؛ مثل: النوعية، السعر، الخدمة. والخصائص الرمزية، فهي تلك الرسائل ذات المصدر التجاري حول خصائص المنتج وقد تكون الرسائل شخصية (مثل رأي المنتج) أو غير شخصية (الإعلان)؛ والمنبهات الاجتماعية التي تحتوي بدورها على المعلومات المقدمة من طرف المحيط الاجتماعي؛

– **العمليات الداخلية:** تمثل العنصر الأساسي لنموذج " Howard "و" Sheth "؛ هذه العمليات تشرح ما يحدث مع الفرد من تفاعل لمجموعة من العوامل النفسية المختلفة. وقد ميز هذان الاقتصاديان بين المفاهيم المرتبطة بالمعلومات وتلك المرتبطة بالتعلم، ويطلق على مجموع المفاهيم الإدراكية والتعلم بالمفاهيم الافتراضية. وترتبط المفاهيم الإدراكية بمعالجة المعلومات، وتضم العوامل الإدراكية البحث المفتوح عن المعلومات.فالبحث المفتوح يتعلق باستلام المعلومات الذي يقوم به المستهلك عندما يكون متأكد من الاختيار بين العلامات(السلع)؛

– **المتغيرات الخارجية:** وهي المتغيرات التي يكون مصدرها المحيط الاجتماعي للمستهلك، وتضم أهمية الشراء الذي يؤثر على البحث المفتوح للمعلومات الضرورية، خصائص الشخصية المميزة للأفراد، الطبقة الاجتماعية، الثقافية والوسط الاجتماعي. وتختلف المتغيرات الخارجية عن المتغيرات الاجتماعية في أنها لا تشير مباشرة للمعلومات عن المنتجات، كما أنها تؤثر على اتجاهات المشتري ونيته في الشراء؛

– **الاستجابات:** تمثل المخرجات المرئية للمستهلك، وقد قدمها كل من "Howard" و"Sheth" بترتيبها في شكل استجابات معرفية، واستجابات عاطفية واستجابات سلوكية.

وخلاصة القول، أن نظرية "هوارد" و"شيث"، تمثل نموذجا متقدما لسلوك الشراء، حيث تم تحديد المتغيرات والعلاقات التي تربط بينها بدقة ووضوح. كما أن هذا النموذج قد تم اختباره في الواقع على الأقل مرتين: الاختبار الأول كان بالولايات المتحدة والثاني قد أجري بالأرجنتين[1].

المطلـب الرابـع: أثر التغير في الدخل على الإنفاق الاستهلاكي

يؤدي ارتفاع الدخل، عموما، إلى تغير في سلوك الاستهلاك لدى الأفراد وذلك بزيادة نسبة الإنفاق الاستهلاكي لديهم، إلا أن هذه الزيادة متوافقة على مقدار الدخل ونسبة الزيادة فيه[2].

فبالنسبة للعائلات التي تحصل على مقدار دخل متوسط أو منخفض، نجد أن الزيادة في الدخل قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك بالنسبة نفسها أو بنسبة أكبر، وذلك لأحد السببين:

– إما لأن العائلة لا زالت تعاني من بعض الحرمان ولا زالت احتياجاتها الأساسية من غذاء وملبس ومسكن ونحوه غير مشبعة؛ وبالتالي فإنها قد توجه كل الزيادة في الدخل للإنفاق في إشباع هذه الحاجات، فمثلا قد تكون العائلة مقيمة في مسكن صغير وتتطلع إلى تغيير أو تجديد المسكن وتنتظر الفرصة المناسبة لتحقيق هذا التطلع، وبالتالي فإن زيادة دخل مثل هذه العائلة قد يدفعها إلى توجيه كل الزيادة للإنفاق على المسكن الجديد أو تحسين وتجديد المسكن الحالي؛

– وإما لأن زيادة دخل العائلة قد ترتب عليه انتقالها من فئة أو طبقة اجتماعية إلى طبقة أعلى مما يدفعها إلى محاولة مسايرة الأنماط الاستهلاكية بما يزيد عن الزيادة في الدخل، ويتم ذلك عن طريق الدفع الآجل أو سحب جزء من المدخرات السابقة وتوجيهها للإنفاق الاستهلاكي.

أما بالنسبة للعائلات المرتفعة الدخل، فإننا نجد أن زيادة دخل هذه العائلة قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك ولكن بنسبة أقل، حيث إن هذه العائلة تكون قد قامت مسبقا بإشباع العديد من الحاجات، وبالتالي فإن الزيادة في الدخل لن توجه بالكامل للإنفاق الاستهلاكي، وإنما سيبقى منها فائض يمكن توجيهه إلى الادخار أو الاستثمار...

يمكن القول إنه إذا كانت العائلة فقيرة وازداد دخلها الشهري بمقدار معين فإن ذلك يؤثر تأثيرا كبيرا على نمطها الاستهلاكي، أما إذا كانت العائلة غنية وارتفع دخلها بالمقدار السابق فإن هذا التغيير البسيط لن يترتب عليه تغييرا كبيرا في النمط الاستهلاكي.

كما يؤثر الدخل على اختيار نوعية المنتوج المشترى، ويؤثر أيضا على كميته، حيث يتمكن ذوي الدخل المرتفع من الحصول على المنتجات التي يريدونها كماً ونوعاً، وذلك لتوافر الأموال لديهم، في

---

[1] تم عرض هذا الاختبار من طرف:

Farley (J.U) et Ring(W), « An Empirical Test of the Howard Shth Model », Journal of Marketing Research, November,1970, PP :428-430.

[2] عبد الرحمن الجريسي ،" سلوك المستهلك"، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، 2008، ص 235.

حين يتمكن ذوي الدخل المحدود من تحقيق ذلك، ويعني ذلك أن زيادة الدخل تؤدي إلى تمكن المستهلك من الحصول على منتجات ذات جودة عالية، لاسيما وأن الجودة و السعر متلازمان في معظم الأحيان، كما تمكنه هذه الزيادة من الحصول على منتجات أحدث و أعلى تقنية.

وتؤدي التغيرات السلبية المفاجئة في الدخل دورا أساسيا في إيقاف قرارات شراء في مراحلها الأخيرة، ومن أمثلة هذه التغيرات ضياع الأموال أو احتجازها أو ظروف البطالة المفاجئة، وبالمقابل فإن ارتفاع الدخل يجعل القرار الشرائي أكثر سهولة بشكل عام، حيث إن القدرة المالية العالية سوف تقلل من نسبة المخاطرة في الشراء، لأنها سوف تمكن المستهلك من الحصول على منتوج آخر إذا ما صادف وأن المنتوج المشترى لا يتصف بالجودة المطلوبة، أو أنه ليس على المستوى المتوقع عند شرائه، كذلك فإن العديد من القرارات التي تعتبر قرارات ممتدة بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود
تكون مجرد قرارات محدودة بالنسبة لأصحاب الدخل الأعلى.

وبصفة عامة يمكن القول إن ارتفاع الدخل يؤدي إلى التغير في سلوك الاستهلاك لدى الأفراد، حيث يرتفع الإنفاق على الكثير من الكماليات التي تتحول لتصبح ضروريات، وكذلك الانخفاض في مستوى الدخل يؤدي إلى تغيير في سلوك الاستهلاك لدى الأفراد، ففي حين تعتبر بعض العائلات في بعض الدول "مكيف الهواء" نوعا من الترف، نجد عائلات أخرى تعتبره شيئا لا يمكن الاستغناء عنه.

أولا– أثر الزيادة في دخل العائلات في بعض دول شمال إفريقيا: قام عدد من الباحثين بدراسات ميدانية في دول مختلفة من بينها بعض دول شمال إفريقيا[1] لتحديد هذا الأثر فتوصلوا إلى بعض المؤشرات التالية[2]:

أن زيادة دخل العائلات في هذه البلدان قد تؤدي إلى:

- زيادة الإنفاق على الغذاء لكن بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل...
- زيادة الإنفاق على اللباس، ولكن بنسبة ثابتة من الدخل ...
- زيادة الإنفاق على بعض البنود الأخرى بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل ...

وتبين هذه الدراسة أن الزيادة المفترضة على السكن لم تتم ، وقد يرجع ذلك إلى تفاقم أزمة السكن في هذه البلدان ، حيث إن الانتقال إلى مسكن جديد لا يمكن أن يتم بمجرد زيادة عادية في دخل العائلات وإنما يتطلب ذلك حدوث طفرة كبيرة في الدخل .

[1] الجزائر، ليبيا، المملكة المغربية، مصر وموريتانيا.

[2] سليمان الفارس وديمة ماخوس، "أثر الأسعار على درجة حساسية المستهلك "،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد (3)،2006، ص 20.

ثانيا– قوانين "أنجل"(Engel)

من خلال العديد من الدراسات الإحصائية حول الإنفاق الاستهلاكي، توجد ثلاثة أنواع من المستقيمات ترتبط بثلاث فئات من السلع الاستهلاكية، تعرف بمستقيمات أنجل.

- النفقات الغذائية: القانون الأول "لأنجل" يقر بأنه تحت ظروف محددة، فإن الزيادة في الدخل الوطني تؤدي إلى زيادة الإنفاق على المواد الغذائية(بالكميات) لكنها تتناقص كنسبة منه (أي من الدخل)؛
- الإنفاق على السكن واللباس: القانون الثاني "لأنجل" يؤكد على أنه في ظروف معينة كذلك فإن ارتفاع الدخل الوطني يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الترفيه والتعليم .. ليس فقط بالكميات وإنما أيضا كنسبة من الدخل الوطني؛
- الإنفاق على التعليم، النظافة، الصحة ،الراحة،النقل، أثاث المنزل: القانون الثالث "لأنجل"،مفاده أن ارتفاع الدخل الوطني يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السكن واللباس بنسبة كبيرة جدا.

ثالثا– مرونة الطلب الدخلية

نقصد بها مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في دخل المستهلك، ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

مرونة الطلب الدخلية = النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة/ النسبة المئوية للتغير في الدخل

ويمكن التطرق لمرونة الطلب الدخلية لكل نوع (فئة) من النفقات التالية[1]:

–الإنفاق على المواد الغذائية؛ العلاقة تكون أقل من الواحد الصحيح، إذا زاد الدخل بـ:1 %بالمائة، فإن الإنفاق على الغذاء يزداد بأقل من 1 بالمائة مهما يكن مستوى الدخل الجديد؛

–الإنفاق على السكن واللباس؛ العلاقة (مرونة الطلب الدخلية) هي حوالي الواحد الصحيح، هذا يعني أنه إذا زاد الدخل بـ: 1 بالمائة فإن الإنفاق عليها يزداد بـ: 1 بالمائة؛

–الإنفاق على الترفيه والتعليم، والنقل الصحة..؛ فإن المرونة أكبر من الواحد الصحيح؛ أي زيادة الدخل بـ: 1 بالمائة يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الترفيه والتعليم... بنسبة أكبر من 1 بالمائة.

[1]سليمان الفارس وديمة ماخوس، مرجع سبق ذكره، ص 25.

المبحث الثاني: الاستهلاك في النظرية الاقتصادية

اهتم الباحثون والمفكرون الاقتصاديون بظاهرة الاستهلاك اهتماما كبيرا، وحاولوا تفسيرها بالظواهر الاقتصادية؛ كالدخل؛ والنمو الديموغرافي والمستوى العام للأسعار وغيرها من الظواهر؛ فتعددت النظريات المفسرة لها باختلاف بيئة كل باحث أو مفكّر، و بمرور الزمن والتطور التاريخي لهذه الظاهرة. وتعتبر مساهمة الاقتصادي المعاصر"كينز" في هذا المجال من أشهر المساهمات، دون أن ننسى اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية؛ مثل "آدم سميث" و"دافيد ريكاردوا" وآخرون، حيث قدموا تحليلا لمفهوم الاستهلاك. فاحتراما للتسلسل التاريخي نحاول التطرق إلى مختلف النظريات التي شرحت الاستهلاك، وفيما يأتي ذكر لأهمها:

المطلب الأول: الاستهلاك عند المدرسة الكلاسيكية

سادت النظرية الكلاسيكية خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن الثامن عشر إلى غاية الثلاثينيات من القرن العشرين؛ أي بدءا مع ظهور كتاب "آدم سميث" في سنة 1776، والذي مفاده البحث عن أسباب زيادة ثروة الأمم وما تبعه من كتابات الاقتصاديين الكلاسيك الآخرين أمثال "ريكاردو" و"مالش"، وغيرهما، وكذا ظهور كتاب "كينز" سنة 1936، والذي عنوانه "النظرية العامة للدخل، الاستخدام والفائدة". وكان التركيز في دراسة الاقتصاد في إطار النظرية الكلاسيكية على الوحدات الاقتصادية، أي على الفرد كمستهلك وعلى الفرد كمنتج، وما يتصل بذلك من تحديد للطلب والعرض، والأسعار التي تتحدد للسلع والخدمات من خلال تفاعل العرض والطلب في الأسواق المختلفة، والكيفية التي تتحدد بها أسعار عناصر الإنتاج عن طريق عرضها والطلب عليها في هذه الأسواق[1].

وقد اهتمت النظرية الكلاسيكية بنظرية القيمة والنظرية النقدية ومحاولة الفصل بينهما، حيث تهتم الأولى بالأسعار النسبية في حين تهتم الثانية بالمستوى العام للأسعار. وبالنسبة لهذا التحليل فإن الأسعار النسبية تحددها آليات العرض والطلب الحقيقية بالنسبة لكل سلعة نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، ويحدد هذا السعر تكلفة الإنتاج في المدى الطويل، حيث يتم تحديد مستوى الإنتاج بعوامل حقيقية طبيعية وبشرية، وحجم الإنتاج يكون عند مستوى الاستخدام التام لاعتقادهم أن عرض السلع والخدمات من شأنه أن يخلق طلبا مساويا للعرض وهذا ما يعرف "بقانون Say" للمنافذ[2].

ويعد قانون"Say" أحد مكونات النظرية الكلاسيكية، وقد بنيت أفكار "Say" على فروض عامة تتمثل في: أن المستهدف في النشاط الاقتصادي هو الاستهلاك، وحتى الادخار فهو استهلاك مؤجل، ولا بد

[1] فليح حسن خلف، "الاقتصاد الكلي "، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص 117.

[2] ضياء مجيد الموساوي، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 ، ص 47.

للادخار أن يتحول إلى استثمار، وبالتالي فالنقود وسيلة تبادل فقط. وقانون ساي "العرض يخلق الطلب" يعني أن السلع سوف تنتج، ويتم تصريفها تلقائيا في الأسواق[1].

وقد دعم الفكر الكلاسيكي آراءه بالاستنتاجات التي توصل إليها، وفي مقدمتها صعوبة تحقيق فائض أو عجز في الإنتاج، وإن حدث فائض في الإنتاج فيعد من الناحية الزمنية مؤقتا، وفي حالة استمرار هذا الفائض من السلعة فإن المنتجين سوف يعدلون عن إنتاجها إما بتقليل إنتاج تلك السلعة والتمتع بوقت من الراحة، أو التحول نسبيا إلى إنتاج سلعة أخرى كما أنهم استنتجوا أن الاقتصاد لا يتسم بالاستقرار إلا في حالة الاستخدام التام و أنه ليس هناك عطل في تشغيل هذه الموارد[2].

وأهم الانتقادات[3] الموجهة لهذه النظرية هي:

– ظهور النظرية الكينزية: شهدت بلدان النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر أزمات اقتصادية عارضة، لا تلبث أن تجد حلا بفعل قوانين السوق والمنافسة الكاملة والتوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، التي كانت النظرية الاقتصادية التقليدية تقوم عليها.

إلا أن الأزمات تراكمت وشكلت فيما بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى(1929– 1933)، وقد أدت هذه الأزمة إلى انهيار النظرية الاقتصادية التقليدية، وتحول اهتمام النظرية النقدية من دراسة المستوى العام للأسعار إلى دراسة السلوك الذي تسلكه النقود وأثره على مجمل النشاط الاقتصادي؛ وبهذا جاء التحليل الجديد الذي صاغه الاقتصادي "كينز"، أين قام بدراسة تحليل الأزمة؛

– يعتمد التحليل الكلاسيكي على قانون"Say": العرض يخلق طلبا مساويا له، بحيث إن التوازن يحدث عند مستوى التشغيل الكامل، لكن "كينز" انتقد هذه النظرية، وأكد أن التوازن الاقتصادي يحدث في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل؛

– تعتبر النظرية الكلاسيكية أن العرض متغير مستقل والطلب متغير تابع، ويرى "Keynes" عكس ذلك؛ أي أن العرض متغير تابع في حين أن الطلب الفعلي متغير مستقل والذي يتكون من الطلب على الاستهلاك والاستثمار؛

– تركيز النظرية الكينزية على التحليل القصير الأجل بعكس النظرية الكلاسيكية التي ركزت على التحليل الطويل الأجل، باعتبار أن ما يتحقق من حالات في الأجل القصير يمثل حالات فترة معينة وتزول بفعل آلية السوق؛ أي من خلال التفاعل الحر لقوى العرض والطلب في السوق التامة.

[1] محمد العربي ساكر،" محاضرات في الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 7.

[2] سالم توفيق النجفي،"أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000، ص 288.

[3] فليج حسن خلف، مرجع سابق،ص 140.

المطلب الثاني: الاستهلاك عند المدرسة الكينزية

ظهرت النظرية الكينزية على يد الاقتصادي الشهير "جون مينار كينز"، وبرزت أفكاره في كتابه " النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد"، وتركز هذه النظرية على الصلة بين كمية النقود ومعدل الفائدة ونفقات توظيف الأموال والاستخدام والأسعار مما يعتبر أساس الاقتصاد الحديث، ونهاية لمبدأ الحرية الاقتصادية، ونفيا لمقولة أن الرفاهية على المستوى الجزئي كفيلة بأن تحقق الرفاهية على المستوى الكلي[1].

تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية النقود، والدور الذي تؤديه على مستوى النشاط الاقتصادي؛ بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية على جميع المتغيرات سواء أكانت عمالة أو إنتاجا أو استهلاكا أو ادخارا أو استثمارا مما يؤثر على التوازن الاقتصادي الكلي.

ويفسر "كينز" التغير في المستوى العام للأسعار الناتج من التغير في كمية النقود على أنه مجرد انعكاس لمستوى العمالة والدخل الوطني، ولذلك بدأ "كينز" بتحليل الطلب الكلي الفعال، كما بنيت هذه النظرية على فرضيات أخرى، وأهمها[2]:

-على الحكومة أن تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية؛

-يجب على المؤسسات (قطاع إنتاج) التركيز على الحجم والإنفاق والقدرة الشرائية (الطلب الفعال)، وليس على الإنتاج فقط، لأن هناك عوامل نفسية وسيكولوجية تؤثر على الإنفاق تجاهلتها المدرسة الكلاسيكية؛

- لا يحتوي الاقتصاد على قوى تلقائية تقوده إلى حالة التوازن؛

- الطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى الإنتاج الحقيقي الكلي وأن الاستهلاك يعتبر جزءا مهما من الطلب الكلي، فلا بد أن يولى كل الأهمية.

- يتم توزيع الدخل على مختلف الاستعمالات في مرحلتين، يقوم الأفراد، أولا، بتحديد ما يريدون استهلاكه، والباقي يدّخر؛ ثم يوزع هذا الجزء المدخر بدوره، على أساس معدل الفائدة السائد، بين الاستثمار والاكتناز(أي في شكل أصول نقدية). ونعني بذلك أن الكثير من الأفراد يجهلون وجود معدل الفائدة عندما يقومون بوضع مخططات استهلاكهم، وبالتالي فهم لا يتأثرون بهذا المتغير.

وأهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكينزية:

---

[1] محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 19.

[2] محمد الشريف ألمان،"محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي : نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"،منشورات برتي،الجزائر، 1994 ،ص ص، 155، 157.

– لم تتناول النظرية الكينزية توضيح مستوى سعر الفائدة في المدى الطويل، وإنما اكتفى "Keynes" بالعوامل المحددة لها في المدى القصير، وبالتالي فالنظرية الكينزية ستاتيكية وليست ديناميكية، وما يؤكّد ذلك أيضا تركيزها على العلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة زمنية معينة[1]؛

– تعد نظرية الطلب الكلي على جانب كبير من الأهمية في التحليل الكينزي، فالاقتصاد يمكن أن يكون عند مستوى الاستخدام التام، وقد ينخفض الطلب الكلي عندها، كما أن الاقتصاد يمكن أن يكون في مستوى الاستخدام التام ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي؛

– هناك انتقاد وجّه لكينز من قبل النقوديين، ومن بينهم "Friedman" كون أن الاقتصاد الرأسمالي لا يمكن أن يتواجد في حالة الاستخدام غير الكامل بشكل دائم وأنه يتجه بشكل آلي إلى حالة التوازن الكامل كلما ابتعد عنها لسبب أو لآخر[2].

إلاّ أنّ هذه الانتقادات وغيرها التي وجهت للنظرية الكينزية لا تقلل من قيمتها، وإنما هي ناتج عن تطور الفكر الاقتصادي، ومحاولته الوصول إلى الأفضل، ومسايرة للأوضاع الحالية.

المطلب الثالث: الاستهـلاك عند النيوكلاسيك

تعتبر هذه النظرية امتدادا للنظرية الكلاسيكية لأنها تؤمن بالليبرالية كمنطق للنشاط الاقتصادي، ولكنها تختلف عنها في نقطتين مهمتين ألا وهما : طريقة التحليل ونظرية القيمة؛ لذلك يعتبر الاقتصاديون هذه النظرية بمثابة نظرية كلاسيكية حديثة، حيث أن[3]:

- الإنتاج والاستهلاك يكونان نظرية الدخل الكلي ونظرياتهم مبنية على دراسة السلوك الرشيد للمستهلك، إذ يعتبر أساس الحياة الاقتصادية.
- قيمة المواد تتحدد من خلال منفعتها وليس من خلال العمل المنفق في إنتاجها؛ بمعنى آخر أن قيمة سلعة تزيد عن قيمة سلعة أخرى لأن منفعتها بالنسبة للمستهلكين أكبر من السلعة الثانية، والعكس صحيح؛ إذن قيمة المواد تتحدد وفقا لهذه النظرية بمنفعتها الحدية وليس بالعمل؛
- المنفعة الحدية، بالنسبة لهذه النظرية، هي المنفعة المترتبة عن استهلاك آخر وحدة من السلعة المستهلكة، وهذه المنفعة تخضع للتناقص؛
- المستهلك للسلع يهدف إلى تحقيق إشباع احتياجاته مستخدما موازن محدودة، وتسمى هذه الظاهرة، حسب هذه النظرية بظاهرة ذاتية تتوقف على المستهلك.

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار النهران للنشر والتوزيع، 1999، ص 314.

[2] محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3] محمد دويدار،"مبادئ الاقتصاد السياسي"، منشورات الحلبي الحقوقية، الجزء الأول، بيروت،2001،ص 491.

المبحث الثالث: دالة الاستهلاك والنظريات المفسرة لها

يمثل الإنفاق الاستهلاكي أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، حيث يزيد في معظم الحالات تقريبا على أكثر من 50 %[1] منه، كما أن التغيرات في الإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل الطلب الاستهلاكي يحدث أثارا مضاعفة ملموسة على الناتج والدخل الوطني، وعلى الاستخدام وهو ما يؤكد أهميته في الاقتصاد الكلي، ومن ثم ضرورة تحليل دالة الاستهلاك؛ أي العوامل التي يتم من خلالها تحديد الطلب الاستهلاكي.

ودالة الاستهلاك تبين العلاقة بين الاستهلاك والعوامل التي تؤثر فيه وتحدده، لهذا سندرس في هذا المبحث دالة الاستهلاك والأشكال التي تتخذها، ثم نقوم بإعطاء النظريات المفسرة لها.

المطلب الأول:دالة الاستهلاك

ينقسم هذا المطلب إلى:

الفرع الأول: مفهوم دالة الاستهلاك

يعتبر "كينز" أول من اعتبر أن الاستهلاك دالة للدخل؛ أي أن الاستهلاك يعتمد على الدخل، ويتحدد ارتباطا به من خلال كون الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل، حيث إن الإنفاق الاستهلاكي يزداد بزيادة الدخل، وأن هذه الزيادة في الاستهلاك تكون بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل، ورغم إجراء العديد من التعديلات على دالة الاستهلاك هذه إلا أن فكرتها الأساسية بقيت كما هي، والتي تتمثل في أن الدخل يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك في معظم الحالات[2].

وبذلك فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك والتي يطلق عليها دالة الاستهلاك توضح ما يتم إنفاقه على طلب السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل من مستويات الدخل، حيث إن:

$$C = c(Y) \qquad (1)$$

مع:

C: يمثل الاستهلاك وY: يمثل الدخل

أي أن الاستهلاك دالة للدخل ويمكنها أن تتخذ عدة أشكال أو صيغ.

---

[1] المعطيات من البنك الدولي،2007.

[2] B. BERNIER et Y. Simon : « Initiation à la macro-économique » 8 édition, Dunod, janvier 2005, P102.

وتحتوي هذه الدالة على:

- الميل الحدي للاستهلاك: وهو مقدار ما ينفقه المستهلك من أي تغير إضافي في دخله بوحدة نقدية واحدة، أي أنه معدل تغير الاستهلاك بالنسبة إلى تغير الدخل والذي يرمز له بالرمز *MPC*:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

فيكون *MPC* متناقصا عند زيادة الدخل[1] ويكون كبيرا عند مستويات دخل منخفضة، ويرجع سبب تناقصه بزيادة الدخل إلى معظم الحاجات الأساسية للمستهلك التي لم تشبع بعد، لذلك إذا زاد دخله بوحدة نقدية إضافية فإن جزءا كبيرا من هذه الزيادة سوف يوجه إلى الإنفاق الاستهلاكي، وبالمقابل فإن تزايد الدخل يؤدي إلى إشباع معظم الحاجات الأساسية، فيكون هناك فائض في الدخل الذي يوجه عادة إلى الادخار.

-والميل المتوسط للاستهلاك: أما *APC* فهو نسبة ما ينفق على الاستهلاك من إجمالي دخل المستهلك؛ أي:

$$APC = \frac{C}{Y}$$

ومع أن الإنفاق الاستهلاكي يزداد بزيادة الدخل، إلا أن نسبة ما ينفق على الاستهلاك من كل مستوى من مستويات الدخل تكون متناقصة؛ أي أن *APC* يكون أيضا متناقصا مع زيادة الدخل.

الفرع الثاني: أشكال دالة الاستهلاك

تتمثل هذه الأشكال في:

1- الدالة الخطية

إذا كانت الدالة من الشكل(1) خطية فيمكن كتابتها كما يلي[2]:

$$C = a + bY \qquad (2)$$

حيث إن العددين a و *b* ثابتان؛ والخط البياني لهذه الدالة هو مستقيم ميله *b* ، ويقطع المحور الرأسي في نقطة ترتيبها a، كما في الشكل رقم (1) ؛ أي أن *b* هو ميل المستقيم و a هو القاطع.

نطلق على a بالاستهلاك التلقائي أو الذاتي أو الاستهلاك المستقل عن الدخل؛ ويكون الاستهلاك

[1] احمد التعريف المالك، محاضرات في التحليل الاقتصاد الكلي منشورات برتي، سنة 1994، ص162

[2] أحمد الأشقر،"الاقتصاد الكلي"،دار الثقافة، جامعة آل البيت، 2007، ص87.

C مساويا إلى a إذا كان الدخل Y في العلاقة (2) مساويا إلى الصفر. والاستهلاك المستقل هو الحد الأدنى من الاستهلاك الذي يلزم لاستمرار الحياة ولا يمكن النزول تحته لهذا يجب أن يكون a أكبر من الصفر.

الشكل(7): الخط البياني لدالة الاستهلاك الخطية

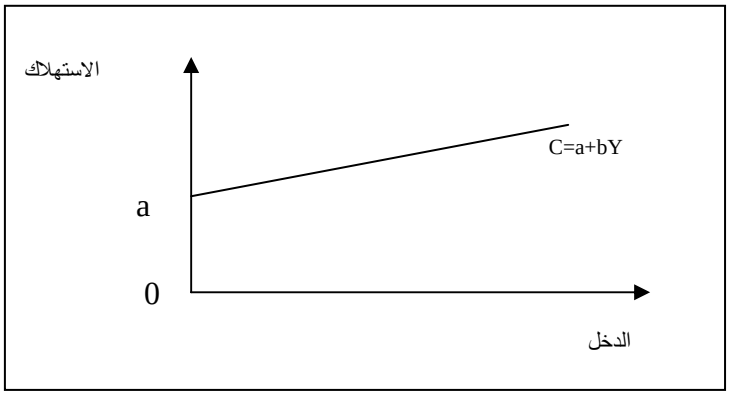

المصدر :أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص87

أما b فيمثل النسبة بين زيادة الاستهلاك وزيادة الدخل، فإذا رمزنا لزيادة الاستهلاك بالرمز (ΔC) ولزيادة الدخل بالرمز ΔY يكون لدينا [1]:

$$b = \frac{\Delta c}{\Delta Y} \qquad (3)$$

ويسمى b بالميل الحدي للاستهلاك ويكتب :

$$b = MPC \qquad (4)$$

ومن الواضح أن هذا الميل الحدي للاستهلاك غير سالب من جهة و أقل من الواحد من جهة ثانية:

$$1 \geq b \geq 0 \qquad (5)$$

لأنه إذا ازداد الدخل بمقدار الواحد فلا يمكن للاستهلاك أن يقل ولا يمكن أن يزداد بأكثر من زيادة الدخل.

وإذا نسبنا الاستهلاك (C) إلى الدخل (Y) نحصل على ما نسميه الميل المتوسط للاستهلاك (*APC*)؛ وهو يمثل الإنفاق الاستهلاكي المقابل للوحدة من الدخل؛ أي أن:

[1]أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 89، 90.

$$APC \rangle MPC \qquad (6)$$

وبتعويض C بقيمتها من العلاقة (2) نستنتج أن:

$$APC = \frac{a + bY}{Y} = \frac{a}{Y} + b$$

أو:

$$APC = \frac{a}{Y} + MPC \qquad (7)$$

إذا كانت $a \rangle 0$ فإن العلاقة (7) تدل على أن *APC* هي دوما أكبر من MPC:

$$APC \rangle MPC$$

وتدل العلاقة (7) كذلك على أنه عندما يزداد الدخل Y يصبح $\frac{a}{Y}$ أصغر فأصغر، ويقترب الميل المتوسط من الميل الحدي للاستهلاك .

2- الدالة غير الخطية

إن تمثيل العلاقة بين الاستهلاك والدخل بدالة خطية كدالة العبارة (1)، يعني أن الميل الحدي للاستهلاك يبقى دائما ثابتا ويساوي *b* مهما تغير الدخل Y؛ لكن لا يتناسب مع الواقع لأن نسبة الزيادة في الاستهلاك إلى زيادة الدخل تتناقص عمليا كلما ارتفع مستوى الدخل.

لهذا لا بد أن يكون الخط البياني لدالة الاستهلاك على شكل منحنى يرتفع إلى الأعلى ويتناقص ميل مماسه كلما ازدادت Y؛ أي لا بد أن يكون الخط البياني لدالة الاستهلاك متزايدا ومقعرا نحو الأسفل،

ونعبر عن ذلك بأن المشتق الأول لدالة الاستهلاك $\frac{dC}{dY}$ غير سالب وأما المشتق الثاني $\frac{d^2C}{dY^2}$ فهو سالب، لهذا يمكن كتابة العلاقتين كما يلي:

$$1 \geq \frac{dC}{dY} \geq 0 \qquad (8)$$

$$\frac{d^2C}{dY^2} \langle 0 \qquad (9)$$

وفي هذه الحالة تكون دالة الاستهلاك غير الخطية كما يلي:

الشكل (8): دالة الاستهلاك غير الخطية

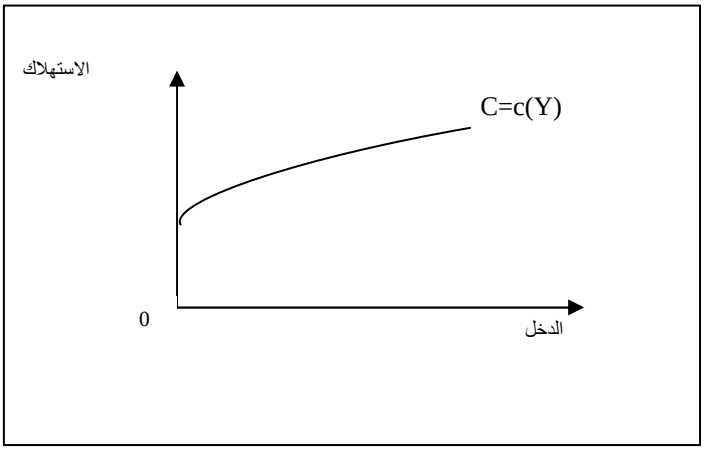

المصدر: أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 90

المطلـب الثاني: النظريات الأساسية لدوال الاستهلاك

رأينا أن الدخل يعتبر المحدد الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي، إلا أن هناك اختلافا بين الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين الدخل والاستهلاك، ولقد ظهرت نظريات عديدة تحاول تفسير هذه العلاقة، وتتمثل في:

الفـرع الأول: النظرية الكلاسيكية

يفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولا بتحديد ما يريدون ادخاره تبعا لمعدل الفائدة السائد، وبمقابل ذلك ينفقون ما تبقى على السلع والخدمات؛ فالادخار في تفسير الكلاسيك هو عرض لموارد نقدية، ويرتبط بصورة مباشرة بمعدل الفائدة وهناك علاقة طردية بينهما، وعليه تكون معادلة الادخار كما يلي:

$$S= s(i)$$

شرط أن يكون

$$\frac{\partial S}{\partial i}\rangle 0$$

تبين هذه العلاقة بأن الادخار هو دالة تابعة لمعدل الفائدة كما يوضحه هذا الشكل[1] الآتي:

[1] Bernard Bernier,Yves Simon, opcit ,p243.

الشكل(9): منحنى الادخار

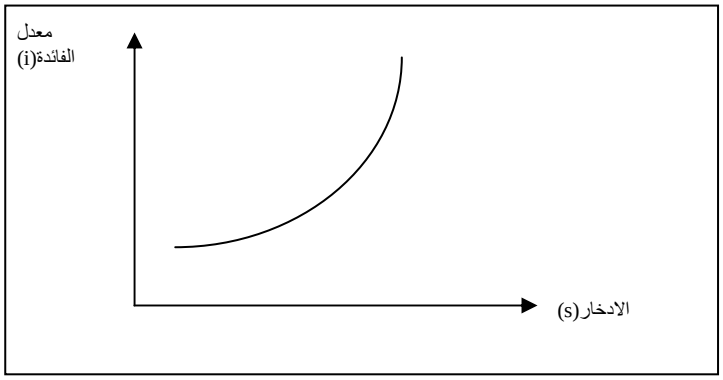

المصدر: سامي خليل،" نظرية الاقتصاد الكلي (1)"، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، سنة 1994، ص 201.

ويعرف معدل الفائدة على أنه التعويض الذي يحصل عليه الفرد لقاء عدم استخدامه لأمواله في استهلاك آني، وتأجيل ذلك لفترة لاحقة؛ ومقدار التعويض هذا هو المبلغ نفسه الذي يكون فرد آخر مستعدا لدفعه لحيازة المال الذي سيمكنه صرفه آنيا في أي وجه يرغب فيه[1].

وكلما ارتفع معدل الفائدة زاد إقبال الأفراد على الادخار على حساب الاستهلاك[2]، ويكون ذلك ابتداء من مستوى معين من الدخل المتاح؛ إذن يرى الاقتصاديون الكلاسيك تبرير معدل الفائدة كتعويض عن امتناع وانتظار الاستهلاك ، كما برروا الأجر كتعويض عن الجهد. ولا يبقى معدل الفائدة بالنسبة للنظرية الكلاسيكية هو المحدد الرئيسي لقرارات الاستهلاك والادخار.

من خلال هذه النظرية يلاحظ أن:

- علاقة الادخار بمعدل الفائدة تجعل من المستحيل وجود بطالة غير إرادية مما تؤدي إلى عدم كفاية الطلب الكلي. ولو ظهرت بطالة ما فإنها لن تكون إلا بصفة مؤقتة حيث سرعان ما يظهر العلاج ألا وهو انخفاض معدل الأجر الحقيقي؛
- هذا الانخفاض في معدل الأجر الحقيقي ينبع بطبيعة الحال من أسباب أهمها الانخفاض معدل الأجر النسبي وهذا بافتراض أن يكون سعر الفائدة مرن والذي يستلزم القضاء على كل فرق بين عرض وطلب المدخرات؛
- النظرية الكلاسيكية تعتبر نظرية للتوازن العام حيث تحدد القيم التوازنية لمختلف المتغيرات الاقتصادية إلا أنها ترتكز على تطور منطقي ابتدءا من مستوى العمالة إلى الدخل الحقيقي والاستهلاك ومعدل الفائدة.

[1] مفلح عقل، "أسعار الفائدة واتجاهاتها"،(10/01 /2009)، [على الخط]،
[2] مفلح عقل، أسعار الفائدة واتجاهاتها، (01 /10 /2009)، [على الخط]،
www.muflehakel.com/part%20one/ar3_elfa2eda_wa_etejahatha.htm

الفــرع الثاني: نظرية الدخل المطلق

يعتبر تقدير"Keynes" لدالة الاستهلاك الكلية حدثا هاما في تطور الاقتصاد الكلي. إن أساس هذه النظرية هو ما ورد في كتابه" النظرية العامة"، أما الاستنتاجات الأخرى لهذه النظرية فإنها ترجع إلى "James Tobin " و"Arthers Smithies".

من أجل تفسير الاستهلاك كظاهرة اقتصادية أساسية وحقيقية، قسم "Keynes" العوامل التي تؤثر وتفسر دالة الاستهلاك إلى مجموعتين: مجموعة العوامل الموضوعية، ومجموعة العوامل الذاتية. ومن بين هذه الأخيرة، فرق "Keynes" بين العوامل التي تؤدي إلى الامتناع عن الاستهلاك والعوامل التي تحث عليه، ويمكن توضيح ما سبق كما يلي:

أ–مجموعة العوامل الموضوعية: هي عوامل مرتبطة بظروف اقتصادية معينة، أهمها الدخل المتاح، الثروة، سعر الفائدة، تحولات السياسة المالية، التوقعات الخاصة للعلاقة بين المداخيل المقبلة والمداخيل الحالية، إعادة توزيع الدخل، البيع بالتقسيط، تحولات وحدة الأجر...الخ.

ب– مجموعة العوامل الذاتية التي تؤدي إلى الامتناع عن الاستهلاك[1]:

–تشكيل احتياطي لتجنب الاحتمالات غير المتوقعة؛

–التزود من أحداث متوقعة تغير ذات يوم النسبة بين دخل الفرد وحاجته الشخصية والعائلية كالشيخوخة وتربية الأطفال، وإعالة بعض الأشخاص؛

–الاستفادة من الفائدة والقيمة الفائقة[2]؛ لأن الاستهلاك المؤجل والأعظم بالقيمة الحقيقية يبدو مفضلا على استهلاك مباشر منخفض؛

– التمتع بإنفاق متزايد تدريجيا وتلبية غريزة واسعة الانتشار تدفع البشر إلى انتظار تحسن مستوى حياتهم في المستقبل أكثر من انتظار تناقصه التدريجي حتى لو مالت ملكة التمتع إلى الضعف؛

– التمتع بشعور الاستقلال والقدرة على التصرف حتى ولو لم تكن لدينا فكرة واضحة عما سنعمل، أو فكرة واضحة أو نية ثابتة لعمل شيء معين؛

–تأمين كمية من الأموال لتحقيق غايات في المضاربة والمتاجرة؛

–الايصاء بالثروة (الرغبة في تكوين ثروات في المستقبل والتفاخر بها)؛

–تلبية مجرد عاطفة البخل.

---

[1] جون.م.كينز، "النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، بيروت: منشورات مكتبة الحياة، ص ص 135 –136.

[2] هذا لا يكون إلا إذا كان معدل الفائدة الحقيقي أكبر من معدل التحديث الذاتي؛ باعتبار أن الأفراد لهم تفضيل زمني موجب.

أما العوامل الذاتية التي تحث على الاستهلاك حسب "Keynes" فيمكن اختصارها فيما يلي: التمتع، الغفلة وقلة التبصر، الكرم، الخطأ في الحساب، التظاهر والتبذير.

نلاحظ أن هذه العوامل تعتبر ذات طبيعة نفسية وسلوكية، وتعتمد على عادات وتقاليد المجتمع، وهذه الأخيرة لا تتغير في الأجل القصير، مما يعني أنها عوامل ثابتة ولا تؤثر على الاستهلاك إلا في الأجل الطويل.

إن نظرية "Keynes" في الاستهلاك غالبا ما تسمى نظرية الدخل المطلق؛ وذلك للتأكيد على أن قرارات الاستهلاك مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد؛ هذا لا يعني أن العوامل الأخرى لا تؤثر على الاستهلاك وإنما درجة تأثيرها تبقى ثابتة على المدى القصير حسب"Keynes". هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عملية حصر كل العوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة على قرار الاستهلاك تعتبر عملية صعبة، ومع ذلك نجد أنه من بين هذه العوامل عامل يلعب دورا هاما وأساسيا وهو مقدار الدخل المتاح كما أشرنا إليه سابقا، حيث أثبتت التجربة في واقع الأمر أن الإنفاق الاستهلاكي يزداد أهمية كلما ارتفع الدخل بالنسبة للأفراد والعائلات وحتى الدول.

كان تحليل "Keynes " لظاهرة الاستهلاك انطلاقا من كون الاستهلاك متغيرا تابع لعامل مهم وهو الدخل، بناءا على الفرضيات التالية:

- أن دالة الاستهلاك ثابتة ومستقرة على الأقل في المدى القصير، وأن التغيرات التي تحدث في دالة الاستهلاك هي نتيجة لتغير الدخل، بمعنى الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى أو دالة الاستهلاك، وأن العلاقة بين الاستهلاك والدخل علاقة طردية؛
- الميل الحدي للاستهلاك يتحدد طبقا للقيد : $0\langle MPC\langle 1$، وهو ثابت على طول دالة الاستهلاك لأنها دالة خطية، ولكن "Keynes " يرى أيضا أنها يمكن أن تكون غير خطية، وفي هذه الحالة يتناقص الميل الحدي مع زيادة الدخل؛
- الميل الحدي للاستهلاك هو دائما أقل من الميل المتوسط: $MPC\langle APC$ ؛
- الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع كل زيادة في الدخل.

إن دالة الاستهلاك وفقا لنظرية الدخل المطلق يمكن التعبير عنها كما يلي[1]:

$$C = c_0 + \beta Y_d \qquad (1)$$

حيث أن:

C: الاستهلاك الكلي؛

c_0: الاستهلاك المستقل عن الدخل؛

[1] أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1999، ص 76.

β: الميل الحدي للاستهلاك؛

Y_d: الدخل المتاح= الدخل– الضرائب على الدخل.

–الميل الحدي للاستهلاك(MPC): من الواضح أنه طالما الناتج الإجمالي يزداد والدخل المترتب عليه، فإن الاستهلاك هو الآخر يتجه نحو الزيادة، ولكن السؤال المطروح هو: كيف يزداد الاستهلاك؟ هل بنفس نسبة زيادة الدخل، أم أكثر سرعة، أم نسبة أقل من الزيادة التي تحدث بالنسبة للدخل؟

للإجابة على هذا التساؤل نستعين بالرسم البياني التالي:

الشكل(10): دالة الاستهلاك الكينزية

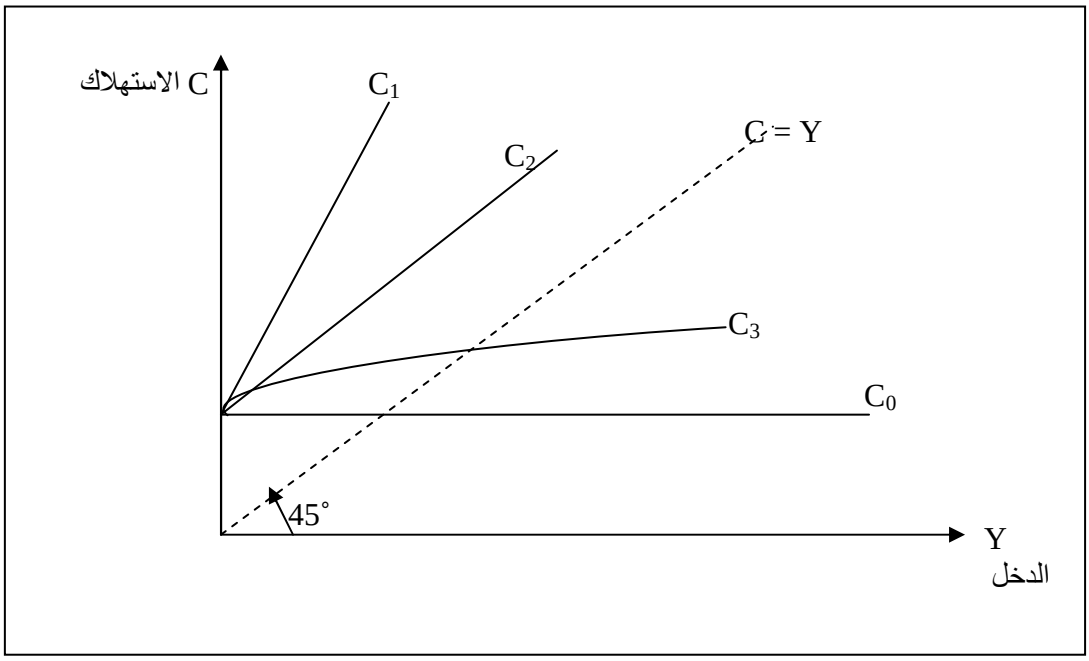

المصدر: السعيد بريش، الاقتصاد الكلي: نظريات نماذج وتمارين محلولة،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 105.

حيث أن:

C_1: ميله أكبر من الواحد؛ C_2: ميله يساوي الواحد؛ C_3: ميله أقل من الواحد ويتناقص مع زيادة الدخل؛ و C_0: ميله يساوي الصفر.

بالإضافة إلى الخط (45^0) الذي يمثل القيم المختلفة للدخل المناظرة والمساوية لمستويات مختلفة من الاستهلاك. والسؤال الذي نطرحه ثانية هو: أي من هذه المنحنيات أكثر تمثيلا لدالة الاستهلاك الكينزية؟

من وجهة نظر "Keynes"، وبناءا على القانون السيكولوجي الذي استخدمه كأساس لدالة الاستهلاك ومفاده: " أن البشر وبصورة متوسطة، وفي أغلب الوقت، يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما زاد دخلهم،

ولكن ليس بكمية مماثلة لتزايد الدخل"[1]، فإن المنحنى C_3 ذات الميل الأقل من الواحد الصحيح هو الذي يعتبر أكثر تمثيلا لدالة الاستهلاك؛ وذلك للمنطق التالي: طالما أن الدخل يزداد وأن مستوى المعيشة يأخذ الارتفاع، فإن إشباع الحاجات الأساسية الجارية للاستهلاك تصبح أقل إلحاحا، بحيث أن كل عائلة سوف تتجه إلى عدم إنفاق كل الزيادات التي في دخولها. وعليه؛ فإن ميل دالة الاستهلاك، الذي يفسر التغيرات في الاستهلاك الناجمة عن التغيرات في الدخل المتاح، يوضح لنا مفهوما على درجة كبيرة من الأهمية، وهو الميل الحدي للاستهلاك، والذي يساوي[2]:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

أما إذا اعتبرنا دالة الاستهلاك مستمرة وقابلة للاشتقاق فإن الميل الحدي للاستهلاك يساوي:

$$MPC = \frac{\delta C}{\delta Y}$$

من معادلة دالة الاستهلاك رقم (1) نجد أنه:

- إذا كان $\beta = 1$ فإن العائلات تستهلك كل دخولها على الأكثر؛
- وإذا كان $\beta = 0$ فإن الاستهلاك يساوي الاستهلاك التلقائي.

والواقع أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك تكون محصورة بين الصفر والواحد، أي أن:

$$1 \rangle \frac{\delta C}{\delta Y} \rangle 0$$

-الميل المتوسط للاستهلاك(APC): هو النسبة بين الإنفاق الاستهلاكي الكلي والدخل الكلي المتاح، أي أن:

الميل المتوسط للاستهلاك(APC)=الاستهلاك الجاري÷ الدخل الممكن التصرف فيه

وهو يتناقص بزيادة الدخل المتاح عادة؛ لأن ما يتم إنفاقه على الاستهلاك عادة في الأجل القصير يكون أقل من متوسط الدخل الإضافي أو الحدي، وهذا يعني أن الجزء من الدخل الإضافي يوجه للادخار[3]، إلا أنه أكبر من الميل الحدي للاستهلاك(MPC)، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

$$APC = \frac{C}{Y} = \frac{c_0 + \beta Y}{Y} \qquad \Rightarrow \qquad APC = \frac{c_0}{Y} + \beta$$

وبما أن: $\left(\frac{c_0}{Y}\right)$ ثابت وموجب فإن $APC \rangle MPC$ ؛ وبالتالي: $\frac{C}{Y} \rangle \frac{\delta C}{\delta Y}$.

[1] جون.م.كينز، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2] السعيد بريش، الاقتصاد الكلي: نظريات نماذج وتمارين محلولة،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 107.

[3] جيمس جوار تيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 230.

نخلص مما تقدم أن نظرية الدخل المطلق تقضي بأن الاستهلاك دالة في الدخل المطلق الجاري وأن الميل الحدي للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل، وهو ما أكدته الدراسات الميدانية الخاصة بميزانية العائلات– الدراسة المقطعية[1]– التي سنشرحها في الفصل الثاني.

ولقد لقيت نظرية الدخل المطلق في بداية الأمر مباشرة بعد نشر النظرية العامة قبولا معتبرا نظرا لكونها مطابقة في الظاهر لنتائج الدراسات المقطعية وحتى النتائج الأولى لدراسات السلاسل الزمنية، وجعلت الكثير يعتقدون أنه تم نهائيا معرفة العوامل والأسس التي تحكم الإنفاق الاستهلاكي الكلي والتغيرات فيه، ومنه إمكانية التنبؤ بمستوى الإنفاق العام عند المستويات المختلفة للدخول؛ باعتبار أن هذا التنبؤ يحتل أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين والممارسين للنشاط الاقتصادي في معرفة التغيرات الاقتصادية، بالإضافة على ذلك طورت سياسات اقتصادية على أساس هذه الدالة غير أنه:

– في نهاية الأربعينات أصبح واضحا أن نموذج "Keynes" واجه عدة مشاكل وعلى وجه الخصوص– وبالرغم من أنه يبدو متفقا مع إحصائيات المقطع المستعرض– إلا انه لا يتفق مع بيانات السلاسل الزمنية [2]؛ حيث قام كل من Dornbusch و Fisher و Sparks في كتابهم " الاقتصاد الكلي" بتقدير دالة الاستهلاك للولايات المتحدة الأمريكية للفترة ما بين (1966–1981) بدولارات1981، وتبين من خلال النتائج هذا التقدير أن الميل المتوسط للاستهلاك ثابت وليس له اتجاه لأنْ ينخفض مع زيادة الدخل.

– من الانتقادات التي وجهت لـ "Keynes" هو افتراضه أن حجم الاستهلاك متعلق بمستوى الدخل المتاح فقط (رغم إقراره بالعوامل الأخرى)، في حين أن سلوك المستهلك على المستوى الجزئي يأخذ في الاعتبار أسعار السلع والخدمات المطلوبة إلى جانب مستوى الدخل؛ فدالة الاستهلاك تهمل أثر الأسعار في تحديد حجم الدخل وهيكل الاستهلاك[3]؛

– يفترض التحليل الكينزي أن الدخل المتاح يوزع على العائلات فقط، لكن في الواقع يمكن توزيعه بطرق مختلفة كأن يوزع بين العائلات والمؤسسات الإنتاجية والإدارات، أو أن يوزع كأجور وأرباح أي بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، وقد حظيت هذه الطريقة الأخيرة بعناية خاصة من طرف الكينزيين الجدد[4]؛

– يتصور "Keynes" أن الادخار يزيد كلما زاد الدخل– هذا صحيح– لكن شيئا فشيئا لا يجد الادخار استخداما له، بينما الاستهلاك العائلي لا يكفي لاستيعاب العرض الكلي المتزايد بوتيرة أعلى من وتيرة تزايد

[1] البيانات المقطعية العرضية: تجمع فيها بيانات عن حجم الدخل المتاح لمجموعة من العائلات في فترة زمنية معينة، وبيانات عن استهلاك تلك العائلات لنفس الفترة. ولقد أثبتت الدراسة أن هناك علاقة بين الاستهلاك والدخل كتلك التي افترض كينز وجودها.

[2] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي(2)، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1994، ص 1050.

[3] محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي: الأسس النظرية، الجزء الأول، (الجزائر: د.م،د.ت)، ص 166.

[4] نفس المرجع السابق، ص 167.

الاستهلاك، هذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى الركود الاقتصادي، أو ما يعرف بفرضية الركود الطويل الأمد، وحتى يتمكن النمو من الاستمرار فلا بد أن يكون الاستهلاك تناسبيا مع الدخل[1]؛ وعليه فإن النتائج التي ظهرت في السلاسل الزمنية تعد ذات أهمية كبيرة في السياسة الاقتصادية؛ ويرجع ذلك إلى العلاقة بين الدخل والاستهلاك التي تتميز بالثبات؛ إذ بمجرد معرفة حجم الإنفاق الاستهلاكي المتوقع يمكن أن تحدد بدقة حجم الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي اللازم للمحافظة على التوازن عند المستوى التوظيف الكلي؛

– أهملت نظرية الدخل المطلق: العوامل غير الدخلية المؤثرة على الاستهلاك ومن أهمها الثروة، انتقال السكان من الريف إلى المدينة، وكذلك عنصر الزمن وما يحدثه من تقديم أو تأخير بين وقت الحصول على الدخل ولحظة اتخاذ قرار الاستهلاك، وهو بالفعل ما حاولت النظريات التي جاءت من بعد أن تتداركه.

الفرع الثالث: نظرية الدخل النسبي

حاول الكثير من الاقتصاديين تفسير عدم تناسب دالة الاستهلاك بالنسبة للدخل على المدى القصير وتناسبها معه على المدى الطويل، وكان أهمهم الأستاذ الأمريكي "Duesunberry" الذي تنسب إليه نظرية الدخل النسبي، وكذا نظرية "Brouwn".

وقد بدأ "Duesunberry" تحليله استنادا إلى رفض الفروض التي بنى عليها "Keynes" نظريته في الاستهلاك، خاصة الفرض المتعلق بغياب أثر المحاكاة والتقليد على الاستهلاك الجاري؛ حيث يرى "Duesunberry" أن المستهلك يمكن أن يتأثر في استهلاكه بعوامل أخرى أهمها وضعه الاجتماعي وتأثره بالآخرين، ومحاولة الفرد تحسين مستوى معيشة مقارنة بمستوى معيشة الآخرين.

وقبل البدء في تحليل النموذج الذي بنى عليه "Duesunberry" نظريته نتطرق إلى مفهوم الدخل النسبي.

– المفهوم الأول: وفقا لهذا المفهوم، فإن الإنفاق الاستهلاكي لأسر معينة يتوقف على دخل هذه الأسرة مقارنة بالأسر التي ترى أنها تماثلها؛ وعليه فلو أن دخول هذه الأسر المتماثلة ارتفع بنفس النسبة فإن الوضع النسبي لأي أسرة بالنسبة لمجموع الأسر المتماثلة لن يتغير طالما أن وضعها النسبي في سلم الدخل لم يتغير؛ فالدخل المطلق لأي أسرة قد ارتفع؛ وبالتالي فإن استهلاكها وادخارها المطلقان يرتفعان أيضا.

[1] محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ج2، ص 122.

إن تركيز هذه النظرية على الدخل النسبي بهذا المفهوم إنما تؤكد طبيعة التقليد والمحاكاة[1] فيما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي، وتبدو أكثر وضوحا في ظل العولمة، خاصة فيما يتعلق باندماج وتكامل أسواق الاستهلاك على المستوى العالمي بفعل التقدم التكنولوجي، وتحسن وسائل الاتصال والمواصلات، وانتشار الفضائيات والتدفق المستمر من السلع الجديدة، وأنماط الاستهلاك المستحدثة؛ كل ذلك أدى إلى تفعيل عنصر المحاكاة والتقليد على نطاق واسع. وقد أسهم في نمو هذا العنصر تزايد النشاطات الإعلانية في مختلف الوسائط بدرجة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية.

وعليه؛ فأسرة بدخل معين سيكون إنفاقها الاستهلاكي أكبر في حالة انتقالها إلى مجتمع بالنسبة له هذا الدخل المنخفض نسبيا، هذا الارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي ناتج عن ضغط الوسط (المجتمع) على الأسرة لتتماشى معه.

–المفهوم الثاني: وفقا لهذا المفهوم وحسب "Duesunberry"، فإن الأفراد وبمجرد أن يعتادوا على مستوى معين من المعيشة، فإنهم سيحاولون الحفاظ على هذا المستوى ولو تعرضت دخولهم إلى تقلبات؛ وبالتالي فإن انخفاض الدخل السنوي عن الدخل السابق يؤدي إلى انخفاض الادخار من أجل المحافظة على الإنفاق الاستهلاكي السابق، مما يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك، والعكس في حالة ارتفاع الدخل السنوي عن الدخل السابق، حيث يؤدي إلى تناقص الميل المتوسط للاستهلاك في الزمن القصير على الأقل.

أما الواقع الاقتصادي – وفي الغالب– فإن الأجراء يتقاضون أجورهم ومرتباتهم في نهاية الشهر وليس في بدايته، كما أن أصحاب الأملاك مثل الأراضي والعقارات والعمارات والمنازل الخاصة يتقاضون الكراء إلا في منتصف أو نهاية الفصل أو العام؛ وعليه فإن الفترة التي تسبق حصولهم على دخولهم لا يمتنعون فيها عن الاستهلاك، وإنما يستهلكون كباقي الأيام. ولكن من أين ينفق هؤلاء؟

إن إنفاق هؤلاء يكون من دخول الفترات الماضية، وإذا افترضنا أن الأفراد يعتمدون في تحديد مستوى استهلاكهم الجاري على تجربة عدة فترات سابقة، فإن دالة الاستهلاك في هذه الحالة تأخذ الصيغة التالية[2]:

$$C_t = (y_{t-1}, y_{t-2}, \ldots\ldots\ldots\ldots, y_{t-n})$$

وهو الشكل العام لفرضية وجود تأخيرات متتالية لاستهلاك الدخل، ويكون الميل الحدي للاستهلاك في الفرضية الأولى:

[1] نجد أن عامل التقليد والمحاكاة يلعب دورا مهما في تحديد الاستهلاك في الفكر المؤسسي بزعامة "Felbin" وإسهامات كل من "Galberth و" Mac Ferland". انظر: عبير محمد عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص ص 133 –137.

[2] محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

$$a_1 = \frac{\delta C_t}{\delta y_{t-1}}$$

حيث $0\langle a_1 \langle 1$، ويكون في الفرضية العامة:

$$a_n = \frac{\delta C_t}{\delta y_{t-N}}$$

مع $(N = 1,2,.....n)$ وتمثل المشتق الجزئي للدالة C_t للفترة المعنية.

ويمكن الحصول على (a) الكلية أو ما يسمى الميل الحدي للاستهلاك الكلي، بجمع مختلف الميول الحدية لاستهلاك الدخول السابقة:

$$a = a_1 + a_2 + ...a_n$$

كما يمكن تحديد الميل الحدي للاستهلاك (a) بشكل أوضح إذا اعتبرنا دالة خطية والتي تكون في الحالة العامة وفق الصيغة التالية[1]:

$$C_t = c_0 + a_1 y_{t-1} + a_2 y_{t-2} + ... + a_n y_{t-n}$$

فإذا كانت مختلف هذه الدخول ومقدارها(y) مثلا متساوية، وأن $(a = a_1 + a_2 + ...a_n)$، فيمكن كتابة العلاقة السابقة كما يلي:

$$C_t = c_0 + aY$$

إن العلاقات السابقة لا تبين لنا أي من الدخول الماضية يؤثر على الاستهلاك ويحقق المفهوم الثاني للدخل النسبي؟

يرد "Duesunberry" على هذا التساؤل[2]بأن الاستهلاك الحاضر(C_t) هو تابع للدخل الأكبر ارتفاعا الذي توصل إليه الأفراد في الماضي والدخل في الفترة الجارية؛ وهكذا يعبر عن الاستهلاك وفقا لهذا الرأي كما يلي:

$$C_t = by_p + ay_t$$

حيث أن:

y_p : تمثل الدخل الأكثر ارتفاعا تم التوصل إليه في الماضي؛

y_t : تمثل دخل الفترة الحالية؛

a و b تمثلان على التوالي الميل الحدي للاستهلاك للدخل الجاري والدخل الأكثر ارتفاعا في الماضي.

إن المفهومين السابقين للدخل النسبي وخاصة المفهوم الثاني الذي مفاده أن المستوى الحالي للاستهلاك لا يتأثر فقط بالمستوى الحالي للدخل المطلق، بل يتأثر بمستوى الاستهلاك المحقق في الفترات السابقة وبالتالي الدخول السابقة، يقودنا إلى أن إجمالي الميل المتوسط للادخار يعتمد على مستوى الدخل

[1] نفس المرجع السابق، ص 169.

[2] السعيد بربيش، مرجع سبق ذكره، ص 121.

الحاضر منسوبا إلى أعلى دخل سابق (y_p)؛ ومنه يمكن صياغة الميل المتوسط للادخار عند "Duesunberry" كالتالي[1]:

$$\frac{S}{y} = a_0 + a_1 \frac{y}{y_p}$$

حيث أن:

y : الدخل الحقيقي تحت التصرف؛

y_p : أعلى دخل في الفترة السابقة؛

S : الادخار.

إن ارتفاع الدخل الحالي مقارنة إلى أعلى مستوى دخل تم تحقيقه في السابق يؤدي إلى زيادة $\frac{S}{y}$ والعكس صحيح. وانطلاقا من دالة الادخار لـ"Duesunberry" يمكن إيجاد دالة الاستهلاك، باعتبار أن y تشير إلى الدخل تحت التصرف؛ ومنه $C = y - S$؛ وبالتالي نحصل على دالة الاستهلاك لـ"Duesunberry" كما يلي:

$$C = (1 - a_0)y - a_1 \frac{y^2}{y_p}$$

أما الميل المتوسط فيساوي[2]:

$$APC = \frac{C}{Y} = (1 - a_0) - a_1 \frac{y}{y_p}$$

ونظرا لارتفاع الدخل مع مرور الوقت، فإن أعلى دخل سابق هو دخل السنة السابقة؛ وعليه فإن المقدار $\frac{y}{y_p}$ يصبح مساويا للمقدار $(1+gy)$، حيث أن gy تعبر عن معدل الزيادة في الدخل الحقيقي. وعليه، إذا زاد الدخل بمقدار 3 %[3]على امتداد الزمن، فإن المقدار $\frac{y}{y_p}$ يساوي حالتنا هذه 1.03، ويكون بذلك $\frac{C}{Y}$ أو الميل المتوسط للاستهلاك ثابتا، أما إذا كان الدخل متقلبا خلال الزمن، فإن الميل المتوسط للاستهلاك يتغير عكسيا مع الدخل؛ وهذا نظرا للمعامل السالب في المقدار $\frac{y}{y_p}$.

أما الميل الحدي للاستهلاك فيمكن حسابه عن طريق اشتقاق دالة الاستهلاك ومنه:

$$MPC = \frac{\delta C}{\delta Y} = (1 - a_0) - 2a_1 \frac{y}{y_p}$$

[1] ضياء مجيد الموساوي، مرجع سبق ذكره،ص 182.

[2] نفس المرجع السابق، ص 182.

[3] هذه القيمة مأخوذة من الدالة التي قدرها "Duesunberry"، انظر: سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص1063.

من خلال معادلتي الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط يتبين لنا ان الميل المتوسط أكبر من الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير.

ومن الممكن أن نجعل نظرية الدخل النسبي أكثر وضوحا بالاستعانة بالشكل التالي:

شكل (11): نظرية الدخل النسبي

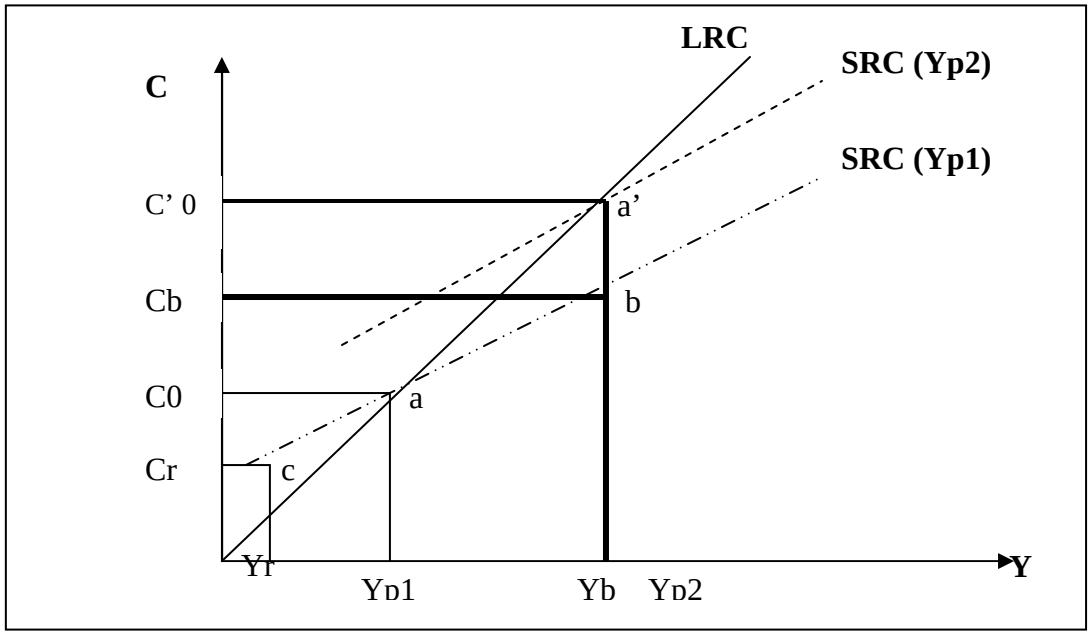

المصدر: سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 745.

فالخط المار بنقطة الأصل هو دالة الاستهلاك الطويلة الأجل (LRC)؛ وفيه الميل المتوسط للاستهلاك يساوي الميل الحدي للاستهلاك. وسيكون كلاهما ثابت لكل مستويات الدخل. وقد رسم دالة استهلاك قصيرة الأجل (SRC) لكل مستوى من مستوى أعلى دخل (Yp). فالتقلبات القصيرة الأجل في الميل المتوسط للاستهلاك إنما هي نتيجة لتحرك إلى أعلى أو إلى أسفل على دالة الاستهلاك القصيرة الأجل. فعندما يزيد الدخل الجاري عن أعلى دخل السابق فإن دالة الاستهلاك القصيرة الأجل تتحرك إلى أعلى لتتقاطع مع دالة الاستهلاك الطويلة الأجل عند مستوى أعلى دخل الجديد (Yp).

ويمكن توضيح ذلك باستخدام الشكل (11) على الوجه الآتي:

لنفرض أصلا أن المجتمع كان عند ($Y=Yp_1$) بحيث أن الاستهلاك كان على دالة الاستهلاك الطويل الأجل (LRC) عند النقطة (a) حيث الاستهلاك يساوي (C_0)؛ فلو أن المجتمع قد أصيب بركود فإن الدخل سوف يهبط إلى (Yr) ويجبر ذلك الأفراد على تخفيض إنفاقهم الاستهلاكي. وعلى أية حال، ففي محاولتهم المحافظة على مستوى معيشتهم السابق فإن الأفراد سوف يخفضون مدخراتهم ويخفضون

استهلاكهم فقط بقدر قليل إلى (Cr)، وبالتالي فإن الميل المتوسط للاستهلاك يرتفع، ولذلك فإن الأفراد يتحركون على دالة الاستهلاك القصيرة الأجل ($SRCYp_1$) من (a) إلى (C). وفي فترة الاستعادة عندما تبدأ الدخول في الزيادة فإن الأفراد سيزيدون من إنفاقهم الاستهلاكي؛ ولكن ونظرا لأن إنفاقهم الاستهلاكي في أوقات الركود لم ينخفض إلا قليلا، لذلك، فإن زيادة إنفاقهم الاستهلاكي ستكون بنسبة أقل من زيادة دخولهم فينخفض الميل المتوسط للاستهلاك وذلك بتحركهم على دالة الاستهلاك القصيرة الأجل نفسها ($SRCYp_1$) حتى يصلوا من النقطة (C) إلى النقطة (a) مرة ثانية.

وفي اكتمال مراحل الدورة الاقتصادية فإن مرحلة التوسع ستؤدي إلى زيادة الدخل إلى أعلى من دخل القمة (Yp_1) إلى مثلا مستوى دخل الانتعاش (Y_b). ففي أول الأمر، فإن الاستهلاك سيزداد فقط قليلا إلى (Cb) ويتحرك المجتمع مبدئيا على دالة الاستهلاك القصيرة الأجل ($SRCYp_1$) من النقطة (a) إلى النقطة (b). والسبب في ذلك هو أن الأفراد لا يزالوا معتادين على مستوى المعيشة الخاص بمستوى أعلى دخل (Yp_1). وحيث أن الاستهلاك قد زاد بمقدار أقل من الدخل فإن الميل المتوسط للاستهلاك سينخفض في الزمن القصير.

وعلى أية حال، فإن دالة الاستهلاك القصيرة الأجل تتحرك إلى أعلى لتتقاطع مع دالة الاستهلاك الطويلة الأجل عند مستوى أعلى دخل الجديد (Yp_2) عند النقطة (a') ويصبح الاستهلاك (C'_0) ويصبح لدى المجتمع دالة استهلاك قصيرة الأجل تتماشى مع أعلى دخل الجديد (Yp_2)؛ وهي الدالة ($SRCYp_2$). فإذا ما حدثت دورة اقتصادية جديدة يعاد تكرار ما حدث على دالة الاستهلاك القصيرة الأجل الجديدة، مثل ما حدث على دالة الاستهلاك القصيرة الأجل القديمة ويمر المجتمع بدورة من الركود ثم الاستعادة ثم النشاط على الوجه التي وضحنها سابقا.

ويمكن التطرق لبعض الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية ومنها:

-رفض الكثير من الاقتصاديين فكرة أن الأفراد يبنون قرارات الاستهلاك على عوامل غير رشيدة؛ مثل الدخل النسبي فسعي الأفراد إلى تعظيم المنفعة والإشباع لا يمكن أن يدفعهم للتقليد؛

-مشكلة أخرى بالنسبة لنظرية الدخل النسبي، هي تلك المتعلقة بأثر الثروة على الدخل، حيث إن الاختلاف في الثروة يؤدي إلى اختلاف في الميل إلى الاستهلاك حتى ولو تساوت الدخول؛

- لا بد من الإشارة في الأخير إلى أن نظرية الدخل النسبي أو أثر التقليد على الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها إلا أنها تفسر بشكل كبير طريقة الاستهلاك في الدول النامية، حيث يمكن ملاحظة أن أصحاب الدخول المرتفعة في هذه الدول -وهم ذوو القدرة الادخارية- يحاولون تقليد نماذج الاستهلاك في الدول المتقدمة، ويسرفون في الاستهلاك الكمالي (علما أن هذا يعتبر أحد عوائق التنمية)، لأن الإسراف

في الاستهلاك على الكماليات –كما أشرنا– يؤدي إلى تضاؤل في قيمة المدخرات، مما يعني تراجع في التكوين الرأسمالي الذي هو أحد أهم أسس التنمية، كما هو معلوم.

الفرع الرابع: نظرية عادات الاستهلاك لـ"Brown"

نظرا لتعارض نظرية الدخل النسبي إلى انتقادات نتيجة المشكلات الناجمة عن استخدام الدخل المبطأ والدخل الجاري كمتغيرات تفسيرية في نفس الدالة وهي دالة تأخذ في اعتبارها الاستهلاك المبطأ كمتغير معبر عن العادات الاستهلاكية التي تؤثر على الاستهلاك بالزيادة في حالة زيادة الدخل وبالثبات النسبي في حالة انخفاض الدخل. قام الاقتصادي "Brown" سنة1952، بتقدير دالة الاستهلاك، وحسبه فإن السلوك الاستهلاكي للأفراد يتغير ببطء، أي أن مستوى الاستهلاك السابق يؤثر على مستوى الاستهلاك الحالي؛ وهو بذلك يوضح أثر العادات الاستهلاكية على الاستهلاك الحالي، وكانت الصيغة الرياضية لدالة الاستهلاك لـ"Brown" كما يلي[1]:

$$C_t = \alpha + By_t + \gamma C_{t-1} \qquad (1)$$

حيث أن:

γ : هي نسبة تعديل الاستهلاك (سرعة التغير)؛

C_t : الاستهلاك الجاري؛

y_t : الدخل الجاري؛

c_{t-1} : الاستهلاك السابق أو الاستهلاك المتباطئ.

–الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير هو: $mpc_s = \frac{dc}{dy_t} = B$

–الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل: في المدى الطويل نهاية المتغير تؤول إلى "0" (الصفر) أي:

$$c^0 = \alpha + By + \gamma c^0$$

$$c^0 = \frac{\alpha}{1-\gamma} + \frac{B}{1-\gamma} y$$

$$mpc_t = \frac{B}{1-\gamma}$$

فالميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير(mpc_s) يكون أصغر من الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل (mpc_t)؛ أي ($mpc_s \langle mpc_t$)ويعني ذلك أنه في المدى القصير التذبذبات التي يعرفها الدخل

[1] مجيد علي حسين و عفاف الجبار سعيد ، "مقدمة في الاقتصادي الكلي"، دار الوائل للنشر، الأردن، 2004، ص153.

لا تؤثر كثيرا في الاستهلاك بينما لو استمرت هذه التذبذبات في مستوى الدخل لمدة طويلة، فإن تأثيرها في الاستهلاك يكون كبيرا.

البرهان بيانيا:

الشكل (12): دالة الاستهلاك عند نظرية عادات الاستهلاك

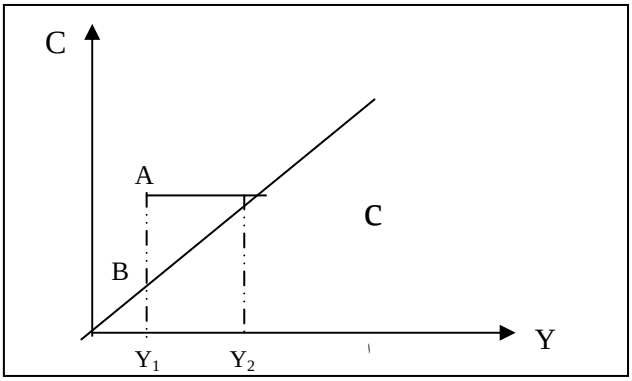

المصدر: عبد الرحمن يسرى أحمد، "النظرية الاقتصادية الكلية،الدار الجامعية، الإسكندرية،1997،ص98

إذا كان الدخل (Y_2) أكبر من (Y_1) فإن مستوى الاستهلاك المقابل لـ (Y_2) هي النقطة c ، لنفرض مثلا أن الدخل قد تدهور إلى (Y_1)،فالاستهلاك الجديد يصبح في النقطة A وليس في النقطة B ، ذلك لأن (Y_2) لا زال تأثيره مستمرا على الاستهلاك الحالي، وبعد مدة زمنية معينة يستعمل المستهلك مقدار (A-B=0) كادخار، حيث لا يتم الانتقال من النقطة c إلى B على دفعة واحدة، وإنما تمر من النقطة A، وبالتالي يلاحظ غياب فكرة تعديل مستوى الاستهلاك من النقطة A إلى النقطة B.

إن صيغة "Brown" تفسر الأسباب التي جعلت دراسات السلاسل الزمنية تجد قيمة أكثر قوة من دراسات الفترات القصيرة.

الفـرع الخامس: نظرية دورة الحياة

لقد اقترحت هذه النظرية واختبرت بالنسبة للاستهلاك من طرف "F.Modigliani" و"R.Brumbert" سنة 1954 وبالنسبة للادخار من طرف "F.Modigliani" سنة 1966 و"A.Ando" سنة 1963.

استعمل"F.Modigliani" ومساعداه "R.Brumbert" و"A.Ando" نموذج "Fisher" المفسر لسلوك المستهلك من أجل دراسة دالة الاستهلاك، وقد كان هدف هذه الدراسة هو محاولة تفسير الأثر الذي يبدو متناقضا والناجم عن تصادم دالة الاستهلاك الكينزية مع المعطيات الملاحظة. فوفقا لنموذج "Fisher"، فإن الاستهلاك هو دالة للدخل المحسوب طيلة حياة الأشخاص، أما ما طوره "F.Modigliani " هو أن

هذا الدخل يتغير تلقائيا على جزء من دخلهم من فترات حياتهم عندما يكون هذا الدخل ضعيفا باتجاه تلك التي يكون فيها ضعيفا. إن هذا التفسير لسلوك المستهلك هو الذي يؤسس لنظرية دورة الحياة

ومفاد هذه النظرية هو أن استهلاك فترة ما لا يرتبط بدخل هذه الفترة؛ بل يشكل جزءا من الخطة الكلية للاستهلاك المرتكزة على تعظيم المنفعة في الأجل الطويل؛ وتعظيم المنفعة في هذا الأجل يخضع لقيد الموارد المكونة للدخل خلال الأجل نفسه. هذا الأجل هو طول مدة حياة الفرد؛ والدخل الموافق له هو التدفق بالقيمة الحالية لما يستطيع الفرد الحصول عليه خلال حياته. كون الاستهلاك ينتج عن خطة طويلة الأجل يعني أنه يتناسب مع الدخل، وأن المستهلكين لا يتأثرون بالتغيرات العشوائية للدخل الجاري، أي أن سلوكهم الاستهلاكي مستقر ومحكم في المدى الطويل. هكذا يمكن للأفراد استهلاك حاليا أكثر من دخلهم الجاري؛ ويمولون الفرق بالقرض(أو بالسحب من الادخار السابق)؛ بمعنى أنهم يستخدمون بشكل مسبق جزءا من دخلهم المقبل لتمويل الاستهلاك الحالي، كما يمكنهم استهلاك أقل من دخلهم الجاري، فيحولون جزءا من دخلهم الحالي إلى المستقبل؛ بمعنى أنهم يستخدمون جزءا من دخلهم الحالي لتمويل استهلاك مستقبلي[1].

يمكن توضيح هذه النظرية بيانيا كما يلي:

لنفرض مستهلكا نموذجيا طول حياته (L) سنة منها (N) سنة نشاط و(L-N) سنة تقاعد. و لنفرض أن دخله يرتفع خلال فترة نشاطه (N)، ثم ينخفض ويبقى مستقرا خلال فترة التقاعد (L-N)؛ أما الاستهلاك فنفرضه ثابتا خلال فترة حياته.

هذه النظرية مبسطة ولكنها لا تبتعد عن الواقع. ووفقا لمبدأ تناقص المنفعة الحدية فإن تأجيل الاستهلاك حالي إلى المستقبل من شأنه أن يرفع من المنفعة في المستقبل. وبالتالي فإن الاحتفاظ بمستوى ثابت للاستهلاك ينتج عنه ربح صافي في المنفعة. كذلك من حيث الواقع العملي نشاهد أن الأفراد لا يقومون باستهلاك أقل مما يمكنهم الآن من أجل استهلاك أكبر في المستقبل، ولا العكس؛ بل يفضلون، بشكل عام، مستوى استهلاك ثابت إلى حد كبير. تفترض كذلك أن هذا الفرد يستهلك كل موارده دون أن يترك إرث. وباعتبار أن الاستهلاك يكون أكبر من الدخل في فترة الشباب ثم يكون أقل من الدخل في مرحلة الكهولة، وأخيرا أكبر من الدخل في فترة التقاعد (كما هو في شكل (13)) فإنه في فترة تساوي الاستهلاك بالدخل وهي فترة الحياة النشيطة يكون الادخار الايجابي مساويا للادخار السلبي؛ أي أن الاقتراض والقرض متساويان مما يمكن الفرد من الاحتفاظ بمستوى استهلاك ثابت.

[1] محمد الشريف إلمان، " محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية (القطاع الحقيقي)"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003، ص 132 .

الشكل (13): دخل واستهلاك وادخار وثروة مدى الحياة في نظرية دورة الحياة

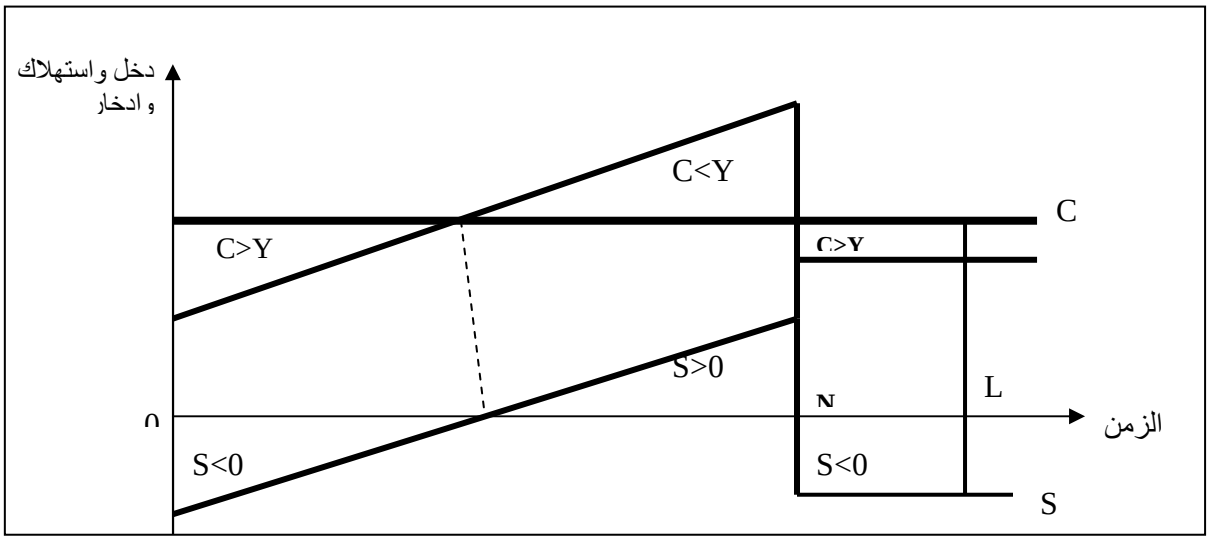

المصدر: سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 1073.

وتشترط دالة الاستهلاك[1] في إطار هذه النظرية أن:

–مدة حياة الفرد تتكون من (L) سنة عمل و (L – N) سنة تقاعد؛

– كل الدخل يصدر عن فترة النشاط (N)، مع كون الدخل السنوي (Y) ثابتا خلال هذه الفترة:

$$Y_1 = Y_2 = Y_3 = ... = Y_n = Y$$

–الاستهلاك السنوي ثابت كذلك خلال مدة الحياة:

$$C_1 = C_2 = C_3 = ... = C_L = C$$

–الاستهلاك خلال مدة الحياة يساوي كل الدخل المحصل عليه خلال حياة الفرد؛

– معدل الفائدة معدوم، بحيث كل وحدة نقد مدخرة تتحول إلى وحدة نقد مستهلكة.

من هنا يمكن أن نستنتج العلاقات التالية:

يكون الدخل الكلي المحصل عليه خلال الفترة النشيطة (Y-N) والاستهلاك الكلي خلال فترة الحياة (C.L)، متساويين:

$$C.L = Y.N$$

[1] محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص ص، 135،136.

وبالتالي، يكون لدينا:

$$C = (\frac{N}{L})Y$$

حيث (C) هو الاستهلاك السنوي و(Y) الدخل السنوي. أما ($\frac{N}{L}$)، فإنه يمثل نسبة الفترة النشيطة إلى مدة الحياة. وبما أن (L>N) فإن هذه النسبة تكون أقل من الواحد وتشكل معامل التناسب بين الاستهلاك السنوي والدخل السنوي. ويمكن القول بأن هذا المعامل ما هو إلا الميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل، ويساوي الميل المتوسط للاستهلاك. ويلاحظ أيضا أن هذا المعامل يتغير حسب عمر المستهلك.

ويظهر مما سبق الفرق بين دالة الاستهلاك الكينزية ودالة الاستهلاك في نظرية دورة الحياة والتي تربط الاستهلاك بكل الدخول الحالية والمستقبلية؛ وكذلك يظهر مما سبق أن الميل المتوسط للاستهلاك يمكن أن يتغير في المدى القصير، ولكنه سيستقر في المدى الطويل. السبب في ذلك هو أن في المدى القصير يمكن أن يكون الاستهلاك أقل أو أكبر من الدخل، بينما لا يكون إلا نسبة معينة منه في المدى البعيد.

وبشكل عام، يكون مستوى الاستهلاك لفترة ما (Ct) جزءا بنسبة (a) حيث ($0\langle a\langle 1$) من القيمة الحالية لموارد الفرد خلال حياته، ولنرمز له بالرمز $(LIR)_t$ بحيث:

$$C_t = a(LIR)_t$$

تتكون هذه الموارد من ثلاثة عناصر:

–الدخل الجاري الناتج عن العمل (Y_t^L)؛

–القيمة الحالية للدخل المستقبلي الناتج عن العمل، وهو مجموع الدخول السنوية لما تبقى من الفترة قبل التقاعد (ماعدا دخل السنة الجارية) والمحول إلى القيمة الحالية بمعدل الخصم(r):

$$\sum_{i=1}^{N-A-1} \frac{Y_A^e + i}{(1+r)}$$

حيث يمثل (A) عمر المستهلك الحالي و(N) فترة حياته النشيطة و(N-A-1) عدد السنوات الباقية له في النشاط، ماعدا السنة الجارية؛

–وأخيرا، القيمة السوقية للثروة الصافية المحصل عليها (W_t).

وهكذا، تكون القيمة الحالية لموارد الفرد خلال حياته:

$$(LIR)_t = Y_t^L + \sum_{i=1}^{N-A-1} \frac{Y_A^e + i}{(1+r)} + W_t$$

ويكمن المشكل الذي يعترض الاختبار العملي لدالة الاستهلاك في الحد الوسطي من بين مكونات الموارد والذي لا يمكن ملاحظته مباشرة. ولتقليل هذه الصعوبة لجأ "Modigliani" و"Ando " إلى تعويض هذا الجزء بما يقاربه ويمكن قياسه كميا.

- الافتراض الأول: أن الدخل (Y_t^e) يكون متساوي، في المتوسط، لكل سنة من الفترة التي يبقى فيها هذا الفرد نشيطا، علما أن الفترة تساوي إلى:

N-A-1

وبالتالي يكون الدخل الكلي لهذه الفترة:

$(N-A-1)\ Y_t^e$

وبتعويض الحد المعني بالقيمة الجديدة، يكون لدينا:

$$(LIR)_t = Y_t^L + (N-A-1)Y_t^e + W_t$$

- الافتراض الثاني: أن الدخل المتوسط السنوي يرتبط بعلاقة تناسب مع الدخل الجاري:

$$Y_t^e = bY_t^L \qquad b\rangle 0$$

وبالتالي يصبح لدينا:

$$(LIR)_t = Y_t^L + \left[(N-A-1)bY_t^L\right] + W_t$$

وفي الأخير، تكون لدينا دالة الاستهلاك من الشكل:

$$(LIR)_t = a[1+(N-A-1)b]Y_t^L + aW_t$$

أي أن الاستهلاك يتحدد بالمتغيرات التالية: القيمة الصافية للثروة (W_t) والدخل الجاري، مع:

$N-A-1$ يمثل عدد السنوات الباقية قبل الوصول إلى سن التقاعد، (N): فترة الحياة النشيطة،

(b): معامل تناسب الدخل إلى الدخل الجاري و(a) معامل تناسب الاستهلاك مع الموارد.

وحتى نصل إلى دالة الاستهلاك الكلية انطلاقا من الدالة الفردية يجب أن نضع الفرضيات التالية[1]:

–أن توزيع الثروة والدخل يبقى مستقرا عبر الزمن؛

–أن بنية عمر السكان تبقى مستقرة كذلك؛

–وأن علاقة الاستهلاك بالدخل لمختلف أفراد المجتمع متماثلة في مختلف مراحل العمر.

في ظل هذه الفرضيات تصبح الدالة الفردية السابقة دالة كلية.

[1] محمد الشريف ألمان، مرجع سابق، ص ص، 139، 142.

تناسب الاستهلاك والدخل في المدى القصير والطويل

يكفي لإظهار ذلك أن نقسم كل حدود دالة الاستهلاك النهائية على حجم الدخل الكلي(Yt):

$$\frac{C_t}{Y_t} = a\frac{W_t}{Y_t} + a[1 + b(N - A - 1)]\frac{Y_t^L}{Y_t}$$

ونستنتج من هذه العلاقة أن شرط ثبات الميل المتوسط للاستهلاك في المدى الطويل هو ثبات نسبة كل من الدخل الصادر عن الأصول غير العمل والدخل الصادر عن العمل إلى الدخل الكلي(أي أن هاتان النسبتان تتغيران في اتجاهين مختلفين، بحيث يكون انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك الناتج عن انخفاض أحدهما وارتفاعه الناتج عن ارتفاع الآخر). وهكذا، تتمكن هذه النظرية من التوفيق بين تغير الميل المتوسط للاستهلاك الذي افتراضه "Keynes"، وثباته الذي بينته دراسات "Kuznets ".

وتستخدم نظرية دورة الحياة لكي:

– تفسر التعارض بين دوال الاستهلاك في المدى القصير ودوال الاستهلاك في المدى الطويل؛

علما أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع الدخل في المدى القصير، بينما هو ثابت في المدى الطويل.

– تفسر في كيفية تأثير سوق الأوراق المالية على سلوك الاستهلاك؛ فقيمة ما يحتفظ به الأفراد من أوراق مالية إنما هي جزء من ثروتهم الداخلة في الثروة الحقيقة، فمثلا عند الزواج فإن ارتفاع أسعار الأوراق المالية يؤدي إلى تعظيم الثروة مما يدفع إلى زيادة الاستهلاك...

لنرى الآن ما الجواب الذي تأتي به نظرية الدخل الدائم:

الفـرع السادس: نظرية الدخل الدائم

بعد اقتراح نظرية دورة الحياة، قام الاقتصادي الأمريكي الشهير "M .Friedman" سنة1957 باقتراح نظرية الدخل الدائم، وتنطلق هذه النظرية من المبادئ نفسها التي تنطلق منها الأولى، وخاصة من فرضية تعظيم المنفعة عبر الزمن من طرف المستهلكين، وذلك بتخطيط استهلاكهم على المدى البعيد.

وفي الواقع هاتان النظريتان تتكاملان إلى حد بعيد، بينما تربط الأولى الاستهلاك بالثروة أو بالدخل الكلي، ولكنها لم تعتن بتحديد أو تقدير دقيق لهذه الثروة أو الدخل، نرى الثانية تركز على كيفية تقدير الدخل الكلي.

ويرى "M .Friedman " أن الأفراد يحددوا نمط استهلاكهم وفقا لغرض الاستهلاك الطويل الأجل أو الدائم وليس وفقا لمستوى دخولهم الجارية، ويعطي مثلا لتفسير ذلك الشخص الذي يحصل على دخله مرة واحدة فقط في الأسبوع؛ يوم الجمعة. فنحن لا نتوقع أن مثل هذا الفرد سوف يركز كل استهلاكه في

اليوم الذي يتسلم فيه دخله، ويكون استهلاكه صفرا في بقية الأيام. فلو أننا اقتنعنا بالفكرة القائلة بأن الأفراد يرغبون في تحقيق تيار مستوى من الاستهلاك؛ فبالتالي، فإن الاستهلاك في يوم ما في الأسبوع لن يكون راجعا لدخل ذلك اليوم بالذات وإنما سيكون راجعا إلى متوسط الدخل اليومي؛ أي دخل الأسبوع مقسوما على عدد أيام الأسبوع. ويتضح من هذا المثال أن دخل فترة أطول من السنة تكون هي الأساس في تحديد مقدار الاستهلاك اليومي. وبالمثل، يتطرق "M .Friedman " من هذا المثال إلى فترة أطول ويوضح أنه ليس هناك ما يلزم الفرد لتخطيط استهلاكه خلال تلك الفترة على أساس دخل هذه الفترة، فالاستهلاك (كما يراه) إنما يخطط له على أساس دخل فترة أطول.

وفكرة أن الاستهلاك إنما يتحدد على أساس دخل فترة طويلة أو على أساس الدخل الدائم فكرة مقبولة؛ وهي أساسا فكرة نظرية دورة الحياة نفسها؛ ولكن تبقى الإجابة على استفسارين هامين[1]:

- استفسار يتعلق بالعلاقة بالضبط بين الاستهلاك الجاري وبين الدخل الدائم؛
- الاستفسار الثاني هو كيف يمكن قياس الدخل الدائم.

ونظرية الدخل الدائم في أبسط صورها ترى أن الاستهلاك إنما يتناسب مع الدخل الدائم:

$$C = cY_P$$

حيث Y_P هي الدخل الدائم، ومن المعادلة السابقة توضح أن الاستهلاك يتغير نسبة تغير الدخل نفسها، فهي دالة متناسبة؛ فزيادة مقدارها (5 %) في الدخل الدائم سوف تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك بمقدار(5 %).

والمشكلة هي: ماذا نقصد بقياس الدخل الدائم؟

حيث يمكن تعريف الدخل الدائم بأنه عبارة عن المعدل الثابت من الاستهلاك الذي يستطيع يحققه الفرد طيلة الفترة المتبقية من حياته، بافتراض مستوى معين من الثروة ومن الدخل المكتسب الآن وفي المستقبل. وفي الحقيقة، فإن "Friedman" لم يورد تعريفا محددا لما هو المقصود بالدخل الدائم. ولكن التعريف الذي ذكرناه إنما هو مشابه لمتوسط دخل فترة الحياة، ولكنه في الحقيقة ليس تماما الشيء نفس؛ ذلك لأنه يحول الثروة إلى دخل في تعريف الدخل الدائم. فالشخص الذي ليس لديه دخل عمل ولديه فقط ثروة يعرف دخله الدائم على أساس أن لديه دخلا دائما مساويا لمقدار ما يستطيع أن يستهلكه هذا الشخص كل سنة وذلك عن طريق استنفاذ ثروته عند معدل ثابت طيلة الفترة المتبقية من حياته.

ولتوضيح كيف يمكن حساب الدخل الدائم، لنصور أن شخصا ما يحاول أن يحدد مقدار دخله. وهذا الأخير لديه مستوى جاري من الدخل، وكون فكرة ما عن مستوى الاستهلاك الذي يستطيع تحقيقه خلال الفترة المتبقية من حياته. والآن فإن الدخل يزداد. فعلى هذا الشخص أن يحدد عما إذا كانت هذه الزيادة في دخله دائمة أو أنها زيادة انتقالية؛ أي أنها لن تستمر. ففي أي حالة ما، فإن الفرد يستطيع أن يحدد

[1]Friedman (M), The Theory of consumption Function,Cambrdige,MA.National Bareau of Economic Research,1957,P180.

فيما إذا كانت الزيادة في دخله الجاري زيادة دائمة أما أنها زيادة انتقالية، فموظف الحكومة الذي يرقى إلى درجة أعلى، يعلم أن الزيادة في دخله المترتبة على ذلك، إنما هي زيادة دائمة ومن المنتظر أن تبقى، أما العامل الذي يحصل على أجر إضافي عال بصفة غير عادية في سنة ما، من المنتظر أن ينظر إلى الزيادة في دخله هذه السنة على أساس أنها دخل انتقالي.

وبوجه عام، فإن الفرد لا يكون متأكدا تماما أي جزء من الزيادة في دخله سوف تستمر وبالتالي، تمثل دخلا دائما. وأي الأجزاء ليس من المنتظر أن تستمر وبالتالي تكون دخلا انتقاليا. والدخل الانتقالي، إنما يفترض أن ليس له تأثير ملحوظا على الاستهلاك[1].

والتساؤل عن كيف يمكن استنتاج أي الأجزاء من الزيادة في الدخل تكون دائمة إنما تحل بطريقة واقعية وذلك بافتراض أن الدخل الدائم إنما يعود إلى سلوك الدخل الجاري والدخل الماضي.

ومن الممكن تقدير الدخل الدائم على أساس أنه مساو لدخل السنة الماضية مضافا إليه نسبة من التغير في الدخل من السنة الماضية وحتى السنة الحالية.

$$Y_p = Y_{t-1} + \theta(Y - Y_{t-1})$$
$$Y_p = \theta Y + (1-\theta)Y_{t-1}$$

حيث (θ) هي نسبة و(Y_{t-1}) إنما هو دخل السنة السابقة. وتوضح هذه المعادلة أن الدخل الدائم إنما هو عبارة عن متوسط مرجح للدخل الجاري و الدخل السابق. وحتى نفهم المعادلة السابقة لدينا المثال الحسابي التالي: فلنفرض أن قيمة ($\theta = 0.6$) وأن دخل هذه السنة ($Y = 25000$) وأن دخل السنة السابقة ($Y_{t-1} = 24000$) فإن قيمة الدخل الدائم هي:

$$Y_p = 0.6(25000) + 0.4(24000)$$
$$Y_p = 24600$$

وعليه، فإن الدخل الدائم ما هو إلا متوسط المستويين من الدخل. وعما إذا كان الدخل الدائم قيمته أقرب لدخل هذه السنة أو لقيمة الدخل في السنة الماضية إنما يتوقف على الوزن (θ) المعطي للدخل الجاري. ومن الواضح أنه في الحالة التي تكون فيها ($\theta = 1$) فإن الدخل الدائم يساوي الدخل الجاري[2].

ومن المعادلة السابقة يلاحظ:

- لو أن ($Y = Y_{t-1}$) بمعنى أن دخل هذه السنة كان مساويا لكل من الدخل السنة السابقة فإن الدخل الدائم إنما يكون مساويا لكل من الدخل المكتسب هذه السنة ودخل السنة السابقة، وهذا يضمن أن الفرد الذي اعتاد دائما أن يكسب الدخل نفسه يتوقع أن يكسب الدخل نفسه في المستقبل؛
- يلاحظ، لو أن الدخل قد ارتفع هذه السنة مقارنا بالسنة السابقة فإن الدخل الدائم سوف يرتفع بمقدار أقل من ارتفاع دخل السنة الجارية، والسبب في ذلك هو أن الفرد لا يعلم فيما إذا كانت الزيادة في

[1] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 1085،1086 .

[2] I.B.Kravis, Consumption Patterns and Permanent Income, In American Economic Review,May 1957, P 536.

الدخل هذا العام زيادة دائمة، فعدم علم الفرد عما إذا كانت الزيادة في الدخل هذا العام سوف تستمر أم لا، تجعله لا يزيد مقدار الدخل المتوقع أو الدخل الدائم بمقدار الزيادة كاملة في دخل السنة الجارية.

ونشير إلى أن تقدير الدخل الدائم على أساس الدخل الجاري ودخل السنة السابقة فيه تبسيط كبير؛ فقد أخذ "فريدمان" عند تقديره للدخل الدائم في اعتباره دخول في فترات سابقة متعددة بالإضافة إلى الدخل الجاري ولكنه أعطى أوزانا أعلى لدخول الفترات القريبة مقارنة بالأوزان المعطاة لدخول الفترات البعيدة.

وطريقة التوقعات الرشيدة تؤكد على أنه لا يوجد نظرية مبسطة توضح كيف تكون التوقعات أو كيف يجب أن تكون دون النظر إلى الكيفية التي يتغير بها الدخل في الواقع. فلو أن التغيرات في الدخل كانت في الواقع تغيرات دائمة أو تغيرات طويلة الأجل، ففي هذه الحالة فإن المستهلك سوف ينظر إلى التغيرات التي تحدث في دخله على أنها أن أغلبها دائمة. ومن ثم فإن(θ) في المعادلة السابقة تكون مرتفعة. في حين أنه لو كان دخل المستهلك عرضة لذبذبات وتغيرات متعددة، فإن المستهلك في هذه الحالة لن يلق انتباها كبيرا للتغيرات في الدخل الجاري وذلك عند تقديره لدخله الدائم. ففي مثل هذه الحالة، الأخيرة فإن قيمة (θ) تكون منخفضة.

وفي الوقت نفسه، فأي نظرية توقعات معقولة تؤكد على أن أي صيغة مثل المعادلة السابقة:

$$Y_P = \theta Y + (1-\theta) Y_{t-1}$$

المبنية على سلوك الدخل في الماضي لا يمكن أن تأخذ في الحسبان جميع العوامل التي تؤثر في معتقدات الفرد فيما يتعلق بدخله في المستقبل. فاكتشاف آبار بترولية مفاجئة في الدولة قد يؤدي إلى ارتفاع في مقدار الدخول الدائمة لمواطني هذه الدولة بمجرد أن يتم إعلان. ذلك، ولو أن صيغة مثل المعادلة السابقة المبنية على مستويات الدخول السابقة لا تعكس مثل هذا التغير.

من المعادلتين السابقتين:

$$C = cY_P$$

$$Y_P = \theta Y + (1-\theta) Y_{t-1}$$

نستطيع أن نستنتج دالة الاستهلاك الآتية:

$$C = \theta Y + c(1-\theta) Y_{t-1}$$

وفي هذه الحالة فإن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الجاري تكون ($c\theta$)، وهي بطبيعة الحال أقل من الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل (c). وعليه، فإن نظرية الدخل الدائم ترى ضمنيا أن هناك فرقا بين الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير والميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل.

والسبب في انخفاض الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير، هو أنه عندما يرتفع الدخل الجاري، فإن الفرد لا يكون متأكدا من أن هذه الزيادة في الدخل سوف تستمر عبر الفترة الزمنية الطويلة التي على أساسها توضع خطة الاستهلاك. وبناء على ذلك، فإن الفرد لن يقوم بموائمة إنفاقه الاستهلاكي وفقا لمستوى الدخل المرتفع كما هو في الحالة التي ينظر فيها إلى أن هذه الزيادة في الدخل زيادة دائمة. وعلى أية حال، فلو أن تلك الزيادة التي حدثت في الدخل اتضح أنها زيادة دائمة (بعبارة أخرى لو أن دخل الفترة التالية كان مماثلا لدخل هذه الفترة) فإن الفرد في السنة التالية سوف يوائم إنفاقه الاستهلاكي موائمة تامة لمستوى الدخل المرتفع. ويلاحظ أن الموائمة الكاملة في هذه الحالة قد اكتملت خلال سنتين فقط، ذلك لأننا افترضنا في المعادلة السابقة أن الدخل الدائم إنما هو المتوسط المرجح لدخل سنتين فقط إلا أنه متوقفا على الكيفية التي يتم بها تكوين توقعات الدخل الدائم، فإن الموائمة من الممكن أن تكون أكثر بطئا□.

والشكل التالي يوضح الحالة السابقة، فدالة الاستهلاك الطويلة الأجل رسمت في الشكل (14) على أساس أنها خط مستقيم يمر بنقطة الأصل بانحدار مساو لـ (c) والتي هي عبارة عن الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك الثابتين من الدخل الدائم. ويوضح الرسم أيضا دالتي استهلاك في المدى القصير. ودالة الاستهلاك القصيرة الأجل السفلى إنما رسمت بالنسبة لمستوى دخل ثابت والذي انعكس عند تقابل هذه الدالة بالمحور الرأسي عند $[c(1-\theta)Y_0]$.

فلو فرض من وضع توازن طويل الأجل عند دخل فعلي ودخل دائم مساو لـ(Y_0) وبالتالي عند استهلاك يساوي (cY_0) والموضع عند تقاطع كل من دالة الاستهلاك القصيرة الأجل السفلى مع دالة الاستهلاك الطويلة الأجل عند (E). ولنفرض أن بعد ذلك حدثت زيادة في الدخل إلى المستوى (Y'). ففي المدى القصير فإننا نعيد تقديرنا للدخل الدائم بحيث يزيد بمقدار(θ) مضروبا في مقدار الزيادة في الدخل ويستهلك نسبة مقدارها (c) من تلك الزيادة في الدخل الدائم. وتبعا لذلك، فإن الاستهلاك سوف يزداد بالتحرك على دالة الاستهلاك القصيرة الأجل إلى النقطة (E'). ويلاحظ أننا بتحركنا على الدالة القصيرة الأجل من النقطة (E) إلى النقطة (E') فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف يتناقص، وإذا انتقلنا إلى الفترة التالية، وفرضنا أن الزيادة التي حدثت في الدخل أصبحت زيادة دائمة بحيث أن الدخل ظل عند (Y')، فإن دالة الاستهلاك القصيرة الأجل سوف تنتقل إلى أعلى، والسبب في هذا انتقال هو أن الدخل الدائم أعيد تقديره إلى أعلى وأصبح (Y'). وتبعا لذلك فإن المستهلكين يرغبون في إنفاق نسبة

مقدارها(c) من التقدير الجديد تصبح ($E^{"}$)؛ حيث يعود الميل المتوسط للاستهلاك إلى مستوى المدى الطويل.

وهذا المثال يوضح أنه في المدى القصير فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى انخفاض الميل المتوسط في الاستهلاك ذلك لأن الأفراد لا يتوقعوا أن الزيادة في الدخل سوف تستمر لتصبح دائمة. ولكن، بمجرد أن يلاحظوا أن الزيادة في الدخل أصبحت دائمة فإنهم سوف يوائمون استهلاكهم موائمة تامة تتماشى مع مستوى دخلهم الدائم الأعلى[1].

الشكل(14): أثر زيادة مستمرة في الدخل على الإنفاق الاستهلاكي

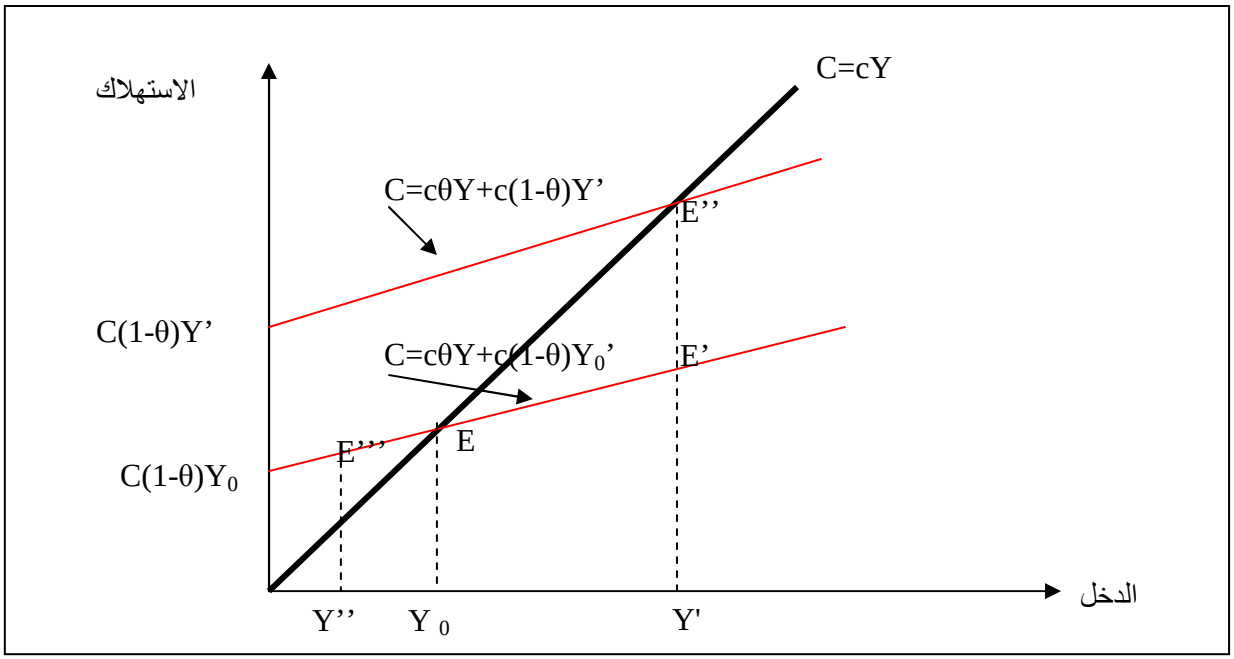

المصدر: سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص1091 -1093

ومثل نظرية دورة الحياة فإن نظرية الدخل الدائم لها استخدامات عامة؛ فمثلا فقد لاحظنا أن الفرد الذي يكون دخله غير مستقر فإن قيمة(θ) في دالة استهلاكه تكون منخفضة، بينما الشخص الذي يكون دخله أكثر استقرارا ستكون قيمة (θ) في دالة استهلاكه أعلى. ومن معادلة الاستهلاك السابقة، فإن ذلك يعني أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير بالنسبة للفرد الذي يتصف دخله بعدم الاستقرار يكون منخفضا نسبيا، ذلك لأن الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير يكون (cθ). وقد بين "Friedman" أن الحقائق أثبتت صحة ذلك. فالمزارعون مثلا لا تتصف دخولهم بالاستقرار وبالتالي، فإن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الجاري بالنسبة لهذه الفئة يكون منخفضا.

[1] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص1091 -1093.

ومن المهم أن نتعرف على العلاقة بين نظرية دورة الحياة ونظرية الدخل الدائم، فالنظريتان ليستا نظريتين منفصلتين. فالأولى توجه اهتماما أكبر إلى دوافع الادخار بالمقارنة مع نظرية الدخل الدائم، وبالتالي، توفر أسبابا مقنعة لإدخال الثروة تماما مثل الدخل في دالة الاستهلاك.
ومن ناحية أخرى، فالثانية تعطي اهتماما أكثر دقة إلى الطريقة التي يكون بها الأفراد توقعاتهم فيما يتعلق بدخولهم في المستقبل وذلك بالمقارنة بنظرية دورة الحياة في شكلها الأصلي؛ ولكن لا يجب أن يفوتنا أن دخل العمل قد أدخل في دالة استهلاك نظرية دورة الحياة ليعكس التوقعات فيما يتعلق بالدخل في المستقبل[1].

فالنظريات الحديثة في دالة الاستهلاك تجمع بين نظرية الدخل الدائم ونظرية دورة الحياة فيما يتعلق بالثروة والمتغيرات الديمغرافية. وصيغة مبسطة لدالة الاستهلاك وفقا للنظريات الحديثة إنما تتخذ شكل المعادلة الآتية:

$$C_t = aW_t + b\theta\theta_D + b(1-\theta)Y_{D(t-1)}$$

حيث (Y_D) في هذه المعادلة هو عبارة عن الدخل المتاح من العمل. وتجمع هذه المعادلة بين العناصر التي أكدت عليها نظريات الاستهلاك الحديثة. كما انها توضح دور الثروة التي تعتبر عاملا مؤثرا في الإنفاق الاستهلاكي.
وهذه المعادلة تكون مفيدة في المتوسط للتنبؤ بمقدار الاستهلاك. وبالتالي فإذا كان لدينا معلومات عن بعض التغيرات التي يخضع لها الدخل فمن الواجب استخدام هذه المعلومات في التنبؤ بالاستهلاك.

الفـرع االسابع: نظرية " Kaldor "

نظرية[2] "Kaldor" تنسب إلى الاقتصادي"**Nicholas Kaldor** " الأستاذ بجامعة كبريدش وأحد القياديين لمدرسة الكينزية الجديدة. وتبدأ نظريته بتقسيم المجتمع إلى طبقتين: طبقة العمال وطبقة الرأسماليون؛ وفي الصيغة المبسطة لنظرية "Kaldor"، فإن العمال يفترض أنهم يكسبون دخولهم الكلية من العمل(YW) بينما الرأسماليون يكسبون دخولهم من الممتلكات ($Y\pi_t$)؛ والدخل الكلي للمجتمع يمكن إيضاحه بواسطة المعادلة الآتية:

$$Y_t = YW_t + Y\pi_t$$

[1] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 1094 –1095.
[2] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص1104، 1107.

وتفترض النظرية أن العمال يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك مرتفع من دخل العمل (C_w)
ويعني ذلك أن دالة الاستهلاك وفقا لنظرية "كالدور" يمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

$$C_t = c_w YW_t + c_\pi Y\pi_t$$

مع:

$$c_w \rangle c_\pi \qquad c_\pi \langle 1 \quad c_w \rangle 0$$

وحتى نستطيع أن نحصل على صيغة لـ APC فإننا نقسم طرفي المعادلة السابقة على (Y_t) فنحصل على الآتي:

$$APC = \frac{C_t}{Y_t} = c_w(\frac{YW_t}{Y_t}) + c_\pi(\frac{Y\pi_t}{Y_t})$$

ومن المعادلة الأولى فإن:

$$[YW_t = Y_t - Y\pi_t]$$

وبإحلال ما يساوي (YW_t) في معادلة (APC) نحصل على:

$$APC = c_w(\frac{Y_t - Y\pi_t}{Y_t}) + c_\pi(\frac{Y\pi_t}{Y_t})$$

ومنه:

$$APC = c_w - (\frac{c_w Y\pi_t}{Y_t}) + c_\pi(\frac{Y\pi_t}{Y_t})$$

وبالتالي لدينا:

$$APC = c_w + (c_\pi - c_w)(\frac{Y\pi_t}{Y_t})$$

والمعادلة الأخيرة هي المعادلة التي نسعى للوصول إليها؛ ويوضح الطرف الأيمن من المعادلة أن (APC) يتوقف على تقسيم الدخل بين الأجور والأرباح وهو ما يطلق عليه التوزيع الوظيفي للدخل. كما يتضح من المعادلة أن (APC) تتغير عكسيا مع نسبة دخل الأرباح إلى الدخل الكلي حيث $c_\pi \langle c_w$.

وهذه النتائج ما كان يمكن استنتاجها من نظريات الدخل السابقة، ذلك لأن هذه النظريات لم تشر إلى الأرباح والأجور.

فا"Kaldor" و"Kalecki" و"Sragga" وغيرهم من الباحثين الذين ساهموا في وجهة نظر هذه الدراسة إنما افترضوا بوجه عام أن (c_π) و(c_w) مستقلين عن مستوى دخل الأرباح ودخل الأجور. وهو فرض مشابه إلى درجة كبيرة الفرض الذي وضعه "Friedman"؛ ويعني ذلك، أن توزيع الدخل ليس في حد ذاته هو الذي يحدد (APC)، ولكن التوزيع الوظيفي للدخل هو المحدد لهذه القيمة. وعلى أية حال، فإن الفرض المبسط القاضي بان ($c_w \rangle c\pi$) مبنى على أساس أن العمال عادة ما يكونوا في المستويات السفلى

من الدخل عن أصحاب الملكيات. ولكن من المحتمل، لو أن أحد العمال قد حقق دخلا مساويا للدخل الرأسمالي، فإن (APC) الخاص به من الممكن أن يهبط إلى مستوى ذلك الخاص بالرأسمالي.

وقد كان دافع "Kaldor" لوضع نظريته هو الوصول إلى وسيلة لشرح النمو وتوزيع الدخل وليس أساسا وضع نظرية في الاستهلاك. وأحد النتائج الهامة التي تستنتج من نظريته فيما يتعلق بهذا الموضوع هو أنه بالنسبة لمعدل نمو اقتصادي معين ونسبة معينة لـ (رأس المال/ الناتج)، فإن كلا من التوزيع الوظيفي للدخل ($\frac{Y_{\pi}}{Y_t}$) ومعدل العائد على رأس المال يتوقفان على العلاقة بين (c_{π}) و(c_w). هذا بالإضافة إلى أن "Kaldor " تمكن من توضيح أن معدل العائد على رأس المال إنما يتغير طرديا مع (c_{π}). وبعبارة أخرى، إنه كلما زادت نسبة الإنفاق من دخل الأرباح، كلما كان العائد على رأس المال مرتفعا.

وأحد المشاكل التي واجهتها هذه النظرية أنها عالجت موضوع الاستهلاك من ناحية لم يسبق لنظرية سابقة أن تعرضت لها. ولعل هذا هو النقص الكبير في هذه الفرضية، لأن ذلك يعني أن الاتصال بين الباحثين المختلفين يصبح أكثر تعقيدا؛ وهناك مشاكل أخرى قد تكون أكثر أهمية، فمن الصعب تقسيم المجتمع إلى طبقات. فإننا نستطيع أن نستخدم التحليل في إظهار الاختلاف بين العمال والرأسماليين، ولعل إظهار مثل هذا الاختلاف عمليا؛ أي ميدانيا إنما هو أمر في غاية في الصعوبة. وليست المشكلة مشكلة بيانات وإحصائيات فقط؛ بل إن العمال من الممكن أن يكونوا رأسماليين إلى درجات مختلفة.

فملكية الأسهم منتشرة بين الطبقات العاملة في الاقتصاديات المتقدمة؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يجعل من غير الملائم التمييز بين الميل للاستهلاك للطبقات المختلفة، وهي نقطة أساسية في نموذج "Kaldor".

هذا بالإضافة إلى أن هناك مشاكل فيما يتعلق بمضمون السياسات وفقا لنموذجه. ولما كان معدل العائد على رأس المال و(APC)جزئيا يتوقف على التوزيع الوظيفي للدخل، فسياسات تحقيق الاستقرار لا بد وأنها تكون قادرة على التأثير على توزيع الدخل.

ومثل هذه السياسات لا بد وأنها تثير حفيظة العامة وكذلك السياسيين. ولوأن نموذج "Kaldor" نموذجا صحيحا إلا أنه من الصعب أن يستخدم كأساس للسياسات، على الأقل في ظل نظم السياسات الديمقراطية التي تعمل في ظل نظم السوق.

الفرع الثامن: نظرية " Taylor"

اقترح الاقتصادي "Taylor" نموذجا لدالة الاستهلاك على الشكل الآتي:

$$C_t = ac_{t-1} + b\Delta Y_t$$

وربط "Taylor " استهلاك الفترة الحالية باستهلاك الفترة السابقة، وبالتغير الحاصل في الدخل بين هاتين الفترتين، ويمكن صياغة الدالة على الشكل التالي:

$$C_t = \beta_1 c_{t-1} + \beta_2 \Delta Y_t$$

β_1 و β_2 :هما الميلان الحديان للاستهلاك لكل من الاستهلاك السابق والتغير الحاصل في الدخل؛

ΔY_t :هو التغير الحاصل في الدخل؛ c_{t-1} : هو الاستهلاك السابق؛ C_t : هو الاستهلاك الحالي.

وفي الأخير يمكن الخروج بالخلاصة التالية:

خلاصة الفصل الأول

بعد الدراسة اتضح لنا أن الدخل وإن كان هو العامل المهم المؤثر في الإنفاق الاستهلاكي، إلا أنه ليس العامل الوحيد. وبالرغم من أثر هذه العوامل غير الدخلية، فلا تزال الإحصائيات توضح أن مستوى الدخل المتاح يقلل من أهمية عوامل غير الدخلية؛ فهو الأكثر أهمية من هذه العوامل مجتمعة. ونظرا لسيادة عامل الدخل، دعا الاقتصاديون إلى بناء نماذج نظرية ووفقاً لها جعل الاستهلاك دالة في الدخل.

وبعد تطرقنا في هذا الفصل إلى تحديد عدة مفاهيم لها علاقة مباشرة مع موضوع البحث، والتي تتمثل في مفهوم الاستهلاك بشكل عام والوسائل الكفيلة لتوجيهه، كـ: مفاهيم أساسية لدوال الاستهلاك، وسلوك المستهلك ومميزاته ، وأهمية الاستهلاك في النظرية الاقتصادية والنظريات الحديثة للاستهلاك اتضح لنا أن:

الاستهلاك هو أكثر عناصر الإنفاق استقرارا، ويعمد إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي. وهذا الاستقرار يمكن توضيحه بطرق مختلفة. فلو أن الأفراد سعوا إلى الاحتفاظ بمستوى معيشتهم فإن الاستهلاك يتذبذب أقل من الدخل. وكلا من نظرية دورة الحياة ونظرية الدخل الدائم تشير إلى أن التغيرات المؤقتة في الدخل سيكون لها أثر ضعيف على الدخل في المدى الطويل، وبالتالي فإن الاستهلاك سوف يتذبذب أقل من الدخل. وحتى نظرية "Kaldor" يمكن تفسيرها على أنها تجعل الاستهلاك مستقرا، ذلك لأن التوزيع الوظيفي للدخل من غير المنتظر أن يتغير في المدى القصير. ولما كان الاستهلاك هو العنصر الأكبر في الإنفاق، فإن استقرار الاستهلاك يجعل الكثير من سياسات الاستقرار الرشيدة للنشطين لا داعي لها. وحقيقة، فإن النقديين والاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الذين يناصرون الحرية الاقتصادية يؤكدون مرارا على الاستقرار الذاتي للرأسمالية ضمن نظرية دورة الحياة ونظرية الدخل الدائم.

وحسب المعطيات المتوفرة لدراسة دالة الاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا، نتطرق إلى الدراسات الميدانية لهذه الدالة باستعمال الدراسات المقطعية أو ما تسمى بنماذج "بانيل" وسنرى مدى اتفاق هذه الدراسات مع فروض بعض هذه النظريات مشيرين إلى تفسير التعارض الذي قد تظهره الإحصائيات، لكن قبل ذلك سنعرف أولا هذه النماذج (السلاسل الزمنية المقطعية) وكيفية تطبيقها ذلك في الجزء الأول من الفصل الثاني، والتي تعتبر إحدى طرق القياس الاقتصادي لإجراء مقارنة بين دوال الاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا.

مقدمة الفصل الثاني

بعد تقديم مختلف النظريات المفسرة للإنفاق الاستهلاكي وذلك حسب مختلف المدارس الاقتصادية، سنتطرق في هذا الفصل إلى مجموعة النماذج القياسية التي سوف نطبقها لمقارنة الإنفاق الاستهلاكي بين بلدان شمال إفريقيا، ومن أجل ذلك نتطرق إلى تصنيف النماذج القياسية المستعملة لمعطيات بانيل و هذا نظرا للدور الحاسم التي تؤديه في هذا الميدان.

في بداية الأمر، نقوم بإعطاء نظرة تاريخية عن كيفية نشأة نماذج بانيل ومختلف النماذج الشائعة الاستعمال ثم نعرض مختلف النماذج التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة التطبيقية وكيفية التعامل مع هذا النوع من النماذج القياسية.

لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى خمس مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم نموذج بانيل وأهمية استخدامه ، أما في المبحث الثاني فسنبين فيه أشكال النماذج المتمثلة في النماذج ذات الأثر الثابت والنماذج ذات الأثر العشوائي وكيفية تقديرها وتحديدها، ثم سنتطرق إلى الاختبارات التي تبين وجود عدم تجانس مصفوفة التباين والتباين المشترك وكيفية التخلص منها وذلك في المبحث الثالث. وفي المبحث الرابع، سنقوم بالعرض فكرة مختصرة عما أظهرته الدراسات الميدانية من خصائص لدالة الاستهلاك ومدى اتفاق هذه الدراسات مع فروض بعض النظريات المفسرة للاستهلاك مشيرين إلى تفسير التعارض الذي قد تظهره الإحصائيات مع هذه النظريات.

وفي الأخير، سنقوم بتطبيق أسلوب آخر من التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد للتأكد من النتائج التي سنتوصل إليها من خلال استعمالنا لنماذج بانيل والمتمثل في أسلوب تحليل المركبات الرئيسية ذلك في المبحث الخامس.

المبحث الأول : نماذج بانيل

عرف الاقتصاد القياسي لنماذج بيانات بانيل منذ أربعين سنة من الوجود تطوراً معتبراً سواءً من حيث التطبيقات أو من حيث بناء النماذج الملائمة، ويعود أساس هذه النماذج إلى تحليل التباين والتباين المشترك والتي تسمى كذلك بالنماذج[1] الإجمالية (Pooled Data)، أما أول استعمال لنماذج بانيل فيعود إلى القرن التاسع عشر وكان ذلك في ميدان علم الفلك وعلم الزراعة وفي هذه الأخيرة استعمل من أجل معرفة المردودية الزراعية حسب أنواع الأسمدة.

المطلب الأول : نماذج بانيل وأهمية استخدامها

يتم تقسيم هذا المطلب إلى:

أولا– تعريف نموذج بانيل

يعرف هذا النموذج[2] على الشكل التالي :

$$y_{it} = \alpha_{1it} + \sum_{k=2}^{K} \beta_{kit} X_{it} + \varepsilon_{it} \qquad (1)$$
$$t = 1,2 \cdots T$$
$$i = 1,2 \cdots N$$

حيث:

i: رقم البلد في العينة؛

t: الفترة الزمنية؛

y_{it}: قيمة المتغيرة الداخلية الموافقة للبلد للفترة الزمنية؛

[1]Alain Trognon, « L'économétrie des panels en perspective », revue d'économie politique,2003, pp 728,729.
[2]Revue « économie et prévention » N° 7, année 1989, p 99.

β_{kit} : المعلمات الموافقة للمتغيرات المفسرة التي نريد تقديرها.

تحت الفرضيات:

$$var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2 ; \quad \forall(i,t)\ E(\varepsilon_{it}) = 0 \qquad \forall(i,t)$$

يوجد عدة تقنيات لتقدير النموذج (1) وذلك حسب القيود المفروضة على β_{kit}، حيث يمكن تصنيفها إلى خمسة مجموعات:

-كل معالم النموذج ثابتة؛

– معالم المتغيرات المفسرة ثابتة (في الزمن ومن فرد إلى آخر) بينما الحد الثابت يتغير من فرد إلى آخر، إلا أنه يبقى ثابتاً بالنسبة للزمن أي:

– الحد الثابت يتغير في الزمن ومن فرد إلى آخر؛

– كل المعالم تتغير من فرد إلى آخر، لكنها تبقى ثابتة بالنسبة إلى الزمن؛

– كل المتغيرات تتغير في الزمن وبالنسبة للأفراد.

ثانيا– أهمية استخدامات نماذج بانيل

لدراسة نماذج بانيل أثر كبير، يتمثل فيما يلي[1]:

– نماذج بانيل مرتبطة بتطور الإعلام وإنشاء المعلومات التي تحتوي على حجم معتبر من المعلومات، والبرامج المكيفة التي بإمكانها معالجة الإحصائيات المهمة وبأقل تكلفة؛

– يعتبر هذا الأثر أهم من الأول، حيث تعطي نماذج بانيل وسائل التحليل للاقتصاد الكلي.

ومن أهم استخدامات نماذج بانيل أنها تساهم في توضيح الإشكالات المندرجة في صنفين هما:

– محاولة توضيح مميزات مركبة المعطيات الفردية؛

– تحليل أهم سلوكيات متغيرات الاقتصاد الكلي.

[1] Brigitte Dormant, « Introduction à l'économetrie des données de panels », ed CNRS 1989, p 94.

ومن وجهة نظر القياس الاقتصادي تقودنا هذه الأهمية إلى دقة المقدرات، الوصول إلى النتائج التقاربية وذلك بتوفير المشاهدات الهائلة، وبواسطتها يتحصل الباحث على كافة المعلومات في كل الميادين وخاصة في ميدان الاقتصاد الكلي.

ثالثا– أثر استعمال نماذج بانيل

يمكن بيان أثر هذه النماذج من خلال الجدول التالي:

الايجابيات	السلبيات
- بيانات عديدة (نتيجة "تقاربية" وتقدير دقيق)؛ - معلومة من جهة الاقتصاد الجزئي (معطيات أكثر تلاؤم مع دراسة السلوك)؛ – أهمية الأبعاد "قطع" (أكثر صلابة لبعض التقديرات)؛ - بإمكاننا النقل من معطيات نفسها، التقديرات لمختلف الأبعاد (مراقبة أشكال التقدير).	- أقل صفة في قياس المتغيرات (تحيز المتغيرات مع الأخطاء ومع قياس المتغيرات المتكررة في تقدير ما فوق الأفراد)؛ - طرق تعتمد أكثرها على الفرضيات للعينات cylindré (العينات ليست ممثلة)non representatifs؛ - استغلال القياس الاقتصادي من خلال المؤشرين(i,t) لهذه المعطيات، يرفع في بعض حالات المشاكل المنهجية غير المحلولة؛ – التركيز على العمل في تكوين العينات وصعوبة إيجاد النقاط الشاذة.

Source: Brigitte Dormont, « Introduction à l'économetrie »Paris, Montrestien, 1999, p 400.

المطلب الثاني: تحليل التباين ونماذج بانيل

سنقوم في هذا المطلب ربط العلاقة بين نموذج تحليل التباين والنموذج القياسي لبانيل، وذلك بإعطاء كيفية المرور من تحليل التباين إلى نموذج بانيل.

أولا- نموذج تحليل التباين

-هناك عدة أنواع من نماذج تحليل التباين، من بينها نموذج ذو عامل واحد والنموذج الثنائي، الذي يتكون من عاملين: الأول أساسي والثاني غير أساسي، أما النموذج الثلاثي وهو يحتوي على عامل أساسي و عاملين غير أساسيين[1].

- تحليل التباين الأحادي، يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج حسب بعدين : البعد الأول يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن الدول في هذا البحث، و يرمز لها بالمؤشر(i)، وهو يتغير من (1 إلى N)، والبعد الثاني هو البعد الزمني، أي أنه مرتبط بالزمن الذي تم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترة(t) يتم ملاحظة (N) فرد، ومنه نتحصل على ما يسمى(بانيل) لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين $T \geq 2$؛ أي لدينا مقطعاً لحظياً لـ N مشاهدة؛ أي T مقطع و NT مشاهدة كلية؛ وكل فرد مشاهد يعبر عنه بمؤشرين (i,t)، ويكتب أبسط نموذج لتحليل التباين كالأتي:

$$y_{it} = \mu + \alpha_i + \varepsilon_{it} \qquad \begin{matrix} i = 1,2.....N \\ t = 1,2,.....T \end{matrix}$$

و بتجزئة التغير الكلي للبيانات إلى مركبتين نتحصل على:

$$\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - \bar{y}_{..})^2 = T\sum_{i=1}^{N}(\bar{y}_{i.} - \bar{y}_{..})^2 + \sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - \bar{y}_{i.})^2$$

حيث:

$$\bar{y}_{..} = \frac{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T} y_{it}}{NT} \qquad y_{i.} = \frac{\sum_{t=1}^{T} y_{it}}{N}$$

وبقسمة كل مركبة من المركبات السابقة على درجة حريتها نتحصل على المعادلة التالية:

التباين الكلي = تباين مابين الأفراد + تباين داخل الأفراد

[1] Xavier Guyon, « Statistique et économétrie »,Paris, Ellipses Edition Marketing,2001,pp27,31.

حيث أن:

- تباين الأفراد يعبر عن الجزء الدائم مابين الأفراد (Between)

- أما التباين داخل الأفراد(Within) ،يعبر عن الجزء المتغير.

ثانيا– نموذج التباين الأحادي والانحدار البسيط

إذا قمنا بإدخال متغيرة خارجية (مستقلة) X_{it} على نموذج التباين نتحصل على ما يلي[1]:

$$y_{it} = \mu + \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \qquad \begin{matrix} i = 1,2.....N \\ t = 1,2,.....T \end{matrix}$$

بحيث يتم تفكيك حسب طريقة المربعات الصغرى إلى الجزء الدائم (Between):

$$y_{i.} = (\mu + \alpha_i) + \beta X_{i.} + \varepsilon_{i.} \qquad i = 1,2,.....N$$

وإلى الجزء المتغير (Within):

$$y_{it} - y_{i.} = \beta(X_{it} - X_{i.}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{i.})$$

$$i = 1,2,.....N$$

وعليه فإن التقديرات السابقة ناتجة عن التغير الكلي؛ وينقسم هذا التغير إلى تغير دائم (طويل المدى) وتغير قصير المدى؛ إضافة لذلك فإن تقدير معلمة المتغيرة الخارجية β تتغير حسب النموذج المقدر.

المطلب الثالث: نماذج بانيل الشائعة الاستعمال

عندما نقوم ببناء نموذج بانيل فإن الأثر النوعي(α_i)هو عامل ثابت في الزمن وخاص بكل فرد،

بالإضافة إلى ذلك فانه يؤدي دوراً في تحديد المتغير التابع؛ فإذا كان العامل β هو نفسه لكل الأفراد وفي جميع الفترات، فإن الأثر النوعي يقوم بإزالة هذا التجانس؛ وباعتبار هذا العامل ثابتاً ففي هذه الحالة نتكلم عن نموذج ذو أثر ثابت، وفي الحالة المعاكسة نتكلم عن نموذج ذو أثر عشوائي.

[1] Alain Trognon, op.cit, p 731.

أولا– نموذج بانيل ذو أثر ثابت

يمكن تقسيم هذا النوع من النماذج[1] إلى:

1- **نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالأفراد:** يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما المعامل الثابت يتغير من فرد إلى آخر أي من بلد إلى آخر، أي رغم عدم وجود أثر الزمن يوجد أثر أخر يتمثل في الأثر الفردي؛

2- **نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن:** يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما تغير المعامل الثابت متعلق بالزمن؛ أي أنه لا يوجد فرق بين الأفراد(البلدان) ولكن العامل الزمني هو الذي يؤدي إلى التفرقة مابين هذه البلدان؛

3- **نموذج ذو أثر متعلق بالزمن وبالأفراد:** يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما العامل الثابت متعلق بالزمن، ويتغير الأفراد(البلدان)؛

4- **نموذج ذو أثر ثابت بالزمن و بالأفراد و بمعامل المتغير المستقل:** يتمثل هذا النوع من النماذج في تغير كل من معامل المتغيرة المستقلة، أو بتغير إما العامل المتعلق بالزمن، أو بتغير الأفراد(البلدان)، أو الاثنان معا.

يسمى النموذج الذي يتم مقارنته مع النماذج السابقة بالنموذج الإجمالي لمعطيات بانيل (pooled data)؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية المتعلقة في نموذج بانيل تتمثل في كونها تملك نفس التوزيع ومستقلة فيما بينها.

ثانيا– نموذج بانيل ذو الأثر العشوائي

من أجل التفرقة بين النماذج ذات الأثر الثابت والأثر العشوائي، تؤكد عدة دراسات أن تطبيق نموذج الأثر الثابت عندما تشكل(N) مشاهدة المجتمع ككل، أما استعمال الأثر العشوائي لما تكون(N) فرداً مشاهدة تمثل عينة من هذا المجتمع.

ويتمثل[1] النموذج ذو الأثر العشوائي في كون أن الثابت يتغير عشوائيا، وإذا تم العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل الفردي والزمني، نسمي هذا النموذج بنموذج ذو الخطأ المركب؛ تتمثل طريقة

[1]Robert Yaffe, "A primer for panel data", social science, Statistique and mapping,New York University,november2003,p 3-4.

التقدير الملائمة لهذا النوع من النماذج في طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، أو عن طريق عملية ترابط بين التقدير ما بين الأفراد والتقدير ما داخل الأفراد.

بالإضافة إلى ذلك هناك نموذج أخر هو النموذج ذو المعاملات العشوائية، والمتمثل في وجود تغير عشوائي لكل من معالم المتغير المستقل والثابت.

ثالثا- نموذج بانيل الديناميكي

يمكن بيان هذا النموذج (النموذج ذو الأثر الثابت) بواسطة المعادلة التالية[2]:

$$Y_{it} = \alpha Y_{it_1} + \beta' X_{it} + \eta_i + e_{it}$$
$$i = 1,2....., N \qquad t = 1,2,.....T$$

حيث أن:

i = البلد؛

t = الفترة الزمنية؛

T = عدد الفترات الزمنية للدراسة لكل بلد؛

η = معامل يقيس الآثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالبلد؛

Y = المتغير التابع؛

X = مجموعة المتغيرات التفسيرية أو المستقلة الأخرى (باستثناء Y_{it_1}).

من أجل تقدير هذا النوع من النماذج يستعمل طريقة الفروق العامة للعزوم The Generalized Method of Moments (GMM) المقترحة من جانب Arellano and Bond (1991)، حيث باستخدام هذه الطريقة يتم استبعاد η_i مباشرة من عملية التقدير. ومن ثم فإن المعادلة السابقة تصبح كما يلي:

$$Y_{it} - Y_{it_1} = \alpha(Y_{it_1} - Y_{it_2}) + \beta(X_{it} - X_{it_1}) + (e_{it} - e_{it_1})$$

[2] Alain Trognon, op.cit, p 733.

يتضح من هذه المعادلة أن شروط العزوم يتم تطبيقها على المتغير التابع المتأخر ومجموعة المتغيرات المستقلة، وهذه الشروط المتمثلة بالمعادلتين هي:

$$E\left[X_{it_s} \otimes \left(e_{it} - e_{it_1}\right)\right] = 0 \qquad s \geq 2 \qquad t = 3,....T$$

$$E\left[Y_{it-s} \otimes \left(e_{it} - e_{it-1}\right)\right] = 0 \qquad s \geq 2 \qquad t = 3,.....T$$

ويستعمل هذا النموذج(نموذج الأثر الثابت) في الاقتصاد الكلي لسببين:

– أن الأثر الفردي يمثل المتغيرات غير المأخوذة في النموذج، بالإضافة إلى احتمال أن تكون خصوصيات هذه الأفراد(البلدان) مرتبطة بالمتغيرات الأخرى.

– يستعمل هذا النوع من النماذج على كل المجتمع وليس عينة عشوائية مستخرجة منه.

المطلب الرابع : نماذج بانيل الحديثة

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض النماذج الحديثة[1] لنماذج بانيل والمتمثلة في النماذج غير الخطية الآتية:

نماذج بروبيت (Probit) ونماذج لوجيت (Logit).

أولا– نماذج بروبيت ونماذج لوجيت ذات الأثر الثابت

يعطى استعمال النموذج ذو الأثر الثابت[2] تقديراً متسقاً في حالة نموذج خطي ذو المتغير التابع المستمر؛ وتقدير غير متسق في الحالة التي يكون فيها المتغير التابع نوعي؛ في هذه الحالة فإن نموذج لوجيت هو أحسن النماذج، حيث أنه يعطي تقديراً متسقًا عند استعمالنا لطريقة المعقولية العظمى، على عكس نموذج بروبيت الذي يعطي تقديراً غير متسق.

[1]Albain Thomas, « Econométrie des variables qualitatives », Paris, Dunod, 2000, pp, 54,78 .

[2]Maddala, G.S, « Limited Dependent Variable Models Using Panel Data », The journal of Human Ressource vol 22, N°3 ,Summer,1987,p315.

ثانيا- نماذج بروبيت ونماذج لوجيت ذات الأثر العشوائي

عند استعمال النماذج ذات الأثر العشوائي فإن نموذج بروبيت هو الأكثر ملاءمة، وهذا راجع إلى كون استعمال نموذج لوجيت يؤدي بالأخطاء اتباع التوزيع اللوجيستيكي، مما يتطلب استعمال التوزيع اللوجيستيكي المتعدد؛ بينما في نموذج بروبيت فإنه يتطلب استعمال التوزيع الطبيعي المتعدد. وتتمثل الخصائص الأساسية لنموذج بروبيت ذو الأثر العشوائي فيما يلي:

- التقديرات المتعلقة بهذا النموذج متسق على عكس نموذج ذو الأثر الثابت؛

-تقدير نموذج بروبيت باستعمال المعطيات الجماعية يعطي تقديرات متسقة.

المبحث الثاني: تقدير نماذج بانيل ذات الأثر الثابت والعشوائي

سنتطرق في هذا المبحث إلى استعمال مختلف الطرق لتقدير كل من نماذج ذات الأثر الثابت والعشوائي وكيفية التعامل مع هذه النماذج؛ وإعطاء مختلف الاختبارات التي تسمح بمعرفة إن كان هناك فعلا أثر ثابت أو أثر عشوائي واختيار أحسن نموذج.

المطلب الأول: نماذج بانيل ذات الأثر الثابت

من أجل تقدير هذا النموذج هناك طريقتان:

-طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية؛

-طريقة التفكيك الناتجة من تقدير مابين الأفراد والتقدير ما داخل الأفراد؛ أي(Between et within).

أولا- تقدير نموذج ذو الأثر الثابت

لتقدير هذا النموذج نستعمل:

1- طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية (LSDV)[1]: نربط نموذج بانيل ذو الأثر الثابت بهذه الطريقة لإدخال المتغيرة الصورية في الثابت، حيث إذا أخذنا (α_i) المعلمة التي نريد تقديرها؛ وبوضع Y_1 وX_1 لمشاهدات T المتعلقة بالفرد i ، يصبح النموذج كما يلي[1]:

[1] Least Squares Dummy Variable.

$$Y_i = X_i\beta + i\alpha_i + \varepsilon_i$$

وبتجميع الأفراد نتحصل على:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ . \\ . \\ . \\ . \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ . \\ . \\ . \\ . \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} i & 0 & ..... \\ 0 & i & ..... \\ 0 & 0 & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ . \\ . \\ . \\ . \\ \alpha_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ . \\ . \\ . \\ . \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

بإدخال المتغيرة الصورية d_i المتعلقة بالفرد i نتحصل على[1]:

$$Y = \begin{bmatrix} d_1 & d_2 & .... & d_n \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta \\ \alpha \end{bmatrix} + \varepsilon$$

وبتمثيل المتغيرات الصورية عن طريق المصفوفة $D_{nT\otimes n}$ نتحصل على:

$$Y = X\beta + D\alpha + \varepsilon$$

وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى، نقدر معالم β لهذا النموذج ونتحصل على:

$$b = \left[X' M_D X\right]^{-1} \left[X' M_D Y\right]$$

مع:

$$M_D = 1 - D(D'D)^{-1} D'$$

والتي تمثل المصفوفة القطرية التالية:

$$M_D = \begin{bmatrix} M^0 & 0.... & 0 \\ 0 & M^0..... & 0 \\ 0 & 0.... & M^0 \end{bmatrix}$$

[1] Wiliam Green, « Econometrie Analysis »,5th ed,New Jersey, Prentice Hall, Apper Sadddle River, 2003, p 288.

وكل مصفوفة من هذه المصفوفة القطرية تكتب كما يلي:

$$M^0 = I_T - \frac{1}{T} ii'$$

وبالتالي يمكن أن نستنتج تقدير معالم المتغيرات الصورية عن طريق تجزئة معادلة الانحدار كالآتي:

$$D'Y = D'D\hat{\alpha} + D'XD$$

أي :

$$\hat{\alpha} = \left[D'D\right]^{-1} D'(Y - Xb)$$

يعني لكل فرد لدينا تعطى كما يلي:

$$\hat{\alpha}_i = \bar{y}_{i.} - b'\bar{x}_{i.}$$

حيث تمثل $(\bar{y}_i, \bar{x}_i)$ متوسط المشاهدات للشعاع العمودي ذات k سطر المتعلقة بالفرد i .

2- مصفوفة التباين والتباين المشترك واختبار الأثر الفردي[1]

- مصفوفة التباين والتباين المشترك إن عبارة مصفوفة التباين والتباين التقاربية والمرافقة لمعلمة b تعطى كما يلي:

$$Asym\,\mathrm{var}(b) = s^2 (X' M_D X)'$$

علما أن:

$$s^2 = \frac{(Y - M_D Xb)'(Y - M_D Xb)}{NT - N - K}$$

أما مصفوفة التباين للأثر الفرد تعطى على شكل التالي:

$$V(\hat{\alpha}) = \frac{s^2}{T} + \hat{x}_{i.}' V(b) \bar{x}_{.}$$

[1] Wiliam Green, Op cit, p 289-291.

– اختبار الأثر الفردي الجماعي يعرف اختبار ستودنت أنه يختبر وجود أو عدم وجود α_i، وعليه فهو يسمح بمعرفة وجود أو عدم وجود الأثر لكل فرد من مجموعة معينة، إلا أن هذا لا ينفع في هذا النوع من نماذج الانحدار؛ والأساس هو معرفة إن كان هناك اختلاف مابين المجموعات، وفي هذه الحالة الاختبار الملائم هو اختبار فيشر F والذي يعطى بالعلاقة التالية:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{R^2_{LSDV} - R^2_{Pooled}}{\frac{1-R^2_{LSDV}}{NT-N-K}}$$

وتحت فرضية العدم المتمثلة في تساوي معالم الأثر الفردي فإن أحسن التقديرات هو التقدير الإجمالي؛ أي أن النموذج يحتوي على ثابت مشترك لجميع مجموعات الأفراد.

ثانيا– تقدير نموذج ذو الأثر الثابت للزمن

بإضافة الأثر الزمني إلى النموذج الذي يحتوي على المتغيرات الصورية، يصبح النموذج على الشكل التالي:

$$y_{it} = x_{it}^{'}\beta + \alpha_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

وتحت القيد التالي:

$$\sum_{i=1}^{N} \alpha_i = \sum_{t=1}^{T} \gamma_t = 0$$

ولتقدير معالم المتغيرات الخارجية عن طريق المربعات الصغرى نقوم بتحويل المتغيرات كما يلي:

$$y_{it}^{\bullet} = y_{it} - \bar{y}_{i.} - \bar{y}_{.t} + \bar{\bar{y}}$$

$$x_{it}^{\bullet} = x_{it} - \bar{x}_{i.} - \bar{x}_{.t} + \bar{\bar{x}} \quad \text{و}$$

حيث:

$$\bar{x}_{.t} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} x_{it} \qquad \bar{\bar{x}} = \frac{1}{nT}\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{n} x_{it} \qquad \bar{y}_{.t} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} y_{it} \qquad \bar{\bar{y}} = \frac{1}{nT}\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T} y_{it}$$

ويتم الحصول على الثوابت الأخرى بواسطة المعادلات التالية:

$$\hat{\gamma}_t = (\bar{y}_{.i} - \bar{\bar{y}}) - (\bar{X}_{.t} - \bar{\bar{X}})' b \qquad \hat{\alpha}_i = (\bar{y}_{i.} - \bar{\bar{y}}) - (\bar{X}_{i.} - \bar{\bar{X}})' b \qquad \hat{\mu} = \bar{\bar{y}} - \bar{\bar{x}}' b$$

أما التقدير التقاربي للتباين المشترك لـ b متحصل عليه عن طريق مجموع المربعات المتحصل عليه من تقدير X_{it}^{*} كما يلي:

$$s^2 = \frac{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - x_{it}' b - \hat{\mu} - \hat{\alpha} - \hat{\gamma})^2}{NT - (N-1) - (T-1) - K - 1}$$

المطلب الثاني: نماذج بانيل ذات الأثر العشوائي

يتم استعمال هذا النوع من النماذج لما يكون الأثر الفردي غير مرتبط تماما بالمتغيرات المقدرة، وهناك طريقتان لتقدير هذا النوع من النماذج:

–طريقة المربعات الصغرى المعممة؛

– طريقة التفكيك[1] الناتجة عن التقدير "مابين الأفراد" والتقدير "داخل الأفراد"؛

وفي هذه الحالة سنتطرق إلى طريقة المربعات الصغرى المعممة وإلى كيفية اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي.

أولا– تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي

لتقدير نموذج ذو الأثر العشوائي نستعمل:

1– طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)

ليكن النموذج[2] التالي:

$$Y_{it} = X_{it}' \beta + (\alpha + u_i) + \varepsilon_{it}$$

[1] Christophe Hurlin, «L'Econométrie des Données de Panel : Modéles Linéaires Simples»,Séminaire Methologique, Ecole Doctorale Edocif, 1999, p 37.

[2]Wiliam Green, Op cit, pp 294,295.

مع الافتراض: $E(\varepsilon_{it}^2) = \delta_s^2 \qquad E(\varepsilon_{it}) = E(u_i) = 0$

$$E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{js}) = 0 \quad t \neq s, \quad i \neq j \quad ; \quad E(\varepsilon_{it}u_j) = 0 \quad \forall i,t,j \quad ; \quad E(u_i u_j) = 0 \quad ,i \neq j$$

حيث:

u_i : يمثل العامل العشوائي المتعلق بالمشاهدة i وهو ثابت في الزمن.

ومن أجل المشاهدات T نضع:

$$\upsilon_{it} = \varepsilon_{it} + u_i$$

الذي يعبر عن الخطأ المركب.

بحيث:

$$E(\upsilon_{it}\upsilon_{is}) = \sigma_u^2 \quad t \neq s, \quad E(\upsilon_u^2) = \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2 \quad ,E(\upsilon_{it}\upsilon_{js}) = 0 \quad \forall \quad t \wedge s, \quad i \neq s$$

ونضع لكل المشاهدات T المرتبطة بالفرد i:

$$\Sigma = E(\upsilon_i \upsilon_i')$$

وبالتالي لدينا:

$$\sum = \begin{bmatrix} \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & ..... & \sigma_u^2 \\ \sigma_u^2 & \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2 & ..... & \sigma_u^2 \\ . & & & \\ . & & & \\ . & ..... & ..... & \sigma_u^2 \\ . & & & \\ . & & & \\ \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & ..... & \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2 \end{bmatrix} = \sigma_u^2 I_T + \sigma_\varepsilon^2 i_T i'_T$$

ومنه فإن مصفوفة تباينات أفراد المجتمع المدروس NT هي:

$$\Omega = \begin{bmatrix} \Sigma & 0 & . & . & . \\ 0 & \Sigma & & . & \\ & & & \Sigma & \\ 0 & 0 & & & \end{bmatrix} = I_N \otimes \Sigma$$

وبتقدير معالم النموذج عن طريق المربعات الصغرى المعممة[1] نتحصل على:

$$\hat{\beta} = \left(X'\Omega^{-1}X\right)^{-1}XX'\Omega^{-1}Y = \left(\sum_{i=1}^{n} x_i'\Omega^{-1}x_i\right)^{-1}\left(\sum_{i=1}^{n} x_i'\Omega^{-1}y_i\right)$$

إن مصفوفة التباينات (Σ) غير معروفة، وعليه سنقوم بحساب هذه المصفوفة عن طريق المربعات الصغرى المعممة (FGLS)[2].

2-حساب مصفوفة التباينات (Σ)

لحساب مصفوفة التباينات المركبة نتبع الخطوات التالية[3]:

- حساب النموذج التالي:

$$y_{it} - \bar{y}_{i.} = \left(x_{it} - \bar{x}_{i.}\right)'\beta + \left(\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_{i.}\right)$$

والذي يسمح بإزالة عدم التجانس.

وبما أن:

$$E\left[\left(\sum_{t=1}^{T}\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_{i.}\right)^2\right] = (T-1)\sigma_{\varepsilon}^2$$

فإن التقدير غير المتحيز لـ (δ_{ε}^2) للمشاهدات T والمتعلقة بالمجموعة i هو:

$$\sigma_{\varepsilon}^2(i) = \frac{\sum_{t=1}^{T}(\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_{i.})^2}{T-1}$$

وعليه فإن تقدير بواقي(LSDV) عن طريق درجة الحرية المصححة نتحصل على:

[1] Regis Bourbonnais, « Econometrie »,3 Paris, Dunod, 2000, pp126,129.

[2] Fcasible Generalised Linear Regression

[3] Wiliam Green, op cit, pp 297,298.

$$\hat{\sigma}_{\varepsilon}^{2} = s_{LSDV}^{2} = \frac{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(e_{it} - \bar{e}_{i.})^{2}}{NT - N - K}$$

- تقدير قيمة σ_u^2:

نقوم بحساب تباين النموذج الإجمالي، الذي يضم الثابت المشترك، فنتحصل على:

$$plims^{2}_{Pooled} = Plim\frac{e'e}{NT-K-1} = \sigma_{\varepsilon}^{2} + \sigma_{u}^{2}$$

ثانيا- اختبار التحديد

لإيجاد النموذج الملائم عند استخدام معطيات بانيل نستعمل ما يسمى باختبار التحديد و الذي يتمثل فيما يلي[1]:

1- اختبار الأثر العشوائي (حالة نموذج الأفراد):

من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي لدينا اختبار (1980) [Breusch and Pagan] الذي يعتمد على مضاعف لاغرانج المتعلق بالأخطاء ($\hat{u}_{it}$) الناتجة عن طريق المربعات الصغرى؛ ويكون هذا الاختبار على الشكل التالي:

$$H_0: \quad \sigma_u^2 = 0$$

$$H_1: \quad \sigma_u^2 \neq 0$$

ويتم اختبار فرضية العدم والبديلة عن طريق الكمية التالية:

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{i=1}^{N}(\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it})^{2}}{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^{2}} - 1\right]^{2} \quad \rightarrow \quad \chi_1^2$$

كما يلاحظ فإن هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية واحدة .

[1] Madala, « Limited Dependent Variable Models Using Panel Data », The journal of Human Ressource, vol 22, n°3,Summer, 1987, pp311,312.

2- اختبار الأثر العشوائي (حالة نموذج الزمن):

لاختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي لدينا الفرضيات التالية:

$$H_0 : \sigma_\lambda^2 = 0$$

$$H_1 : \sigma_\lambda^2 \neq 0$$

و الذي يتم اختبارها عن طريق العبارة التالية :

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^{N} (\sum_{t=1}^{T} \hat{u}_{it})^2}{\sum_{i=1}^{N} \sum_{t=1}^{T} \hat{u}_{it}^2} \right]^2 \quad \rightarrow \quad \chi_1^2$$

التي تتبع كاي تربيع ذات درجة حرية واحدة.

3- اختبار Hausman:

نستعمل هذا الاختبار من أجل اختيار أحسن نموذج عندما نقوم بمقارنة نماذج ذات الأثر الثابت وذات الأثر العشوائي، ويعطى بالعلاقة التالية[1]:

$$H = X^2(K-1) = (b-\hat{B})' \left[\text{var}(b-\hat{B}) \right] (b-\hat{B})$$

مع:

$\text{var}(b-\hat{B}) = \text{var}(b) - \text{var}(\hat{B})$ التي تمثل كل من مصفوفة التباين و التباين المشترك للمعالم الانحدارية (b) المتحصل عليها عن طريق المربعات الصغرى المعممة ماعدا ثابت ومصفوفة التباين والتباين المشترك لنموذج الأثر العشوائي بدون ثابت.

[1]Wiliam Green, op cit, pp 323,324.

وتحت فرضية العدم، فإن أحسن نموذج هو نموذج ذو الأثر العشوائي وهذا يعني أن الأثر الفردي غير مرتبط بالمتغيرات الأخرى، أما تحت الفرضية البديلة فإن أحسن نموذج هو نموذج ذو الأثر الثابت.

المبحث الثالث: نماذج بانيل ومصفوفة التباين والتباين المشترك

إن عدم وجود تجانس مصفوفة التباين والتباين المشترك يؤدي إلى عدم تحقيق فرضيات نموذج بانيل مما يؤدي إلى الحصول على تقدير غير كفؤ؛لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية اختبار عدم وجود تجانس مصفوفة التباين والتباين المشترك، وكذلك إلى كيفية التخلص من الارتباط الموجود بين الأخطاء حتى نتحصل على أحسن التقديرات.

المطلب الأول: اختبار التحديد (wald Test)

يستعمل هدا الاختبار[1] من اجل تساوي تباينات بين الأفراد في النموذج العام لبانيل والذي يتبع توزيع كاي تربيع.

أولا- اختبار "والد" (Wald)

تتمثل فرضية العدم و الفرضية البديلة : $H_0: \sigma_i^2 = \sigma_j^2 \; \forall \; i \neq j$ $H_1: \exists \sigma_i^2 \neq \sigma_j^2, \forall \; i \neq j$

ويعطى اختبار " والد" بالعلاقة التالية:

$$W = \frac{\sum_{i=1}^{N} \left(\hat{\sigma}_i^{\,2} - \delta^{\,2}\right)^2}{\text{var}\left(\hat{\delta}_i^{\,2}\right)}$$

حيث: $W \rightarrow \chi^{\,2}[n]$

تحت الفرضية التالية: $P \lim \hat{\sigma}^2 = \sigma^2$

[1] Wiliam Green, op cit, pp 323,324.

بحيث:

$\hat{\sigma}^2$: تمثل تقدير التباين الناتج من التقدير عن طريق المربعات الصغرى المعممة للنموذج الإجمالي (Pooled)، و σ_i^2 يتم حسابها كما يلي:

$$\sigma_i^2 = \frac{1}{T}\sum_{i=1}^{n} e_{it}^2$$

ثانيا- اختبار "والد المعدل"

يستعمل هذا الاختبار لتسهيل عملية الحساب، وذلك بحساب تباين $\hat{\sigma}_i^2$ أي $(\text{var}(\hat{\sigma}_i^2))$ بالاستعانة بالعلاقة التالية:

$$f_{ii} = \frac{1}{T}\frac{1}{T-1}\sum_{t=1}^{T}\left(e_{it}^2 - \hat{\sigma}_i^2\right)$$

ومنه نتحصل على اختبار "والد المصحح" كما يلي:

والذي بدوره يتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية (n)

ثالثا- تقدير النموذج ذو التباين غير المتجانس

من أجل تقدير نموذج ذو التباين غيرالمتجانس نستعمل طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) التالية[1]:

$$\hat{b} = \left(X'\Omega^{-1}X\right)^{-1}\left(X'\Omega^{-1}X\right) = \left(\sum_{i=1}^{n}\frac{1}{\delta_i^2}x_i'x_i\right)^{-1}\left(\sum_{i=1}^{n}\frac{1}{\delta_i^2}x_i'y_i\right)$$

بحيث:

δ_i^2 : يمثل التباين لكل فرد.

[1] Christophe Hurlin, »L'Econométrie des Données de Panel : Modéles Linéaires Simples», Séminaire Methologique, Ecole Doctorale Edocif,1999, p 62.

المطلب الثاني: ارتباط الأخطاء

في هذا المطلب سنتطرق إلى كيفية التعامل مع نماذج بانيل التي تحتوي على ارتباط الأخطاء وكيفية التعامل معها للحصول على أحسن التقديرات[1].

أولا- تقدير النموذج

لتكن لدينا الأخطاء كما يلي:

$$\varepsilon_{it} = \rho_i \varepsilon_{it-1} + u_{it}$$

والذي يدل على وجود ارتباط الأخطاء داخل المقطع العرضي للمعطيات.

وبواسطة التعويض المتتالي للمعادلة السابقة نتحصل على:

$$\varepsilon_{it} = p_i(p_i\varepsilon_{it-2} + u_{it-1}) = p_i^2\varepsilon_{it-2} + (p_i u_{it-1} + u_{it})$$

أي أن:

$$\varepsilon_{it} = u_{it} + \rho_i u_{it-1} + \rho_i^2 \varepsilon_{it-2} + \ldots\ldots + \rho_i^n \varepsilon_{it-n}$$

بتربيع هذه العلاقة وإدخال التوقع الرياضي نتحصل على:

$$v(\varepsilon_{it}) = \delta_i^2 = \frac{\delta_{ui}^2}{1-p_i^2}$$

وبواسطة خصائص u_{it} نتحصل بصفة عامة على:

$$E(\varepsilon'_{it}\,\varepsilon_{it}) = p_i^T \delta_i^2$$

فمصفوفة التباين والتباين المشترك تعطى كما يلي[2]:

$$\varphi_\varepsilon = \frac{\sigma_i^2}{1-\rho_i^2}\begin{bmatrix} 1 & \rho_i & \ldots\ldots & \rho_i^{T-1} \\ \rho_i & 1 & \ldots\ldots & \rho_i^{T-2} \\ \rho_i^{T-1} & \rho_i^{T-2} & \ldots\ldots & 1 \end{bmatrix}, \quad \rho_i^2 \neq 1$$

[1] Wiliam Green, op cit, p 326.

[2] Patrick Sevestre,"Econométrie des données de panel", Paris, Dunod, 2002, pp35,38.

وبالتالي نتحصل على مقدر المربعات الصغرى المعممة:

$$\hat{b} = \left(X'\varphi_{\varepsilon}^{-1}X\right)^{-1}\left(X'\varphi_{\varepsilon}^{-1}Y\right)$$

بحيث:

$$\varphi_{\varepsilon}^{-1} = \frac{1}{\delta_i^2}\begin{bmatrix} 1 & -p_i..... & ..... & 0 \\ -p_i & 1+p_i^2 & ..... & 0 \\ 0 & ..... & -p_i... \end{bmatrix}$$

علما أن:

p_i و δ_i^2 غير معروفة، وعليه سنقوم بالتحويلات على المصفوفة ؛ وذلك بافتراض أن قيمة r_i التقدير المتسق لـ p_i ثم نتحصل على قيم جديدة لـ X و Y كما يلي:

$$Y_i^{\bullet} = \begin{pmatrix} \sqrt{1-r_i^2}y_{i1} \\ y_{i2} - r_i y_{i1} \\ . \\ . \\ y_{IT} - r_I y_{IT-1} \end{pmatrix} \qquad X_i^{\bullet} = \begin{bmatrix} \sqrt{1-r_i^2}x_{i1} \\ x_{i2} - r_i x_{i1} \\ . \\ . \\ x_{i2} - r_i x_{i1} \end{bmatrix}$$

وبعد الحصول على هذه القيم الجديدة، سنقوم بتطبيق طريقة المربعات الصغرى عليها ونتحصل على المقدرات غير المتحيزة (*BLUE*)؛ وبالطريقة نفسها يمكن الحصول على التقدير ذو تباين للأخطاء متجانس.

ثانيا- تقدير قيمة الارتباط (ρ_i)

للحصول على مقدر قيمة ρ_i والمتمثل في r_i، لدينا طريقتين مختلفتين، نوردها على النحو التالي[1]:

الطريقة الأولى: تتمثل هذه الطريقة في حساب الارتباط لكل مجموعة من الأفراد (وذلك عندما يكون الارتباط مختلف من فرد إلى آخر)، ويتم حسابه عن طريق العلاقة التالية:

[1] Wiliam Green, op cit, p 329.

$$r_i = \frac{\sum_{t=2}^{T} e_{it} e_{it-1}}{\sum_{t=1}^{T} e_{it}^2}$$

الطريقة الثانية: هذه الطريقة تتمثل في حساب الارتباط المشترك لكل الأفراد (عندما يكون الارتباط نفسه)، ويمكن حسابه بواسطة العلاقة التالية:

$$r_i = \frac{\sum_{i=1}^{N} \sum_{t=2}^{T} e_{it} e_{it-1}}{\sum_{i=1}^{N} \sum_{t=1}^{T} e_{it}^2}$$

المبحث الرابع: الدراسات الميدانية مع الفروض التي تقوم عليها دالة الاستهلاك

يعتبر تقديم "Keynes" لدالة الاستهلاك الكلية حدثا هاما في تطور الاقتصاد الكلي، فهي تعتبر عنصرا هاما في نموذج " الدخل– الإنفاق". وسرعان ما أصبحت جزءا هاما من أدب الاقتصاد الكلي. و"القانون السيكولوجي" الذي استخدمه كأساس لدالة الاستهلاك– والذي قضى بأن الإنفاق الاستهلاكي يزيد بزيادة الدخل ولكن ليس بمقدار زيادة الدخل– قد قبل بتأييد من الاقتصاديين حتى أن القليل منهم قد تشككوا فيه. وعلى أية حال، فإنه في نهاية أربعينيات القرن الماضي أصبح واضحا أن نموذج

"Keynes " قد واجه بعض المشاكل. وعلى وجه الخصوص –بالرغم من أنه يبدو متفقا مع إحصاءات المقطع المستعرض "Time series Data". فقد افترض شيئين فيما يتعلق بإحصاءات السلاسل الزمنية المقطعية أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما زاد الدخل، وأن دالة الاستهلاك تكون مستقرة عبر هذه السلاسل. وأي من هذين الفرضين لم يكن صحيحا كما سيتضح لنا.

ونقطة البداية في اختبار سلوك دالة الاستهلاك هو دراسة دالة الاستهلاك التي سبق أن استخدمناها في نموذج " الدخل– الإنفاق". وقد افترضنا أن دالة الاستهلاك دالة خطية، وأن الاستهلاك دالة للدخل المتاح.

ولكن التساؤل الذي يثار هنا هو: ما مدى تماشى نظرية دالة الاستهلاك مع الواقع؟ ما الذي أظهرته الدراسات الميدانية مع الفروض التي تقوم عليها دالة الاستهلاك الموضحة في المعادلة التالية؟

$$C = c_a + cY \qquad (1)$$

لقد أدت الفروض التي تقوم عليها نظرية دالة الاستهلاك التي استخدمها "كينز" إلى قيام العديد من الدراسات حول دالة الاستهلاك، حتى أنه في نهاية خمسينات القرن الماضي أصبحت هناك نظريات جديدة مقترحة. ومعظم البحوث الجارية الآن حول نظريتين من هذه النظريات: نظرية دورة الحياة ونظرية الدخل الدائم. دون أن ننسى النظريات الأخرى التي ذكرناها في الفصل الأول المتمثلة في: نظرية الدخل النسبي أو المقارن ونظرية "Kaldor".

وسنقوم في هذا المبحث بإعطاء فكرة مختصرة عما أظهرته الدراسات الميدانية من خصائص لدالة الاستهلاك ثم ندرس النظريات المشار إليها جميعا. وسنرى مدى اتفاق الدراسات الميدانية مع فروض هذه النظريات مشيرين إلى تفسير التعارض الذي قد تظهره الإحصاءات مع هذه النظريات وكيف فسرت هذه النظريات ذلك التعارض.

المطلب الأول: الدراسات الإحصائية لدالة الاستهلاك

تنقسم الدراسات الإحصائية الخاصة بدالة الاستهلاك إلى قسمين[1]:

أولا– الدراسة الجزئية–الدراسات المقطعية (Pool Data)

وتعرف هذه الدراسات في علم الإحصاء بالدراسة المقطعية" Cross Section"وهذه الدراسات تمدنا بإثباتات عملية للكيفية التي يتغير بها الإنفاق عند مستويات مختلفة لدخول العائلات في سنة واحدة.

وتوضح إحصائيات الدراسات المقطعية عن فترة معينة (عادة سنة) مقدار الجزء من دخول العائلات الذي يوجه للإنفاق الاستهلاكي وذلك في المتوسط وبواسطة عينة من العائلات عند مستويات دخول مختلفة. وقد تمت دراسة هذه الإحصائيات في أوقات مختلفة وبالنسبة لدول مختلفة، وتم حساب الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك من واقع إحصائيات ميزانية العائلات. وقد أوضحت هذه الدراسات الخصائص الآتية:

- أن الميل الحدي للاستهلاك ينخفض بزيادة مستوى دخل العائلات؛
- أن الميل الحدي للاستهلاك موجب ولكنه أقل من واحد.

[1] هذه الدراسات الإحصائية التي سنستعرضها كلها عن الولايات المتحدة و مبنية على إحصائيات هذه الدولة. ويقوم حاليا فريق من أعضاء هيئة تدريس بقسم الاقتصاد بجامعة الكويت بدراسات عن دالة الاستهلاك في الكويت.

وقد تم رسم دالة الاستهلاك وفقا لهذه الإحصائيات فوجد أن هناك تشابها من حيث شكل وموضع دالة استهلاك العائلات ونظرية دالة الاستهلاك التي استخدمناها عند دراسة الدخل–الإنفاق؛ إلا أن دالة استهلاك العائلات ظهرت على شكل منحنى مقعر إلى الأسفل بدلا من خط مستقيم كما هو الحال في نظرية الدالة. ومعنى ذلك، أنه في دالة استهلاك العائلات يكون الميل الحدي ليس ثابتا وإنما يتناقص بزيادة الدخل.

وبالتالي، فإن خصائص دالة الاستهلاك العائلية المستنتجة ميدانيا إنما هي مماثلة في الخصائص لدالة الاستهلاك الكلية التي افترضناها سابقا، بما في ذلك تزايد الميل المتوسط للادخار كلما زاد الدخل.

ثانيا– الدراسات الكلية– السلاسل الزمنية(النموذج الإجمالي)

أحد الدراسات الخاصة بدالة الاستهلاك هي الدراسة التي أشار إليها "Dornbusch" "Fisher" و"Sparks" في كتابهم "Macroeconomics". فقد قاموا برسم الاستهلاك والدخل المتاح كليهما بدولارات (1981) لكل من السنوات (1966) حتى سنة (1987) كما هو موضح في الشكل[1](15). ويوضح الشكل علاقة طردية موجبة بين الاستهلاك و الدخل المتاح. وحتى يمكن تحديد موضع تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور الرأسي (C_a) وحتى يمكن حساب الميل الحدي للاستهلاك (c) فقد اتبعت طريقة المربعات الصغرى لرسم خط الانحدار. وهذا الأخير يكون له الخصائص التي توضح طبيعة العلاقة بين الاستهلاك وبين الدخل المتاح وفقا للإحصائيات.

وخط الانحدار الذي تم استنتاجه موضح في الشكل(15). وقد عبر عن هذا الخط بالمعادلة الآتية:

$$C = 1.22 + 0.86Y_d \qquad (2)$$

وهذه من واقع إحصائيات عن الولايات المتحدة الأمريكية للسنوات من 1966 إلى 1987. ومن المعادلة (2) يتضح أن $c_a \rangle 0$؛ أي أن هناك تقابل موجب بين الدالة و بين المحور الرأسي. كما نستنتج أن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من الواحد.

[1]Dornbusch, Fisher, Sparks, Macroeconomics,Third Canadian Edition McGraw-Hill-Ryerson Limited,NewYork 1989, PP 255,260 .

الشكل (15): علاقة الاستهلاك–الدخل الولايات المتحدة الأمريكية (1966–1987)

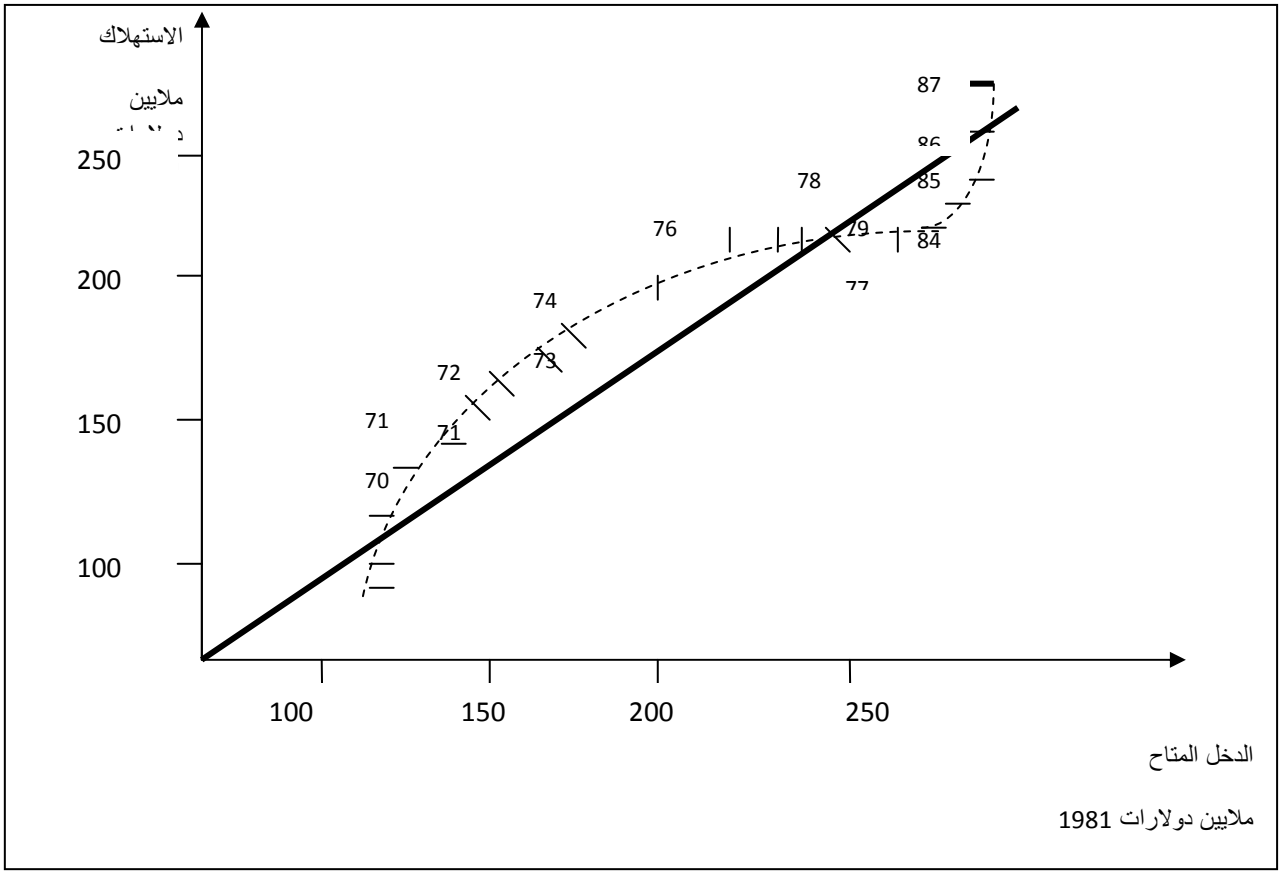

المصدر: Dornbusch, Fisher, Sparks, OP-cit, p261

وإذا قسمنا طرفي المعادلة (2) على (Y_d) فإننا نحصل على معادلة الميل المتوسط للاستهلاك ($\frac{C}{Y_d}$) كدالة في الدخل المتاح؛ أي أن:

$$\frac{C}{Y_d} = \frac{1.22}{Y_d} + 0.86 \qquad (3)$$

وتوضح معادلة (3) أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما زاد الدخل المتاح. وبالرغم من أن C_a موجبة وتبلغ (1.22) فهي صغيرة للغاية مقارنة بالدخل المتاح والذي يبلغ 264 مليون دولار (بدولارات 1981) في سنة1987. وبالتالي، فيمكن اعتبار أن($C_a = 0$). ففي هذه الحالة كما يتضح من المعادلتين (1) و(3) فإن الاستهلاك يكون متناسبا مع الدخل المتاح، وفي هذه الحالة فإن الميل المتوسط للاستهلاك يساوي الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للدخل المتاح. فالعلاقة الموضحة في الشكل (15) ومعادلة(2)

هي أساسا أحد العلاقات المتناسبة، حيث الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للدخل المتاح متساويين ويساوي حوالي(0.9).

واختيار خط الانحدار الموضح في الشكل (15) يوضح أن المعادلة المقدرة مطابقة تماما. وليس هناك نقاط بعيدة كثيرا عن خط الانحدار المستنتج. وكتقريب أول، فإن المعادلة(2) تعطي ملخصا عن سلوك دالة الاستهلاك.

وقد تم مقارنة هذه الدراسة بين التغيرات السنوية للاستهلاك من واقع الإحصائيات الفعلية مع التغيرات المحسوبة من المعادلة (2) وأظهرت أن الخطأ كبير نوعا وخاصة خلال السنوات السبعة الأخيرة من مدة الدراسة. هذا بالإضافة، إلى أن التغيرات المتنبأ بها كانت أكبر من التغيرات الفعلية من 1970 إلى 1975، كما أنها كانت أقل في السنوات من 1978 إلى 1982. وخلصت الدراسة من ذلك إلى أن دالة الاستهلاك المبسطة وفقا للمعادلة (2) يمكن تحسينها.

المطلب الثاني: تعارض الدراسات الميدانية لدالة الاستهلاك

بني هذا التعارض على إثباتين[1]:

الإثبات الأول: أتي من دراسة لدالة الاستهلاك –معادلة (1)–استخدمت الإحصائيات السنوية التي تخص الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1929–1941) والمعادلة المستنتجة وفقا لهذه الإحصائيات بدولارات كالآتي:

$$C = 47.6 + 0.73Y_d \qquad (4)$$

وتوضح المعادلة السابقة أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل المتاح. كما أن المعادلة تظهر انخفاض الميل الحدي للاستهلاك؛

الإثبات الثاني: هو ما وجده "Simon Kuznets" (1901 –1982)[1] مستخدما إحصائيات الولايات المتحدة عبر عشر سنوات وثلاثين سنة والتي أظهرت أن هناك تناسبا قريبا بين الاستهلاك والدخل. وهذا يتفق مع

[1] Gordon &Robert J, Microeconomics,Fifth Edition Glenview,Illinois : Scott, Foresman and Company,PP 551,554.

التقاطع في المعادلة(1) على أساس أنه صفر. والميل المتوسط للاستهلاك الذي وجده لثلاث فترات متداخلة مدتها ثلاثين سنة موضحة في الجدول (1). وتقترح نتائج "Kuznets" مستخدمين متوسطات طويلة الآجل أن هناك اختلافا بسيطا في نسبة الاستهلاك إلى الدخل، وعلى وجه الخصوص ليس هناك اتجاه للميل المتوسط للاستهلاك لأنه ينخفض بزيادة الدخل المتاح.

الجدول (1): النتائج التي توصل إليها (Kuznets)

السنوات	1898–1869	1913–1884	1933–1904
الميل المتوسط للاستهلاك	0.867	0.867	0.879

Source: Gold(R.), « Astudy of Saving in the United States »,Vol1 ,Princeton Unv, Press, 1953, PP 393, 400.

ولاشك أن هناك تعارضا بين ما تقضي به دالة الاستهلاك وفقا للمعادلة (4) وبين ما توصل إليه "Kuznets". ونتائج "Kuznets" توضح أن الميل المتوسط للاستهلاك ثابت عبر فترة طويلة، بينما أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض بزيادة الدخل المتاح[2].

كما يتضح من دالة الاستهلاك المقدرة بواسطة "Kuznets" في السنوات السابقة من الحرب أنها تتفق مع دالة الاستهلاك المقدرة على أساس إحصائيات سنوات ما بعد الحرب والتي تمت بواسطة "Dornbusch" وآخرين والموضحة بالمعادلة (2).

وأصبح هذا التعارض واضحا عندما ظهرت نظريات الاستهلاك الحديثة . ويتضح من دراسة هذه النظريات أن النظريتين المشار إليها فيما سبق قد حلت هذا التعارض على أساس أن الإنفاق الاستهلاكي هو مقياس أوسع للدخل؛ أي أن الإنفاق الاستهلاكي يبقى ثابتا نسبيا في مواجهة تذبذبات الدخل الجاري. ولهذا فالإنفاق الاستهلاكي ليس مرتبط بما نكسبه اليوم وإنما بما نكسبه في المتوسط.

[1] الحاصل على جائزة نوبل

[2] Gold (R.), « A study of Saving in the United States », Vol1 ,Princeton Unv, Press, 1953, PP 393,400.

أولا– نظرية الدخل المطلق

شكل دالة الاستهلاك وفقا لتحليل "Cross Section" موضح في الشكل (16)، ووفقا لنظرية الدخل المطلق فلو أننا أخذنا جميع العائلات عند ثلاث مستويات مختلفة من دخل العائلة ولتكن (4000) و(8000) و(12000) وذلك في سنة معينة ثم توصلنا إلى متوسط الإنفاق الاستهلاكي لجميع العائلات عند كل من الثلاث مستويات المذكورة، لأمكننا أن نمثل مقدار الإنفاق الاستهلاكي بثلاث نقاط (A) و(B) و(C) على المنحنى (F) الذي يمثل دالة الاستهلاك في الشكل الموالي. وهذا النمط من الإنفاق الاستهلاكي الممثل بواسطة النقط الثلاث المذكورة إنما هو تماما ما توضحه إحصائيات الدراسة المقطعية لميزانية العائلات. ولنفرض أن جميع العائلات عند الثلاث مستويات المذكورة من الدخل، وكذلك عند كل المستويات الأخرى من الدخل قد تضاعف دخلها بين هذه السنة والسنة التالية. فإذا فرضنا أنه لا يوجد تغيرات سوى ما حدث من تغير في مستوى الدخل فكيف ستقوم العائلات في المتوسط (عند المستويات المختلفة من الدخل) بتقسيم دخلها، الذي تضاعف بين الاستهلاك والادخار؟

شكل(16): دالة استهلاك العائلة – نظرية الدخل المطلق–

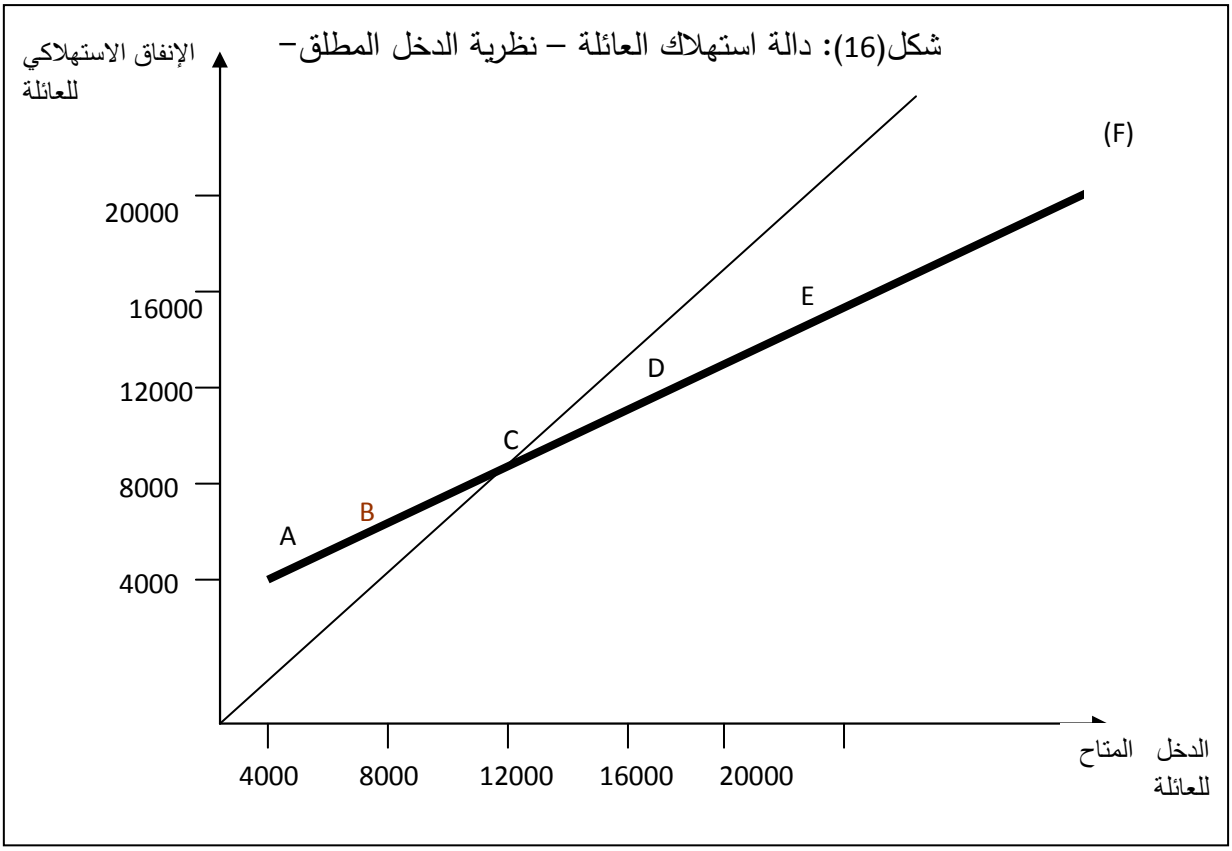

المصدر:

J.Tobin, Stabilization Policy Ten Years After,Brookings Papers On Economic Activity, 1980, PP19,P71.

وتقترح نظرية الدخل المطلق أن العائلات في المتوسط سوف تقوم بتقسيم دخلها الذي تضاعف بالطريقة نفسها التي اتبعتها العائلة التي كانت تشغل المستوى نفسه من الدخل الذي وصلت إليه العائلة ذات الدخل الأقل، ويعني ذلك أن العائلة عند مستويات الدخل الثلاث السابق الإشارة إليها سوف تتحرك على نفس دالة الاستهلاك العائلة في الشكل(16) من (A) إلى (B) ومن (B) إلى (D) ومن (C) إلى (E) على التوالي. وسوف تتحرك العائلات عند المستويات الأخرى من الدخل على الدالة نفسها بالطريقة[1] نفسها.

ونظرا لأن المستوى المطلق لدخل العائلة الذي تحصل عليه هو الذي يحكم توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار، فإن هذه النظرية تتوصل إلى نتيجة هي أن الميل المتوسط للاستهلاك بالنسبة للعائلة إنما ينخفض، وذلك عندما تنتقل العائلة إلى مستوى دخل أعلى.

ونستخلص مما تقدم أن نظرية الدخل المطلق تقضي بأن الاستهلاك دالة للدخل المطلق الجاري وأن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل.

فالعائلة الغنية عادة ما تستهلك نسبة أصغر من دخلها عن العائلة الفقيرة. وكما تبين لنا، فطالما أننا نتحدث عن الدراسات المقطعية فليس هناك شيء خاطئ في نظرية الدخل المطلق. ولكن إذا ما حاولنا استخدام نظرية الدخل المطلق لوصف سلوك السلاسل الزمنية(النموذج الإجمالي) فإننا سيكون لدينا مشكلتين:

– أن نظرية الدخل المطلق تقضي باستقرار (APC) وليس التقلبات الدورية التي لوحظت بواسطة "Kuznets " وآخرين؛

– إن الميل المتوسط للاستهلاك لا ينخفض كما تقضي نظرية الدخل المطلق ومنه يكاد يكون ثابتا طيلة قرن من الزمن تقريبا كما أوضحت دراسات "Kuznets ".

وعليه، فإن الثبات الطويل الأجل الملاحظ للميل المتوسط للاستهلاك سبب بعض المشاكل لنظرية الدخل المطلق.

[1] J.Tobin, Relative Income,Absolute Icome and Saving, In Money, Trade and Economic Growth, Macmillan, 1951,P135.

ثانيا- نظرية الدخل النسبي (المقارن)

للدخل النسبي معنيان:

المعنى الأول: والذي يلائم الدراسات المقطعية الخاصة بميزانية العائلة؛ ووفقا لهذا المفهوم فإن الجزء من دخل العائلة الذي يخصص للإنفاق الاستهلاكي يتوقف على دخل العائلة بالنسبة لدخول العائلات المجاورة و العائلات التي ترى أنها تماثلها، وليس على أساس الدخل المطلق. ووفقا لهذه النظرية فلو أن دخل عائلة ارتفع ولكن وضعها النسبي على مقياس الدخل لم يتغير ذلك لأن دخول العائلات الأخرى التي تماثلها قد ارتفعت بالنسبة نفسها فإن تقسيم دخلها بين الاستهلاك والادخار لن يتغير. فالدخل المطلق للعائلة قد ارتفع، ولذلك فإن استهلاكها المطلق وادخارها المطلق سيرتفعان أيضا ولكن نسبة الدخل التي ستوجه للاستهلاك سوف تظل كما هي عند المستوى الأعلى من الدخل المطلق كما كان عند مستوى الدخل الأقل؛ أي أن الميل المتوسط للاستهلاك لن يتغير.

ولإيضاح وجهة النظر هذه بطريقة أخرى فإننا نستطيع أن نقول أنه لو ظل دخل العائلة لم يتغير، ولكن دخول العائلات المجاورة أو التي ترى أنها تماثلها قد ارتفعت فإن وضع دخلها بالنسبة لدخول العائلات الأخرى قد تغير. ووفقا لنظرية الدخل النسبي، فإن تدهور الوضع النسبي لدخل هذه العائلة سوف يؤدي إلى زيادة في نسبة دخلها الذي توجهه إلى الاستهلاك بالرغم من حقيقة أنه لا يوجد تغير في دخلها المطلق[1].

وهذه النظرية بتركيزها على الدخل النسبي بهذا المفهوم إنما تؤكد طبيعة التقليد والمحاكاة فيما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي، فالعائلة بدخل معين سوف تنفق على الاستهلاك أكثر لو أنها عاشت في وسط أو بين جماعة يعتبر فيها هذا الدخل منخفضا نسبيا. وهذا الاتجاه نحو الإنفاق أكثر في الحالة الأولى ينتج جزئيا من الضغط على العائلة لتتماشى مع المجتمع الذي تعيش فيه. كما أنه ناتج أيضا من حقيقة أن هذه العائلة سوف تلاحظ في حياتها العادية ما هو الذي يعتبر بالنسبة لها سلعا فوق مستواها والتي تستهلكه العائلات الأخرى وسوف تميل للإنفاق على مثل هذه السلع كنتيجة لما أسماه "Duesenberry" بأثر التقليد،وقد أظهرت الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية أن عائلات الزنوج بدخل قدره 5000

[1] D.S.Brady and R.Friedman,Saving and the Income Distribution, In Studies In Income, and Weath, Vol.10, National Bureau of Economic Research, Princeton University Press, 1947, P65 and P 247.

دولارا سوف تنفق أقل (في المتوسط) من عائلات البيض بالدخل نفسه؛ ذلك لأن عائلات الزنوج سوف تعيش في منطقة حيث يعتبر هذا الدخل نسبيا مرتفعا بالنسبة لبقية العائلات المجاورة بينما عائلات البيض سوف يعيشون في مناطق البيض حيث يعتبر هذا الدخل نسبيا منخفضا.

فلو أن العائلات تصرفت بالطريقة التي توضحها نظرية الدخل النسبي، فإن تقسيم دخول هذه العائلات بين الإنفاق والادخار سوف يكون مختلفا عن التقسيم وفقا لنظرية الدخل المطلق. وهذا الفرق الأساسي يمكن توضحيه بالرجوع إلى الشكل(17) والذي يوضح ثلاث مستويات مختلفة من دخل العائلة ولتكن (2000) و(4000) و(6000) وذلك لسنة معينة، ثم توصلنا إلى متوسط الإنفاق الاستهلاكي لجميع العائلات عند كل من الثلاث مستويات للدخل المذكورة. ويمكننا أن نمثل مقدار هذا الإنفاق الاستهلاكي بثلاث نقاط (A) و(B) و(C) على المنحنى (F) كما هو في الشكل السابق –الشكل(16)–؛ ولنفرض كما سبق وأشرنا في الشكل(16) أن الدخول المطلقة لجميع العائلات قد تضاعفت بين سنة والسنة التالية لها ومعنى ذلك أنه لم يحدث أي تغير في توزيع الدخل. وعليه، فإنه بالرغم من مضاعفة دخل كل عائلة فإن وضعها النسبي على مقياس الدخل لم يتغير؛ فقد ظل كما هو من قبل.

ووفقا لنظرية الدخل النسبي، لن يكون هناك سبب يدعونا أن نتوقع حدوث تغير في نسبة الدخل التي تنفق على الاستهلاك بواسطة العائلة أي لن يحدث تغير في الميل المتوسط للاستهلاك، فلو أنه لن يوجد تغير في هذه النسبة، فإنه عند مضاعفة دخل العائلة، فإن كل عائلة لن تتحرك إلى أعلى على دالة الاستهلاك نفسها –منحنى (F)– كما هو الوضع وفقا لنظرية الدخل المطلق؛ ذلك لأن مثل هذا التحرك إنما يعني انخفاضا في نسبة الدخل الذي تنفقه العائلة. وبالتالي، فإنه وفقا لنظرية الدخل النسبي فإن كل عائلة تتحرك بطريقة يتولد عن جميع تحركات هذه العائلات دالة استهلاك جديدة ولتكن (F′)[1].

ووفقا لدالة الاستهلاك الجديدة منحنى (F′) فإن العائلة التي يكون متوسط دخلها (4000) لن تنتقل من (A) إلى (B)؛ ولكن من (A) إلى(B′). وكذلك التي متوسط دخلها (4000) لن تنتقل من (B) إلى (D)؛ ولكن من (B) إلى (D′). وكذلك العائلة التي يكون متوسط دخلها (12000) لن تنتقل من (C) إلى (E)؛ ولكن من (C) إلى (E′).

[1] F.Modigliani, Fluctation in the Saving Income Ratio : A problem in Economic Forcasting, In Studies in Income, and Wealth, Vol. 11, 1949, P375 and P443.

ووفقا لنظرية الدخل النسبي، فإن الميل المتوسط للاستهلاك قبل وبعد مضاعفة الدخل بالنسبة للعائلات لن يتغير. فكل عائلة ستكون على خط الميل المتوسط للاستهلاك نفسه والموضح في الشكل(17) بواسطة الخطوط المستقيمة المتقطعة والتي كلها قد رسمت مارة بنقطة الأصل التي كانت عليه قبل أن يتضاعف الدخل، كما أن كل عائلة عند اتخاذ قرارها فيما يتعلق بتقسيم دخلها بين الإنفاق والادخار لن تكون متأثرة بحقيقة أنها أصبحت أحسن حالا بمقدار الضعف فيما يتعلق بالمقاييس المطلقة، ولكنها تتأثر فقط بحقيقة أنها لم تصبح أحسن حالا بالمقاييس النسبية. فكون أنها لم تصبح أحسن حالا بالمقاييس النسبية، فإن قرارها يكون أن تعيش كما كانت تعيش من قبل مخصصة النسبة نفسها من دخلها للاستهلاك كما كانت تفعل من قبل.

وتوصلت نظرية الدخل النسبي إلى هذه النتيجة بافتراض أن توزيع الدخل ظل أساسا دون تغير رغم ارتفاع مستوى الدخل الكلي. وعلى أية حال، لو حدث إعادة في توزيع الدخل، فإن تلك العائلات التي ارتفع دخلها بسرعة أقل، إذا ما قارنها بالعائلات المماثلة، سوف يرتفع الميل المتوسط للاستهلاك الخاص بها. ولو أن الزيادة في الدخل قد صحب بإعادة في توزيع الدخل في اتجاه تحقيق أكبر للعدالة، فإن الميل المتوسط للاستهلاك (باستثناء العائلات التي تكون في أعلى مقياس الدخل) سوف تتجه إلى الانخفاض. ويرجع ذلك إلى أن نسبة ما ينفق من دخل العائلة إنما يتوقف على الوضع النسبي للعائلة على مقياس الدخل.

الشكل (17): دالة استهلاك العائلة (نظرية الدخل النسبي)

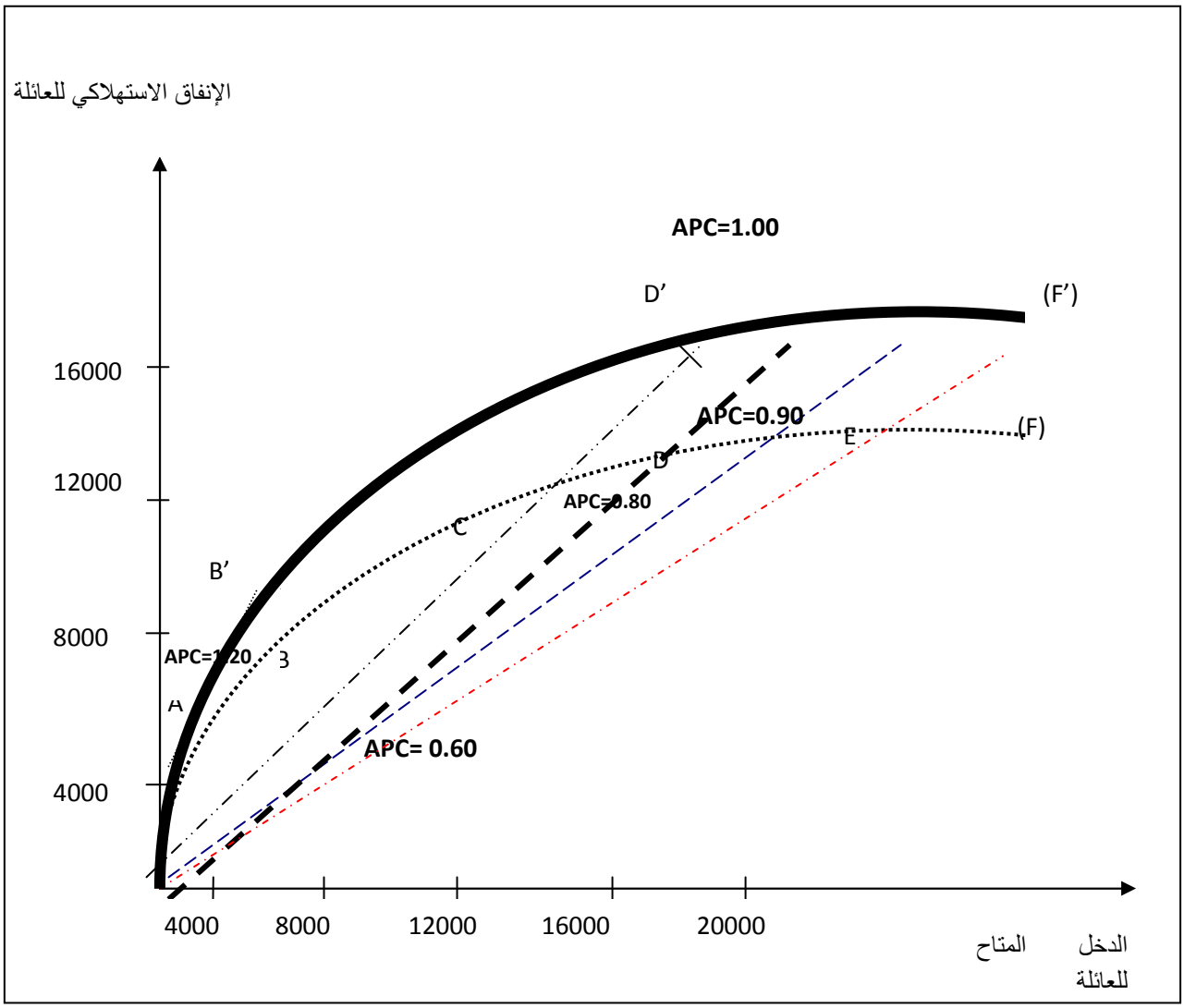

Source: F.Modigliani, op- cit, P445

المعنى الثاني: للدخل النسبي والذي يناسب التحليل الإجمالي (السلاسل الزمنية) ويستخدم لشرح التقلبات الدورية في الميل المتوسط للاستهلاك؛ يرى "Duesenberry" أنه بمجرد أن أصبح الأفراد معتادين على مستوى معين من المعيشة فإنهم سيسعون إلى المحافظة على مستوى إنفاقهم الاستهلاكي بالرغم من تقلبات الدخل. وعليه، فعندما يصبح الدخل السنوي أقل من أعلى دخل سابق فإن الادخار سوف يهبط حتى يمكن المحافظة على المستوى الاستهلاكي السابق، مما يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك. وعندما يزداد الدخل عن أعلى دخل سابق فسوف يحدث العكس ويتجه الميل المتوسط للاستهلاك إلى الانخفاض إلى أقل في زمن قصير جدا.

ومن الممكن عرض أهم أفكار نظرية الدخل النسبي مستخدمين نموذج إجمالي ومبسط. فحتى يمكن تفهم أثر الدخل النسبي، فإن " Duesenberry" أدخل نسبة الدخل الجاري (GDP) إلى أعلى دخل سابق (MaxGDP) في نموذجه المقدر؛ ثم قام بتقدير (APC) وتوصل إلى نموذج شبيه بالنموذج الآتي:

$$\frac{Tcons}{GDP} = 1.2 - 0.3\frac{GDP}{MaxGDP}$$

فعندما يكون الدخل الجاري هو أعلى دخل؛ أي (GDP= MaxGDP)، فإن (APC) تساوي (0.90) وهي قريبة من القيمة الواقعية للميل المتوسط للاستهلاك. وفي خلال الركود، فإن الدخل الجاري يكون أقل من أعلى دخل سابق وبالتالي فإن ($\frac{GDP}{MaxGDP} < 1$)؛ وهذا يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك وهي نتيجة تتفق مع الإحصائيات الواقعية الأمر الذي لم تستطيع نظرية الدخل المطلق تفسيره. ويتنبا النموذج العكس؛ ففي فترات التوسع حيث تكون الدخول الجارية متزايدة وبذلك تكون أعلى من دخل سابق المرتفع أي أن ($\frac{GDP}{MaxGDP} <1$) وبالتالي فإن (APC) تنخفض إلى أقل من الميل المتوسط للاستهلاك في الزمن الطويل. ويلاحظ أن أعلى دخل وفقا لـ "Duesenberry " يمكن تعديله إلى أعلى بعد كل دورة توسع ولكن لا يمكن تعديله إلى أسفل. وقد سماه "Duesenberry " بأثر المطرقة (Ratchet effect)[1].

[1] Brown, William.S, Macroeconomics, Emglewood Cliffs, New Jersey : Prentice-Hall, International CH14, P174.

ومن الممكن أن نجعل نظرية الدخل النسبي أكثر وضوحا بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل (18): نظرية الدخل النسبي

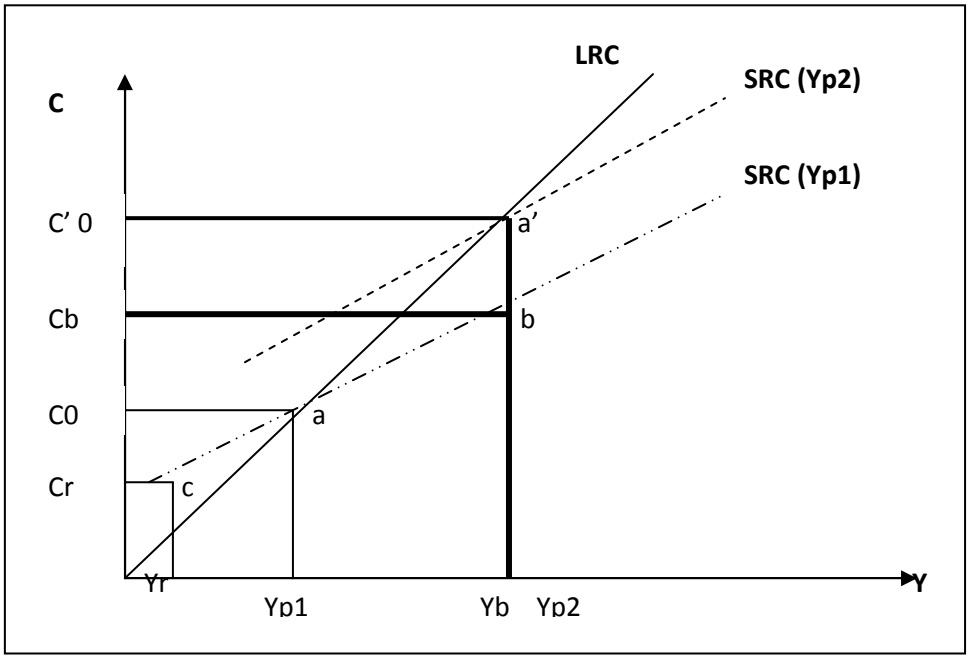

المصدر: Brown, William.S, Macroeconomics, Op Cit, P175

فالخط المار بنقطة الأصل هو دالة الاستهلاك الطويلة الأجل (LRC)؛ وفيه الميل المتوسط للاستهلاك يساوي الميل الحدي للاستهلاك وسيكون كلاهما ثابت لكل مستويات الدخل. وقد رسم دالة استهلاك قصيرة الأجل (SRC) لكل مستوى من مستوى أعلى دخل (Yp). فالتقلبات القصيرة الأجل في الميل المتوسط للاستهلاك إنما هي نتيجة لتحرك إلى أعلى أو إلى أسفل على دالة الاستهلاك القصيرة الأجل. فعندما يزيد الدخل الجاري عن أعلى دخل سابق فإن دالة الاستهلاك القصيرة الأجل تتحرك إلى أعلى لتتقاطع مع دالة الاستهلاك الطويلة الأجل عند مستوى أعلى دخل جديد (Yp).

ويمكن توضيح ذلك باستخدام الشكل (18) على الوجه الآتي:

لنفرض أصلا أن المجتمع كان عند ($Y=Yp_1$) بحيث أن الاستهلاك كان على دالة الاستهلاك الطويل الأجل (LRC) عند النقطة (a) حيث الاستهلاك يساوي (C_0)؛ فلو أن المجتمع قد أصيب بركود، فإن الدخل سوف يهبط إلى (Yr) ويجبر ذلك الأفراد على تخفيض إنفاقهم الاستهلاكي. وعلى أية حال، ففي محاولتهم المحافظة على مستوى معيشتهم السابق، فإن الأفراد سوف يخفضون مدخراتهم ويخفضون استهلاكهم فقط بقدر قليل إلى (Cr). وبالتالي، فإن الميل المتوسط للاستهلاك يرتفع. ولذلك فإن الأفراد يتحركون على

دالة الاستهلاك القصيرة الأجل ($SRCYp_1$) من (a) إلى (C). وفي فترة الاستعادة عندما تبدأ الدخول في الزيادة فإن الأفراد سيزيدون من إنفاقهم الاستهلاكي؛ لكن ونظرا لأن انفاقهم الاستهلاكي في أوقات الركود لم ينخفض إلا قليلا، لذلك، فإن زيادة إنفاقهم الاستهلاكي ستكون بنسبة أقل من زيادة دخولهم فينخفض الميل المتوسط للاستهلاك وذلك بتحركهم على دالة الاستهلاك القصيرة الأجل($SRCYp_1$) نفسها حتى يصلوا من النقطة (C) إلى النقطة (a) مرة ثانية.

وفي اكتمال مراحل الدورة الاقتصادية، فإن مرحلة التوسع ستؤدي إلى زيادة الدخل إلى أعلى من دخل القمة (Yp_1) إلى مثلا مستوى دخل الانتعاش (Y_b). ففي أول الأمر فإن الاستهلاك سيزداد فقط قليلا إلى (Cb) ويتحرك المجتمع مبدئيا على دالة الاستهلاك القصيرة الأجل ($SRCYp_1$) من النقطة (a) إلى النقطة (b)، والسبب في ذلك هو أن الأفراد لا يزالوا معتادين على مستوى المعيشة الخاص بمستوى أعلى دخل (Yp_1). وحيث أن الاستهلاك قد زاد بمقدار أقل من الدخل فإن الميل المتوسط للاستهلاك سينخفض في الزمن القصير. وعلى أية حال، فإن دالة الاستهلاك القصيرة الأجل سوف تتحرك إلى أعلى لتتقاطع مع دالة الاستهلاك الطويلة الأجل عند مستوى أعلى دخل جديد (Yp_2) عند النقطة (a') ويصبح الاستهلاك (C'_0) ويصبح لدى المجتمع دالة استهلاك قصيرة الأجل تتماشى مع أعلى دخل جديد (Yp_2)؛ وهي الدالة ($SRCYp_2$). فإذا ما حدثت دورة اقتصادية جديدة يعاد تكرار ما حدث على دالة الاستهلاك القصيرة الأجل الجديدة، مثل ما حدث على دالة الاستهلاك القصيرة الأجل القديمة ويمر المجتمع بدورة من الركود ثم الاستعادة ثم النشاط على الوجه الذي وضحناه سابقا.

المبحث الخامس: التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد

في هذا المبحث، نقوم بتطبيق أسلوب آخر من التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد للتأكد من النتائج التي نتوصل إليها من خلال استعمالنا نماذج بانيل المتمثلة في أسلوب تحليل المركبات الرئيسية حيث يعد هذا التحليل من الأساليب الإحصائية الجيدة وذات الفائدة العميقة في دراسة الإنفاق الاستهلاكي لبلدان شمال إفريقيا، لأنه يساعد في اختصار عدد المتغيرات الكبيرة في الدراسة من جهة ومن جهة أخرى يبين طبيعة العلاقة بين المتغيرات وتوصيفها .

-**تحليل المركبات الرئيسية:** عرف هذا التحليل منذ نهاية القرن العاشر واستمر بالتطور إلى يومنا هذا، وبفضل التقدم العلمي وتطور المعلوماتية أصبح هذا التحليل من التحاليل الإحصائية المعروفة بسهولة تطبيقها، بعد أن كان يمضي الباحث عاما كاملا من أجل دراسة ظاهرة ما من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية أو الديمغرافية ... الخ[1].

اعتمدنا على أسلوب تحليل المركبات الرئيسية في هذه الدراسة لما يتمتع من ميزات أهمها[2]:

-تطبيق المركبات الرئيسية مباشرة على المشاهدات الحقيقية للظاهرة المدروسة؛

- يستبعد هذا التحليل البيانات ذات الارتباط القوي بحيث لا تؤثر في الدراسة؛

- لا يحتاج تطبيق التحليل إلى الفرضيات الإحصائية الأولية عند الدراسة؛ بل على العكس من ذلك يمكن أن يكون هو بحد ذاته فرضية لدراسة ظاهرة ما، وأكثر من ذلك يمكن أن يكون مقياسا لفرضية إحصائية لمعطيات ناتجة باستخدام أساليب أخرى؛

- لا يحتاج تطبيق تحليل المركبات الرئيسية في الدراسات الاقتصادية وغيرها إلى عملية تفسير أي المتغيرات هو سبب، وأيها هو نتيجة، كما هو في تحليل الانحدار؛

- يساعد تطبيق تحليل المركبات الرئيسية في الدراسات الاقتصادية وغيرها في الحصول على معلومات عن عدد العوامل وعن طبيعة ارتباطها المشترك؛

- بمساعدة تحليل المركبات الرئيسية يتم تحديد العلاقة التابعية و تحديد درجتها؛

[1] Ludovic Lebart et Alain Morineau , « Statistique exploratoire multidimensionelle », 3 éditions, Paris, Dunod, 2000,pp 32,66.

[2] Christine Decaestecker et Marco Srenss, « Analyse en composantes principales » cours de Statistique exploratoire multidimensionelle ,Université de Dauphine, pp5,10.

– لا يحدد تحليل المركبات الرئيسية التبادلات المقارنة والموجودة خارج الظواهر ولكن يحاول أن يبين أهم المؤشرات والتي تعد أساسا لهذه التبادلات؛

–يحول تحليل المركبات الرئيسية المشاهدات إلى بيانات متسقة ومرتبة؛

– يفسر تحليل المركبات الرئيسية العلاقة المندمجة بين المتغيرات؛

– يمكن من هذا التحليل إجراء التحليل الاقتصادي المطلوب وغيره باستخدام الوحدات الإحصائية المختلفة التي تعكس طبيعة البيانات، ومن ثم يخلصنا من عقدة عدم تجانس الوحدات الإحصائية.

ويعتمد تحليل المركبات الرئيسية على تحليل التباين بين القيم الفعلية للمشاهدات حيث يقوم بتحويل هذه المتغيرات إلى مقادير قياسية قابلة للمقارنة فيما بينها.

–الشكل الجبري لعلاقة تحليل المركبات الرئيسية

يكون شكل هذا التحليل حسب النموذج التالي:

$$C_k = a_{1k}X_1 + a_{2k}X_2 + ... + a_{pk}X_p$$

حيث:

a_{jk} : تعتبر معاملات النموذج؛

C_k : تعتبر مركبات غير مرتبطة فيما بينها و تتميز بأكبر تباينات ممكنة؛

– البحث عن عبارة التباين الكلي للمركبات الرئيسية

يكتب التباين الكلي للمركبات الرئيسية على شكل التالي:

$$\sigma^2 = \frac{1}{2n(n-1)} \sum_{i=1}^{n} \sum_{j=1}^{n} (X_i - X_j)^T (X_i - X_j)$$

$$\sigma^2 = \frac{1}{2n(n-1)} \sum_{i=1}^{n} \sum_{j=1}^{n} [(X_i - g) + (g - X_j)]^T [(X_i - g) + (g - X_j)]$$

مع:

g: هو مركز الثقل للمعطيات أو للمشاهدات

لدينا:

$$\sigma^2 = \frac{1}{2n(n-1)} \sum_{i=1}^{n} \sum_{j=1}^{n} \left[(X_i - g)^T (X_i - g) + (g - X_j)^T (g - X_j) + 2(X_i - g)^T (g - X_j) \right]$$

ومنه:

$$\sigma^2 = \frac{1}{2n(n-1)} \sum_{i=1}^{n} \sum_{j=1}^{n} (X_i - g)^T (X_i - g)$$

وليكن π هو مستوي يحتوي على المستقيم ذو الشعاع المولد (V) الذي يكتب حسب العبارة التالية:

$$\pi = VV^T$$

مع:

$$V^T V = 1$$

وبالتالي فعبارة التباين الكلي للمشاهدات تكتب كما يلي:

$$\sigma^2 = \frac{1}{(n-1)} \sum_{i=1} [\pi (X_i - g)]^T [\pi (X_i - g)]$$

- البحث عن أكبر تباين ممكن للمركبات الرئيسية:

من العبارة السابقة للتباين الكلي ومن صيغة π لدينا:

$$\sigma^2 = \frac{1}{(n-1)} \sum_{i=1}^{n} \left[VV^T (X_i - g) \right]^T \left[VV^T (X_i - g) \right]$$

$$\sigma^2 = \frac{1}{(n-1)} \sum_{i=1}^{n} \left[(X_i - g)^T VV^T VV^T (X_i - g) \right]$$

$$\sigma^2 = \frac{1}{(n-1)} \sum_{i=1}^{n} \left[(X_i - g)^T V \right] \left[V^T (X_i - g) \right]$$

$$\sigma^2 = \frac{1}{(n-1)} \sum \left[(X_i - g)^T V \right] \left[V^T (X_i - g) \right]$$

ومنه:

$$\sigma^2 = \frac{1}{(n-1)} V^T \left[\sum_{i=1}^{n} (X_i - g)(X_i - g)^T \right] V$$

لنضع: $$\sum = \sum_{i=1}^{n} (X_i - g)(X_i - g)^T$$

أي أن:

$$\sigma^2 = V^T \sum V$$

حيث:

$\sum$: هي مصفوفة التباين المشترك المتناظرة والموجبة.

إذن، للبحث عن أكبر تباين ممكن يكفي حل الإشكالية التالية باستعمال طريقة لاغرانج:

$$Max\ V^T \sum V$$

تحت القيد التالي:

$$V^T V = 1$$

لدينا باستعمال طريقة لاغرانج:

$$L = V^T V + \lambda(1 - V^T V)$$

والشرط الأساسي للتعظيم هو انعدام المشتق الجزئي الأول لهذه الدالة أي:

$$\frac{\delta L}{\delta V} = 0 \Leftrightarrow \sum V = \lambda V$$

بما أن مصفوفة التباين المشترك مصفوفة متناظرة و موجبة فإن قيم المعاملات λ تكون موجبة، والأشعة المولدة من هذه المعاملات تكون متعامدة ومتجانسة.

إذن، من العبارة التالية نجد قيم المعاملات λ وبعدها نرتبها ترتيبا تصاعديا؛ أي أن:

$$\sigma^2 = V^T \sum V$$
$$\sigma^2 = V^T \lambda V = \lambda$$

وبعد ترتيب λ ترتيبا تصاعديا، نأخذ أكبر قيمة لمعامل λ لإيجاد الأشعة المميزة والتي تستعمل لتمثيل المشاهدات (الأفراد) على المستوي يسمى بالمستوي الرئيسي وذلك بإيجاد الحل للإشكالية:

$$Max V^T \sum V$$
$$S/C$$
$$V^T V = 1$$
$$V^T v_1 = 0$$

حيث:

v_1: هو شعاع لمعامل λ_1 الذي يساوي إلى أكبر قيمة، وبنفس الطريقة نجد v_2الشعاع الثاني للمعامل λ_2 ،..... v_n لمعامل λ_n.

- تمثيل الأفراد على مستوي رئيسي

نمثل المركبات $C_1, C_2 \ldots\ldots\ldots C_n$ من الأشعة المتولدة من القيم الكبيرة للمعاملات λ_1 و λ_2 ..... λ_nعلى الترتيب حسب الشكل التالي:

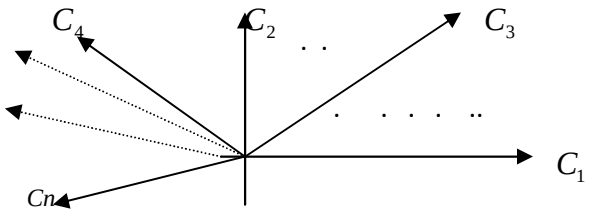

وهذا الشكل يكون صحيحا إذا كانت النسبة المئوية للتباين مفسر عن طريق $C_1, C_2 \ldots\ldots\ldots C_n$ كبيرة جدا.

ومما سبق يمكن الوصول إلى الخلاصة التالية:

خلاصة الفصل الثاني

إن عرض وتقديم النماذج القياسية لظاهرة اقتصادية معينة ليس بالأمر السهل، ولكنه يستدعي الحيطة والإمعان في الدقة والملاحظة لاستخراج النموذج المرتبط بالموضوع، وبالتالي، فإننا نلاحظ عند دراسة النماذج ما يلي:

– إنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل الإلمام بجميع المتغيرات وجميع العلاقات التي تربطها عند دراسة مشكلة اقتصادية معينة، ولذا فقد اقتصرت هذه الدراسة على المتغيرات الأساسية بالنسبة لهذا الموضوع.

– إهمال بعض المتغيرات(لعدم توفر المعلومات الإحصائية)، ذلك لأن العلاقة بين الاستهلاك والدخل التي تتحدد وفقا للفرضيات هي علاقة نظرية؛ فنظرية دالة الاستهلاك تقضي بأن الاستهلاك الكلي يتغير مباشرة مع تغيير الدخل هذا بافتراض أن العوامل الأخرى ثابتة لا تتغير، إلا أن هناك دالة الاستهلاك الميدانية هي التي توضح العلاقة بين إحصائيات الدخل والاستهلاك عبر فترة من السنوات، وبما أن هذه الإحصائيات هي بيانات ميدانية فلا محل هناك لافتراض أن شيئا ما يبقى دون تغيير. وكنتيجة لذلك فإن مستوى الاستهلاك الفعلي الذي يصحب مستوى الدخل الفعلي لأي سنة إنما يعكس كل العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي وليس فقط الدخل المتاح ولهذا عند استعمال نماذج بانيل سنفترض أن دالة الاستهلاك هي الدالة النظرية التي تستبعد جميع العوامل الأخرى من تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي. لكنه، ودائما، يبقى النموذج هو التفسير العملي للجانب النظري للظواهر الاقتصادية وذلك في صياغة رياضية يقدمها الباحث للتبسيط أكثر ولحصر الحقيقة المرتبطة بهدف الدراسة.

وفي الأخير، نقوم بتقدير المجاهل التي يعالجها نموذج البحث ثم التوصل إلى النتائج المطلوبة، وهذا ما نسعى إليه في الفصل الرابع لأن قبل ذلك سنقوم بدراسة اقتصاديات بلدان شمال إفريقيا، حيث نبين فيه أهم خصائص اقتصاد بلدان الشمال الإفريقي.

مقدمة الفصل الثالث

يهدف هذا الفصل إلى تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في شمال إفريقيا من سنة 1990 إلى غاية سنة2009، بحيث تحمل هذه السنوات بصمات العولمة.

وإزاء هذا الوضع العالمي، اعتمدت بلدان شمال إفريقيا سياسات وطنية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، مع مكافحة الفقر والتهميش من خلال تقديم الدعم وأدوات أخرى لتوزيع الدخل.

كما سنتطرق للأداء الاقتصادي لبلدان شمال إفريقيا، وذلك بإعطاء المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي، مثل النمو الاقتصادي العام والأسعار (التضخم) والاستهلاك ومتوسط النصيب الفردي من الدخل والإنفاق الاستثماري وكذا قيمة الصادرات و الواردات و فجوة الموارد. هذه المؤشرات كلها تتعلق بمستوى الدخل، ومن خلالها نكتشف الأسباب التي جعلت بعض هذه المؤشرات مرتفعة وأخرى منخفضة. هذه المسائل نوردها بإيجاز في المبحث الأول من هذا الفصل .

أما المبحث الثاني فسوف يتركز على الأنماط العامة من الطلب الاستهلاكي بحكم صلتها بالتنمية المستدامة و بالجهود التي تبذل لتغيير تلك الأنماط سعيا إلى تحقيق الاستدامة، مبينا فيه أثر التغيرات في أنماط الاستهلاك في البلدان المتقدمة على بلدان شمال إفريقيا، ومكانة اقتصاديات بلدان شمال إفريقيا من العولمة، لمعرفة مصير ومستقبل المستهلك في شمال إفريقيا مع الوضع الاقتصادي السائد في هذه البلدان.

وأخيرا، المبحث الثالث، الذي نقوم فيه بإعطاء أهم معايير تطوير مؤشرات قياس عدم التساوي في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، وتقديم العمليات التجريبية التي أقيمت على مستوى بعض بلدان شمال إفريقيا .

المبحث الأول: الأداءات الاقتصادية والمالية في شمال إفريقيا

على الرغم من الظروف الدولية الصعبة، فقد تميز المحيط الاقتصادي بشمال أفريقيا في عام 2008 بالعديد من الأحداث المهمة والمبادرات الحميدة، سواء على مستوى الدول أم على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بهدف رفع مستوى التعاون الاقتصادي والاندماج في المنطقة.

والسؤال المطروح : هل تفتقر دول شمال إفريقيا إلى الموارد المتنوعة؟ وإذا كان الجواب بالنفي ، فلماذا تعاني هذه البلدان من تدهور في اقتصادياتها ؟ ولماذا تهتز أمام الصدمات الخارجية و أمام الترتيبات و الإجراءات التي تقوم بها البلدان المتقدمة، مثل إجراء زيادة المواد الاستهلاكية و تحجيم كمياتها التصديرية؟

لهذا نتطرق إلى أهم خصائص اقتصاد الشمال الإفريقي، والمتمثلة في:

الفرع الأول:معدل النـمو

في سنة 2008، بقي متوسط نمو دول شمال إفريقيا في نفس مستوى سنوات 2006 و2007، أي ما يزيد عن 6% بقليل. وقد تحقق هذا الأداء الجيد بالرغم من المحيط الدولي غير المناسب. كما أن هناك عناصر أخرى من بينها الظروف المناخية، ساهمت في وضع النمو كما يشير إلى ذلك الرسم التالي حسب كل بلد.

الشكل (19): تطور متوسط النمو في شمال إفريقيا، 2002-2008

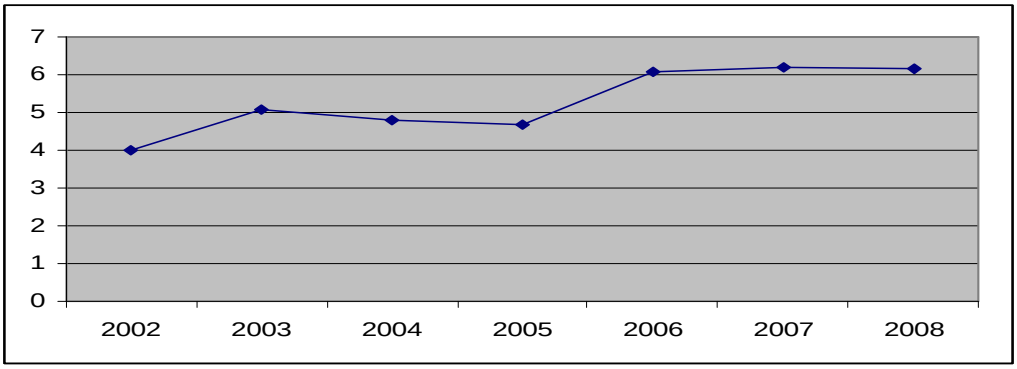

المصدر: مستخرج من Eviews بالاعتماد على معطيات البنك الدولي 2008

الشكل(20): معدل النمو في شمال إفريقيا في 2007 و2008

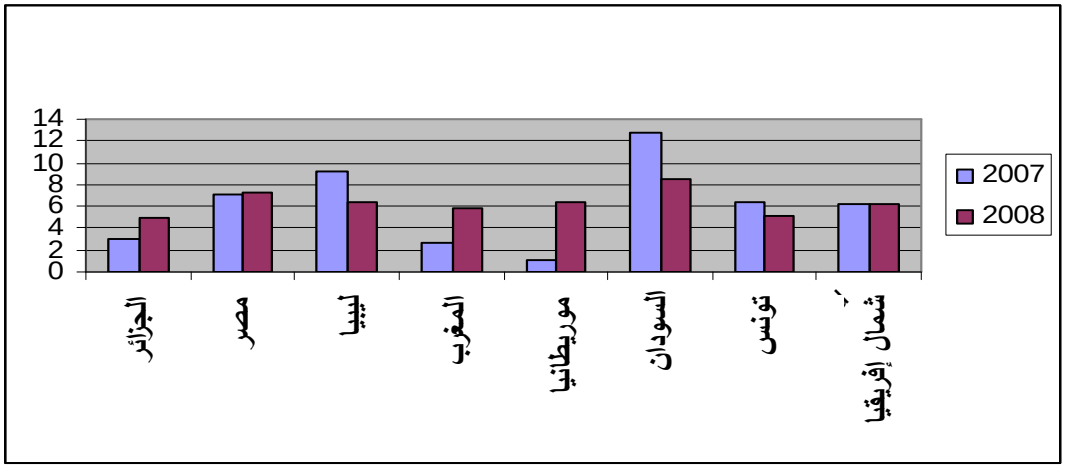

المصدر: البنك الدولي لسنة2008

وصل معدل نمو الاقتصاد في الجزائر إلى حوالي 4% لسنة 2008، مقابل3,1% في سنة2007؛ ويعزى هذا الأداء الجيد إلى حد كبير إلى البرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة للحد من تبعية اقتصادها وهشاشته إزاء المحروقات. وقد أدت هذه البرامج من بين العوامل أخرى، إلى تحسين النمو بمعدل 6% في القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات.

كما أن النمو[1] الذي تحقق في سنة 2008 دعمته الزيادة في إنتاج المحروقات خلال فترة ارتفاع الأسعار، مع انتعاش قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

وقد استفاد هذان القطاعان الأخيران من برنامج طموح للاستثمارات العمومية في الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، من خلال استثمار فوائض الميزانية التي بلغت 15,9 مليار دولار أمريكي في سنة 2007. كما مكنت الاحتياطات المهمة والمتراكمة للعملات، والتي وصلت إلى ما يقارب 137 مليار دولار أمريكي في جويلية 2008، من إطلاق العديد من المبادرات، منها خطة دعم النمو على مدى 5 سنوات بقيمة قدرها 200 مليار دولار، إضافة إلى إستراتيجية التنويع الصناعي الجديدة التي تركز على القطاعات الأساسية كالصناعة البيتروكيماوية، والصناعة التحويلية الزراعية والصناعة الإلكترونية.

[1] البنك الدولي سنة 2008

وخلال الفترة 2007–2008، لم تتأثر الجزائر بالأزمة المالية الدولية إلا بشكل طفيف، لكن الآثار المؤجلة لانهيار أسعار البترول خلال النصف الثاني من سنة 2008 قلصت من إيرادات صادرات المحروقات، وبالتالي من الاحتياطيات الخارجية التي وصلت إلى 140 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر سبتمبر 2008. وتشير المعطيات المتاحة في سنة 2008 إلى زيادة المداخيل الضريبية عن المحروقات بأكثر من 40 في المائة مقارنة مع سنة 2007. وعلى هذا الأساس يكون الفائض الموجه لصندوق موازنة المداخيل قد تجاوز ب 500 مليار دينار ما تم تحويله سنة 2007[1].

وفي مصر، وصل معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي بالأرقام الحقيقية إلى 7,2% في 2008 (السنة الجبائية 2008/2007) وقد يصل إلى 4,1% في 2009 (السنة الجبائية 2009/2008)، مقابل 6,8% في 2006/2005 و 7,1% في 2007/2006. وقد عزز هذا النمو، خلال 2007–2008، زيادة الاستثمارات في القطاعات المختلفة بنسبة 28,5%، في القطاع الخاص بالنسبة لأغلبها (86%)، والذي حقق الجزء الأكبر من إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 60%. ويعود هذا المعدل إلى الزيادة القوية في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 8%، وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 14%، وقطاع الاتصالات بنسبة 14%. كما سجلت هذه السنة نموا قويا لخدمات المطاعم والإيواء بنسبة 24,3%. ويعزى تباطؤ النمو خلال الفترة 2008–2009 إلى آثار الأزمة المالية الدولية التي كان لها وقع غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال تراجع واضح في المصادر الرئيسية للدخل، كالصادرات والسياحة والنقل[2] (انظر الجدول أدناه).

الجدول (2) :نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي في شمال إفريقيا، 2000، 2003–2008
(على أساس النسب المئوية في السنة)

البلد/ السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	2.2	6.9	5.2	5.1	3.6	3.1	4.9
مصر	5.4	3.2	4.1	4.5	6.8	7.1	7.2*
ليبيا	3.4	5.9	5.0	6.3	5.6	9.2	6.3
المغرب	1.8	6.1	5.2	2.4	8.0	2.7	5.8
موريتانيا	1.9	5.6	4.8	1.9	29.4	1.0	6.4
السودان	8.4	7.1	5.1	8.6	11.8	12.8	8.5
تونس	4.7	5.6	6.0	4.0	5.4	6.3	5.1
شمال افريقيا	4.0	5.1	4.8	4.7	6.1	6.2	6.15

* يتعلق الأمر بالسنة المالية 2007–2008

[1] التقرير السنوي لأمم المتحدة ، 6–9 ماي 2009 ،ص 17 .

[2] التقرير السنوي لبنك مصر المركزي .

المصدر: البنك الدولي 2008

وقد سجلت ليبيا، وهي أكثر حساسية للحدود التي تفرضها الأوبك ولتباطؤ الاقتصاد العالمي، تراجعا في معدل النمو من حوالي 7% في 2007 إلى 6,3% في سنة 2008. وقد يستمر هذا التراجع في 2009 لمعدل متوقع للنمو يقارب 5% لنفس السنة. ويبقى تعويل النمو في ليبيا على المحروقات مهما، وإن كانت المساهمة النسبية لهذا القطاع في إجمالي الناتج الداخلي قد انتقلت من 60% في 2002 إلى حوالي 50% في 2008.

وقد بدأ المغرب، والذي يعتبر اقتصاده من الاقتصاديات الأكثر تنوعا في شمال إفريقيا، في استعادة النمو بمعدل 5,8% في سنة 2008 مقابل 2,7% في سنة 2007 بسبب الجفاف. ويعزى معدل النمو هذا إلى السنة الفلاحية الجيدة 2007–2008 وقوة القطاعات غير الفلاحية، وبشكل خاص الاتصالات والخدمات المالية وقطاع البناء والأشغال العمومية.

لكن الاقتصاد المغربي تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية. وهكذا، لم يتزايد الطلب الخارجي في المغرب إلا بنسبة 2% في سنة 2008 مقابل 5,6% في سنة 2007. ويتوقع أن يتراجع هذا الطلب إلى 1,2% في 2009.

أما في موريتانيا فقد رفع الشروع في إنتاج البترول معدل النمو الاقتصادي إلى معدل قياسي يقارب 30% في السنة 2006، مقابل 1,9% في سنة 2005. ولكن، ونظرا للمعوقات التقنية في حقول البترول في شنكيتي في سنة 2007، عرف معدل النمو تراجعا قويا ليصل إلى 1% في 2007، ثم انتعش في سنة 2008 بمعدل 6,5%. وتحولت الظروف السياسية التي تمر بها موريتانيا دون الاستغلال الأمثل لموارد البلد من خلال سياسات اقتصادية ملائمة.

أما في السودان، فقد تراجع معدل نمو الاقتصاد بالأرقام الحقيقية من 12,8% في 2007 إلى 8,5% في 2008 بسبب عدم استقرار قطاع المحروقات، والذي تقوم على أساسه أهم جهود الاستثمار. كما أن ثقل متأخرات الدين الخارجي يحد من الاستفادة من التمويلات الخارجية ويساهم بالتالي في خفض معدل النمو.

وقد تراجع كذلك معدل النمو في تونس من 6,3% في 2007 إلى 5,1% في 2008 بسبب تدهور الأوضاع الخارجية بشكل خاص، لاسيما بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي في الاتحاد الأوربي. وهكذا، تباطأت وتيرة نمو حجم الصادرات التونسية في سنة 2008 من 15% في 2007 إلى 6% في 2008، وإن كانت قد ارتفعت في قيمتها بشكل واضح بما يقارب 30%، لكن الطلب الداخلي لازال قويا، ولاسيما في

مجال الاستثمار، فخلال السبعة أشهر الأولى من 2008، ارتفع الاستثمار الخارجي المباشر في القطاع الصناعي بنسبة 47,2%، مع تركيز أقل للاستثمارات الخارجية المباشرة في قطاع السياحة.

الفرع الثاني: الاستهلاك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يشكل الاستهلاك الجزء الأكبر من الدخل، وفي ظل العدالة في توزيع الدخل يزداد الاستهلاك ليصل إلى90 % من حجم الدخل الوطني[1]؛ فالاستهلاك بمفهومه الواسع يتضمن استهلاك العائلات واستهلاك الإدارات العمومية وبلدان شمال إفريقيا تعاني من تدني حجم الاستهلاك، وتعاني من تدني حجم الاستثمار فأي من المتغيرين ينبغي على كل بلد من هذه البلدان دعمه؟

وقبل تقديم الدعم يجب التعرف على حجم الاستهلاك في كل بلد من بلدان شمال إفريقيا:

أولا–حسب المعطيات المتاحة لبعض دول شمال إفريقيا ، باستعمال الناتج المحلي الداخلي[2]، عرف الاستهلاك تحسنا معتدلا و مرتبطا أساسا بالزيادة في الأجور، وارتفاع المداخيل الريفية وتطور التسلسلي للأسعار.

ففي الجزائر، ارتفع حجم استهلاك العائلات من 2.7 ٪ في 2001 إلى 3.1 ٪ في 2002. هذه الحركة من الاستهلاك ترجع إلى زيادة الأجور لبعض العمال في القطاع العمومي، وانخفاض الأسعار لبعض المنتوجات المستوردة.

أما في مصر، فقد عرفت النفقات الخاصة بالاستهلاك في الفترة 2000–2001، توسع بطيء انتقل من 2.3 ٪ إلى 2.9 ٪ على التوالي. وتدل هذه الحالة على نقص في ثقة المستهلكين، الذين عرفوا أزمة في القطاع الخارجي والضغوطات المتمثلة في سوق الصرف .

وفي المملكة المغربية، ارتفع الاستهلاك المنزلي بـ 7.4 ٪، وخاصة بعد النهوض لمعالجة بعض أصناف الموظفين والمداخيل الريفية. ونفس الأمر بالنسبة للاستهلاك العمومي، الذي عرف نفس الحركة أي من 2.3 ٪ في 2000 إلى 10.2٪ في 2001. ففي هذا الشأن نجحت المملكة المغربية في تحقيق

[1] البنك الدولي ،"إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا" ، تقرير التضامنية و المساءلة ، دار الساقي بيروت ، سنة 2004، ص16 .

[2] معطيات غير موجودة فيما يخص استعمال الناتج المحلي الداخلي في الاستهلاك لدولتي ليبيا والسودان.

مستويات مرتفعة من الاستهلاك و الادخار. أما بالنسبة للادخار، وحسب التقارير الرسمية، فقد ارتفع ب 35.1 ٪ في 2001 مقابل 0.3 ٪ في 2000.

هذه الحالة تفسر من طرف تشكيل الادخار العمومي أكثر ارتفاعا، وهذا نتيجة لخوصصة المغرب تيليكوم، والذي تقدر نسبته بـ 35 ٪ من الرأس المال الاجتماعي.

إن الاستهلاك النهائي في موريتانيا ، بالأسعار الجارية ، ارتفع في حدود 15.5٪ في سنة 2001 بعدما عرف تباطؤ وقدر ب 3.2 ٪ سنة 2000. هذه الحركة هي نتيجة ارتفاع استهلاك العائلات بـ19.9٪ في تلك الفترة، وهذا يرجع إلى استقرارية كبيرة للأسعار. أما الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية فقد سجل تأخرا قدره 1 ٪ في سنة 2001.

وفي الأخير، ارتفع حجم الاستهلاك الكلي في تونس ب 5.2 ٪ سنة 2001، و4.8 ٪ في سنة 2002، حيث كان معدل ارتفاع الاستهلاك العمومي يقدر ب 5.5٪ سنة 2001 و4.9 ٪ سنة 2002، أما الاستهلاك الخاص فقد تطور بنفس الوتيرة (أي 5.1٪ في سنة 2001 و 4.8 ٪ في سنة 2002) والذي أدى إلى تحسين المستوى المعيشي.

ومن خلال الشكلين: (21) و(22) وفي فترات التسعينيات، يلاحظ أن منطقة شمال إفريقيا لها نماذج اتفاقية للاستهلاك مختلفة من حيث الناتج المحلي الإجمالي، بحيث إن:

– نسبة تغير مستوى الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الداخلي تقدر بحوالي 55.5٪ بالنسبة للجزائر، و85.7 ٪ بالنسبة للسودان.

– أما حصة الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية من الناتج المحلي الداخلي فتنتقل من النسبة المئوية الضعيفة التي تقدر ب 8.2 ٪ في السودان إلى النسبة المرتفعة في ليبيا، والتي تبلغ 30.2٪.

الشكل (21): الاستهلاك الخاص (٪ من الناتج المحلي الداخلي)

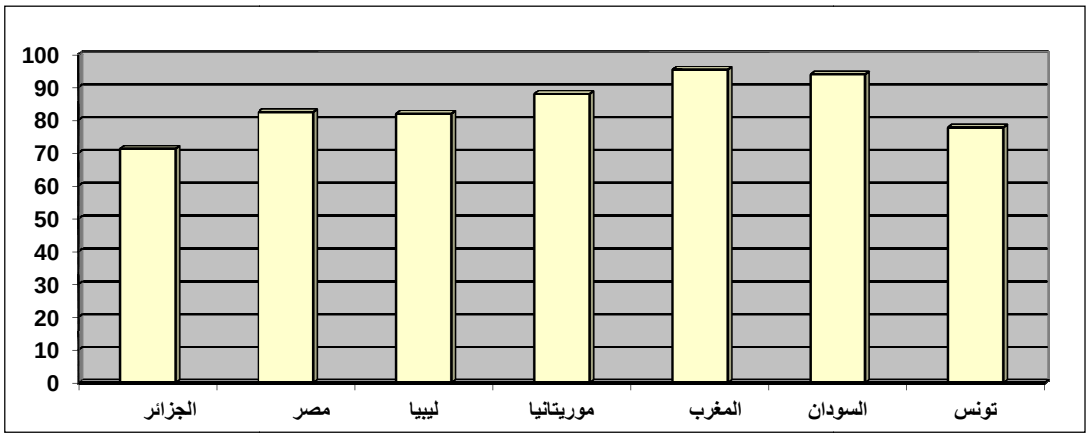

المصدر: البنك الدولي

الشكل (22): الاستهلاك النهائي للإدارات العمومي (٪ من الناتج المحلي الداخلي)

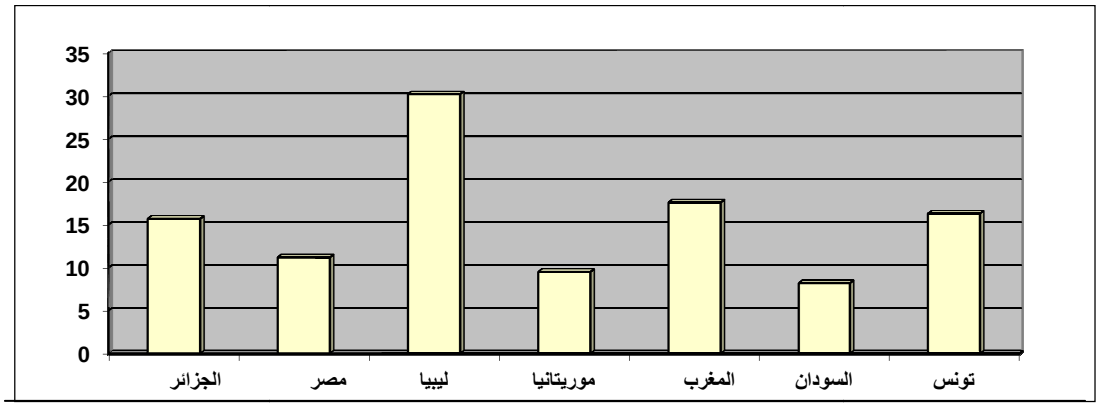

المصدر: البنك الدولي

ثانيا – نصيب الفرد من الدخل[1]

بلغ الناتج الداخلي الخام للفرد الجزائري حسب تقديرات صندوق النقد الدولي 4041 دولارا (أي 8649دولارا معدل القدرة الشرائية)، فيما بلغ نصيب الفرد التونسي من الناتج الداخلي الخام 3759 دولارا (7938 دولارا معدل القدرة الشرائية) و لم يتعد نصيب الفرد في المملكة المغربية 2720 دولارا (4385 دولارا

[1]www . web.worldbank.org/wbsite/external/extara, decembre 2008, (consulter le 21/11/2009).

معدل القدرة الشرائية)، من دون محروقات فإن نصيب الفرد الجزائري لا يتعدى 2000 دولارا وأقل من 4200 دولار معدل القدرة الشرائية، وهو المستوى الأضعف بين هذه البلدان. وحتى يتعادل دخل الفرد في هذه الدول مع معدل القدرة الشرائية، فيرى صندوق النقد أن المستهلك الجزائري يلزمه 8649 دولارا وأن المستهلك التونسي يحتاج إلى 7938 دولارا، أما المستهلك المغربي فبحاجة إلى 4385 دولارا.

بالنسبة للجماهيرية العربية الليبية، فهي الدولة الإفريقية الوحيدة التي تضمنها التصنيف بمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يوم 4 أكتوبر 2009 الذي منحها المؤشر 0.83 بفضل مستوى المعيشة و القدرة الشرائية المعتبرة للمستهلك الليبي التي بلغت 14 ألفا و 200 دولار، في حين تعتبر الجمهورية الموريتانية الأقل حظا بين بلدان شمال إفريقيا بمستوى دخل للفرد متواضع جدا لا يتعدى 1012 دولار.

ومن جهته سجل الناتج الداخلي الخام للجزائر 160 مليار دولار لمجموع السكان في حدود 34.1 مليون نسمة، ولكن المشكلة الحقيقية التي تعانيها الجزائر هي أن حوالي 55 إلى 66 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي الخام تكون ناتجة عن قطاع واحد و هو المحروقات أي ما يعادل 90 مليار دولار مما سيشكل متاعب حقيقية للجزائر على المستوى المتوسط في حال استمر فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق تنويع للاقتصاد الجزائري والوصول إلى تنويعه و خلق اقتصاد بديل خلال السنوات العشر القادمة، خاصة و أن مساهمة الاقتصاد الحقيقي حاليا لا تتعدى 20 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، أما الباقي فهو ناتج عن البترول بشكل غير مباشر، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري، إلى جانب الاقتصاد الليبي الأقل تنوعا بين بلدان شمال إفريقيا، على اعتبار أن الناتج الداخلي للمملكة المغربية لا يقل عن 87 مليار دولار لعدد السكان في حدود 31.2 مليون نسمة وبدون محروقات، مقابل 41 مليار دولار كناتج داخلي خام للجمهورية التونسية بعدد سكان في حدود 10.5 مليون نسمة نهاية سنة 2008 ، في حين بلغ الناتج الداخلي الخام للجماهيرية العربية الليبية العظمى التي تعتبر ثاني بلد منتج للبترول في إفريقيا ما يعادل 1.7 مليون برميل في اليوم، ويبلغ في المقابل عدد سكان الجماهيرية 6.3 مليون نسمة، و تخطط الجماهيرية الليبية إلى رفع إنتاجها من البترول الخام إلى 3 ملايين برميل في اليوم مع حلول سنة 2011، و في الأخير كما هو معلوم تحل الجمهورية الإسلامية الموريتانية بناتج داخلي خام متواضع جدا لا يتعدى 3.16 مليار دولار بالنسبة لعدد السكان لا يتعدى 3.37 مليون نسمة.

ثالثا- الاستثمار

في سنة 2008، عززت مداخيل البترول في المنطقة، واستمرار نمو الاستثمارات في شمال إفريقيا، وخاصة ارتفاع الاستثمار العمومي من توجهات الاستثمارات في شمال إفريقيا.

وهكذا، عرفت الاستثمارات العمومية في الجزائر في 2008 ارتفاعا استثنائيا، حيث ارتفعت نفقات تجهيز الدولة بـ 70% بعد الزيادة المهمة التي وصلت إلى 36% في سنة 2007 مقارنة بالسنة 2006. وقد خصص الجزء الأكبر من هذه الميزانيات للهياكل الأساسية الإدارية والهياكل الأساسية الاقتصادية. ووصلت نفقات التجهيز في سنة 2008 إلى 22% من إجمالي الناتج الداخلي مقارنة ب16% في سنة 2007 و13% في سنة 2006 . ولم يكن هذا المعدل يتجاوز 10% في سنة 2004.

كما سجل الاستثمار في مصر ارتفاعا بنسبة 28,5% في الفترة2007-2008 بعد الارتفاع القوي في الفترة 2006-2007 الذي زاد عن 30%. وقد أدت هذه التطورات القوية لارتفاع معدل الاستثمار إلى أكثر من 22% مقارنة ب20% في الفترة 2007/2006 وبمعدل 17,5% في سنة 2004. وكانت الاستثمارات المباشرة الأجنبية واحدة من الأسباب الكامنة وراء هذا التطور، بحيث وصلت إلى 13,2 مليار دولار في الفترة 2007-2008 مقابل 11,1 مليار في الفترة 2006-2007، بزيادة سنوية بنسبة 19%. وقد خصص جزء مهم من هذه الاستثمارات في سنة 2008، حوالي 30% من الاستثمارات المباشرة الأجنبية، لقطاع البترول، أي ما يعادل 4,1 مليار دولار.

استمرت ليبيا في سياسة توسيع ميزانيتها التي أطالت الاستثمار العمومي ونفقات أخرى. ويقدر، بالأرقام الحقيقية، أن التكوين الخام للرأسمال الثابت في ليبيا قد ارتفع ب10%، أي بحوالي 20% بالأرقام الاسمية ما بين سنتي 2007 و2008. ويظهر هيكل التكوين الخام للرأسمال الثابت في سنة 2006 هيمنة قطاع السكن والخدمات العمومية الذي تقارب حصته 50%، أما الاستثمارات في البنى التحتية الاقتصادية فوصلت إلى 22,2%، كما بلغت 12% في قطاع البترول. إلا أن الاستثمارات في وحدات الإنتاج لم تزد عن 4%.

لقد تأكدت جاذبية المغرب للاستثمارات الخارجية من خلال القيمة القياسية للاستثمارات المباشرة الخارجية في سنة 2007 (2,6 مليار دولار)[1]، وحسب السلطات المغربية وصلت هذه الاستثمارات في مارس 2008 إلى حوالي مليار دولار.و لقد ارتفع التكوين الخام للرأسمال الثابت بفضل تحسن محيط

[1] اليونكتاد إحدى منظومات الأمم المتحدة

الاستثمار مسجلا نموا بنسبة 12,5%، مما حسن من معدل الاستثمار في تلك السنة من 31,3% في سنة 2007 إلى 32,3% في سنة 2008.

وعرف الاستثمار الخام الثابت في تونس ارتفاعا بنسبة 17,3% في سنة 2008 مقابل 12,7% في سنة2007، وهكذا يصل معدل الاستثمار إلى 25,1% من إجمالي الناتج الداخلي. ووصلت حصة الاستثمارات الخاصة من المجموع 61,5% في سنة 2008، أي 15,4% من إجمالي الناتج الداخلي، الموجه أساسا إلى قطاع الصناعات التحويلية التي عرفت زيادة في الاستثمارات بمعدل 20%. وقد ارتفعت الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي تقدر بحوالي 2850 مليون دينار في قطاعات الطاقة والسياحة والسكن.

وهكذا، لا تزال منطقة دول شمال إفريقيا تجذب استثمارات مباشرة أجنبية مهمة للقارة باستثناء الإفريقية.نيجيريا التي تمكنت من جذب ما يقارب 12,5 مليار دولار في سنة 2007، وجنوب أفريقيا التي حصلت على 5,7 مليار دولار، فإن الدول الإفريقية ذات التصنيف الجيد هي مصر بمجموع 11,6 مليار دولار، والمغرب الذي تقدر الاستثمارات المباشرة الخارجية فيه بما يقارب 2,6 مليار دولار، وليبيا والسودان اللتان استقبلت كل منهما 2,5 مليار دولار، والجزائر وتونس ب1,6 مليار دولار لكل منهما.

وحسب منظمة اليونكتاد[1]، بقيت الاستثمارات المباشرة الخارجية مركزة في سنة 2007 جغرافيا في عشر دول ست منها في شمال إفريقيا استقبلت 22.3 مليار من مجموع 53 مليار للقارة بأكملها، أي 42% من مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية. وترى منظمة اليونكتاد بأن تونس قد حسنت من جاذبيتها إزاء الاستثمارات المباشرة الأجنبية بالرغم من تراجع هذه الأخيرة في سنة 2007، على أساس مؤشر أداء الاستثمارات المباشرة الأجنبية؛ بحيث تحسن هذا المؤشر بالنسبة لتونس منتقلا من الرتبة 81 على المستوى العالمي إلى الرتبة 42 ما بين 2005 و2007.

الفرع الثالث: التضخم ومعدل الصرف

أولا– تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة

لقد تأثر التضخم في دول شمال إفريقيا إلى حد بعيد بالارتفاع الذي لم يسبق له مثيل للأسعار الدولية للمواد الغذائية والمواد الأساسية والمحروقات في أواخر سنة 2007 وبداية سنة 2008. ويعتبر هذا

[1] منظمة التجارة العالمية (2008)، إحصائيات التجارة العالمية

التضخم بالنسبة لأغلب الدول تضخما مستوردا نظرا لازدياد أهمية الواردات في سلة الاستهلاك للأسر. كما ساهمت عناصر خاصة بكل بلد كذلك في حدوث تضخم سنوي ولكن بدرجة أقل نسبيا[1].

وهكذا، استقر معدل التضخم في الجزائر في مستوى 4,9% خلال الثلاث أشهر الأولى من سنة 2008، مسجلا تسارعا مقارنة بنسبة 3,3% في سنة 2007. ويعزى هذا التوجه إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 9,3% وهي مواد تحتل حيزا مهما في الميزانية الاستهلاكية للأسر.

الشكل(23): التباين السنوي لأسعار الاستهلاك[2]

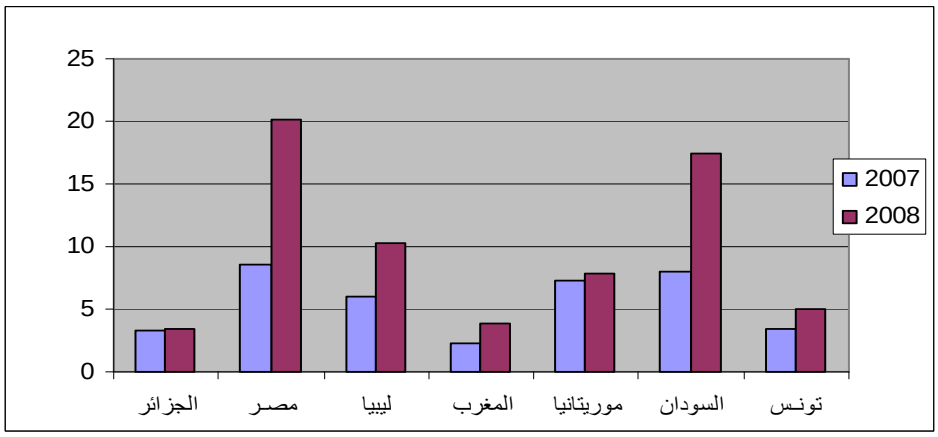

المصدر: وحدة المعلومات الاقتصادية والمنشورات الوطنية.

وقد استمر التوجه نحو التضخم في مصر خلال السنة المالية 2007-2008. ووصل ارتفاع أسعار الاستهلاك إلى أعلى مستوى منذ 15 سنة. وارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك (في المدن) إلى 20,2% مقابل 8,6% في السنة السابقة. ويعود هذا الارتفاع كذلك إلى الزيادة في أسعار المنتوجات الغذائية بنسبة 27%، مما أدى إلى ارتفاع أسعار مواد أخرى "كخدمات الإيواء والمطاعم" والتي ارتفعت بنسبة 46%. كما يعزى التضخم في مصر كذلك لارتفاع أسعار الطاقة، بعد الزيادة في أسعارها في ماي 2008. كما ارتفعت أسعار النقل بنسبة 20%، مع تأثير أقل على القطاعات الأخرى. كما أدى قرار العفو الضريبي الذي كانت تستفيد منه المدارس إلى ارتفاع أثمان خدمات التربية بنسبة 37,7% .

أما في ليبيا، فقد نالت التطورات الخاصة التي عرفتها في سنتي 2007 و2008 من التحكم في ظاهرة التضخم ما بين 2004 و2006؛ وهكذا، ارتفعت الأسعار من 2% في 2006 إلى 6% في 2007،

[1] Ali Bensaad, « Images Economiques Du Monde : Le Maghreb », Armond colin,Paris,2008, p 286-301.

[2] متوسط التباين السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك

ثم 10% في 2008[1]. ويعزى هذا التطور إلى هيكل نموذج الاستهلاك في هذا البلد القائم أساسا على استيراد المواد الغذائية من الدول المصنعة، والتي عرفت ارتفاعا قويا في مستوى أسعارها.

وفي المغرب، أثر الارتفاع الهائل للأسعار العالمية للمواد الأولية الغذائية في التضخم في بداية سنة 2008، لاسيما فيما يخص مكون "المنتوجات الأساسية" من مؤشر تكلفة العيش. إن انخفاض الأسعار الملاحظ على المستوى العالمي، في نهاية السنة، لا يترجم إلا بشكل بطيء على مستوى المؤشر المغربي نظرا للمهلة التي يتطلبها بيع مخزون المواد المستوردة بأسعار مرتفعة، وكذا سلوك المستوردين الموزعين الوطنيين، الذي يجعل الأسعار أكثر مرونة مقارنة بأسعار الاستيراد حينما تتجه نحو الانخفاض. لكن، وبفضل تدخل صندوق المقاصة، وبالرغم من تطور أسعار المواد الغذائية وكذا الارتفاع المسجل في سنة 2008 لمنتوجات الطاقة لاسيما منها منتوجات محطة البنزين، فإن أسعار الاستهلاك لم تعرف ارتفاعا بالقوة المتوقعة. وارتفع المؤشر بنسبة 3,9% في سنة 2008 مقابل 2,3% في 2007 . لكن مستوى الدعم تضاعف ثلاث مرات في غضون سنتين، ليصل إلى 6% تقريبا من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2008.

بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الموريتانية لوضع حد للتضخم، فإن هذا الأخير استمر خلال السنة بقوة. وهكذا، اتخذت تدابير خاصة في بداية الثلاث أشهر الأخيرة من سنة2008، كمنع تصدير ثلاث أصناف من السمك؛ لزيادة العرض المحلي وبالتالي تقليص أسعار استهلاك ذلك المنتوج الذي زاد ثمنه بنسبة 20% على امتداد السنة. ونظرا للآثار الإيجابية لهذه الإجراءات ولارتفاع الأسعار في بداية السنة، فإن مؤشر تكلفة العيش في موريتانيا قد ارتفع، حسب التقديرات، بنسبة 7,3%، أي نفس معدل سنة 2007.

وتشير التقديرات المتاحة بالنسبة للسودان إلى معدل تضخم يصل إلى 17,5% في سنة 2008 مقابل 8,0% في 2007 بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية كما هو الحال بالنسبة للدول الأخرى. لكن يبقى التضخم في السودان مرتبطا بالزيادة المهمة في الأجور وبخفض قيمة العملة (انظر الشكل: 23).

كما كانت الضغوط التضخمية كبيرة في تونس خلال 2008. لكن سجل تباطؤا ملحوظا في وتيرتها منذ نهاية الستة أشهر الأولى، على إثر انخفاض الأسعار الدولية للمواد الأولية. وفي نهاية أوت 2008، ارتفع مؤشر تكلفة الحياة ب 5,4% مقارنة بنفس الفترة في سنة 2007، منها 7,3% للمواد الغذائية و5,3% للنقل.

[1] وحدة التأمل الاقتصادية،ديسمبر 2008.

وقد ارتفع المؤشر السنوي لتكلفة الحياة بنسبة 5,0% مقارنة بسنة 2007، تحت تأثير تطور الأسواق العالمية وبسبب التضخم الموروث عن الستة أشهر الأخيرة من سنة2007 [1].

ثانيا– معدل الصرف

تكيفت قيم عملات دول شمال إفريقيا مع توجه الدولار نحو الانخفاض مقارنة باليورو في 2007. وقد سجلت سنة 2008 مستويات قياسية جديدة لليورو مقارنة بالدولار. فبعد تجاوزه ولأول مرة في نوفمبر 2007 عتبة 1,45 دولار، وصلت قيمة اليورو إلى أكثر من 1,60 دولار في جانفي 2008 مسجلا عدة قيم قياسية واحدة تلو الأخرى. ورغم هذا التوجه ابتداء من جانفي، يبقى ما اكتسبه اليورو كبيرا في سنة 2008 في ظل ارتفاع قيمة اليورو مقارنة بالدولار، والذي انتقل من 1,4 دولار أمريكي في المتوسط سنة 2007 إلى 1,5 دولار في المتوسط خلال 2008.

وقد سجلت أغلب عملات دول شمال إفريقيا تحسنا في قيمتها مقارنة بالدولار وتراجعا بالنسبة لليورو، وهو الأمر الذي يعزى إلى تكيف أسواق الصرف مع عرض العملات والطلب عليها، والتفاعل مع انخفاض قيمة الدولار مقارنة باليورو، أو من خلال نظام صرف مرتبط بحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، بالنسبة لليبيا، أو بالنسبة لسلة العملات (المغرب وتونس).

الشكل(24): ارتفاع قيمة العملات مقارنة باليورو وبالدولار ما بين 2007 و 2008

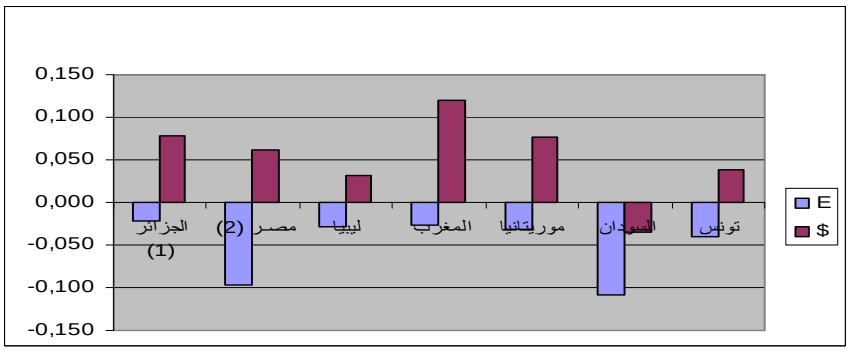

المصدر : البنوك المركزية ووحدة التأمل الاقتصادية

وهكذا، تقوى الدينار الجزائري خلال 2008 مقارنة بالدولار الأمريكي، مع تراجع في قيمته مقارنة باليورو بنسبة 8% في 2007 و2% في 2008. كما أن قيمة الجنيه المصري تراجعت مقارنة باليورو

[1] الميزانية الاقتصادية التونسية 2008.

منتقلة من 7,68 جنيه مصري لليورو الواحد في 2007 إلى 8,42 جنيه مصري، أي انخفاض بنسبة تقارب 10% مقابل ارتفاع في القيمة مقارنة بالدولار بنسبة 6,8% (أنظر الجدول رقم 3).

كما تطورت قيمة الأوقية الموريتانية كذلك على وتيرة تقلبات العلاقة بين اليورو والدولار، لتصل إلى 400 أوقية لكل يورو واحد في أفريل 2008، وتحسنت قيمتها لتصبح 310 أوقية لليورو في نوفمبر 2008. وكمتوسط سنوي، ارتفعت قيمة العملة الموريتانية بنسبة 7,5% مقارنة بالدولار وتراجعت بنسبة 3% مقارنة باليورو.

الجدول(3): معدل صرف العملات الوطنية في شمال إفريقيا 2007-2008 (مقابل يورو واحد ودولار أمريكي واحد)

بلدان شمال إفريقيا	2007		2008		التطور بمعدل النسبة المئوية	
	€	$	€	$	€	$
الجزائر	95.0	69.4	97.0	64.0	-2.1	7.8
مصر	7.68	5.69	8.42	5.34	-9.6	6.2
ليبيا	1.73	1.26	1.78	1.22	-2.9	3.2
المغرب	11.2	8.3	11.5	7.3	-2.7	12.0
موريتانيا	350.0	260.0	361	240.2	-3.1	7.6
السودان	276.0	202.0	306.0	209.0	-10.9	-3.5
تونس	1.75	1.28	1.82	1.23	-4.0	4.0

المصدر: الإصدارات الوطنية

إن اعتماد سياسة الصرف التي تربط الدينار الليبي بشكل وثيق بحقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي جعل معدل الصرف يصمد على غرار حقوق السحب في وجه انخفاض قيمة الدولار

والضغوط التضخمية الخارجية. فقد تحسنت قيمة الدينار الليبي مقارنة بالدولار بنسبة 3% وانخفضت قيمته مقارنة باليورو بنفس النسبة. أما الدرهم المغربي، فقد سجل في جانفي2008 تحسنا بنسبة 12% مقارنة بمستوى الدولار في جانفي 2007، وانخفضت قيمته مقابل اليورو في نفس الفترة. إن الارتباط النسبي للدرهم المغربي والدينار التونسي باليورو، من خلال سلة العملات التي يمثل اليورو فيها المكون الرئيسي (66% بالنسبة لتونس) يفسر لحد بعيد الارتفاع القوي لهذه العملات مقابل الدولار الأمريكي.

ويعتبر الجنيه السوداني العملة الوحيدة في شمال إفريقيا التي عرفت انخفاضا في قيمتها مقابل الدولار في سنة 2008. وقد أدى تدخل السلطات النقدية لامتصاص تقلبات العملة إلى استقرارها مقارنة بالدولار في سنة 2007 وانخفاض قيمتها في سنة 2008. وهكذا سجلت العملة السودانية تراجعا بنسبة 11% و3,5% مقارنة باليورو وبالدولار الأمريكي على التوالي ما بين 2007 و 2008.

الفرع الرابع: تطور المبادلات الخارجية

تتسم المبادلات بين دول شمال إفريقيا وباقي دول العالم بشكل عام بتوجه إيجابي بين 2007 و2008، حيث سجلت صادرات دول شمال إفريقيا تقدما بنسبة 36% ونموا بمعدل 47% بالنسبة للفائض التجاري المجمع، كما سجلت زيادات ب 26% بالنسبة لفائض ميزان الخدمات، وبمعدل 57% بالنسبة للميزان الجاري. أما الميزان التجاري، فيعود تحسنه أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول. وقد سجلت مصر والمغرب وتونس تحسنا في ميزان الخدمات، مما أدى إلى التقدم الذي تحقق على مستوى الميزان العام في شمال إفريقيا.

وهو الأمر الذي يفسر تحسن الحساب الجاري المجمع في هذه المنطقة، والذي انتقل من 40 مليار دولار في 2007 إلى ما يزيد عن 63 مليار دولار في 2008، أي بما يعادل 9% من إجمالي الناتج الداخلي في 2007، وحوالي 12% في 2008. وقد سجلت منطقة شمال إفريقيا هذه النتائج الإيجابية رغم ما تميزت به الفترة من تباطؤ لنمو التجارة العالمية من 7 إلى حوالي 4%.

وستؤدي الاضطرابات في الأسواق المالية المرتبطة بالأزمة المالية والغذائية إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية[1] في 2008؛وكما تشير إحصائيات تطور التجارة العالمية خلال السنوات الأخيرة إلى تراجع النمو منذ 2006.

ويتوقع أن يزداد تباطؤ النمو في 2008، ليصل إلى 4,5% حسب تقديرات المنظمة العالمية للتجارة (4% حسب صندوق النقد الدولي مقابل 7% في 2007). وقد يتفاقم هذا التوجه أكثر بسبب تراجع الطلب الداخلي الأمريكي بسبب الأزمة المالية.

لم تتضرر، على ما يبدو، دول شمال أفريقيا بشكل مباشر بالأزمة نظرا لضعف تعرض قطاعاتها المالية والبنكية لآثار السندات ذات المخاطرة. غير أن هذه الدول تبقى في وضع هش إزاء الصدمات الخارجية، حيث يعتبر البعض أن آثار الانكماش الاقتصادي الناتج عن الأزمة المالية قد تطول، متسببة في تراجع النمو ومستوى الاستثمار المباشر الأجنبي ومستوى تمويل الصادرات. وقد تعرف دول كمصر والمغرب وتونس، والتي تعتبر اقتصادياتها أكثر تنوعا، مع تبعية كبيرة إزاء استيراد البترول والمواد الغذائية، انخفاضا في صادراتها في 2009 بسبب تراجع الطلب من شركائها التجاريين الأساسيين في أوربا وفي الولايات المتحدة الأمريكية عقب الأزمة المالية وبسبب الانكماش الاقتصادي.

كما ستواجه الدول المصدرة للبترول في المنطقة (الجزائر وليبيا والسودان) التحدي المتمثل في تراجع إيراداتها في 2009 بسبب انخفاض السعر العالمي للبترول من مستواه القياسي 145 دولار للبرميل في جويلية 2008 إلى أقل من 50 دولار للبرميل منذ نوفمبر 2008.

وقد يؤدي تراجع أسعار الطاقة إلى انخفاض نفقات الاستيراد في الدول المستوردة للبترول، مما سيمكنها من تجاوز الضغوطات التضخمية المرتبطة بالارتفاع الكبير للأسعار في النصف الأول من سنة 2008.

أولا – التجارة الخارجية

يبين الجدول (4) والشكل (25) زيادة في الصادرات بنسبة 36,4% ما بين 2007 و2008. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة القوية في مبيعات منتوجات الطاقة في البلدان المصدرة للبترول، لاسيما الجزائر وليبيا والسودان. ويكمن عامل السعر وراء هذا الأداء، إذ انتقل متوسط سعر البترول من 71 دولار في 2007 إلى 99,09 دولار في الثلاث أشهر الأولى من 2008، ثم إلى 124 دولار في الثلاث أشهر الثانية من 2008.

ويتأكد هذا التوجه من خلال الأهمية التي تكتسيها المحروقات من مجموع صادرات منطقة شمال إفريقيا بنسبة 68,4%، في حين تبقى الصادرات من غير المحروقات هامشية بمعدل 31,6% من مجموع الصادرات ، مما يدل على ضعف تنوع هيكل الصادرات في المنطقة.

أما واردات منطقة شمال إفريقيا ، فقد ارتفعت بنسبة 24,8% في 2008 مقارنة ب2007، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والبترولية. وقد أدى هذا التطور، والذي يبقى دون مستوى ارتفاع الصادرات (36,4%) إلى زيادة الفائض التجاري لهذه الدول الذي انتقل من 26,9% مليار دولار في 2007 إلى 39,7 مليار دولار في 2008 (انظر الشكل 25).

ويمكننا أن نلاحظ بأن جميع دول شمال إفريقيا (باستثناء السودان نظرا لتراجع الطلب) قد سجلت زيادة في وارداتها ما بين 2007 و2008 بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والمحروقات في الأسواق الدولية بشكل خاص.

الجدول (4): التجارة الخارجية لدول شمال أفريقيا ما بين 2007 و2008 (بملايير الدولارات الأمريكية)[1]

	السلع المصدرة		السلع المستوردة		ميزان التجاري		ميزان خدمات		حسابات الجارية	
	2007	2008e	2007	2008e	2007	2008e	2007	2008e	2007	2008e
الجزائر	59,7	79,9	27,6	37,4	32,1	42,5	-3,6	-3,9	28,7	34,8
مصر	26,6	29,4	41,8	52,8	-15,2	-23,4	11,2	14,9	2,5	0,8
ليبيا	38,8	60,3	15,3	25,1	23,5	35,2	-2,2	-2,4	17,1	32,9
المغرب	13	21,1	25,1	36,7	-12,1	-15,6	6,7	6,8	0,4	-0,9
موريتانيا	1,4	1,8	1,2	1,4	0,2	0,4	..	..	-0,05	-0,3
السودان	9,2	11,9	8,3	7,8	0,9	4,1	-2,5	-3,1	-4,5	-2,1
تونس	15,2	19,1	19,1	22,5	-3,9	-3,5	1,9	2,3	-0,9	-1,3
شمال أفريقيا	163,7	223,4	136,8	183,7	26,9	39,7		14,5	40,65	63,7

المصدر: البنك الدولي لسنة 2008

الشكل (25): تطور المبادلات الخارجية 2007-2008

[1] معطيات البنك الدولي، 2008، انظر : stat.wto.org/country profile

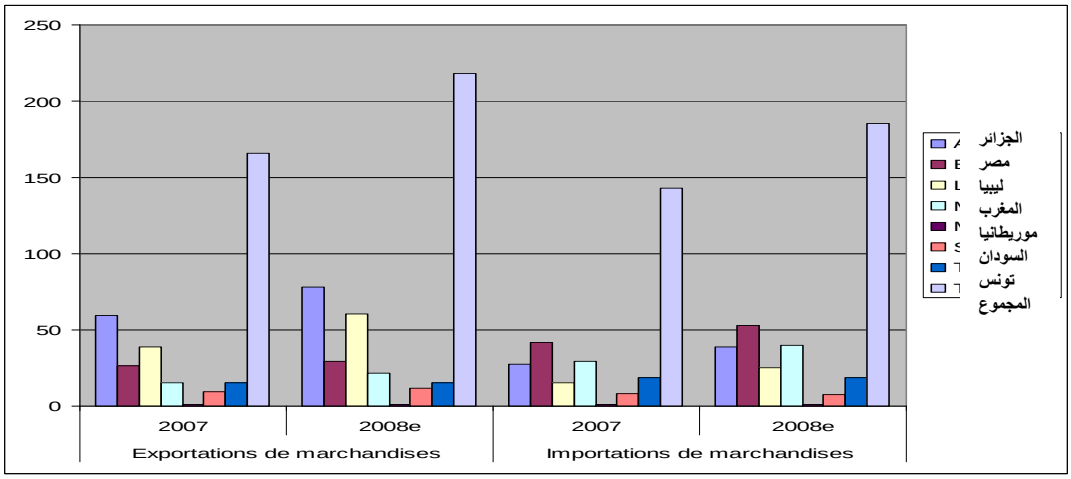

المصدر: البنك الدولي 2008

الجدول (5): التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا في 2008 (بملايير الدولارات الأمريكية)

	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس	شمال إفريقيا
الصادرات	79.9	29.4	60.3	21.1	1.8	11.9	19.0	223.4
المحروقات	75.0	14.5	51.8	-	0.3	11.2	-	152.8
سلع أخرى غير المحروقات	4.9	14.9	8.5	21.1	1.5	0.7	19.0	70.6
الواردات	37.4	52.8	25.1	36.7	1.4	7.8	22.5	183.7
الميزان التجاري	39.5	-23.4	35.2	-15.6	0.4	4.1	-3.5	36.7
ميزان الحسابات الجارية	34.8	0.8	32.9	-0.9	-0.3	-2.1	-1.3	

المصدر: معطيات وطنية – تقديرات وحدة التأمل الاقتصادية 2008: سمات جدول المجموع السنوي لقسم الإحصائيات التابع للأمم المتحدة الذي يعرض سمات البلدان كما تقدمها وحدة التأمل الاقتصادية في مجال الواردات و الصادرات من 10 أكتوبر 2008، اليونكتاد.

الشكل (26): الأرصدة التجارية لبلدان شمال إفريقيا بملايير الدولار الأمريكي

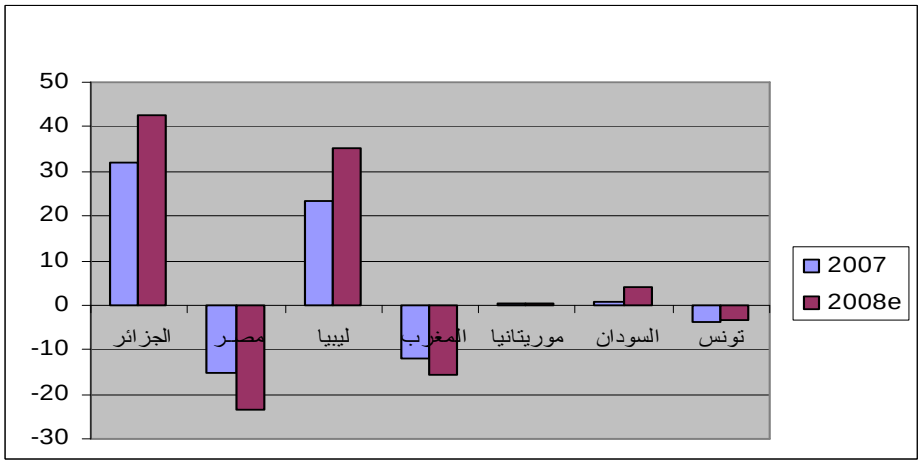

المصدر: البنك الدولي 2008

يبين تحليل هيكل الصادرات على مستوى كل بلد (الجدول 5) وجود اتجاهين لكل منهما تحديات مختلفة، حيث يهم الاتجاه الأول الدول الكبيرة المنتجة للمحروقات. وتواجه هذه المجموعة التحدي المتمثل في تشجيع التنافسية الخارجية في مجال السلع غير المحروقات حتى تتمكن من الحفاظ على استمرارية ميزان الأداءات على المدى المتوسط والبعيد.

أما الاتجاه الثاني، فيخص الدول غير البترولية (المغرب وتونس). ويتمثل التحدي الكبير بالنسبة للمغرب وتونس على حد سواء في تأهيل هياكل التصدير للاستجابة لمتطلبات اتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوربي، وكذا منطقة التبادل الحر العربية واتفاقية أكادير، مع الأخذ بالاعتبار إمكانية التوقيع على اتفاقيات اتحاد المغرب العربي في المستقبل.

*** موازين الأداءات الجارية حسب وتيرة تطور أسعار المواد الأساسية**

يعطي الجدول (4) فكرة عن موازين الأداءات الجارية بالنسبة للدول السبع ما بين 2007 و2008، كما يبرز فائض رصيد الميزان التجاري في الجزائر ومصر وليبيا.

وقد انتقل هذا الفائض إلى 21,7% من إجمالي الناتج الداخلي بالنسبة للجزائر (مقابل 21,5% في 2007)؛ أما الرصيد الليبي، فيصل إلى 48,4% من إجمالي الناتج الداخلي (مقابل 43,2% في 2007). ويعزى اتساع الفائض الجاري في الجزائر وليبيا إلى ارتفاع أسعار البترول خلال سنة 2008. أما بالنسبة لمصر، فقد سجلت تراجعا طفيفا في الرصيد الجاري (حسب القيمة) بسبب ارتفاع الواردات في 2008 بالرغم من الأداء الجيد لميزان الخدمات.

ويسجل المغرب وموريتانيا والسودان وتونس رصيدا بعجز في الميزانية الجارية بسبب ارتفاع فاتورة الواردات.

ويعزى تفاقم عجز الميزان الجاري في المغرب، والذي انتقل من 0,3% من إجمالي الناتج الداخلي في 2007 إلى 1,0% من إجمالي الناتج الداخلي في 2008، وتراجع الفائض الجاري في مصر، إلى التفاقم الواضح للعجز التجاري، إضافة إلى التراجع النسبي للنشاط السياحي ولتحويلات مواطني البلدين المقيمين في الخارج، الأمر الذي فاقم هذا التوجه. وقد كانت هذه العناصر الأخيرة مهمة بالنسبة للحساب الجاري في تونس (3,3-% من إجمالي الناتج الداخلي في 2008 مقابل 2,6-% في 2007)، مع تسجيل هذا البلد لتحسن في حساب السلع.

إن عدم الاستقرار السياسي في موريتانيا لم يساعد على الاستكشاف الجيد للبترول والمعادن، الأمر الذي ساهم في اتساع العجز الجاري، والذي انتقل من 9,4% من إجمالي الناتج الداخلي في 2007 إلى 12,3-% من إجمالي الناتج الداخلي في 2008. ويكاد الوضع يكون مشابها في السودان، بحيث بقي العجز في مستوى 3,5-% من إجمالي الناتج الداخلي في 2008.

تتسم التجارة بين دول شمال إفريقيا "بالضعف الهيكلي" للمبادلات التي تصل إلى 2,6% من التجارة الخارجية في المنطقة، وهو مستوى للتبادل لا يعتد به مقارنة بالقدرات الهائلة الكامنة في هذه البلدان. ويمثل هذا الأمر مفارقة، لاسيما وأن الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان تكمل بعضها بعضا بشكل إجمالي، علما بأن الجزائر وليبيا، ومؤخرا موريتانيا، دول مصدرة للبترول والغاز، يزداد الطلب فيها على الواردات في حين اقتصاديات مصر والمغرب وتونس أكثر تنوعا (لاسيما فيما يخص قطاع الزراعة والتصنيع والخدمات والسياحة).

إن تعزيز المبادلات التجارية وتحرير التجارة بين هذه البلدان قد يساعدها على مواجهة التحديات الرئيسية المتمثلة في تحسين آفاق النمو وتقليص البطالة. كما سيمكنها كذلك من الاستفادة القصوى من اندماجها الجاري مع أوربا ومع باقي العالم.

ثانيا- التجارة بين دول شمال إفريقيا

بالمقارنة مع التجمعات الإقليمية الأخرى[1]، فإن المبادلات بين دول المغرب العربي غير نامية بما فيه الكفاية ولا تزال هامشية. وكما يشير إلى ذلك (الجدول 4)، فإن مجمل النشاط التجاري البيني انحصر في 2,6% من المبادلات الخارجية للمنطقة في 2006. ويؤكد صندوق النقد الدولي هذه المعلومة مشيرا إلى

[1] أنظر في الملحق ص 156 يبين بالوضوح الصادرات و الواردات بين دول شمال إفريقيا.

أن دول المغرب العربي لا تزيد مبادلاتها البينية عن 2% مقابل 66% مع الاتحاد الأوربي و13% مع باقي الدول المصنعة و19% مع باقي الدول الأخرى[1].

وتتموقع تونس بصفتها الاقتصاد الأكثر انفتاحا على المبادلات التجارية البينية والتي لا تمثل بالرغم من ذلك إلا 7,3% من تجارتها الخارجية. وأغلب هذه المبادلات يأخذ شكل صادرات بمعدل 8,3% مقابل 7,8% من الواردات، مما يجعل تونس تتمتع بفائض مقارنة مع دول الإقليم الأخرى. وتعتبر ليبيا والجزائر والمغرب الزبائن الرئيسيين لتونس بالنسبة للمنتوجات الموجهة للصناعة الكيماوية وللبناء والمنتوجات الغذائية والجلد والخشب والورق والنسيج. في حين تعتبر الجزائر وليبيا ومصر الدول الرئيسية المزودة لتونس بالمحروقات والغاز الطبيعي.

في حين يعرف الميزان التجاري لليبيا عجزا كبيرا نظرا لتصديرها المحروقات فقط في المنطقة، ب2,1% من صادراتها في المنطقة ليس إلا (أكثر من المغرب والجزائر) ولاسيما في اتجاه المغرب وتونس. أما بالنسبة للاستيراد (3,6% من مجموع الواردات)، فتتزود ليبيا من تونس ومصر والمغرب بالنسبة للمواد الغذائية والحبوب والفواكه والخضر.

ولا تصدر مصر لبعض دول شمال إفريقيا إلا 3,8% من مجموع صادراتها، بعيدا وراء تونس، ويتمثل زبائنها الرئيسيون في ليبيا والسودان اللتين تصدر إليهما المنتوجات الغذائية والحبوب والماشية والغاز الطبيعي. وتصل قيمة الواردات من الجزائر إلى أكثر من 600 مليون دولار، حيث يمثل هذا البلد المزود الرئيسي للسوق المصرية بمنتوجات الطاقة بشكل خاص، تليه ليبيا والسودان وتونس.

وتستقر صادرات المغرب في اتجاه كل الدول في منطقة شمال إفريقيا تقريبا في مستوى 2,1%، حيث يصدر إليها الفوسفات و المنتوجات الغذائية والنسيج والملابس. أما الواردات المغربية الآتية أساسا من الجزائر ومصر وتونس وليبيا، فهي مرتبطة أساسا بالطاقة، إضافة إلى بعض المنتوجات الأخرى كالتمور ومنتوجات الحديد والصلب والمخصبات.

وتسجل الجزائر، والتي تعتبر من بين البلدان ذات الإمكانيات التصديرية الكبيرة، أضعف مستوى للمبادلات مع الدول الأخرى في الإقليم، أي بمعدل لا يتجاوز 1,7% من تجارتها الخارجية، و2,0% من

[1]Etude des conditions Economiques et sociales en Afrique Du nord 2008, Centre de développement sous-régional pour l'Afrique du Nord (CDSR), Mai 2009 , p27-29.

وارداتها الإجمالية و1,7% من صادراتها. وتعتبر مصر والمغرب وتونس الزبناء الرئيسيون للجزائر التي تمدهم بالمواد البترولية والمنتوجات الكيميائية والبلاستيكية ومؤخرا بالمنتوجات السمكية. كما تغطي الجزائر كل حاجات موريتانيا من المحروقات. وتعتبر مصر وتونس أهم مزوديها بالمواد الغذائية والسلع شبه النهائية ومواد التجهيز الصناعي والمواد الاستهلاكية غير الغذائية.

المبحث الثاني: تغيير أنماط الاستهلاك

إن السبب الرئيسي لاستمرار تدهور البيئة العالمية يكمن في أنماط الاستهلاك و الإنتاج غير المستدام، و لا سيما في البلدان المتقدمة . و بالرغم من أن الاستهلاك مرتفع للغاية في أجزاء معينة من العالم، فإن الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية لجزء كبير من البشرية لا تلبى؛ على أن تغيير أنماط الاستهلاك يتطلب استيراتيجية تركز على تلبية الاحتياجات الأساسية و تحسين نوعية المعيشة و تقترن بإعادة توجيه الطلب الاستهلاكي نحو السلع و الخدمات التي تنتج بطريقة مستدامة .

ولذلك فإن مسألة تغيير أنماط الاستهلاك بعيدة المدى إلى حد كبير. و سيركز هذا المبحث على الأنماط العامة من الطلب الاستهلاكي بحكم صلتها بالتنمية المستدامة و بالجهود التي تبذل لتغيير تلك الأنماط سعيا إلى تحقيق الاستدامة.

المطلب الأول: آثار التغيرات في أنماط الاستهلاك في البلدان المتقدمة على بلدان شمال إفريقيا

نظرا لزيادة وعي المستهلكين واهتمامهم بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة والتنمية الاجتماعية وحالة البيئة، خاصة في البلدان المتقدمة، تتكاثف الجهود الهادفة إلى تغيير الأنماط الاستهلاكية . وقد نمت سوق المنتجات السليمة بيئيا في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ الثمانينات، على الرغم من أن أدلة حديثة مبنية على الملاحظة تشير إلى أن الخيارات المعلنة للمستهلكين كثيرا ما لا تترجم إلى قرارات شراء حقيقية[1]. وتأخذ بشكل متزايد منظمات المستهلكين وغيرها من المنظمات غير الحكومية في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية في جهودها الرامية إلى مساعدة المستهلكين على ممارسة خيارات واعية.و يبدي المستهلكون من الطبقات المتوسطة و العليا في بلدان

[1]Elaine Geyer-Allely, « Information and consumer decision-making : Background for the OECD Workshop on Information and Consumer Decision-Making for Sustainable Consumption », OECD Environment Directorale, forthcoming , 2001.

شمال إفريقيا، و على الأخص الشباب، أنماطا استهلاكية متشابهة ومستويات متزايدة من الوعي بالآثار المترتبة على خياراتهم الاستهلاكية[1].

ويشكل تفضيل المستهلكين الفعلي في البلدان المتقدمة وشمال إفريقيا على حد سواء للسلع المنتجة بأساليب مستدامة، بالإضافة إلى تفضيل الأسواق المتنامية لبعض السلع، تحديات و فرصا في نفس الوقت بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا. وينطوي اعتماد العلامات الايكولوجية والمعايير البيئية والاجتماعية على تحديات. بيد أن كثيرا من المنتجين في بلدان الشمال الإفريقي يرون في هذا الاتجاه فرصة لاستكشاف أسواق تصدير جديدة . أما حركة التجارة العادلة، التي تضمن للمستهلكين في البلدان المتقدمة أن منتجات بلدان الشمال الإفريقي التي يشترونها أنتجت في ظل ظروف اجتماعية سليمة، فقد استوعبت الاهتمامات البيئية بشكل متزايد.

وتدفع الضغوط التي يمارسها المستهلكون من أجل الإنتاج المستدام عددا متزايدا من الشركات المتعددة الجنسيات إلى تبني معايير موحدة لجميع عمليتها العالمية ولعمليات موردها. وسعيا لضمان إمدادات كافية لتلبية الطلب المتزايد على السلع المنتجة بأساليب مستدامة، تقوم الشركات المتعددة الجنسيات في كثير من الأحيان بمساعدة الشركات التابعة لها وموردیها في بعض بلدان الشمال الإفريقي على الالتزام بالمعايير المطبقة في أسواق البلدان المتقدمة.

المطلب الثاني: العولمة والاستهلاك المستدام

تعتبر العولمة من القوى الدافعة الرئيسية نحو تغيير أنماط الاستهلاك و الإنتاج في العالم اليوم؛ و بفضل العولمة يجد المستهلكون أمامهم الآن مزيدا من الخيارات من السلع و الخدمات . ومن النتائج المترتبة عن التوسع التجاري والاستثمار المباشر الأجنبي و نقل التكنولوجيا، الانتشار العالمي لأساليب إنتاجية أكثر نظافة تحافظ على الموارد وتقلل من الآثار على البيئة. بيد أن العولمة تنطوي أيضا على تهديدات للبيئة، كزيادة استهلاك الموارد الطبيعية وإحداث الفضلات. وتؤدي الزيادة في نقل الأمتعة وسفر السكان إلى مستويات أعلى من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

كما يمكن للعولمة أن تؤدي إلى انتشار أنماط معيشية غير مستدامة؛ و لا تكفي سياسات وأنماط الإنتاج الحالية لمعالجة الضغط المتزايد على البيئة الذي تسببه الزيادة في الإنتاج والاستهلاك. ويثير التنافس العالمي قلقا لأنه يضر بالسياسات الاجتماعية والبيئية.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،" دراسة دولية لاتجاهات المستهلكين و توقعاتهم"، منشور Idustry an Enviroment ، ديسمبر 2000 ، باريس ،ص5 .

وفي بعض الحالات تؤدي العولمة إلى تفاقم آثار السياسات البيئية الضعيفة، فمثلا يمكن أن يزيد طلب السوق العالمية على الغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى من استخدام المواد الكيميائية الزراعية، مما يؤدي إلى تدهور التربة، ويمكن أن يشجع على ممارسة صيد الأسماك بأساليب غير مستدامة في غياب نظم مناسبة لإدارة مصائد الأسماك[1]. ويمكن أن يؤدي اشتداد الطلب وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية إلى زيادة الضغط لقطع أشجار المناطق المدارية بطريقة غير مستدامة. إضافة إلى ذلك فإن الأنواع الحية الغريبة التي ترافق السلع وعمليات النقل يمكن أن تتسبب في إلحاق أضرار كبيرة بالنظم الايكولوجية، كما هو حال بلح البحر المخطط في البحيرات الكبرى لأمريكا الشمالية.

القيمة الكلية للمعاملات عن طريق التجارة الالكترونية بمبلغ 147 مليون دولار في سنة 1999 وارتفع وقد أدت التكنولوجيا إلى تسارع حركة البضائع والمعلومات حول العالم وزيادة تنوع الخدمات المتاحة للمستهلكين في جميع أنحاء العالم. وتنمو التجارة الالكترونية بسرعة باستخدامها شبكة الإنترنيت بالنسبة لكل من البيع بالتجزئة والمعاملات التجارية بين الشركات. وقدرت ت إلى1.4 مليار من دولارات الولايات المتحدة بحلول سنة 2003[2]. وبينما تنطوي تكنولوجيا المعلومات على إمكانية التقليل من الاستهلاك المادي، إلا أنه ليست هناك أدلة قائمة على الملاحظة تشير إلى حدوث مثل هذا الأثر إلى يومنا هذا، خاصة بسبب عدم تغير العادات الاستهلاكية، فمثلا لم يؤد البريد الإلكتروني والاتصالات المتطورة إلى التقليل من كمية الرسائل العادية؛ ونتيجة لذلك استمر الطلب على النقل في النمو نموا سريعا، مع ما يصاحبه من آثار على البيئة. بل وفي بعض الحالات أدت التكنولوجيا المتطورة إلى زيادة استهلاك الطاقة والمواد.

بينما تزداد إنتاجية الموارد على أساس نصيب الفرد أو على أساس وحدة الناتج المحلي الإجمالي، يستمر تزايد استهلاك الموارد والتبديد بصفة عامة، حيث تتجاوز زيادة الاستهلاك والإنتاج نطاق تحسين الفعالية الايكولوجية والتغيرات في الأنماط الاستهلاكية. وتدعو الحاجة إلى وضع إطار أكثر اتساعا للسياسات لمعالجة الضغوط الناتجة عن الأنماط الحالية وحجمها، وللتشجيع على تعزيز الفعالية وتحسين مستويات المعيشة، خاصة في بلدان شمال إفريقيا.

توفر العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة فرصا للتحول إلى أنماط استهلاكية وإنتاجية أكثر استدامة، ولكن هذا لن يحدث تلقائيا. ولا بد من وضع سياسات وبرامج للتأكد من أن

[1] Hand Nordstrom, « Trade and Environment », special studies 4, OMC, 1999, p 7.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، مرجع سابق ، ص 10-11.

التكنولوجيا الجديدة تساعد على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، بغية تحسين مستويات المعيشة، مع الحد من استهلاك الموارد ومن الأضرار اللاحقة بالبيئة في نفس الوقت.

إن مفهوم العولمة يتضمن تحديات تكمن في شمولية الاقتصاد والثقافة والسياسة والاستهلاك والدين واللغة كحد أقصى، بواسطة ما سخر لها من وسائل الإعلام والاتصال، كالانترنيت التي تساهم بنصيب أكبر في نشر ثقافة الاستهلاك الموحد .

والتساؤل المطروح هنا، ما هو مصير ومستقبل الاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا مع الوضع الاقتصادي السائد في هذه البلدان وما هي السبل الأنجع لمنع زوال مستهلك الشمال الإفريقي؟

المطلب الثالث: الهيكل الاقتصادي لبلدان الشمال الإفريقي

تتوفر بلدان شمال إفريقيا على كل الظروف الملائمة لتجعل مستوى معيشة أفرادها في أحسن المستويات على الأقل وذلك بحكم مساحتها التي تبلغ 9284223 كلم^2 وكثافة سكانية تبلغ 244 مليون نسمة و قوة عاملة تصل إلى 53 مليون فرد ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان 472.74 مليار دولار سنة 2007 حسب التقرير الاقتصادي الموحد .

إلا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لا يعكسان حقيقة هذه الأرقام وهذا لاختلاف توزيع الناتج المحلي على الفرد من بلد إلى آخر حسب اختلاف الطبيعة الاقتصادية لكل بلد، فنجد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي مرتفعا في البلدان المنتجة للبترول مثل الجزائر وليبيا، بينما ينخفض الدخل اليومي للفرد في موريتانيا إلى واحد دولار.

ولمثل هذه الاعتبارات تم وضع هيكل اقتصادي لبلدان شمال إفريقيا مقسم إلى أربعة مجموعات هي[1]:

المجموعة الأولى: تحتوي على بلدان ذات هيكل اقتصادي متنوع وبها الكثير من الموارد البشرية والمهارات و الكفاءات وتضم هذه المجموعة الجزائر ومصر.

[1] Benisaad (Ali) et De Poix(Soléne), « Images Economiques Du Monde :Maghreb –Moyen Orient »,Armand Colin, 2009, p 286-353.

المجموعة الثانية: تحتوي على بلدان ذات هيكل اقتصادي متخصص " الاعتماد على البترول" وتعاني من ندرة سكانية وانخفاض المساحات الصالحة للزراعة، وعدم توفر الاحتياجات من العمل محليا ، لذا فهي تعتمد على استيراد العمالة من الخارج سواء عربية أو غير عربية و تضم هذه المجموعة ليبيا.

المجموعة الثالثة : تحتوي على بلدان التي لا تعتمد على إنتاج البترول بالدرجة الأولى علما أن مواردها البشرية محدودة التنوع و تشمل : تونس، المملكة المغربية و السودان.

المجموعة الرابعة: تحتوي على بلدان ذات اقتصاد رعوي زراعي وتتميز بعدم الاستقرار السياسي وتشمل: موريتانيا.

وضمن هذا التقسيم مازالت صادرات البترول تمثل نسبة هامة من صادرات البلدان شمال إفريقيا والاختلاف الذي نجده في هذه البلدان أنه على الرغم من توفر أراضي زراعية شاسعة وعدد معتبر من اليد العاملة، إلا أنها تعاني نقصا كبيرا في الغذاء، تسده عن طريق الواردات، حيث بلغت قيمة الفجوة الغذائية[1] الكلية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية في هذه البلدان سنة 2005 حوالي 14.20 مليار دولار حسب المنظمة العربية للتنمية و الزراعة.

المطلب الرابع: العولمة والمستهلك في شمال أفريقيا

من أبرز مظاهر العولمة، كما تحدثنا سابقا ، هي كثرة الشركات والتوسع الكبير لأسواق المال، وارتباط الاقتصاد الإنتاجي باقتصاد يستفيد من المضاربات ومن قوانين التشجيع على الاستثمار والخوصصة، زيادة على الثروة المعلوماتية وتطور وسائل الاتصال .

وتوجد ثلاثة تيارات فكرية[2] تبين ظاهرة العولمة و أثرها الاقتصادي و الاجتماعي على بلدان شمال إفريقيا، وتتمثل في:

التيار الأول : يرى هذا التيار أن العولمة أمر مفيد على العموم لأن بلدان شمال إفريقيا ستستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن التكامل الاقتصادي العالمي الذي يساعد على التخلص من الفقر ومنح ملايين

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006

[2] منير الحمش،" الاقتصادي العربي و أثره في التطور الحضاري" ، مركز دراسات الإستراتجية، دمشق، سنة 2004 .

من أفرادها حياة أفضل؛ و من مؤيدي هذا التيار: مؤسسات العولمة (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة ...).

التيار الثاني: يرى أن العولمة أمر واقع و نتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية والتقدم العلمي والتقني وتقود إلى مزيد من التشابك والاندماج بين الاقتصاديات المختلفة إلا أن سلبياتها تؤدي بمعظم بلدان شمال إفريقيا إلى زيادة مشاكلها الاقتصادية و تعيق عملية التنمية فيها.

التيار الثالث: يرى بأن العولمة هي أحد شروط النظام الرأسمالي، لأنها تسعى إلى نقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها من مراكز الرأسمالية إلى البلدان النامية، منها بلدان شمال إفريقيا مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأغنياء غنى و الفقراء فقرا وتتبنى هذا التيار معظم القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلدان الشمال الإفريقي التي تتميز بسوء التغذية والبطالة والتبعية المستمرة لخيرات بلدان العالم الثالث عن طريق التبادل التجاري غير المتكافئ.

وسط تضارب هذه الآراء تقف بلدان شمال إفريقيا أمام أمر محتوم هو مسايرة هذه العولمة بنوع كبير من اليقظة و الحذر، لأنه بكل بساطة يتوسط العالم في موقعه الجغرافي، وهو الأكثر عرضة للتبادل التجاري الحر وحركة رؤوس الأموال.

إضافة لذلك يوجد سبب آخر لتغير النمط الاستهلاكي لبلدان شمال إفريقيا هو انتقال الأفراد إلى مختلف نقاط العالم، بغية العمل أو لتلقي تكوينا جامعيا في الدول الغربية، وجاءت مع هذا التنقل حركة لتحويلات مالية كبيرة من الأفراد العاملين إلى بلدانهم الأصلية، جالبين معهم عادات استهلاكية، لا تتناسب مع حقيقة مجتمعاهم الأصلية.

وأدى انتشار نمط الاستهلاك الغربي في بلدان شمال إفريقيا إلى استنفاذ مواردها المالية وتشويه الطلب في هذه البلدان، وخاصة الطلب الكبير للشرائح الغنية التي تتميز بشرائها الكبير لكل ما هو مستورد و غالي الثمن، وهذه ميزة بعض المستهلكين في المجتمعات ذات العائدات البترولية، فالإنفاق التفاخري لدى معظم هذه الفئة الاجتماعية على الملابس المصنوعة في الغرب واقتناء أحدث طراز من السيارات وأجهزة الاتصال وأدوات التسلية وسلع استهلاكية كمالية أخرى باهظة الثمن هو تعبير عن استهلاك غير متزن وتقليدا لمجتمع الغربي الذي لا يعيش ظروف مجتمع الشمال الإفريقي، الاقتصادية منها و الثقافية.

ومع تعدد الشركات المتعددة الجنسيات تعددت السلع وأصبح المستهلك الشمال الإفريقي لا يفرق بين السلعة الضرورية والكمالية بل في بعض الأحيان يرجح السلعة الكمالية على السلعة الضرورية بدعوى مسايرة العصرنة والتكنولوجيا الحديثة عبر بعض الاستهلاكيات التي سوف نتطرق إليها.

أولا – الاستهلاك في مجال الاتصال

إن الاتصال والمعلوماتية تعتبر من الأدوات الرئيسية للعولمة، وبحجة مسايرة هذه الأخيرة دخل الهاتف النقال نمط استهلاك كل المجتمعات بما فيها مجتمعات الشمال الإفريقي، وخاصة عند الفئات النشطة وغير النشطة منها بغض النظر عن سعر هذه السلعة المرتفع ؛ فعلى سبيل المثال العلاقة بين شركات الاتصال والمستهلك الجزائري هي علاقة مجحفة إلى حد أقصى، والدولة لا تتدخل لصالح المستهلك، حيث تضع شركات الهاتف النقال أسعارا غير منطقية وتحمل المستهلك معظم الضرائب على الخدمة ليشتري بطاقة اتصال ب 1200 دينار جزائري ويتحدث بقيمة 800 دينار جزائري فقط. ففي هذه الحالة يجب على الدولة أن تتدخل لحماية المستهلك من الاستغلال وترغم هذه الشركات التي تتعاظم أرباحها، على وضع مستوى معين من التسعير يتماشى والسوق المحلي.

ثانيا– استهلاك الأدوية

تؤكد المؤشرات أن شركات الأدوية العالمية تحقق أرباحا ضخمة من خلال عائدات نشاطاتها بمقدار ثلاث مرات ونصف بالمقارنة مع عائدات الأنشطة الأخرى، على الرغم من أن طبيعة الأدوية كسلع حيوية بحق المستهلك في الحياة ، ومما زاد الأمر تعقيدا هو عجز السوق في بلدان الشمال الإفريقي على تحقيق الأمن الدوائي.

وتشير إحصائيات المصدر نفسه إلى أن استهلاك الأدوية في بعض بلدان شمال إفريقيا تقدر بـ 1.05 مليار دولار سنويا أي ما يعادل 2.1 % من الاستهلاك العالمي[1].

وأمام هذا الوضع يجد المستهلك شمال إفريقي نفسه أمام حتمية اقتناء هذه الموارد وخصوصا أن الأمر هنا يتعلق بصحته و حياته حتى و إن كان يجهل مكونات هذه الأدوية في اغلب الأحيان؛ وواقع أخطر يتجسد في وجود الأدوية الزائفة التي تمثل[2] 10 % من مبيعات الأدوية في العالم تشكل آفة حقيقية تتراوح

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2002.

[2] محمد محفوظ،" العولمة و تحولات العالم" ، المركز الثقافي العربي، www.eljazira.com ،سنة 2003 .

أضرارها بين عدم الفاعلية ضد المرض و قتل المريض الذي يتناولها، وتنتشر على الأخص في الدول الفقيرة بعد أن تطور تصنيعها في الغرب، ولاسيما في مختبرات مشبوهة على الانترنيت.

ثالثا–الاستهلاك الغذائي في بلدان شمال إفريقيا

تعاني بعض بلدان شمال إفريقيا فجوة غذائية كبيرة وصلت إلى 2.8 مليار دولار سنة 2003 حسب تقرير المنظمة العربية للتنمية والزراعة ، وهي تبعية غذائية تساهم في ترسيخ ثقافة استهلاكية غذائية غربية مثل (البيزا، كويك، كوكاكولا...)؛ إلى غيرها من الشركات العملاقة، بالإضافة إلى المواد المعلبة الأخرى التي لا يعرف المستهلك شمال إفريقي ظروف إنتاجها ولا تأثيرها على صحته وثقافته الاستهلاكية على المدى القصير أو الطويل .

إن النمط الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا متقارب بشكل عام و يختلف من حيث الأولويات؛ فبعض المجتمعات تستهلك العجائن أكثر من مجتمعات أخرى تستهلك الأرز عوض العجائن و على العموم حتى وإن اختلفت بعض المجتمعات في استهلاك بعض المواد الأولية، فإن القاسم المشترك يكمن في الاستيراد المبالغ من الأمتعة الغذائية، مع وجود تبادل بيني ضئيل بين بلدان شمال إفريقيا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6) –قيمة الواردات الغذائية في شمال إفريقيا– (بالمليون دولار)

البلدان	2000	2001	2002
تونس	88.6	165.2	126.9
الجزائر	1706.9	2250.9	1983.74
السودان	42.9	111.7	180.50
ليبيا	933.8	674.4	814.46
مصر	2314	1913.9	1807.28
المملكة المغربية	52.2	258.0	155.10
موريتانيا	87.2	96.8	116.00
الإجمالي	5225.6	5470.9	5183.98

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد(2)،2002

تمثل هذه الأرقام الموجودة في الجدول أعلاه قيمة ما تستورده بلدان شمال إفريقيا من غذاء خلال سنة، هذه الأرقام التي تعبر عن فاتورة غذائية تثقل كاهل الاقتصاد الشمال الإفريقي من جهة، وتنمي أرباح الشركات العابرة من جهة أخرى، و تتمثل البلدان الأكثر عرضة للتبعية الغذائية في كل من الجزائر بـ 1983.74 مليون دولار، مصر بـ 1807.28 مليون دولار.

رابعا– صناعة النسيج والألبسة

في الآونة الأخيرة، لاحظنا دخول بعض بلدان شمال إفريقيا مجال التنافس في قطاع النسيج والألبسة، ونخص بالذكر مصر، والمملكة المغربية، وتونس التي تعتمد اقتصادياتها بنسب متفاوتة على 20 % و36% و 44 % على هذا النوع من الصناعة، ويكون التبادل بينها وبين الدول الأوروبية في مجال استيراد المواد الأولية، فتونس تستورد 56 % من الخيوط والمملكة المغربية تستورد 76 % من الخيوط من الاتحاد الأوروبي، وكذا بالنسبة للأقمشة أين تستورد تونس 91 % والمملكة المغربية85 %[1].

وتسوق هذه البلدان منتجاتها الجاهزة نحو الاتحاد الأوروبي، لأن أسعارها تنافسية، خاصة مع انخفاض تكلفة اليد العاملة في بعض بلدان شمال إفريقيا مقارنة مع البلدان الأوروبية.

وتتلقى منتجات كل من تونس والمملكة المغربية منافسة من طرف السلع الآسيوية، لأن حقوقها الجمركية ملغاة، ويبقى قطاع النسيج والأقمشة واعدا في هذه البلدان، خاصة وأنها توظف يد عاملة مهمة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (7) : نصيب اليد العاملة في قطاع النسيج

البلدان	اليد العاملة (آلاف)
مصر	1000
المملكة المغربية	240
تونس	190

SOURCE : Centre Prospectives et D'informations International, Document de Travail, Année 2002

[1]Michel Fouin Pascal , « Centre d'études Prospectives et d'informations international » ,Document N° 8 ,Année 2002 .

خامسا – تأثير الإعلام على سلوك المستهلك شمال إفريقي

استطاع الإعلام في عصر العولمة إلزام بلدان شمال إفريقيا بالاهتمام بقضايا المستهلكين وحقوق الإنسان، والتدخل في الأنماط الاستهلاكية، والحياة الثقافية للأفراد.

ومن أهم تأثيرات الإعلام على المستهلك في هذه البلدان كونه نظاماً اقتصادياً ثقافياً وإعلامياً يستخدم آلية السوق العالمية لاختيار ما هو أفضل و أنجع، وتغيير الواقع الثقافي لتقبل منتجات السوق العالمية، وذلك بتوظيف كل وسائل الاتصال لترويج ثقافة الاستهلاك للمنتجات المختلفة معتمدة على المنافسة الحادة عبر كل ما تبثه وسائل الإعلام عبر الأقمار الصناعية وشبكة الانترنيت وإعلانات، وتوسيع الرسالة الإعلامية لتتلاءم مع ميول ورغبات ثم خيارات المستهلكين.

لقد أصبحت وسائل الإعلام و خاصة التلفزيون والإذاعة، والتي من المفروض أن تقوم بدور التثقيف والترفيه والتوعية، تتكلم لغة التجارة والتسويق، فالبرامج تمول من قبل التجار أو رجال الأعمال أي لا تخدم سوى مصالحهم والدعاية لسلعهم من أجل خلق الطلب على السلع وخلق الأسباب التي تدفع المستهلك نحو الشراء[1].

فأغلب وسائل الإعلام تدعو إلى الشراهة الاستهلاكية والتسويق، وتقليد المجتمعات المترفة ذات النمط الاستهلاكي التفاخري، وتدعو إلى انتشار نهج جديد من الحياة موحد على مستوى عالمي في مجال السفر و السياحة ونوعية الطعام.

إلا أن النمط الاستهلاكي الذي ساد مجتمعات شمال إفريقيا لن يزيدها إلا فقرا وتخلفا بين الهوة الحاصلة بين المجتمعات المتطورة(المنتجة) والمجتمعات النامية (المستهلكة)، ونرى ذلك من خلال التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001 والذي يظهر في الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8): نسب الفقر المسجلة في بعض بلدان شمال إفريقيا

البلدان	نسبة من يعيشون تحت خط الفقر
موريتانيا	% 57

[1] عائشة مصطفى المنياوي،" سلوك المستهلك و الإستراتيجيات" ،مكتبة عين شمس، القاهرة، سنة 1998 ، ص 159 .

مصر و الجزائر	% 23
المملكة المغربية	% 19
تونس	% 6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001

المبحث الثالث: مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي

تميزت العقود الاجتماعية التي عرفتها البلدان العربية عامة، وبعض بلدان شمال إفريقيا خاصة منذ استقلالها عن الاستعمار، بعدد من الملامح التنموية كان من أبرزها تغليب اعتبارات العدالة وتوزيع الثروة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتبني رؤية شمولية لدور الدولة في تحقيق الرفاهية وتوفير الخدمات الاجتماعية؛ مما ترتب عليه معدلات متميزة و غير مسبوقة في النمو الاقتصادي وفي التنمية الاجتماعية. كما حققت تلك العقود الاجتماعية انخفاضا في مستويات الفقر وعدم التساوي في توزيع الدخل[1] .

ويتضح من ذلك أن هناك حاجة للإلمام بحالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي كلما كان ذلك متاحا، ومتابعة تطور هذه الحالة مع الفترة الزمنية، وذلك باعتبار أن الإنفاق الاستهلاكي للفرد يعكس حالة الرفاهية في بلدان شمال إفريقيا، وذلك في مقابل أن دخل الفرد يعكس حالة الرفاهية في البلدان المتقدمة.

لذلك نستعرض في هذا المبحث أهم معايير تطوير مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي والمتمثل في معامل "جيني"، وهو أهم مؤشرات[2] قياس عدم المساواة وأكثر استخداما، وبعدها سنقدم العمليات التجريبية التي أقيمت على مستوى العالم وعلى مستوى بلدان شمال إفريقيا باستخدام هذا المعامل.

المطلب الأول: معامل جيني "Gini"

1 البنك الدولي ،"إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا" ، تقرير التضامنية و المساءلة ، دار الساقي بيروت ، سنة 2004 .

[2] هناك مؤشرات إحصائية أخرى لقياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي(أنظر الملحق ص159 –160) إلا أن معامل جيني هو أكثر استخداما .

يعتبر معامل "Gini"، الذي يعتمد على "منحنى لورنز" أكثر مؤشرات قياس عدم مساواة التوزيع استخداما؛ ويعرف معامل "جيني" على "منحنى لورنز" على انه نسبة المساحة المحصورة بين "منحنى لورنز" ووتر المثلث الإجمالي مساحة المثلث. و"منحنى لورنز" هو عبارة عن علاقة رياضية بين النسب التراكمية للسكان (مرتبة حسب مستويات إنفاقهم أو دخلهم أو ثروتهم من الأفقر إلى الأغنى) والنسب التراكمية للدخل التي تحصل عليها كل شريحة مقابلة للسكان[1].

وعادة ما يتم رسم منحنى "لورنز" في إطار مثلث قائم الزاوية ومتساوي الأضلاع يمثل محوره الأفقي التوزيع التراكمي للسكان ويمثل محوره الرأسي التوزيع التراكمي للدخل، كما يمثل وتر المثلث حالة المساواة الكاملة بمعنى أن كل النقاط على الوتر هي تلك النقاط التي تتساوى فيها الفئة السكانية التراكمية مع الفئة الدخلية التراكمية.

ويمثل الشكل رقم (27) منحنى "لورنز" لتوزيع الإنفاق في الجزائر لسنة 2000

ويمكن قراءة منحنى "لورنز" للاستدلال على عدم مساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي من خلال فئة الشرائح السكانية من الأفقر إلى الأغنى بطريقة تلقائية، فعلى سبيل المثال يوضح الشكل (27) أن نصيب أفقر عشرة في المائة من السكان في الجزائر في سنة 2000 قد كان حوالي 3.2 % من الإنفاق الاستهلاكي، وعادة ما يشير للشرائح السكانية التي تمثل كل منها 10 % من السكان بالعشيرات، وكذلك يشير المحور الأفقي على امتداده إلى العشير الأفقر و إلى العشير الأغنى.

وعلى أساس الشكل رقم (27) لمنحنى "لورنز"، يعرف معامل[2] "جيني" على النحو التالي:

$$G = \frac{A}{B + A}$$

شكل (27): منحنى "لورنز" لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر سنة 2000

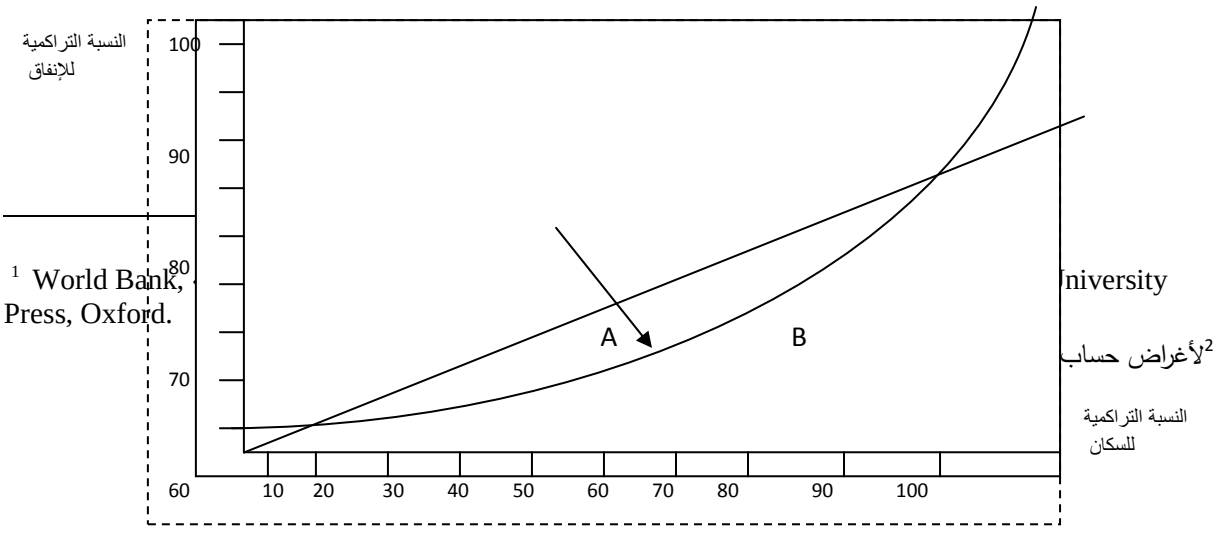

[1] World Bank, University Press, Oxford.

[2] لأغراض حساب

المصدر: البنك الدولي سنة 2007

والواضح أن قيمة معامل "جيني" تتراوح بين صفر (في حالة التساوي في الإنفاق الاستهلاكي أي عندما ينطبق منحنى "لورنز" مع وتر المثلث) وواحد أو مائة (في حالة عدم التساوي في الإنفاق الاستهلاكي عندما يكون منحنى "لورنز" بعيدا عن وتر المثلث أي كلما كان هذا المنحنى بعيدا عن وتر المثلث كلما كانت هناك عدم مساواة أكبر في توزيع الإنفاق الاستهلاكي).

المطلب الثاني: حالة عدم التساوي في الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا

أقيمت مختلف الدراسات حول عدم المساواة في الإنفاق الاستهلاكي على مستوى البلدان العربية[1] وبواسطتها نستطيع أن نستنتج حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى بلدان شمال إفريقيا وذلك باستخدام متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد باستعمال وحدة نقدية (دولار) خلال الفترتين 1990 و2000.

يلخص الجدول رقم (9) حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي لسنة 1990 لعينة من بلدان شمال إفريقيا توفرت لها معلومات في المصادر الدولية هي : تونس، الجزائر، مصر، المملكة المغربية وموريتانيا؛ ويلاحظ أننا رصدنا معلومات الجدول على أساس قراءة منحنى "لورنز" بالعشيرات السكانية وأنصبتها من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

ويوضح الجدول أن هناك اختلافات كبيرة في مستويات المعيشة، كما يعكسها متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد، فيما بين بلدان شمال إفريقيا و فيما بين الأفراد داخل كل بلد . فعلى سبيل المثال، يتمتع الفرد في العشير الأفقر في الجزائر بمتوسط الإنفاق الاستهلاكي يبلغ 987 دولار يفوق متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد في كل من مصر، وتونس، والمملكة المغربية.

[1] علي عبد القادر علي ، " اتجاهات توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية"، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 19، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2002، ص 8.

وموريتانيا؛ كما يتمتع الفرد في العشير الأفقر الثاني في الجزائر بمتوسط للإنفاق الاستهلاكي يبلغ 1445 دولار يفوق كذلك متوسط الإنفاق الاستهلاكي في كل من تونس، مصر ، المملكة المغربية وموريتانيا.

جدول رقم (9): حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من بلدان شمال إفريقيا سنة 1990

(أنصبة العشيرات : نسب مئوية)

عشير السكان	تونس	الجزائر	مصر	المملكة المغربية	موريتانيا
الأفقر	2.3	2.8	3.8	2.8	0.4
الثاني	3.6	4.1	4.9	3.8	3.1
الثالث	4.7	5.0	8,5	4.7	4.7
الرابع	5.8	5.9	7,6	5.8	6.0
الخامس	7.0	6.9	7.6	6.9	7.4
السادس	8.3	8.0	8.7	8.1	8.8
السابع	10.0	9.4	9.9	9.7	10.5
الثامن	12.2	11.3	11.5	12.0	12.7
التاسع	15.6	14.4	14.3	15.8	16.1
الأغنى	30.5	32.1	26.8	30.4	30.2
معامل جيني (%)	40.2	39.1	32.0	39.1	42.5
متوسط الإنفاق	3181	3525	2180	2491	1284

الاستهلاكي للفرد					
الوزن السكاني (%)	6.9	21.4	44.4	20.7	1.7

المصدر: علي عبد القادر علي، مرجع سابق ،ص 9.

حسب معامل "جيني" تتمتع الجزائر بدرجة معتدلة من عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي مقارنة بدول العالم الأخرى، حيث بلغ متوسط الإنفاق الاستهلاكي للعشير الأغنى حوالي 11315.25 دولار مقارنة بمتوسط إنفاق العشير الأفقر من السكان الذي بلغ حوالي 987 دولار.

وعلى عكس ذلك، فقد سجلت موريتانيا درجة مرتفعة نسبيا من عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي مقارنة بدول العينة، حيث بلغ فيها متوسط الإنفاق الاستهلاكي للعشير الأغنى حوالي 106 ضعف متوسط الإنفاق الاستهلاكي للعشير الأفقر.

واستنادا إلى المرجع الدولي، فإن الجدول رقم (9) يوضح أن مصر قد تمتعت بأدنى درجة عدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي، بمعنى ارتفاع درجة المساواة في التوزيع، وذلك بدلالة معامل "جيني" الذي يبلغ 0.32 ويقل عن المتوسط الدولي.

ويلاحظ من الجدول أن أكثر بلدان شمال إفريقيا التي تتساوى في توزيع الإنفاق الاستهلاكي لسنة 1990 قد كانت مصر (بمعامل "جيني" يساوي 0.32)، بينما كانت موريتانيا أكثر بلدان شمال إفريقيا التي تتميز بعدم التساوي في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بمعامل "جيني" يساوي 0.425.

أما الجدول رقم (10) فيشير إلى تحسن حالة التوزيع للإنفاق الاستهلاكي في موريتانيا بطريقة ملحوظة، بحيث أصبح متوسط الإنفاق الاستهلاكي للعشير الأغنى من السكان يساوي حوالي 11.5 ضعفا من متوسط الإنفاق الاستهلاكي للعشير الأفقر.

جدول رقم (10): حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من بلدان شمال إفريقيا سنة 2000

(أنصبة العشيرات : نسب مئوية)

عشير السكان	تونس	الجزائر	مصر	المملكة المغربية	موريتانيا
الأفقر	2.4	3.2	3.2	2.6	2.4
الثاني	3.6	4.6	4.4	3.9	3.8
الثالث	4.6	5.3	5.2	4.8	4.9
الرابع	5.7	6.4	6.0	5.8	5.9
الخامس	6.8	7.5	6.9	6.8	7.1
السادس	8.0	8.4	8.0	8.0	8.4
السابع	9.7	10.0	9.3	9.5	9.9
الثامن	12.0	11.6	11.2	11.8	12.0
التاسع	15.8	14.5	14.7	15.6	15.4
الأغنى	31.4	28.5	31.1	31.2	30.3
معامل جيني(%)	40.8	35.1	37.7	39.7	39.1
متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد	4407	2636	2877	2665	1306

($)					
الوزن السكاني(%)	5.8	19.7	38.5	17.5	1.6

المصدر: علي عبد القادر علي، مرجع سابق ،ص 11 .

يوضح هذا الجدول أن بعض بلدان شمال إفريقيا استمرت في التميز بدرجة متوسطة من عدم المساواة في التوزيع بدلالة معامل "جيني"؛ وكما يلاحظ من الجدول أن أكثر بلدان شمال إفريقيا التي تتساوى في توزيع الإنفاق الاستهلاكي لسنة 2000 قد كانت الجزائر بمعامل "جيني" يساوي إلى 0.351، بينما كانت تونس أكثر بلدان شمال إفريقيا عدم مساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بمعامل "جيني" يساوي إلى 0.408.

وللتعرف على التطورات التي حدثت على حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي مع الفترة الزمنية، يمكن استخدام نتائج الجدولين (10) و (11) وذلك لعينة من بلدان شمال إفريقيا التي توفرت لها معلومات للسنتين تحت الدراسة . ويلخص الجدول التالي المعلومات الملائمة حيث قمنا بحساب معدل التغير السنوي لمؤشر عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي.

يوضح الجدول رقم (11) أن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي، كما يلخصها معامل "جيني" قد سجلت تحسنا، بمعنى انخفاض درجة عدم المساواة، في كل من الجزائر(بمعدل انخفاض سنوي يساوي إلى 1.1 في المائة) و موريتانيا(بمعدل انخفاض سنوي حوالي 0.8 بالمائة). كما يوضح الجدول أن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي قد تدهورت في كل من تونس (بمعدل ارتفاع سنوي يساوي إلى 0.2 بالمائة) ومصر (بمعدل سنوي قدره 1.7 بالمائة).

جدول رقم (11): تغير عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي مع الفترة الزمنية في عينة من بلدان شمال إفريقيا

مؤشر عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	تونس	الجزائر	مصر	المملكة المغربية	موريتانيا
معامل جيني 1990 (%)	40.2	39.1	32.0	39.1	42.5

معامل جيني 2000 (%)	40.8	35.1	37.7	39.7	39.1
معدل التغير السنوي (%)	0.15	-1.07	1.65	0.15	-0.83

المصدر: من إعداد الباحثة باستعانة معطيات من الجدولين (8) و (9).

المطلب الثالث: المرونات الدخلية على المستويات الرئيسية للإنفاق الاستهلاكي في بعض بلدان شمال إفريقيا

تعتبر المرونات الدخلية من أهم المؤشرات التي تعكس العلاقة بين التغير النسبي في استهلاك السلع والخدمات، نتيجة للتغير النسبي في الدخل، وبالتالي ترصد بعض النقاط الفاصلة في مسار التنمية للمجتمع . وبصفة عامة فإن السلع ذات المرونات الدخلية التي تقل عن واحد تعتبر سلعا ضرورية، إذ نتوقع انخفاض الإنفاق النسبي عليها بعد تحقيق حد معين من الدخل ؛ أما السلع التي تزيد مرونتها عن واحد فتعتبر سلعا كمالية، ويزداد الإنفاق النسبي عليها مع زيادة الدخل، الأمر الذي يعني توجه المجتمع إلى تحقيق المزيد من الرفاهية لأفراده. تم قياس المرونات الدخلية على المستويات الرئيسية للإنفاق في بعض بلدان شمال إفريقيا وتحصلنا على الجدول رقم (12) .

جدول رقم (12) : توزيع للمتوسط العام للإنفاق الاستهلاكي و المرونات الدخلية في بلدان شمال إفريقيا ماعدا ليبيا(سنة 2006)

مجموعات الإنفاق	المتوسط العام للإنفاق الاستهلاكي	
	المرونات	التوزيع النسبي للإنفاق (%)
الأغذية و المشروبات و التبغ	0.70	20
الملابس و الأقمشة و الأحذية	1.05	7
الإسكان و المياه و الكهرباء و الغاز	0.87	26.06
الأثاث و التجهيزات وأعمال الصيانة	1.15	15.1
العانية الطبية و الخدمات الصحية	0.90	1.37
النقل و المواصلات	1.65	12.46
خدمات الترفيه و التسلية و الخدمات الثقافية	1.82	3.6
التعليم	1.50	2
السلع و الخدمات المتنوعة	1.30	0

المصدر: معطيات البنك الدولي 2007

نستخلص من هذا الجدول مايلي:

1. المرونة الدخلية على مجموعة الأغذية و المشروبات لمستهلك بعض بلدان شمال إفريقيا تساوي إلى 0.70، وهذا طبيعي، فكلما زادت الرفاهية يصبح الإنفاق على الطعام والشراب ذا مرونة منخفضة؛ولا يتعدى متوسط الإنفاق الشهري على هذه المجموعة 20 بالمائة من الإنفاق الكلي، وهي نسبة متواضعة إذا ما قورنت بالبلدان الفقيرة التي يزيد فيها الإنفاق النسبي على هذه المجموعة والذي يصل إلى أكثر من 65 بالمائة من الإنفاق الكلي و بعكس مجتمعات الرفاهية التي تنخفض فيها هذه النسبة إلى أن تصل إلى أقل من 20 بالمائة، كما هو الحال في الإمارات العربية والسعودية.

2. المرونة الدخلية على الملابس والأقمشة والأحذية أكبر من الواحد لمستهلك بعض بلدان شمال إفريقيا، والإنفاق النسبي عليها يزيد كلما زاد الدخل، ويشكل 7 بالمائة من الإنفاق الكلي لهذه البلدان.

3 . المرونة الدخلية على مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز أقل من الواحد، وهذا طبيعي لأن هذه المجموعة تعتبر من الضروريات، والإنفاق عليها يشكل 26.06 بالمائة من الإنفاق الكلي.

4 . قيمة المرونة الدخلية على الأثاث والتجهيزات وأعمال الصيانة أكبر من الواحد، وهذا يعني أن الإنفاق عليها لا يزيد بمعدل زيادة في الدخل بالنسبة للمستهلك في بعض بلدان شمال إفريقيا والإنفاق على هذه المجموعة يعادل 15.1 بالمائة.

5. المرونة الدخلية على العناية الطبية والخدمات الصحية هي بوجه عام أقل من الواحد إذ تبلغ 0.90 لمستهلك بعض بلدان شمال إفريقيا ويشكل الإنفاق عليها 1.37 بالمائة فقط من الإنفاق الكلي بمعنى أن حكومات بعض هذه البلدان تتكفل المعظم تكاليف العلاج لمواطنيها.

6. المرونة الدخلية على مجموعة النقل والمواصلات أكبر من الواحد، والإنفاق عليها يزداد كلما ارتفع الدخل ويشكل الإنفاق على هذه المجموعة 12.46 بالمائة من الإنفاق الكلي.

7. المرونة الدخلية للإنفاق على خدمات الترفيه والتسلية والخدمات الصحية أكبر من الواحد، ويعني أن الإنفاق على هذه المجموعة يزداد كلما ازداد الدخل، ويشكل حوالي 3.6 بالمائة من الإنفاق الكلي.

8. المرونة الدخلية على مجموعة التعليم أكبر من الواحد بينما لا يشكل الإنفاق عليها سوى2 بالمائة من الإنفاق الكلي، ومعدل الإنفاق على التعليم يزداد كلما ارتفع مستوى المجتمع الاقتصادي.

9 . المرونة الدخلية للإنفاق على مجموعة السلع والخدمات المتنوعة أكبر من الواحد، ويشكل10بالمائة من الإنفاق الكلي للمجتمع في المتوسط في بعض بلدان شمال إفريقيا.

خلاصة الفصل الثالث

انطلاقا من الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2008 في شمال أفريقيا، يمكن أن نلاحظ أن دول المنطقة تبذل جهودا محمودة على عدة مستويات. فهي تنوع إنتاجاتها وصادراتها، وتتبع بحذر التوازنات الاقتصادية والمالية، وتحرص على مستوى عيش السكان من خلال تدخلات مناسبة على مستوى النقد والميزانية. وهكذا، تمكنت دول المنطقة من الحفاظ على مستوى نمو لا بأس به بمعدل 6%،بالرغم من الأزمات المالية التي عرفها العالم، والتي تسببت في انخفاض الطلب على المواد الأساسية وارتفاع المنتوجات الرئيسية؛ إلا أن هذا المستوى من النمو يمثل القدرات الحقيقية لهذه البلدان بحيث يمكنها أن تعمل أكثر من أجل التنمية الحقيقية المستدامة.

لكن هذا التطور الإيجابي منذ عدة سنوات لم يرافقه تحسن جوهري للمؤشرات الاجتماعية، ويرجع ذلك كون المجهودات المبذولة في الميدان الاجتماعي تقيم خارج التوازنات المالية والاقتصادية. ولا ينبغي أن يكتفي التحليل الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة بالمستوى الحالي للتوازنات ومستوى التفاصيل في الجوانب الاجتماعية. وينبغي أن يعوض المدى القصير بتدبير على المدى البعيد، فهو الكفيل وحده بإظهار المخاطر على مستوى مختلف الأجيال، كما ينبغي تأطير التحاليل الظرفية برؤى تعتمد على الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط وكذا من خلال دراسات إستشرافية على المدى البعيد.

أما من خلال دراسة أنماط الاستهلاك، فيلاحظ أن العولمة تتهدد بلدان غير مستقرة سياسيا وبلدان لم تسارع في إعادة هيكلة مؤسساتها لإنتاج سلع تنافسية تحمي بها اقتصادها من التبعية، وكذا المستهلك من الاستغلال والأخطار الصحية والمجتمع من التقليد والانحلال .

ومع قليل من التفاؤل، نقول أن لبلدان شمال إفريقيا فرصة أخيرة تمكنها من الالتحاق بركب التكتلات الاقتصادية، بشرط أن تحقق مشروعها الاقتصادي وتعمم نمط الاستهلاك يتماشى مع مستويات دخل أفراده.

باستخدام معامل "جيني"، نجد أن بلدان شمال إفريقيا تميزت بدرجة معتدلة من عدم مساواة وذلك لكل بلد من بلدان العينة؛ وبالرغم من الحفاظ على هذه الدرجة فقد نزعت حالة عدم المساواة إلى التفاقم بين سنتي 1990 و2000 وذلك بدلالة ارتفاع معامل "جيني" على مستوى هذه البلدان.

إن هذه النتائج تستدعي استكشافا أعمق لحالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا؛ ويتطلب مثل هذا الاستكشاف توفير المعلومات المطلوبة بطريقة دورية وإتاحة المعلومات المتوفرة للتحليل وذلك بغرض المساعدة في صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية لتحقيق أهداف التنمية طويلة المدى.

وفي الأخير، نأخذ من بين أهم خصائص اقتصاديات الشمال الإفريقي خاصية هامة تعتبر محور دراستنا وتتمثل في الاستهلاك، محاولين تقدير دوالها وفقا للنظريات التي رأيناها في الفصل الأول، لمعرفة أي نظرية تطبق في حالة هذه الدول، وذلك في الفصل الآتي.

مقدمة الفصل الرابع:

يتمثل هدف هذا الفصل في محاولة إعطاء علاقة توضيحية مابين المتغيرات المستقلة والمتغير المفسر للإنفاق الاستهلاكي، وذلك بالاستعانة بنماذج الاستهلاك المتمثلة في : النموذج الكلاسيكي (للمدرسة الكلاسيكية)، النموذج الكينزي، نموذج دوزنمبري ونموذج دورة الحياة للمدرسة الكينزية الحديثة، نموذج فريدمان للمدرسة النقدية، نموذج تايلور للمدرسة الكينزية الجديدة .

وبناء على ذلك، يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول التعريف بالمتغيرات المستعملة في هذه الدراسة، ثم نتطرق إلى كل العينة المتمثلة في ست بلدان المعروفة في المبحث الأول، ونقوم بتطبيق مختلف نماذج بانيل عليها المذكورة في الفصل الثاني والمتمثلة في: النموذج الإجمالي، النموذج ذو الأثر الثابت والنموذج ذو الأثر العشوائي، ثم نختار أحسن نموذج من بين هذه النماذج المذكورة لمعرفة أياً من نماذج دوال الاستهلاك التي ستفسر الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا، وهذا ما سنتطرق له في المبحث الثاني.

أما في المبحث الثالث، فسنقوم بربط نتائج التقدير على واقع اقتصاديات بلدان شمال إفريقيا، وذلك بتحديد المرونات الداخلية في هذه البلدان والدراسة الوصفية للعينة المأخوذة، باستعمال مختلف الأدوات الإحصائية والمتمثلة في طريقة المعطيات بالمركبات الرئيسية بأخذ مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة الموجودة ما بين البلدان المنتمية إلى هذه العينة من خلال التقارب والتباعد في الإنفاق الاستهلاكي.

المبحث الأول: مرحلة البناء

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا والمتغيرات المفسرة له وذلك حسب النماذج المستعملة للتقدير والمتمثلة في:

- النموذج الكلاسيكي؛
- النموذج الكينزي؛
- نموذج دوزنمبري؛
- نموذج فريدمان؛
- نموذج دورة الحياة؛
- نموذج تايلور.

المطلب الأول: الدراسة الوصفية للمعطيات

سيتم تقسيم هذا المطلب إلى الفروع الموالية:

الفرع الأول: المتغيرات المستعملة في تقدير النموذج

ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- المتغير المفسر[1]: هو متغير الإنفاق الاستهلاكي المدروس، يحتوي على متغيرات مفسرة له، ونرمز له بـ : $TCONS_{it}$ حيث:

i: تشير إلى بلدان شمال إفريقيا (ماعدا ليبيا) وتتمثل في:

(1): الجزائر؛

(2): المملكة المغربية؛

(3): موريتانيا؛

(4): تونس؛

(5): مصر؛

(6): السودان.

t: تشير إلى المدة الزمنية (الفترة 90-2009).

- المتغيرات المفسرة : تحتوي على:
- الدخل الوطني، يرمز إليه بـ: GDP_{it}؛

[1] Variable expliqué.

– الدخل الوطني السابق، يرمز إليه بـ: $GDP_{i(t-1)}$؛

– الإنفاق الاستهلاكي السابق، يرمز إليه بـ:$TCONS_{i(t-1)}$؛

_ سعر الفائدة، يرمز إليه بـ:IR_{it}

–الإحصائيات: لقد تم جمع المعطيات المتعلقة بالمتغيرات من تقارير البنك العالمي لسنتي(2008 – 2009)، حيث لم يكن من السهل الحصول على هذه الإحصائيات (ومن بينها الإحصائيات الخاصة بـ: ليبيا).

إن البيانات الإحصائية المستعملة تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2009.

المطلب الثاني: النماذج المستعملة للتقدير

سنقتصر على دراسة النماذج التالية:

–النموذج الكلاسيكي(المدرسة الكلاسيكية)

يمكن كتابة هذا النموذج تقنيا بالشكل التالي[1] :

$$Tcons_{it} = c_0 + c_1 IR_{it} + \varepsilon_{it}$$

c_0 و c_1 هي معاملات النموذج؛

IR_{it} : يمثل معدل الفائدة الحقيقي في بلدان شمال إفريقيا.

–النموذج "Keynes"

بالرغم من أن الإنفاق الاستهلاكي يتحدد بعدة عوامل منها: الدخل، معدل الفائدة، مستوى الأسعار وحجم السكان، إلا أن معظم الاقتصاديين من بينهم "Keynes" اعتبر أن الدخل هو المحدد الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي، من هنا فإن النموذج في شكله يكتب كما يلي[2] :

$$Tcons_{it} = c_2 + c_3 Gdp_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

c_2 : يعبر عن الاستهلاك التلقائي؛

c_3: هو الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي، ويعبر على أن أي تغير في الدخل ينتج عنه تغير في الاستهلاك.

[1] Bernard Bernier, Yves Simon, op.cit., P243.
[2] Gordon&Robert(J), Op.cit.,P554.

واستنتج الاقتصادي "Keynes" أنه إذا كان الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي لأي بلد يميل إلى الواحد الصحيح فإن هذا البلد يكون مجتمعا استهلاكيا، أما إذا كان الميل الحدي يميل إلى الصفر فإن هذا البلد يكون مجتمعا ادخاريا[1].

-نموذج "Duesunberry" (المدرسة الكينزية الحديثة)

يكتب هذا النموذج بالشكل التالي[2]:

$$Tcons_{it} = c_4 + c_5 Gdp_{it} + c_6 max(GDP_{i(t-1)} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

c_4، c_5، c_6 هي معاملات النموذج؛

Gdp_{it}: يمثل الدخل الوطني لكل بلد في شمال إفريقيا؛

$Tcons_{it}$: يمثل الإنفاق الاستهلاكي في شمال إفريقيا؛

$max(Gdp_{i(t-1)})$: هو أعلى دخل وطني سابق

- نموذج الدخل الدائم (المدرسة النقدية)

وهو على الشكل التالي[3]:

$$Tcons_{it} = c_7 + c_8 Gdp_{it} + c_9 Tcons_{i(t-1)} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

c_7، c_8، c_9 هي معاملات النموذج.

- نموذج دورة الحياة (المدرسة الكينزية الحديثة)

وهو نموذج يكتب بالشكل التالي[4]:

$$Tcons_{it} = c_{10} + c_{11} Gdp_{it} + c_{12} Gdp_{i(t-1)} + c_{13} Tcons_{i(t-1)}$$

- نموذج "Taylor" (المدرسة الكينزية الجديدة)[5]

$$Tcons_{it} = c_{14} + c_{15} \Delta Gdp_{it}$$

[1] محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2] Bradis(D.S), Friedman, Op Cit., P247.

[3] Kravis(I.B), Op.cit.,P537.

[4] Patrick Vilieu, « Macro-economie : Consommation et épargne », Edition la decouverte, Paris, 2002, ¨P43.

[5] عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 102.

مع:

$$\Delta Gdp_{it} = Gdp_{it} - Gdp_{i(t-1)}$$

المطلب الثالث: المجاميع الكلية والفعلية

قبل التطرق إلى تقدير النماذج، نقوم بتمثيل المجاميع الكلية في الجدول الموالي والمتمثلة في: الإنفاق الاستهلاكي ($TCONS_{it}$)، الناتج المحلي الداخلي (GDP_{it})، لكل بلد من بلدان شمال إفريقيا، لكي نستطيع مقارنة النتائج التقديرية بالنتائج الفعلية.

الجدول(1): الإنتاج المحلي الداخلي والإنفاق الاستهلاكي لكل بلد من بلدان شمال إفريقيا

بلدان شمال إفريقيا	الناتج المحلي الداخلي -مليار دولار-	الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة للإنتاج المحلي الداخلي (%)
الجزائر	135.29	73.9
المملكة المغربية	72	64.91
موريتانيا	2.74	62.81
تونس	34	87.7
مصر	127	78.05
السودان	46	96.72

المصدر: البنك العالمي لسنة 2008

المبحث الثاني : تقدير دوال الاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا

نقوم في هذا المبحث بتقدير النماذج الاستهلاك المتمثلة في النموذج الإجمالي (Pooled) النموذج ذو الأثر الثابت والنموذج ذو الأثر العشوائي، وبعدها نختار النموذج الملائم لدراسة العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل الوطني.

المطلب الأول: تقدير دوال الاستهلاك حسب النظرية الكلاسيكية

يتم تقدير هذه الدوال باستعمال:

الفرع الأول: النموذج الكلاسيكي الإجمالي

ونتائج تقدير هذا النموذج في الجدول التالي:

الجدول(2): نموذج Pooled للكلاسيك

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1990 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.07E+10	6.88E+09	3.008720	0.0020
INTERRATE	-0.524121	1.55E+08	0.003381	0.6770
AR(1)	0.964459	0.020901	7.977262	0.0001
R-squared	0.848605	Durbin-Watson stat		2.077880
Wald Test:		3.400883		

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

يمكن تقييم هذا النموذج[1] على أساس إشارة المعالم والتي توافق النظرية الاقتصادية، ويلاحظ أنه كلما ارتفع معدل الفائدة زاد إقبال مجتمع الشمال الإفريقي على الادخار على حساب الاستهلاك؛ أي أن معدل الفائدة يعتبر كتعويض عن الامتناع عن الاستهلاك.

إلى جانب هذا، فإن قيمة اختبار "والد" تبين أن النموذج يحتوي على تجانس تباينات بلد إلى آخر، مما يترتب عنه الحصول على أصغر تباين، أما معامل التحديد الذي يساوي إلى 0.848 يفسر أن 84.8 بالمائة من تغيرات الإنفاق الاستهلاكي ناتجة من التغيرات في معدل الفائدة.

[1] أنظر النموذج الأصلي في ملحق رقم 1 ص 221.

الفرع الثاني: النموذج الكلاسيكي بدلالة Within وBetween

1- بدلالة Within

يتمثل في الجدول التالي:

الجدول(3): النموذج الكلاسيكي ذو الأثر الثابت

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 1990 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C1	26.13E+10	10.25E+09	25.49268	0.0000
C2	5.01E+10	12.06E+08	4.154220	0.0119
C3	9.77E+08	14.50E+07	6.737931	0.0000
C5	5.05E+10	23.55E+08	21.44373	0.0000
C6	1.07E+10	0.555E+09	19.27927	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
INTERRATE -C1	-3.22660		1.972297	
INTERRATE -C2	7.68503		0.533933	
INTERRATE-C3	-3.00014		0.416064	
INTERRATE-C5	1.32994		0.505052	
INTERRATE-C6	1.09966		2.848909	
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.826854			
F-statistic(N-1),(NT-N-K)	2.490091			
Durbin-Watson stat	2.078416			

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

يمكن تقييم النموذج أعلاه على أساس إشارة المعالم، حيث أن قيم الحد الثابت توافق النظرية الاقتصادية، وتدل إشارتها الموجبة على أنه في حالة تغير معدل الفائدة يتوفر الاستهلاك التلقائي في المجتمع الجزائري، المجتمع المصري، المجتمع المغربي، المجتمع السوداني والمجتمع الموريتاني، أما معلمة معدل الفائدة فقد أعطت أثرا ايجابيا للإنفاق الاستهلاكي في كل من المجتمع الجزائري والمجتمع المغربي، أي أن كل زيادة في معدل الفائدة بـ 1 بالمائة ينخفض الإنفاق الاستهلاكي بـ 3.22 بالمائة في المجتمع الجزائري وبـ 3.00 بالمائة في المجتمع المغربي، أما في المجتمعات الأخرى من بلدان شمال إفريقيا فيلاحظ أنه كلما ارتفع معدل الفائدة زاد امتناع كل من المجتمع المصري والمجتمع السوداني والموريتاني على الادخار.

أما من الناحية الإحصائية، فقد أعطت طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية معامل التحديد قدره 0.826، وتعني هذه القيمة أن 82.6 بالمائة من تغيرات الإنفاق الاستهلاكي في

بلدان شمال إفريقيا مفسرة من طرف معدل الفائدة، أما قيمة اختبار الأثر الفردي الجماعي فإنها تبين أن أحسن تقدير بين النموذج الإجمالي والنموذج ذات الأثر الثابت هو النموذج ذات الأثر الثابت.

2-بدلالة Between

يتمثل في النموذج التالي:

الجدول(4): النموذج ذو الأثر العشوائي للكلاسيك

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 1990 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.55E+10	1.22E+09	29.09836	0.0000
INTERRATE	-5.150152	1.366776	3.768102	0.0100
T. Hausman			22.66060	1.0000
R-squared	0.022444	Sum squared resid		1.800332
Adjusted R-squared	0.023445	Lagrange_Multiplier		152.7731

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

يبدو من خلال هذا النموذج أن التباين العشوائي للأفراد يختلف عن الصفر $(\delta_\varepsilon^2 \neq 0)$ والذي يبين وجود الارتباط بين المتغيرات المفسرة والأخطاء في النموذج، وبفضل اختبار "هوسمان"، نستنتج أن النموذج المفسر للعلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي ومعدل الفائدة هو النموذج ذو الأثر الثابت.

المطلب الثاني: تقدير ادوال الاستهلاك حسب النظرية "الكينزية"

ينقسم هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: الافتراض "الكينزي" لاختبار الواقع

كما ذكرنا سابقا، فقد تبينت أن النظرية " الكينزي" تستند على عدد من الفرضيات المتعلقة بعوامل موضوعية وذاتية، وهكذا، فإن تقييم هذه النظرية تتطلب اختبار كل عامل على حدى، وعليه يمكننا طرح السؤال الأتي:

- هل النظرية "الكينزية" تتناسب عمليا على حالة بلدان شمال إفريقيا؟

وقد طرح "Yang"[1] مثل هذا السؤال المتمثل في: "هل يمكن تطبيق النظرية الكينزية لسلوك المستهلك في أي مجتمع كما كان يدعو "Keynes"؟

وللحصول على إجابة لهذا السؤال، قام هذا الاقتصادي بطرح الفرضيتين التاليتين:

[1] Ch. Yang, « An International Comparison Of Consumption Function »,Review of Economics and Statistics , N°3, 1964, p 279.

- هل يعتبر مستوى الدخل المتاح محددا رئيسيا لمستوى الاستهلاك الحالي في فترة قصيرة؟
- هل يكون الميل الحدي للاستهلاك أقل من واحد؟

في دراستنا لاختبار دالة الاستهلاك الكينزية في بعض بلدان شمال إفريقيا، وجب طرح الأسئلة التالية:

- هل يعتبر الدخل المتاح متغيرة مفسرة ومعنوية للاستهلاك؟
- هل الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من واحد؟
- هل الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط؟

باستعمال المعطيات الإحصائية، قمنا بتقدير النموذج ذو الأثر الثابت بالنسبة للزمن:

الجدول(5): – تقدير النموذج الكينزي ذو الأثر الثابت للزمن – –الأسعار الجارية–

السنوات	البلدان	الثابت	الدخل الوطني	معامل الارتباط	اختبار ستودنت للمتغير المفسرة	اختبار فيشر	اختبار داربين– واتسن
2008-1990	الجزائر	1.75E+10	0.249	0.0303	1.274	1.624	1.850
2008-1990	مصر	4.68E+10	0.343	0.434	1.992	3.968	0.683
2008-1990	المملكة المغربية	6.69E+08	0.0055	0.206	0.871	0.759	1.415
2008-1990	تونس	3.19E+10	0.127	0.042	0.177	0.0313	1.261
2008-1990	السودان	1.85E+09	0.465	0.797	0.558	2.979	1.892
2008-1990	موريتانيا	101.61E+10	0.0561	0.134	0.560	0.313	1.087

المصدر: مستخرج من البرنامج "Eviews "

تبين هذه النتائج وجود ارتباط متوسط بين الدخل والاستهلاك في بعض بلدان شمال إفريقيا ما عدا السودان، ويتغير هذا المعامل مابين 0.020 و0.80، وبما أن اختبار "ستودنت" أثبت عدم معنوية المتغير المستقل (الدخل الوطني)، فقد تم رفض هذا الأخير.

وكانت النتائج التي تحصل عليها الاقتصادي "يونغ" مختلفة عن تلك التي تحصلنا عليها، بحيث لاحظ في دراسته لـ 18 دولة نامية أن معامل الارتباط يتجاوز 0.95 في 13 دولة ويكون هذا المعامل محصورا بين 0.90 و0.95 لثلاث حالات من هذه الدول، أما في باقي الدول فيكون هذا المعامل غير معنوي، وبالتالي استنتج أن مستوى الدخل الحالي هو المحدد الرئيسي للاستهلاك الحالي.

أما بالنسبة " لكينز"، وفيما يتعلق بالتغيرات الديمغرافية في المدى القصير يرى أن هذه المتغيرات بصفة عامة يجب إدراجها في دالة الاستهلاك، إلا أن النتائج بينت له أن إدخال حجم السكان كمتغيرة مفسرة يؤدي إلى تدهور نوعية التكيف.

وفي الواقع، تتحدد دالة الاستهلاك باستعمال الهيكل الديمغرافي أكثر من عدد سكان، غير أننا لم نتمكن من القيام بذلك لأن هذه المتغيرة تأخذ في معظم بلدان شمال إفريقيا شكل السلاسل الزمنية.

الفرع الثاني: تقدير النموذج الكينزي الإجمالي

وهو مبين في الجدول التالي:

الجدول(6): النموذج Pooled للنظرية الكينزية

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.14E+10	6.55E+09	4.793893	0.0019
GDP	0.556951	0.673219	0.882729	0.5977
AR(1)	0.783338	0.046111	16.98809	0.0000
Adjusted R-squared	0.523602	Durbin-Watson stat		2.677670
Wald Test	73.62622			

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

يمكن تقييم النموذج على أساس إشارة المعالم، حيث قيمة الحد الثابت لهذا النموذج توافق النظرية الاقتصادية، فإشارتها الموجبة تفسر أنه في حالة انعدام تغير المتغيرات المفسرة تقدر قيمة الاستهلاك التلقائي في بلدان شمال إفريقيا بـ 3.14 مليار دولار، أما بالنسبة لإشارة الدخل المطلق فهي محصورة بين الصفر والواحد، وهذه القيمة مقبولة بتحفظ كونها بعيدة من الواقع الاقتصادي لبلدان شمال إفريقيا، إذ يبلغ الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي حوالي 55.6 %.

ومن الناحية الإحصائية، فقد قمنا بحساب قيمة اختبار "والد" وتحصلنا على تجانس في تباينات الأفراد بين بلدان شمال إفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك فإن 52.3 بالمائة من تغيرات الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا ناتجة عن التغيرات الحاصلة في الدخل المطلق، أما 47.7 بالمائة منه تبقى للعوامل الأخرى.

الفرع الثالث: تقدير النموذج الكينزي بدلالة Within وBetween

1- بدلالة Within ويتمثل في الجدول التالي:

الجدول(7): النموذج الكينزي ذو الأثر الثابت

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 1990 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C1	10.5E+10	12.12E+09	8.663366	0.0000
C2	4.33E+08	11.69E+08	0.370402	0.0159
C3	6.78E+08	13.92E+07	4.870689	0.0000
C4	3.08E+08	6.33E+07	4.865718	0.0000
C5	8.69E+10	29.03E+08	29.93455	0.0000
C6	6.92E+10	0.642E+09	10.77881	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
GDP -C1	0.10715		1.298844	
GDP -C2	0.23441		1.993991	
GDP -C3	0.00437		0.868069	
GDP –C4	0.15819		0.516341	
GDP -C5	0.49566		5.336222	
GDP -C6	0.05392		0.581191	
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.576067			
Durbin-Watson stat	2.609221			
F-statistic(N-1),(NT-N-K)	2.285385			

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

أعطى استعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية أثرا ايجابيا للإنفاق الاستهلاكي على الدخل المطلق؛ أي أن كل زيادة في الدخل بواحد دولار ترفع من الإنفاق الاستهلاكي لبلدان شمال إفريقيا بـ: 0.107 دولار في الجزائر؛ 0.234 دولار في مصر؛
0.004 دولار في المملكة المغربية؛ 0.158 دولار في السودان؛ 0.495 دولار في تونس و0.0539 دولار في موريتانيا.

إلا أن هذه القيم تقبل بتحفظ كونها بعيدة عن الواقع الاقتصادي لكل بلد من بلدان شمال إفريقيا.

ومن الناحية الإحصائية، يدل معامل التحديد في النموذج على أن 57.6 بالمائة من تغيرات الإنفاق الاستهلاكي ناتجة عن التغيرات الحاصلة في الدخل المطلق، وبفضل اختبار الأثر الفردي الجماعي لفيشر كما هو موضح في الجدول (7)، فإن الأثر الفردي يختلف من بلد إلى آخر، مما يبين

أن أحسن تقدير هو النموذج ذو الأثر الثابت، غير أنه لا يمكن تأكيد ذلك إلا بعد تقدير النموذج ذو الأثر العشوائي والمقارنة بينهما.

2-بدلالة Between نتائج تقدير هذا النموذج مبين في الجدول التالي:

الجدول (8): النموذج الكينزي ذو الأثر العشوائي

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 1990 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.78E+10	1.16E+09	15.34482	0.0000
GDP	0.655505	0.040403	16 .22416	0.0000
T. Hausman			2.231115	1.0000
R-squared	0.564647	Sum squared resid		60.23092
Adjusted R-squared	0.563651	Lagrange_Multiplier		257.1489

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

من خلال هذا النموذج، نجد أن قيمة الاستهلاك التلقائي تبلغ في بلدان شمال إفريقيا حوالي 1.78 مليار دولار في حالة انعدام الدخل المطلق، أما الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي فإنه يوافق النظرية الاقتصادية لأنه محصور بين الصفر والواحد، كما أنه يقترب من الواقع الاقتصادي لبلدان شمال إفريقيا؛ إذ يبلغ الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي حوالي 65.5 %.

أما من الناحية الإحصائية، فإن التباين العشوائي للأفراد يختلف عن الصفر ($\delta_\varepsilon^2 \neq 0$)، وبالتالي فإن استعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة تعطي أثرا عشوائيا للأفراد (للبلدان)، وبالتالي في هذه المرحلة يجب تحديد أحسن نموذج مفسر للإنفاق الاستهلاكي، وهذا باستعمال اختبار "هوسمان" والذي من خلاله نستنتج أن هذا النموذج لا يعتبر أحسن نموذج؛ أي أن أثر البلدان ليس عشوائيا ولكنه ثابت ويختلف من بلد لآخر وهو نموذج ذو الأثر الثابت.

الفرع الخامس: تطبيق الفرضيات الأساسية لنظرية "كينزية" على بلدان شمال إفريقيا

تتمثل في الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:-هل الميل الحدي للاستهلاك يكون اقل من واحد ؟

نبحث في هذه المرحلة من الدراسة إذا كان الميل الحدي للاستهلاك أصغر من الواحد؛ باعتبار أن هذا الميل هو المشتق الجزئي بالنسبة للدخل الوطني.

لا حظ "Yang" بأن البلد الذي يتميز بميل حدي أكبر من الواحد هو البلد ذو التضخم المتفاقم، وينشأ هذا التفاقم عن طريق العلاقة ما بين نسبة ارتفاع الأسعار وزيادة النفقات على حساب الادخار.

ولكن هذه العلاقة غير مؤكدة في دراستنا، ففي الواقع تظهر في بعض بلدان شمال إفريقيا الاتجاهات التضخمية المذهلة؛ مثل : مصر والسودان ولكن ميلها الحدي أقل من الواحد، وحسب اعتقادنا فإن التضخم يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي، إلا أن العنصر الأكثر أهمية في هذا السياق سيكون على مستوى الدخل.

وإذا تحدثنا عن التصنيف فإننا نجد أن جميع "البلدان الفقيرة" تظهر بميل حدي أكبر من الواحد وتنتمي إلى البلدان ذات المجتمع الاستهلاكي.

الفرضية الثانية:- هل الميل الحدي للاستهلاك هي الدالة المتناقصة للدخل؟

للإجابة عن هذا السؤال نعتمد على العلاقة التالية[1]:

$$C_t = a + b_1 R_t + b_2 R_t^2$$

حيث تعتبر هذه العلاقة أقرب من الفكر "الكينزي".

يعبر إدخال المتغيرة R_t^2 عن فكرة انخفاض الميل الحدي للاستهلاك عند زيادة الدخل، حيث أشرنا إلى أن التعدد الخطي بين R_t^2 و R_t يؤدي إلى حدوث خلل عند التقدير، إلا أنه في بعض الأحيان لا يمكن الفصل بينهما لتأثيرهما على المتغير التابع، وإذا تجاهلنا هذا الخلل، فإن انخفاض الميل الحدي للاستهلاك سوف يعبر عنه بالقيمة السالبة[2] للمعامل وهذا b_2 يستدعي اختبار صحة هذا الميل.

إن تحليل النتائج الواردة في الجدول (5) تبين أن معامل(b_2) يكون سالبا في ثلاث من دول منطقة شمال إفريقيا؛

وبناء على ذلك وفي معظم الحالات، يلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك ينخفض وفقا للنظرية "الكينزي" عندما يزيد الدخل، إلا أنه في الدول التالية: تونس، المملكة المغربية، موريتانيا، يكون هذا

[1]Jeanney (J.M) , «La Fonction Keynésienne à l'épreuve des faits», Revue économique, Volume 53, novembre 2002, p 156 .

[2]Melville (I.C), « Consumption, Income and Wealth » Rev. Of eco. And stat, Vol 36 , 1954.

المعامل موجبا؛ أي أن الميل يتغير في اتجاه الدخل نفسه، وإشارته غير كافية لرفض الميل" الكينزي"، ويترتب عليه أن يكون ذو معنوية إحصائية.

ويلاحظ أن خمسة من ستة حالات لم يتوفر في هذا الشرط عند مستوى معنوية 0.05؛ بل هناك بلد واحد يحقق الشرط هو السودان، وبما أنه في معظم الحالات لا يكون المعامل b_2 سالبا، فإن فرضية انخفاض الميل الحدي للاستهلاك مرفوضة بدون تحفظ.

الجدول(9): تقدير النموذج الكينزي

$$C_t = a + b_1 R_t + b_2 R_t^2$$

(بالأسعار الجارية)

السنوات	البلدان	a	b_1	b_2	اختبار ستودنت للمتغيرة المفسرة R_t	اختبار ستودنت للمتغيرة المفسرة R_t^2	معامل الارتباط
2008-1990	الجزائر	2.27^{E}+10	1.460	-0.474	0.644	0.639	0.340
2008-1990	مصر	4.78^{E}+10	0.842	-0.837	4.495	0.522	0.450
2008-1990	المملكة المغربية	6.00^{E}+08	0.259	0.597	0.020	0.498	0.239
2008-1990	تونس	7.04^{E}+11	1.656	0.164	0.533	0.579	0.149
2008-1990	السودان	3.26^{E}+11	1.069	-0.710	2.139	2.225	0.817
2008-1990	موريتانيا	2.25^{E}+10	0.266	0.990	0.979	1.271	0.328

المصدر: مستخرج من البرنامج "Eviews 5"

الفرضية الثالثة:- هل الميل الحدي للاستهلاك يكون اقل من الميل المتوسط؟

يتمثل هذا الفرع في دراسة العلاقة بين الميل المتوسط والميل الحدي، حيث يرى "كينز" أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط للاستهلاك، ولاختبار صحة هذه النظرية نقارن بين ميل المقدرة لجميع الفترات المدروسة (أي بالاستعانة بالمعطيات الإحصائية)، فالميل المتوسط يحسب باستخدام عبارة $\left(\frac{\sum Tcons_i}{\sum R_i}\right)$ بينما يقدر الميل الحدي للاستهلاك عن طريق نموذج الانحدار[1].

[1]Jeanney (J.M), Op cit, p 150.

R_i :Revenu disponible de chaque pays de l'Afrique du nord étudié.

وهكذا، إذا كان الميل المتوسط ينتمي إلى مجال الثقة للميل الحدي للاستهلاك، فإننا نقول أن الميلان لا يختلفان كثيرا، أما إذا كان الميل المتوسط خارج مجال الثقة للميل الحدي للاستهلاك ، فنقول أن الميلان مختلفان تماما.

تبين النتائج الواردة في الجدول(10) أنه في ستة بلدان من شمال إفريقيا يكون الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط، مما يترتب عليه، أن المقارنة بين الميلان تستوجب التأكد من الفرضية "الكينزية" بالرغم من أن هذه الفرضية تعتبر ضعيفة مقارنة بالفرضيات التي تم اختبارها سابقا.

الجدول (10) : مقارنة بين الميل المتوسط والميل الحدي (بالأسعار الجارية)

البلدان	$\frac{C}{R}=\frac{\sum Tcons_t}{\sum R_t}$	$\frac{dC}{dR}=b$	δ_b	مجال الثقة
الجزائر	0.507	0.249	0.172	$0.0298\langle b\langle 0.468$
مصر	0.871	0.343	0.176	$-0.0081\langle b\langle 0.686$
المملكة المغربية	0.0175	0.005	0.0063	$-0.00004\langle b\langle 0.468$
تونس	0.276	0.127	0.720	$0.00044\langle b\langle 0.254$
السودان	0.553	0.465	0.0852	$0.417\langle b\langle 0.512$
موريتانيا	0.565	0.0561	0.100	$0.0001\langle b\langle 0.112$

المصدر: مستخرج من البرنامج "Eviews 5"

الاستنتاجات حول افتراض "Keynes"

إن نظرية "Keynes" ككل غير مناسبة كنموذج يفسر الإنفاق الاستهلاكي في بعض بلدان شمال إفريقيا، فدالة الاستهلاك التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه النظرية ليست قابلة للتكيف بسهولة مع هذه البلدان، كما أن العوامل التي تحددها في هذه البلدان تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التي اعتمد عليها "Keynes ".

ومن الناحية التطبيقية، فإنه إذا تبين لنا أن الدخل الوطني متغيرة مفسرة ومعنوية فإن القانون البسيكولوجي غير محقق باستمرار.

وهكذا، تقتصر تطبيق نظرية "Keynes" ليس فقط في بلدان شمال إفريقيا، وإنما في أي اقتصاد يأخذ بعين الاعتبار حجم الاستهلاك الذاتي.

المطلب الثالث: تقدير دوال الاستهلاك حسب نظرية الدخل النسبي للمدرسة الكينزية الحديثة

في هذا المطلب، نختبر أولا العبارة الأصلية لنظرية "Duesunberry" التي تعتبر بأن الميل المتوسط للاستهلاك مفسر بواسطة الدخل الوطني الحالي وأعلى دخل وطني سابق، بعدها نختبر العبارات الخاصة بالاقتصاديين "Davis" و"(Duesunberry، Akchtaine، Frome)" وذلك باستعمال النموذج ذو الأثر الثابت للزمن.

"Duesunberry"[1]:

$$APC = a + b\left(\frac{GDP_t}{GDP_0}\right)$$

"Davis"[2]:

$$Tcons_t = a + b_1 Gdp_t + b\overline{C}$$

حيث:

$\overline{C}$:هو أعلى مستوى معيشة في الماضي

b_1 :يعبر عن الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير

$(b_1 + b_2)$ تعبر عن الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل

"(Frome،Akchtaine،Duesunberry)":

$$(APC)_t = a + b_1\left(\frac{Gdp_t}{Gdp_0}\right) + b_2 (APC)_{t-1}$$

APC :هو الميل المتوسط للاستهلاك

[1] Duensunberry (J), « Income, saving and the theory of consumer behavior", Harvard University Press, Cambridge, 1949,In- 8,p128

[2] Davis (N), «consumption : how to prevent it, and how to live withit », the journal of laryngology, rhinology and otology,Cambridge University Press (1984) limited 1892.

وينقسم هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: النموذج الأصلي "Duesenberry" بدلالة الزمن

–الميل المتوسط للاستهلاك: لكي يكون مستوى المعيشة للمستهلك لا رجعة فيه يجب أن يكون تأثير الانخفاض في مستوى الدخل أقل من نسبة التأثير على النموذج.

إن قيمة b الميل المتوسط المقدر في دالة الاستهلاك ومعبرة بقيمة سالبة حسب النموذج الأصلي لـ"Duesunberry" ستكون مرتفعة في المرحلة التنازلية ($Gdp_t \rangle Gdp_0$)، لهذا قمنا بإدخال المتغيرة أعلى مستوى معيشة في الماضي كونها تناسب التغيرات في الاستهلاك في فترة الاستخدام التام.

وحسب النتائج الواردة في الجدول(11)، يلاحظ أن بعض بلدان شمال إفريقيا تعبر عن المعامل" b" بقيم سالبة. وهناك حالة وحيدة فقط يكون هذا المعامل ذو معنوية إحصائية عند مستوى 0.05، وهي الحالة موريتانيا. وبالتالي، نقول أن المتغيرة $\left(\frac{GDP_t}{GDP_0}\right)$ لا تفسر بشكل جيد مستوى الميل المتوسط للاستهلاك في هذه البلدان.

الجدول(11): تقدير نموذج ذو الأثر الثابت للزمن باستعمال العبارة الأصلية لدوزنمبري
فترة الدراسة (1990-2008)

البلدان	a	b	اختبار ستودنت لـ B	معامل الارتباط	داربين -واتسن
الجزائر	-	-	-	-	-
مصر	2.36^{E}+10	-0.236	0.564	0.139	0.560
المملكة المغربية	6.176^{E}+08	-0.633	0.343	0.0855	1.879
تونس	3.80^{E}+08	-0.120	0.473	0.117	0.831
السودان	5.83^{E}+08	-0.0106	0.0241	0.006	1.706
موريتانيا	15.80^{E}+08	-0.599	4.329	0.734	1.718

المصدر: مستخرج من البرنامج "Eviews 5"

- نموذج "Davis" بدلالة الزمن: قمنا بتقدير هذا النموذج وفقا لافتراض "Duesunberry " وتحصلنا على الجدول التالي:

الجدول(12) : تقدير نموذج ذو الأثر الثابت للزمن باستعمال عبارة "Davis"

البلدان	a	b_1	b_2	اختبار ستودنت لـ b_1	اختبار ستودنت لـ b_2	معامل الارتباط	داربين –واتسن
الجزائر	$1.98^{E}+10$	0.277	-0.163	1.325	0.549	0.334	1.882
مصر	$7.82^{E}+09$	0.187	0.716	1.394	4.012	0.787	1.934
المملكة المغربية	$4.28^{E}+08$	-0.010	0.897	1.277	2.596	0.583	1.758
تونس	$2.12^{E}+09$	0.510	0.124	0.673	0.318	0.124	1.321
السودان	$1.76^{E}+09$	0.526	-0.111	3.775	0.478	0.799	1.709
موريتانيا	$8.50^{E}+09$	0.100	0.473	1.100	2.087	0.483	2.124

المصدر: مستخرج من البرنامج "Eviews 5"

تبين هذه النتائج أن نموذج "Davis" له معنوية في البلدان الثلاثة التالية: مصر، المملكة المغربية وموريتانيا.

في حالة الجزائر والسودان، معامل b_2 يكون سالباً والميل الحدي في المدى الطويل يكون أقل من الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير، إلا أن هذه الحالة قليلة الاحتمال لأن المعامل b_2 ليس له معنوية إحصائية عند مستوى 0.05.

أما الميل الحدي للاستهلاك في مصر والمملكة المغربية يكون معقولا ونعني بذلك أن المستهلك في هذه البلدان يرغب في أن يحتفظ بالمستوى المعيشي السابق على حساب الاستهلاك الحالي.

وهكذا، فإن عبارة "Davis " تكون مفسرة إحصائيا أكثر من الجانب الاقتصادي في كل من مصر، المملكةالمغربيةوموريتانيا.

أما فيما يخص الدراسة التجريبية لاختبار نظرية (Duesunberry، Akchtaine، Frome) فيستحيل دراستها بسبب نقص في المعطيات الإحصائية.

الاستنتاجات:

لاحظنا أن أعمال "Duesunberry " استندت على فرضيتين أساسيتين وهما:

–ترابط بين الجداول لتفضيلات المستهلكين؛

– عدم التراجع في مستوى الاستهلاك على مر الزمن.

وكان هدف هذا الافتراض هو اختبار صحة هذين المبدأين قي سياق الاقتصاديات المتخلفة.

وبعد الدراسة، نعتقد أنه يمكننا استخلاص الاستنتاجات التالية:

–لا يمكننا التشكيك في صحة مبدأ الترابط بين الأذواق وتفضيلات المستهلكين؛ إن أثر التقليد كما وضحه "Duesunberry " يمكن أن يتحقق مهما كان مستوى الاقتصاد التنموي. لهذا، لا يمكننا قبول ثبات الميل الحدي للاستهلاك على أساس ثبات مظهر من مظاهر هذا الأثر؛

–نظرا لطبيعة الاقتصاد الكلي في دراستنا، فرضية عدم التراجع في مستوى الاستهلاك على مر الزمن، غير موسعة إلى حد كبير. وقد تبين في دراستنا التحليلية بأن المتغيرة المفسرة (أعلى مستوى المعيشة) في دالة الاستهلاك ليست معنوية.

الفرع الثالث: النموذج "Duesunberry" الإجمالي

يتمثل في الجدول التالي:

الجدول(13): النموذج Pooled للنظرية الدخل النسبي

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1992 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.32E+10	6.24E+09	5.320512	0.0000
GDP	0.062062	0.641112	0.096803	0.5225
GDP(-1)	0.014212	0.014223	0.999226	0.6990
AR(1)	0.776069	0.046111	16.83045	0.0000
Adjusted R-squared	0.563464			
Durbin-Watson stat	2.620988			
Wald Test		30.45510		

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

إن قيم الحدود الثابتة لهذا النموذج توافق النظرية الاقتصادية؛ قيمة الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي في المدى القصير تساوي إلى 0.062 وقيمة الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي في المدى الطويل تساوي إلى (0.062+0.0142)= 0.0762، هذه القيم مقبولة بتحفظ كونها بعيدة عن الواقع الاقتصادي لبلدان شمال إفريقيا.

أما من الناحية الإحصائية فإن 56.3 بالمائة من الإنفاق الاستهلاكي مفسر بواسطة الدخل النسبي وأعلى دخل سابق، أما اختبار"Wald" يبين تساوي التباينات من بلد إلى آخر مما يترتب عنه الحصول على أصغر تباين وبالتالي فإن المعالم تعتبر من أحسن التقديرات الخطية الغير متحيزة.

الفرع الرابع: النموذج "Duesunberry" بدلالة Within وBetween

يتم تقدير النموذج "Duesunberry " على النحو التالي:

1 – بدلالة Within : نتحصل على الجدول التالي:

الجدول(14): تقدير النموذج ذو الأثر الثابت

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 1990 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C1	7.77E+10	25.04E+09	3.103035	0.0000
C2	2.52E+10	5.427E+09	4.643449	0.0000
C3	4.23E+08	27.55E+07	1.535390	0.0111
C4	3.68E+10	7.430E+09	4.495289	0.0000
C5	1.24E+09	20.83E+08	0.595295	0.0523
C6	1.69E+10	0.682E+09	24.78005	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
GDP -C1	0.31736		6.632098	
GDP -C2	0.36267		1.079972	
GDP -C3	0.01417		2.805044	
GDP –C4	0.49212		0.525552	
GDP -C5	0.47114		2.045094	
GDP -C6	0.03221		0.322129	
GDP(-1)-C1	0.21916		1.274568	
GDP(-1)-C2	0.07243		0.333276	
GDP(-1)-C3	0.42881		0.065676	
GDP(-1)-C4	0.08505		1.014112	
GDP(-1)-C5	0.02960		0.131033	
GDP(-1)-C6	0.12221		1.229992	
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.534887			
Durbin-Watson stat	2. 600983			
F-statistic(N-1),(NT-N-K)	2.253117			

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

إن قيم الحد الثابت في الجدول (14) أكبر من الصفر وتعبر عن الاستهلاك التلقائي في بلدان شمال إفريقيا عند تغير المتغيرات المفسرة؛ وتبين معلمة الدخل النسبي أنه عندما يزداد الدخل النسبي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي:

في المجتمع الجزائري بمقدار0.317 وحدة، في المجتمع المصري بمقدار0.362 وحدة، في المجتمع المغربي بمقدار0.0141 وحدة ، في المجتمع السوداني بـ 0.492 وحدة ،في المجتمع التونسي بـ 0.471 وحدة و في المجتمع الموريتاني بـ 0.0322 وحدة.

أما الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي الطويل الأجل فيمثل زيادة الإنفاق الاستهلاكي نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة و يساوي إلى : 0.536 في الجزائر، 0.435 في مصر،0.442في المملكة المغربية، 0.577 في السودان، 0.500 في تونس و 0.154 في موريتانيا.

ويلاحظ أن الميل الحدي في المدى الطويل أكبر من الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي في المدى القصير، ذلك أن التذبذبات التي يعرفها الدخل النسبي في المدى القصير لا تؤثر كثيرا في الإنفاق الاستهلاكي بينما لو استمرت هذه التذبذبات على مستوى الدخل لمدة طويلة فإن تأثيرها في الإنفاق الاستهلاكي يكون كبيرا.

إلى جانب هذا، يبين اختبار الأثر الفردي أن أحسن تقدير هو تقدير النموذج ذو الأثر الثابت ويكون هذا الأثر مختلفاً من بلد إلى آخر كما هو موضح في الجدول رقم (14).

2-بدلالة Between : نتائج تقدير هذا النموذج في الجدول التالي:

الجدول(15): النموذج ذو الأثر العشوائي

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.70E+10	1.13E+09	28.30000	0.0000
GDP	0.014508	1.441918	0.010061	0.8094
GDP(-1)	0.027165	0.089598	0.303187	0.0541
T. Hausman			0.455666	1.0000
R-squared	0.187787	Sum squared resid		59.31299
Adjusted R-squared	0.179787	Lagrange_Multiplier		225.5618

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

من خلال اختبار لاغرانج المتعدد فقد وجد أن التباين العشوائي للأفراد(أي لبلدان شمال إفريقيا) يختلف عن الصفر، ومنه نلاحظ أنه يوجد أثر عشوائي للأفراد وبالتالي في هذه المرحلة يجب

تحديد أحسن نموذج مفسر للإنفاق الاستهلاكي وهذا باستعمال اختبار هوسمان والذي من خلاله نستنتج أن هذا النموذج لا يعتبر أحسن نموذج؛ أي أن أثر البلدان ليس عشوائيا بينما هو ثابت ويختلف من بلد إلى أخر كما هو موضح في الجدول (14) .

المطلب الرابع: تقدير دوال الاستهلاك حسب نظرية الدخل الدائم للمدرسة النقدية

نعتقد أن أفضل وسيلة لتكوين فكرة عن صحة نظرية "Friedman" هو تطبيقه على المعطيات الإحصائية لمختلف بلدان شمال إفريقيا؛ ونشير إلى أن المحاولات في هذا المجال ليست سوى الحقائق الجانبية لإعطاء تقييم شامل.

أولا– نفسر دالة الاستهلاك على أساس الدخل الدائم باستعمال نماذج بانيل حسب تحويل "كوويك".

ثانيا–_ندرس العلاقة بين مستوى الميل المتوسط للاستهلاك ومعدل النمو الاقتصادي.

ثالثا– نبين من خلال النموذج ذات الأثر الثابت، هل أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير أصغر من الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل؟

الفرع الأول: النموذج "Friedman" الإجمالي

نتائج تقدير هذا النموذج موضحة في هذا الجدول:

الجدول(16): النموذج Pooled لنظرية الدخل الدائم

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.69E+09	1.89E+09	1.942555	0.0035
GDP	0.039634	0.024119	1.643203	0.3575
TCONS(-1)	0.934480	0.183539	5.091442	0.0000
AR(1)	0.480812	0.045060	10.67046	0.0000
Adjusted R-squared	0.638711	Durbin-Watson stat		2.244948
Wald Test :		91.36176		
h- Durbin stat		15.074		

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

نجد من خلال تقدير النموذج أن قيمة الاستهلاك التلقائي توافق النظرية الاقتصادية كونها أكبر من الصفر، أما الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي (0.0396) فيكون محصوراً بين الصفر والواحد فهو يوافق النظرية الاقتصادية لكن قيمته بعيدة عن الواقع الاقتصادي لبلدان شمال إفريقيا إذ يبلغ فيه الميل الحدي حوالي 65.1 بالمائة، فعندما يتغير الدخل بوحدة واحدة فإن الإنفاق الاستهلاكي في هذه البلدان

يزداد بـ: 0.0396 وحدة، كذلك بالنسبة لمعلمة متغير الاستهلاك السابق تساوي إلى0.934 دولار والتي تدل على أن مستهلك بلدان شمال إفريقيا يكون مرتبطاً دائما باستهلاكه السابق.

ومن الناحية الإحصائية فإن نسبة 56.1 بالمائة من تغيرات الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا تكون مفسرة بالدخل الوطني وبالاستهلاك للفترة السابقة؛ كما أثبت اختبار"h.durbin" عدم وجود الارتباط الذاتي في النموذج بالنسبة للمتغيرات التابعة المؤخرة وكذلك عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من خلال اختبار داربين–واتسن.

إلى جانب هذا، يبين اختبار والد وجود تجانس التباينات من فرد إلى آخر غير أنه لا يمكن القول أن هذا النموذج هو الأحسن إلا بعد تقدير النموذج ذات الأثر الثابت.

الفرع الثاني: نموذج"Friedman" بدلالة Within وBetween

1–بدلالة Within : توضح نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول (17): نظرية الدخل الدائم بدلالة within

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C1	1.76E+09	9.942E+08	1.770126	0.0001
C2	7.82E+10	12.34E+10	0.633456	0.5223
C3	4.30E+08	27.73E+07	1.550555	0.8094
C4	2.12E+10	25.96E+09	0.816453	0.6913
C5	1.76E+09	21.54E+08	0.816924	0.0000
C6	8.50E+10	37.75E+09	2.25153	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
GDP -C1	0.22320		1.012099	
GDP -C2	0.18789		1.394086	
GDP -C3	0.01357		2.805062	
GDP –C4	0.51015		0.673333	
GDP -C5	0.52604		3.775555	
GDP -C6	0.10001		1.100066	
TCONS(-1)-C1	-0.00912		1.274078	
TCONS(-1)-C2	0.71665		0.331376	
TCONS(-1)-C3	0.42804		0.060676	
TCONS(-1)-C4	0.12444		1.015132	
TCONS(-1)-C5	-0.11102		0.131023	
TCONS(-1)-C6	0.47302		1.228999	
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.324756			
Durbin-Watson stat	2.607617			
F-statistic(N-1),(NT-N-K)	5.356605			

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

إن قيم الحد الثابت في هذا النموذج توافق النظرية الاقتصادية وتدل على أنه في حالة تغير الدخل الوطني والاستهلاك السابق فإن الاستهلاك التلقائي يتوفر في كل من: المجتمع الجزائري، المجتمع المصري، المجتمع المغربي، المجتمع السوداني، المجتمع التونسي والمجتمع الموريتاني؛ أما الدخل الوطني فله تأثير ايجابي في بعض بلدان شمال إفريقيا باستثناء المملكة المغربية؛ ويرجع السبب في ذلك أن الدخل الوطني الحالي غير كافي لتغطية الإنفاق الاستهلاكي في هذا البلد، مما يجعل المستهلك المغربي يلجأ إلى مدخراته السابقة.

أما من الناحية الإحصائية، فإن اختبار الأثر الفردي الجماعي يبين أن أحسن نموذج بين النموذج الإجمالي والنموذج ذو الأثر الثابت هو النموذج ذو الأثر الثابت.

2-بدلالة Between: يتمثل فيما يلي:

الجدول(18): نظرية الدخل الدائم بدلالة Between

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample (adjusted): 1991 2008				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.75E+09	1.16E+09	5.780126	0.0001
GDP	0.017635	0.019433	0.907456	0.5223
TCONS(-1)	0.744610	0.033258	22.38853	0.0000
T. Hausman			0.841107	1.0000
R-squared	0.563756	Sum squared resid		39.06217
Adjusted R-squared	0.562038	Lagrange_Multiplier		58. 53630

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

من خلال اختبار لاغرانج المتعدد، فإن التباين العشوائي للبلدان يختلف عن الصفر، غير أن اختبار "هوسمان" يبين أن أثر البلدان ليس عشوائيا، بينما هو ثابت ويتمثل في نموذج الجدول رقم (17).

الفرع الثالث: تطبيق الفرضيات الأساسية

تحتوي نظرية الدخل الدائم على الفرضيتين الأساسيتين هما:

الفرضية الأولى: الميل المتوسط ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

لقد قمنا باستعمال السلاسل الزمنية لاختبار صحة الفرضية القائلة بأن مستوى الاستهلاك مستقل عن الدخل الدائم، ورأينا أن "Friedman" قد أشار إلى دراسات "Kuznets" من أجل انتقاد الدالة الكينزية وتأكيد فرضيته.

وأظهرت هذه الدراسات أنه بالرغم من النمو الكبير في الدخل الحقيقي فإن الميل إلى الاستهلاك أظهر بعض الاستقرار، وبالتالي يمكن اختبار هذه الفرضية على مبدأ إدخال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرة تفسيرية الثانية إلى جانب الدخل المتاح.

وهذا النموذج يأخذ الشكل التالي:

$$APC = a + b_1 Gdp_t + b_2 \frac{1}{R_t}$$

وقد استخدم الكثير من الاقتصاديين هذه العبارة، ولكن بتعويض الميل المتوسط للاستهلاك بالميل المتوسط للادخار، فكانت النتائج المتحصلة متشابهة، وكان معامل"b_1" موجبا ومعنويا. وتتمثل التقديرات التي تحصل عليها كل من: "Singh"، "Howatker"، "Taylor"، "Modigliani" و"Swami" على الترتيب: 1.4؛ 1.36؛ 1.42؛ 1.46. هذه النتائج ناقضت نظرية "الدخل الدائم" ودعمت بوضوح "Keynes" للدخل المطلق.

أما النتائج التي تحصلنا عليها في الجدول(19) بعد تطبيق النموذج السابق، كانت أكثر تنوعا من تلك التي سبق ذكرها. فالمعامل(b_1) له معنوية في حالة واحدة وهي المملكة المغربية وقيمته (0.270 -)، وتدل إشارته السالبة حسب "Keynes" على أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يرافقه انخفاض قي الميل المتوسط للاستهلاك، بينما إذا كانت قيمة هذا المعامل موجبة فتدل على أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الميل للاستهلاك.

الجدول (19): تقدير نموذج ذو الأثر الثابت للزمن (بالأسعار الجارية)

$$APC = a + b_1 Gdp_t + b_2 \frac{1}{R_t}$$

السنوات	البلدان	a	b_1	b_2	اختبار ستودنت لـ b_1	اختبار ستودنت لـ b_2	معامل الارتباط	داربين –واتسن
2008-1990	الجزائر	2.628	0.250	9.60	1.021	1.271	0.496	1.856
2008-1990	مصر	2.870	0.349	8.41	0.754	2.069	0.696	0.903
2008-1990	المملكة المغربية	0.082	0.270-	6.02	4.820	3.083	0.827	1.500
2008-1990	تونس	1.034	0.400	3.90	0.282	1.373	0.598	1.275
2008-1990	السودان	0.387	0.170	1.14	1.192	1.643	0.443	2.063
2008-1990	موريتانيا	1.098	0.511	1.49	0.321	6.410	0.937	1.316

المصدر: مستخرج من البرنامج"*Eviews 5*"

في الواقع، النتائج التي تحصلنا عليها ليست لصالح "Keynes" وإنما لصالح "Friedman" لأن الميل للاستهلاك لا يؤثر عن طريق النمو في الدخل. ونفسر ذلك، أن في بعض البلدان التي شملتها الدراسة يتم تخصيص الزيادة في الدخول للاستهلاك بطريقة لا يتأثر مستوى الميل المتوسط بهذه الزيادة.

الفرضية الثانية: هل الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير أقل من الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل؟

للإجابة عن السؤال، قمنا بالمقارنة بين هذين الميلين حسب الجدول رقم(20) وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول(20): الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير والمدى الطويل

البلدان	الميل الحدي في المدى القصير	الميل الحدي في المدى الطويل
الجزائر	0.223	0.221
مصر	0.187	0.658
المملكة المغربية	0.0135	0.0236
السودان	0.510	0.582
تونس	0.526	0.473
موريتانيا	0.100	0.189

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على فرضيات الدخل الدائم

يبين الجدول(20)، أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير هو فعلا أصغر من الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل في كل البلدان باستثناء تونس؛ ويعني ذلك أن الدخل الوطني لهذا البلد يؤثر كثيرا في الإنفاق الاستهلاكي في المدى القصير، وإذا استمرت التذبذبات في مستوى الدخل لمدة طويلة يكون تأثيرها في الإنفاق الاستهلاكي قليلاً جدا.

أما تذبذبات الدخل الوطني التي تعرفها بقية البلدان فإنها ستستمر في المدى الطويل ويكون تأثيرها كبير جدا في الإنفاق الاستهلاكي؛ فالمستهلك في هذه البلدان يعرف تغيرات في دخله إلا أنه لا يستطيع أن يميز بين التغيرات الدائمة والمؤقتة.

الاستنتاجات حول نظرية " Friedman":

من خلال تقدير دوال الاستهلاك حسب هذه النظرية نستخلص مايلي:

– عند التحدث عن مفهوم الدخل الدائم والاستهلاك الدائم وجدنا أن هذه المفاهيم لا تتناسب من الناحية النظرية في اقتصاد أين تلعب فيه أسعار الفائدة، قروض الاستهلاك والتوقعات دورا هامشيا. وتؤكد الاختبارات التجريبية إلى حد كبير عدم توافق فرضيات "Friedman" في البلدان المعنية.

– أن المستهلك في هذه البلدان لا يميز بين المركبات الدائمة والمؤقتة لدخله؛ وكذلك عدم إمكانية الفصل بين الدخل والاستهلاك المؤقت عمليا. فالمستهلك في بعض بلدان شمال إفريقيا لديه خطة غامضة وآفاق قصيرة للاستهلاك.

– إن نظرية "الدخل الدائم " غير مفسرة من الناحية الاقتصادية بل من الناحية الإحصائية فقط في ثلاث حالات من بلدان شمال إفريقيا، لهذا نقبل باقتراح "Howatker" الذي يرى أن نظرية الدخل الدائم لا تفسر نظرية سلوك المستهلك كما يدعي "Friedman " ويعتبر "Howatker" أن هذه النظرية تعبر عن نظرية حول أخطاء القياس.

المطلب الخامس: تقدير دوال الاستهلاك حسب نظرية دورة الحياة للمدرسة الكينزية الحديثة

يتم تقدير هذه الدوال في الفروع التالية:

الفرع الأول: النموذج الإجمالي

نتائج التقدير هذا النموذج موضح في الجدول التالي:

الجدول(21): النموذج Pooled لـ"موندیلغياني"

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.23E+09	1.56E+09	4.634615	0.0035
GDP	-0.086365	0.050460	1.711553	0.7747
GDP(-1)	0.141754	0.055088	2.573228	0.2424
TCONS(-1)	0.735033	0.035790	20.53738	0.0000
Adjusted R-squared	0.567788	Durbin-Watson stat		2.611155
Wald Test		2. 610298		
h- Durbin stat		10.43		

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

يمكن تقييم النموذج في الجدول(21) على أساس إشارة المعالم،إذ أن قيمها مقبولة اقتصاديا باستثناء الدخل الوطني الحالي الذي يؤثر سلبيا على الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤدي بمستهلك في بلدان شمال إفريقيا يستعمل مدخراته لتغطية استهلاكه الحالي؛

أما من الناحية الإحصائية فيلاحظ من خلال اختبار "Wald" وجود تجانس التباينات من فرد إلى آخر في النموذج مما يترتب عنه الحصول على أصغر تباين، وبالتالي تعتبر المعالم من أحسن التقديرات الخطية الغير متحيزة غير أنه لا يمكن قول هذا إلا بعد تقدير النموذج ذو الأثر الثابت.

الفرع الثاني: نظرية دورة الحياة بدلالةWithin وBetween

نقدر النموذج "Modigliani " بدلالة:

Within-1: ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول(22): النموذج"Modigliani " بدلالة Within

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C1	1.83E+10	10.70E+08	1.710280	0.0001
C2	7.74E+09	47.57E+08	1.627029	0.9115
C3	1.32E+08	19.09E+07	0.691461	0.3666
C4	2.30E+10	4.104E+09	5.603089	0.0000
C5	1.62E+09	1.033E+08	15.72815	0.0000
C6	2.99E+09	10.87E+08	2.750689	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
GDP -C1	0.344113		1.548712	
GDP -C2	0.580555		1.332077	
GDP -C3	0.839985		1.328998	
GDP –C4	0.532204		13.46155	
GDP -C5	0.637264		5.425443	
GDP -C6	0.102202		1.088374	
GDP(-1)-C1	0.267044		1.655565	
GDP(-1)-C2	0.24876		1.987788	
GDP(-1)-C3	0.04454		18.47231	
GDP(-1)-C4	0.58334		17.23133	
GDP(-1)-C5	0.08488		1.557223	
GDP(-1)-C6	0.20340		1.944668	
TCONS(-1)-C1	0.03101		0.392333	
TCONS(-1)-C2	0.66706		3.602043	
TCONS(-1)-C3	0.52045		4.708673	
TCONS(-1)-C4	0.07254		1.836777	
TCONS(-1)-C5	0.02482		1.395552	
TCONS(-1)-C6	0.44198		2.090344	
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.888787			
Durbin-Watson stat	2.065665			
F-statistic(N-1),(NT-N-K)	24.09949			

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

يمكن تقييم هذا النموذج على أساس إشارة المعالم حيث قيم الحدود الثابتة توافق النظرية الاقتصادية، وإشارة هذه القيم موجبة تدل على أنه في حالة انعدام الدخل الوطني والاستهلاك السابق والدخل الوطني السابق يتوفر الاستهلاك التلقائي في: المجتمع المغربي، المجتمع الجزائري، المجتمع التونسي والمجتمع الموريتاني.

تبين معلمة الدخل الوطني أنه عندما يزداد الدخل الوطني بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي : في المجتمع الجزائري بمقدار 0.344 وحدة، في المجتمع المغربي بمقدار 0.839 وحدة، في المجتمع التونسي بـ 0.637 وحدة وفي المجتمع الموريتاني بـ 0.102 وحدة.

أما الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي الطويل الأجل الذي يمثل زيادة الإنفاق الاستهلاكي نتيجة زيادة الدخل الوطني بوحدة واحدة يساوي إلى: 0.611 في الجزائر، 0.884 في المملكة المغربية، 0.722 في تونس و0.203 في موريتانيا.

ويلاحظ أن الميل الحدي في المدى الطويل أكبر من الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي في المدى القصير، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية.

إلى جانب هذا، فالتقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية أعطانا أثراً ايجابياً على الإنفاق الاستهلاكي لكل بلد من بلدان شمال إفريقيا، وهذا الأثر يمثل الدخل في السنة الحالية والسابقة والاستهلاك للسنة السابقة، بالإضافة إلى ذلك فإن مقدار تأثير هذه المتغيرات يفوق كل النتائج التي دارسناها فيما سبق، وأن التأثير الفردي في هذه البلدان يختلف حسب خصائص كل بلد، وهذا باستعمال اختبار الأثر الفردي الجماعي لفيشر كما هو موضح في الجدول أعلاه.

2- بدلالة Between : وتقدير هذا النموذج يعطي الجدول التالي:

الجدول(23): النموذج ذات الثر العشوائي لـ"Modigliani"

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.28E+09	1.16E+09	5.365665	0.0000
GDP	-0.090644	0.019433	2.333366	0.0000
GDP(-1)	0.140788		3.117888	0.0000
TCONS(-1)	0.735112	0.033258	25.09099	0.0000
T. Hausman			2.129088	1.0000
R-squared	0.567656	Sum squared resid		39.06217
Adjusted R-squared	0.568666	Lagrange_Multiplier		57. 1322

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

نجد من خلال اختبار لاغرانج المتعدد أن التباين العشوائي يختلف عن الصفر، ومنه نستنتج أنه يوجد أثر عشوائي للأفراد وبالتالي في هذه المرحلة يجب تحديد أحسن نموذج مفسر للإنفاق الاستهلاكي، وهذا باستعمال اختبار "هوسمان" والذي من خلاله نستنتج أن النموذج ذو الأثر الثابت هو أحسن نموذج، ويكون أثر بلدان شمال إفريقيا ثابت ويختلف من بلد إلى آخر.

المطلب السادس: تقدير دوال الاستهلاك حسب نظرية"Taylor" للمدرسة الكينزية الجديدة

ينقسم هذا المطلب إلى :

الفرع الأول: النموذج الإجمالي

إن تقدير هذا النموذج حسب نظرية "Taylor" يعطي النتائج التالية:

الجدول(24): النموذج Pooled لـ"Taylor "

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.68E+09	1.51E+09	4.464196	0.0000
GDP-GDP(-1)	0.013543	0.058546	0.793332	0.0796
TCONS(-1)	0.115218	0.037150	0.416714	0.0932
Adjusted R-squared	0.874666	Durbin-Watson stat		2.747032
H- Durbin stat	36.53732	Wald Test		2.163332

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

من خلال هذا النموذج يلاحظ أن قيم المعالم توافق النظرية الاقتصادية وكل من الاستهلاك السابق و التغير في الدخل الوطني لهما أثرا ايجابيا على الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا؛ وعند حساب اختبار والد تحصلنا على تجانس التباينات من فرد إلى آخر مما يترتب عنه الحصول على أصغر تباين؛ بالإضافة إلى ذلك فإن المتغيرات المفسرة تفسر الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 87.4 بالمائة غير أنه لا يمكن قول أن هذا النموذج هو أحسن تقدير إلا بعد تقدير النموذج ذو الأثر الثابت.

الفرع الثاني: نموذج "Taylor" بدلالة Within و Between

1-بدلالة Within :يتمثل هذا النموذج في الجدول التالي:

الجدول (25): نموذج "Taylor " بدلالة Within

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 09/08/11 Time: 21:55				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C1	2.61E+10	8.241E+09	3.166228	0.0000
C2	1.11E+10	12.86E+09	0.863008	0.0903
C3	1.07E+08	2.352E+08	0.454846	0.0806
C4	4.18E+10	5.164E+09	8.093299	0.0000
C5	4.39E+09	2.297E+09	1.911022	0.0707
C6	1.05E+10	3.791E+09	2.769102	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
GDP-GDP(-1)-C1	0.218088		0.735566	
GDP-GDP(-1)-C2	0.088606		0.359333	
GDP-GDP(-1)-C3	0.007976		2.087555	
GDP-GDP(-1)-C4	0.521322		8.750326	
GDP-GDP(-1)-C5	0.663099		2.494022	
GDP-GDP(-1)-C6	0.024333		0.386788	
TCONS(-1)-C1	0.115218		4.416312	
TCONS(-1)-C2	0.780267		4.284231	
TCONS(-1)-C3	0.821502		3.350502	
TCONS(-1)-C4	0.207779		1.324414	
TCONS(-1)-C5	0.582033		3.182666	
TCONS(-1)-C6	0.370222		1.590899	
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.429362			
Durbin-Watson stat	2.239732			
F-statistic(N-1),(NT-N-K))	10.57242			

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

إن التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية أعطى لنا أثراً ايجابيا للمتغيرات المفسرة على الإنفاق الاستهلاكي، رغم النسبة المنخفضة لهذا النموذج مقارنة بالنموذج الإجمالي، فإن أحسن نموذج هو النموذج ذو الأثر الثابت ويظهر ذلك من خلال اختبار "والد" والذي يبين أن الأثر في بلدان شمال إفريقيا هو أثر ثابت ويختلف من بلد إلى آخر كما هو موضح في الجدول(25).

2-بدلالة Between : يتمثل في الجدول التالي:

الجدول (26): النموذج ذو الأثر العشوائي

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.26E+09	1.52E+09	5.780228	0.0000
GDP-GDP(-1)	-0.102943	0.058729	22.38846	0.0000
TCONS(-1)	0.762218	0.037267	0.907312	0.0806
T. Hausman			0.46809	1.0000
R-squared	0.564666	Sum squared resid		59.44841
Adjusted R-squared	0.566666	Lagrange_Multiplier		57.62816

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

من خلال اختبار لاغرانج المتعدد فإن التباين العشوائي للبلدان يساوي الصفر وبالتالي فإن هناك أثرا ثابتا للأفراد (البلدان) وهذا ما نستنتجه من اختبار هوسمان، وعليه يمكن القول أن النموذج المفسر للعلاقة بين التغير في الدخل الوطني والاستهلاك السابق هو النموذج ذو الأثر الثابت.

المطلب السابع: اختيار أفضل نموذج

لقد تم تقدير نماذج بانيل في المبحث السابق ولما كان الهدف هو الوقوف على نموذج الإنفاق الاستهلاكي الذي يناسب سلوك المستهلك الشمالي الإفريقي، فإننا سنقوم في هذا المطلب باختيار أفضل نموذج لمعرفة هل النماذج التي توصلنا إليها خالية من الأخطاء؟

اختبار التحديد: بتطبيق هذا الاختبار على النماذج ذات الأثر الثابت حسب النظريات التالية: النظرية الكلاسيكية، نظرية الدخل المطلق، نظرية الدخل النسبي، نظرية الدخل الدائم، نظرية دورة الحياة ونظرية تايلور نتحصل على الجدول التالي:

الجدول (27): نتائج تطبيق اختبار التحديد

نموذج ذو الأثر الثابت	$\sum e_i$	$(\sum e_i)^-$	مضاعف لاغرانج
النموذج الكلاسيكي	1.52	2.310	6.931
نموذج الدخل المطلق	7.77	60.37	191.76
نموذج الدخل النسبي	7.57	57.30	182.01
نموذج الدخل الدائم	6.25	39.06	121
نموذج دورة الحياة	1.27	1.612	4.838
نموذج تايلور	7.71	59.44	188.80

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

بمقارنة نتائج هذا الجدول بالنسبة لقيمة كاي تربيع من الدرجة الأولى المجدولة والتي تساوي إلى 9.390 في حدود95 بالمائة، يلاحظ أن هذا الاختبار يبين عدم وجود الارتباط مابين المتغيرات المفسرة والأخطاء في نموذج دورة الحياة وبالتالي يعتبر هذا النموذج خاليا من الأخطاء؛ وبهذا يمكننا اعتبار أن كل من: الاستهلاك للفترة السابقة ودخل الفترة الحالية والدخل للفترة السابقة أهم المحددات المسؤولة عن سلوك المستهلك في بلدان شمال إفريقيا.

وقد استنتجنا بأن هذا النموذج هو الأفضل إحصائيا من خلال النقاط التالية:

–أن إشارات وقيم المعاملات المقدرة للمتغيرات التفسيرية تتناسب مع افتراضات النظرية الاقتصادية والإحصائية؛

– أن قيم ستودنت لجميع المعاملات تختلف معنويا عن الصفر؛

– أن قيمة معامل التحديد مرتفعة، الأمر الذي يفيد جودة التوفيق؛أما قيمة إحصائية فيشر التي تمثل الأثر الفردي الجماعي والتي بلغت قيمتها 24.099 تؤكد أن هذا النموذج هو أحسن نموذج بمقارنة بالنموذج الإجمالي والنموذج ذو الأثر العشوائي لافتراض دورة الحياة؛

– أن قيمة داربين –واتسن تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، كذلك قيمة اختبار "والد" التي تشير إلى تجانس التباينات للأفراد (لبلدان شمال إفريقيا)؛

–أن مصفوفة التباين والتباين المشترك المتمثلة في الجدول التالي:

الجدول (28)–مصفوفة التباين والتباين المشترك–

	$Tcons_{it}$	Gdp_{it}	$Gdp_{i(t-1)}$	$Tcons_{i(t-1)}$
$Tcons_{it}$	0.993	0.994	0.902	0.899
Gdp_{it}	0.994	0.998	0.794	0.794
$Gdp_{i(t-1)}$	0.902	0.794	0.996	0.911
$Tcons_{i(t-1)}$	0.899	0.794	0.911	0.991

المصدر: مستخرج من البرنامج"Eviews 5"

متناظرة، وتعني أن المتغيرات المفسرة التالية: الدخل الوطني() Gdp_{it}، الدخل الوطني السابق () $Gdp_{i(t-1)}$ والاستهلاك السابق() $Tcons_{i(t-1)}$ لها ارتباط قوي وطردي بالمتغير التابع الذي هو الإنفاق الاستهلاكي.

المبحث الثالث: إسقاط نتائج التقدير على واقع اقتصاد شمال إفريقيا

سنقوم في هذا المبحث بإسقاط نتائج التقدير على واقع اقتصاد بلدان شمال إفريقيا وذلك:

– بتحديد المرونات الدخلية لمعرفة مدى استجابة الإنفاق الاستهلاكي في هذه البلدان عند ما يتغير دخل المستهلك في منطقة شمال إفريقيا؛

– بعرض العينة المدروسة عن طريق تحليل المعطيات بالمركبات الرئيسية (ACP)[1] والتي تسمح لنا بإسقاط مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ومجموعة من الأفراد (البلدان) المتعلقة بالعينة؛ حيث أن المتغيرات المأخوذة ممثلة بكل من الإنفاق الاستهلاكي، الدخل الوطني، الدخل الوطني السابق، الإنفاق الاستهلاكي السابق ومعدل الفائدة الحقيقي؛ وسيتم تحليل هذه العينة خلال العشريات الثلاث (1981 – 1991 –2001؛

– بدراسة العلاقة الموجودة ما بين البلدان المنتمية إلى هذه العينة من خلال تقارب الإنفاق الاستهلاكي وتباعده من أجل تصنيف هذه البلدان حسب المتغيرات المدروسة.

المطلب الأول: المرونات الدخلية

يمكننا حساب المرونات انطلاقا من النموذج ذو الأثر الثابت وفق افتراض دورة الحياة (أي نموذج الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا)، باستعمال العلاقة التالية:

$$E_{\frac{TCONS}{GDP}} = \left(\frac{dTCONS_{it}}{dGDP_{it}}\right)\left(\frac{GDP_m}{TCONS_m}\right) = C\frac{GDP_m}{TCONS_m}$$

حيث أن:

GDP_m : هو المتوسط الحسابي لقيم GDP في بلدان شمال إفريقيا؛

$TCONS_m$: هو المتوسط الحسابي لقيم TCONS في بلدان شمال إفريقيا.

–المرونة الدخلية في الجزائر:

$$E_1 = 0.357\left(\frac{5.766E+10}{31.04E+09}\right) = 0.663$$

وتعني هذه النسبة، أن كل ارتفاع أو انخفاض في الدخل بنسبة 1% يؤدي إلى تغير الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر بـ 0.663%.

[1] Michel Jambu, « Méthodes de base de l'analyse des données »,Paris, éditions Eyrolles, 1990, p 155- 177.

-المرونة الدخلية في مصر:

$$E_2 = 0.580\left(\frac{6.14E+10}{4.26E+10}\right) = 0.835$$

وتعني ذلك أنه إذا تغير الدخل بـ1%، يتغير الإنفاق الاستهلاكي في مصر بـ0.835 %.

-المرونة الدخلية في المملكة المغربية:

$$E_3 = 0.0960\left(\frac{8.60E+08}{3.46E+08}\right) = 0.225$$

0.225% هي نسبة تغير الإنفاق الاستهلاكي في المملكة المغربية إثر تغير الدخل ب 1 %.

-المرونة الدخلية في السودان:

$$E_4 = 0.532\left(\frac{4.238E+09}{14.601E+09}\right) = 0.154$$

تغير في الدخل بنسبة 1% يؤدي إلى تغير الإنفاق الاستهلاكي في السودان بـ0.154%.

-المرونة الدخلية في تونس:

$$E_5 = 0.725\left(\frac{1.17E+10}{2.11E+10}\right) = 0.402$$

كلما تغير الدخل بـ1%يتغير الإنفاق الاستهلاكي بـ0.402.%.

-المرونة الدخلية في موريتانيا:

$$E_6 = 0.114\left(\frac{1.62E+10}{2.86E+09}\right) = 0.645$$

تغير في الدخل بنسبة 1% يؤدي إلى تغير الإنفاق الاستهلاكي في موريتانيا بـ0.645%

من خلال هذه المرونات، يلاحظ أن المستهلك في هذه البلدان إذ زاد دخله بـ 1 بالمائة فإن استهلاكه يزداد مهما كان مستوى دخله الجديد.

المطلب الثاني: مقارنة وتحليل معطيات بلدان شمال إفريقيا

من أجل العينة المدروسة، سنقوم بإسقاط المتغيرات المستعملة في تقدير النموذج ثم إسقاط البلدان عن طريق تحليل المعطيات بالمركبات الرئيسية وبعد ذلك نقوم بتصنيفها إلى مجموعات.

الفرع الأول: إسقاط المتغيرات

يتم إسقاط هذه المتغيرات بواسطة معامل الارتباط وذلك باستعمال:

- مصفوفات الارتباطات:

ومن خلال الجدول رقم (29) يتبين لنا وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستهلاكي والمتغيرات المفسرة التالية: الدخل الوطني، الدخل الوطني السابق والاستهلاك السابق، وهذا مهما كانت السنة المدروسة ويكون الارتباط قويا بين هذه المتغيرات ومعامل ارتباطها يقارب 100 %، كما يلاحظ أيضا تأثير سلبي بين الإنفاق الاستهلاكي ومعدل الفائدة، حيث يقدر معامل الارتباط بين هذه المتغيرات بـ 0.129 % في سنة 1991 و0.204 % في سنة2001 وهو ارتباط ضعيف جدا، وعليه فإن الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا مفسر بالدخل الوطني، بالدخل الوطني السابق وبالاستهلاك السابق.

الجدول (29): القيم الخاصة بمصفوفات الارتباطات ونسبة المعنوية لكل ارتباط على بلدان شمال إفريقيا في السنوات 1991 و2001

1991	**Tcons91**	**GDP91**	**IRT91**	**ANTGDP91***	**ANTtcons91***
Tcons91	1.000	0.916	-0.129	0.819	0.989
GDP91	0.916	1.000	-0.463	0.990	0.885
IRT91	-0.129	-0.463	1.000	-0.569	-0.426
ANTGDP91*	0.819	0.990	-0.569	1.000	0.888
ANTtcons91*	0.989	0.885	-0.426	0.888	1.000
2001	**Tcons01**	**GDP01**	**IRT01**	**ANTGDP01***	**ANTtcons01***
Tcons01	1.000	0.889	-0.204	0.748	0.979
GDP01	0.889	1.000	-0.019	0.640	0.711
IRT01	-0.204	-0.019	1.000	-0.024	-0.211
ANTGDP01*	0.748	0.640	-0.024	1.000	0.558
ANTtcons01*	0.979	0.711	-0.211	0.558	1.000

المصدر : نتائج الخاصة لطريقة ACP (أنظر الملحق رقم8 –14 (228 –234)

*: المتغيرات في الفترات السابقة

– باستعمال نسبة التمثيل لكل محور والمتغيرات المحددة له: هذه النسب تختلف حسب السنوات بهدف الدراسة تأثير المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع وتتمثل في:

– نسبة التمثيل في سنة 1981: تقدر نسبة التمثيل للمتغيرات في المستوي بـ 71.82 % بحيث نسبة تمثيل المحور الأفقي تقدر 40.02 % والمتغيرات المحددة لهذا الأخير هي (الإنفاق الاستهلاكي الكلي، الدخل الوطني، الدخل الوطني السابق والإنفاق الاستهلاكي السابق)؛ أما نسبة تمثيل المحور العمودي فهي 31 % ، والمتغيرات المحددة لهذا الأخير هي :نسبة سعر الفائدة وأعلى دخل سابق.

– نسبة التمثيل في سنة 1991: تقدر نسبة التمثيل للمتغيرات في مستوي المتغيرات بـ 83.115 % بحيث نسبة تمثيل المحور الأفقي تقدر ب 66.555 % والمتغيرات المحددة لهذا الأخير هي (نسبة سعر الفائدة، الإنفاق الاستهلاكي الكلي والدخل الوطني السابق)، أما نسبة تمثيل المحور العمودي هي 27.374 % والمتغيرات المحددة لهذا الأخير (الدخل الوطني والإنفاق الاستهلاكي السابق).

– نسبة التمثيل في سنة 2001: تقدر نسبة التمثيل للمتغيرات في مستوي المتغيرات بـ 93.929 % بحيث نسبة تمثيل المحور الأفقي تقدر بـ 55.682 % و تمثل المتغيرات المحددة لهذا الأخير: الإنفاق الاستهلاكي الكلي ، الدخل الوطني، الدخل الوطني السابق و الإنفاق الاستهلاكي السابق، أما نسبة تمثيل المحور العمودي هي 27.453 % و المتغيرات المحددة لهذا الأخير فهي نسبة سعر الفائدة.

تمثل هذه النسب تحليل المركبات الأساسية التي تتعلق ببلدان شمال إفريقيا، حيث تكون نسبة تفسير الإنفاق الاستهلاكي في هذه البلدان بالمتغيرات التالية: الدخل الوطني، الدخل الوطني السابق والاستهلاك السابق باستثناء معدل سعر الفائدة هي 71.82% في سنة 1981، 83.115 % في سنة1991 و 93.929 % في سنة2001، ويعني هذا أن هناك 28.18 % في سنة 1981، و 16.885 % في سنة1991 و 6.071 % في سنة2001 تكون مفسرة بالمتغيرات الأخرى خارج هذا النموذج.

ويمكننا القول من خلال هذا التحليل أن المتغيرات المفسرة للإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا هي الدخل الوطني، الدخل الوطني السابق والاستهلاك السابق.

الخاتمة العامة

يعتبر الإنفاق الاستهلاكي من أهم حلقات الدورة الاقتصادية وأحد المواضيع المعقدة ذات الأولوية القصوى فيما يخص بلدان شمال إفريقيا، التي يبقى هدفها إشباع الحاجات الخاصة والعامة للمستهلك.

ولدراسة ومقارنة سلوك المستهلك في هذه البلدان، اعتمدنا على تقنيات القياس الاقتصادي، الذي يتمثل في اختيار المتغيرات وتحديد نوع العلاقة التي تربط الظاهرة المدروسة بالمتغيرات المفسرة لها، وأخيرا اختيار الطريقة الملائمة لتقدير معالم النموذج للإنفاق الاستهلاكي والاختبارات التي تجري على هذا النموذج المقدر لتقييمه في إطار النظرية الاقتصادية والإحصائية.

ذلك ما حاولنا إتباعه في هذه الأطروحة، إذ من خلال النظريات المدرجة في الفصل الأول، حاول الكثير من الاقتصاديين تفسير دالة الاستهلاك، منهم من بحث في الجانب النظري ومنهم من بحث في الجانب الاقتصادي القياسي بإعطائهم صيغ النماذج المفسرة للظاهرة وذلك بالاستعانة بعدة متغيرات تفسيرية.

كما تطرقنا في الفصل نفسه إلى العوامل الأخرى التي تؤثر على دالة الاستهلاك: مثل سعر الفائدة، مستوى الأسعار، إعادة توزيع الدخل...الخ.

إلا أنه من الصعب الحصول على كل البيانات الخاصة وكل المتغيرات وجميع العلاقات التي تربطها عند دراسة هذه الظاهرة، لذا اقتصر في هذه الدراسة على المتغيرات الأساسية باستعمال طريقة نماذج بيانات بانيل التي بواسطتها تحصلنا على كافة المعلومات في ميدان الاقتصاد الكلي ذلك بفضل نماذجها والمتمثلة في النموذج الإجمالي، نموذج بدلالة Within ونموذج بدلالة Between المبين في الجزء الأول من الفصل الثاني لهذه الأطروحة.

وحتى تكتمل الدراسة كان لا بد لنا أن نعززها بدراسة ميدانية؛ لذا خصصنا الفصل الرابع لدراسة أهم محددات الاستهلاك في بعض بلدان شمال إفريقيا. فالاستنتاج المتوصل إليه ليس عاما ولا نهائيا.

فهو من جهة غير عام، لأن العينة التي كانت محل دراستنا هي عينة محدودة في الزمان كونها تمت في أجل وجيز، ومحدودة في المكان كونها لا تشمل كل بلدان شمال إفريقيا. من جهة أخرى، ليس نهائيا لأن استنتاجنا ظرفيا ويستند إلى نطاق معرفتنا الحالي فقط.

ولقد توصلنا في دراستنا هذه إلى نوعين من النتائج، نوع خاص بالجانب النظري، والأخر متعلق بالجانب التطبيقي، ويمكن أن نوردها بشتى من التفصيل كما يلي:

1 -نتائج الدراسة النظرية: أفضت دراستنا إلى مجموعة من النتائج يمكن اختصارها فيما يلي:

- تعتبر دالة الاستهلاك الكينزية أساس الدراسات التي تناولت الاستهلاك الكلي، وحسب هذه النظرية فإن الدخل المتاح الجاري هو المحدد الرئيسي للاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا، كما قامت هذه

النظرية على عدة فرضيات أهمها تناقص الميل المتوسط للاستهلاك (دالة الاستهلاك ليست نسبية)، وكذا افتراضها وجود ميلين للاستهلاك: ميل للمجتمع ذات الدخول المنخفضة، وميل لمجتمع ذات الدخول العالية؛

- أثبتت الدراسة التجريبية على دالة الاستهلاك أن دالة الاستهلاك الكينزية ما هي إلا دالة في المدى القصير(دراسة مقطعية)، أما على المدى الطويل(السلاسل الزمنية)، فإن دالة الاستهلاك تكون نسبية للدخل(تناقض"Kuznets"). ويعتبر تفسير هذا التناقض المبرر الرئيسي لقيام نظريات الاستهلاك التي جاءت بعد نظرية الدخل المطلق، حيث فسره "Duesunberry" –الذي تنسب له نظرية الدخل النسبي بالإضافة إلى الدخل الجاري– إلى أعلى دخل تم تحقيقه في الماضي، كما فسره "Brown" بالاستهلاك المتباطئ (العادات الاستهلاكية)؛
- قامت النظريات الحديثة للاستهلاك – نظرية دورة الحياة لـ"Modigliani"، ونظرية الدخل الدائم لـ"Friedman "– باشتقاق دالة الاستهلاك الكلية بالاعتماد على نظرية الاختيارات الزمنية لـ" Irving) (Fisher,1930"، كما تعتبر الثروة في هاتين النظريتين من أهم العوامل التي تفسر الاستهلاك، إضافة إلى دخل العمل بالنسبة لـ"Modigliani" أو الدخل المتولد من الثروة لـ"Friedman"؛
- يعتبر مستوى الأسعار وتوقعها، إعادة توزيع الدخل، الفرق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو الدخل المتاح، السياسة المالية والنقدية والعولمة مجموعة العوامل غير الدخلية التي تؤثر على الاستهلاك، إلا أن أثر سعر الفائدة على الاستهلاك يعتبر ضعيف. ويبقى الدخل هو العامل الأساسي المؤثر على قرارات الاستهلاك؛
- عاد الكثير من الاقتصاديين إلى علم النفس لتقديم تفسير جديد للسلوك الاستهلاكي"(David,1985 Laibson)"، استجابة لدراسات أثبتت أن السلوك الاستهلاكي للأفراد بعيد عن الرشد والعقلانية التي نادت بها معظم النظريات الحديثة؛
- حسب المؤشر لقياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، يسير مجتمع الشمال الإفريقي من الفقر إلى الغنى عبر مراحل تطور الاقتصاد كل بلد، ويؤكد ذلك أن الدخل الوطني في بعض هذه البلدان في تزايد وبالتالي نصيب الفرد منه، إلا أن هذا لا يعني أن الأفراد يحصلون على نصيبهم العادل من الدخل؛
- بالرغم من الأزمات المالية التي عرفها العالم والتي تسببت في انخفاض الطلب على المواد الأساسية وارتفاع المنتجات الرئيسية، تمكنت بلدان شمال إفريقيا من الحفاظ على معدل نمو قدره 6% الذي يمثل القدرات الحقيقية لهذه البلدان بحيث يمكنها أن تعمل أكثر من أجل التنمية المستدامة.

2-نتائج الدراسة التطبيقية: وتتمثل في النقاط التالية:

– تبدو الدالة الكينزية التي تعتمد على تفسير الاستهلاك من خلال متغير خارجي (الدخل المتاح) صحيحة من الناحية الإحصائية في سائر دول شمال إفريقيا، إلا أننا لا نرى في هذا الارتباط الوثيق بين الدخل والاستهلاك الإثبات القاطع لصحة النظرية الكينزية.

لقد أظهرت دراسة تطور الاستهلاك بأن ارتفاع الدخل لا يتبع دائما بانخفاض في الميل المتوسط للاستهلاك بسبب تدني مستوي الدخل والاستهلاك على حد سواء. بعبارة أخرى، لا يمكن القول أن القانون السيكولوجي المفسر للتطور الديناميكي للإنفاق الاستهلاكي يتحقق دائما. وهو ما جعل الكثير من الاقتصاديين لا يعتمدون عليها؛

– تستند نظرية الدخل النسبي إلى مبدأين: المبدأ الأول يفسر استقرار الميل للاستهلاك بآلية أثر الإثبات على المدى الطويل. أما المبدأ الثاني فيعبر عن طبيعة التغيير للطباع الاستهلاكية ضمن تطور الدخل. في اقتصاد بلدان شمال إفريقيا، لا يعمل هذان الحافزان من نظرية الدخل النسبي إلا بطريقة محدودة.

إن طبيعة العلاقات الاجتماعية، ضيق الأسواق والأدوار التي تلعبها العادات، الدين، العائلة في تحديد الطرق الاستهلاكية تجعل من آلية الإثبات أداة غير فعالة إلا في نطاق نظام اجتماعي محدود نسبيا. كذلك، ورغم أن للمستهلكين في بلدان شمال إفريقيا عادات استهلاكية متميزة، إلا أن التطور غير المنتظم للدخل يكون أصعب قبولا قي هذه البلدان مقارنة بالبلدان الصناعية. صحيح أن هذه النظرية تحتوي على عناصر أساسية في تفسير سلوك المستهلك، إلا أن شروط صحتها ليست متوفرة تماما في بلدان شمال إفريقيا؛

– تبدو نظرية الدخل الدائم أقل وثوقا من سابقاتها في حالة هذه البلدان. فهي تقتضي سلوكا عقلانيا وترتيبا من قبل المستهلك. ففي الجانب القياسي، لم تتأكد صحة مختلف الفرضيات التي تقيدت بهذه النظرية. فالمداخيل المستقبلية ليس لها سوى تأثير محدود على مستوى الاستهلاك الجاري، كما أن طريقة المعدلات المتنقلة في تمييز الدخل بين مكوناته الدائمة والمؤقتة تعطي أحيانا نتائج معبرة من الناحية الإحصائية ولكن التفسير الاقتصادي يبين أنه ليس بوسع المستهلك التفرقة بين دخله الدائم ودخله المؤقت. وهذه الصياغة القياسية لنظرية الدخل الدائم تشكل تطورا في نوعية التصحيح ولكن دون أن تعطي تفسيرا مقنعا لسلوك المستهلك؛

– قد أعطت نظرية دورة الحياة أفضل النتائج، ويمكن تفسير ذلك على أن الكثير من المستهلكين في مرحلة الشيخوخة الذين يعيشون على نفقة ذويهم حيث ارتباط العائلات وتوصية الشريعة برعاية الوالدين والأقارب، فإنهم حسب هذه النظرية سوف يفكرون في الاستهلاك بنفس الأهمية التي تتعلق في ذهن الآخرين (غير المسلمين)، وبالتالي سوف يدخرون لهذه المرحلة، وعليه يمكن القول أن تمويل الاستهلاك بعد سن التقاعد يبقى دافعا قويا للادخار كما قررت ذلك هذه النظرية، لكن تضاف إليه اهتمامات أخرى مثل التوفير والاحتياط ضد المرض، والرغبة في ترك ثروة للأبناء.

إذن، فإن نظرية دورة الحياة في صيغتها التي أوردها كل من "Ando و Modigliani" تتناسب مع سلوك استهلاك المستهلك في بعض بلدان شمال إفريقيا؛

- وثبت بعد دراسة المرونة الدخلية، أن الإنفاق الاستهلاكي يمكن أن يتأثر ايجابيا أو سلبيا عبر فترة زمنية بسبب التوقعات المستقبلية بالدخل، ووفق هذه المرونة فإن ارتفاع متوسط دخل الفرد في بلدان شمال إفريقيا سوف يؤدي إلى ارتفاع إنفاق فرد الشمال الإفريقي. وعليه، فإن تغير مستوى الاستهلاك في المستقبل يتطلب تغير في مستوى الدخل في الوقت الحاضر وذلك لأن استهلاك فرد الشمال الإفريقي في المستقبل يعتمد على عاداته الاستهلاكية ومستوى دخله في الوقت الحاضر؛

-إلى جانب هذا، عند أخذنا كل الفترة المدروسة (1981، 1991،2001) تحصلنا على تقارب الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا والمتمثلة في الجزائر، تونس، المملكة المغربية، ليبيا، مصر وموريتانيا ماعدا السودان؛ غير أن هذا التقارب يختلف من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى. واستنتجنا بأن هذه البلدان هي بلدان ذات مجتمعات استهلاكية ماعدا موريتانيا؛

- وبهذا عند استعمال نماذج بيانات بانيل وطريقة تحليل المعطيات بالمركبات الرئيسية، أن ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي يتوقف على زيادة كل من: الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي السابق والاستهلاك السابق (أي الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الفترة الماضية).

ولقد سمح لنا الجمع بين متغيرات النموذج بالكشف عن أربعة مصطلحات جديدة ضمن دالة الاستهلاك، وهي:

- تأثير الاستهلاك المستقل، الذي يمثل واقع إنفاق حديث على الإنفاق الحالي ويتيح بذلك شرح السبب الذي يجعل الدخل يرتفع دون أن يتبع بزيادة مباشرة في الاستهلاك. وهو يشكل بذلك نظيرا لأثر الإثبات بما يترتب عنه، أحيانا، زيادة في الاستهلاك حتى ولو لم يرتفع الدخل. كما أنه يمثل التغيرات الجديدة في العادات الاستهلاكية المكتسبة لداعي التغيرات في مستوى الاستهلاك؛

- تحليل الاستهلاك على المدى القصير والمدى الطويل، فالجمع بين مؤشري الزيادة $(Tcons_t, Tcons_{t-1})$،(GDP_t, GDP_{t-1}) يتيح إبعاد مسألة الانتقال من التحليل قصير المدى إلى التحليل طويل المدى. ففي حالة أن أي زيادة في الدخل تخصص للاستهلاك على المدى الطويل، فإن إبراز هذين المؤشرين تجعل من هذه الآلية جزءا لا يتجزأ من دالة الاستهلاك. وعلى ضوء هذا التفسير يمكن فهم الاختلاف بين تقديرات ناتجة عن دالة للمدى القصير ودالة للمدى الطويل؛

- سرعة التصحيح، في هذه الحالة فإن تخصيص الزيادة في الدخل لأغراض استهلاكية لا تتحقق بنفس االوتيرة لا على مستوى الأفراد ولا على مستوى المجتمع. فهناك أفراد ينفقون حاليا كل زيادة في مواردهم، في حين يفضل آخرون تأخير ذلك لأمر قد يقصر أو يطول. تمثل مجموعة المتغيرات $(Tcons_{t-1}, GDP_t, GDP_{t-1})$ آلية التصحيح، وهي بذلك ميزة من مميزات السلوك الاستهلاكي، لهذا كان من الضروري إدراجها في النموذج؛

– تميز العادات الاستهلاكية (مخزون، تدفق) ومجموعة المتغيرات $(Tcons_t, Tcons_{t-1}, GDP_t, GDP_{t-1})$ بين جانبين من العادات الاستهلاكية : يعبر أولها عنه بـ $(Tcons_{t-1}, GDP_{t-1})$ وتعبر عن مخزون العادات المكتسبة إلى أن تنتهي الفترة الجارية. أما الثانية $(Tcons_t, Tcons_{t-1})$، فهي تجسد التغير الذي يشجع على تغيير العادات الاستهلاكية، والتي قد تعبر عن تواتر أو تدفق العادات الناتجة عن هذا التغير، ومن الواضح أن العادات الاستهلاكية تتغير عندما يتغير الاستهلاك مقارنة بالحالة التي يكون فيها مستقرا.

تستحق هذه العوامل الأربعة الجديدة التي برزت من خلال تشكيل النموذج دراسة معمقة، ولكن لم يسمح لنا بروز هذه العوامل عند مرحلة متأخرة من دراستنا التعمق في هذه المسألة ولا التفكير في طريقة لعزلها ومحاولة تقديرها كميا. كذلك، فإن توسيع هذا النموذج يشمل الدول المتقدمة من جهة والإطار الاقتصادي الجزئي من جهة أخرى يمكن أن يكون موضوع بحث قادم.

يعد اكتشاف المتغيرات المحددة لمستوى الاستهلاك مجالا يتيح التفكير في الوسائل الكفيلة بالتأثير على هذا المستوى. وتفيد دراستنا بأن النمو الاقتصادي في بلدان شمال إفريقيا تزامنت مع زيادة في معدل الاستهلاك الذي يتطور ببطء ولكن بانتظام... ولم يكن لمختلف السياسات المتبعة في سبيل تقليص الجزء المستهلك سوى أثر ضعيف وغير مؤكد. يتوقف نجاح سياسة التجارة الخارجية على طبيعة السلع المستوردة، كما أن السياسة الجبائية غير المباشرة وسياسة إعادة توزيع المداخيل تؤثر على تركيبة الاستهلاك أكثر مما تؤثر على مستواه. لهذا فإن التأثير على هذا الأخير يتطلب العودة لمتغيرات النموذج لإبراز أهم العوامل الأربعة الآتية: التأثير على الدخل (الزيادة في مستوى الدخل)، التأثير على العادات الاستهلاكية (ترشيد النفقات وحملة تعبئة)، التأثير على سرعة التصحيح (التحكم في الحاجات، في القروض الاستهلاكية وفي الإشهار) والتأثير على النزعة النقدية (المبادلات في القطاع التقليدي).

وبهذا نكون قد أجبنا على التساؤلات التي تم طرحها في المقدمة، إلا أنه لم تتم معالجة بعض النقاط وبعض المشاكل التي ظلت عالقة.

يندرج هذا البحث ضمن الإطار الكلي، وعليه فإن العديد من جوانب ظاهرة الاستهلاك لم يتم معالجتها، ونذكر على وجه الخصوص دراسة ميزانية الأسر وحجم الأسرة، الفئات الاجتماعية والمهنية، سن رب الأسرة... الخ ودراسة بنية الاستهلاك (الغذاء والمأوى والملبس والسلع المعمرة ... الخ). لقد أردنا أن نوضح تأثير المتغيرات النوعية (أو المتغيرات غير المستقلة) المرتبطة بالتخلف الاقتصادي على مستوى الاستهلاك وذلك بإدخال متغيرات مثل مؤشر التوزيع القطاعي لتكثيف الدخل، مؤشر السيولة النقدية للاقتصاد. ولتحقيق هذا الهدف كان لا بد وأن لا تواجهنا ندرة في البيانات الإحصائية.

وعلاوة على ذلك، يمكن إدراج متغيرات أخرى في وظيفة الاستهلاك مثل الكتلة النقدية ودرجة السيولة والائتمان الاستهلاكي. فهذه العوامل المختلفة التي لم نتمكن من معالجتها في دراستنا يمكن أن تفتح

مجالا لبحوث علمية جديدة لاحقة لفهم ظاهرة الاستهلاك والادخار وتحليل سلوكاتها في بلدان شمال إفريقيا.

والواقع أن هيكل وظروف اقتصاديات هذه البلدان تؤدي إلى اختلافات في طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية. وكثيرا ما كان نقلها هو مجرد علاقات وجدت في البلدان الصناعية وفي دول العالم الثالث، عمدت دراسات اقتصادية قياسية وتحليلية معمقة إلى إبراز وإظهار طبيعة هذه العلاقات.

ملحق 1

النموذج الكلاسيكي الأصلي

Dependent Variable: TCONS
Method: Pooled Least Squares
Date: 09/08/11 Time: 13:19
Sample (adjusted): 1991 2009
Included observations: 79 after adjustments
Cross-sections included: 3
Total pool (balanced) observations: 237

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.51E+10	7.93E+09	0.316751	0.5018
INTERRATE	-0.543117	1.03E+08	0.527882	0.5981

R-squared	0.339504	Mean dependent var	3.15E+10
Adjusted R-squared	0.339002	S.D. dependent var	2.81E+10
Durbin-Watson stat	1.963640	Prob(F-statistic)	0.000000
F-statistic	611.9908		

ملحق2

2 –النموذج الكلاسيكي:

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1990 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.07E+10	6.88E+09	3.008720	0.0020
INTERRATE	-0.524121	1.55E+08	0.003381	0.6770
AR(1)	0.964459	0.020901	7.977262	0.0001
R-squared	0.848605	Durbin-Watson stat		2.077880
Wald Test:		3.400883		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C1	26.13E+10	10.25E+09	25.49268	0.0000
C2	5.01E+10	12.06E+08	4.154220	0.0119
C3	9.77E+08	14.50E+07	6.737931	0.0000
C5	5.05E+10	23.55E+08	21.44373	0.0000
C6	1.07E+10	0.555E+09	19.27927	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
INTERRATE -C1	-3.22660		1.972297	
INTERRATE -C2	7.68503		0.533933	
INTERRATE-C3	-3.00014		0.416064	
INTERRATE-C5	1.32994		0.505052	
INTERRATE-C6	1.09966		2.848909	
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.826854			
F-statistic(N-1),(NT-N-K)	2.490091			
Durbin-Watson stat	2.078416			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.55E+10	1.22E+09	29.09836	0.0000
INTERRATE	-5.150152	1.366776	3.768102	0.0100
T. Hausman			22.66060	1.0000
R-squared	0.022444	Sum squared resid		1.800332
Adjusted R-squared	0.023445	Lagrange_Multiplier		152.7731

ملحق 3

3 –النموذج " Keynes":

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.14E+10	6.55E+09	4.793893	0.0019
GDP	0.556951	0.673219	0.882729	0.5977
AR(1)	0.783338	0.046111	16.98809	0.0000
Adjusted R-squared	0.523602	Durbin-Watson stat		2.677670
Wald Test	73.62622			
Sample: 1990 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C1	10.5E+10	12.12E+09	8.663366	0.0000
C2	4.33E+08	11.69E+08	0.370402	0.0159
C3	6.78E+08	13.92E+07	4.870689	0.0000
C4	3.08E+08	6.33E+07	4.865718	0.0000
C5	8.69E+10	29.03E+08	29.93455	0.0000
C6	6.92E+10	0.642E+09	10.77881	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
GDP -C1	0.10715		1.298844	
GDP -C2	0.23441		1.993991	
GDP -C3	0.00437		0.868069	
GDP –C4	0.15819		0.516341	
GDP -C5	0.49566		5.336222	
GDP -C6	0.05392		0.581191	
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.576067			
Durbin-Watson stat	2.609221			
F-statistic(N-1),(NT-N-K)	2.285385			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.78E+10	1.16E+09	15.34482	0.0000
GDP	0.655505	0.040403	16 .22416	0.0000
T. Hausman			2.231115	1.0000
R-squared	0.564647	Sum squared resid		60.23092
Adjusted R-squared	0.563651	Lagrange_Multiplier		257.1489

ملحق 4

3 –النموذج " Duesenberry":

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1992 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.32E+10	6.24E+09	5.320512	0.0000
GDP	0.062062	0.641112	0.096803	0.5225
GDP(-1)	0.014212	0.014223	0.999226	0.6990
AR(1)	0.776069	0.046111	16.83045	0.0000
Adjusted R-squared	0.563464			
Durbin-Watson stat	2.620988			
Wald Test		30.45510		
Sample: 1990 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C1	7.77E+10	25.04E+09	3.103035	0.0000
C2	2.52E+10	5.427E+09	4.643449	0.0000
C3	4.23E+08	27.55E+07	1.535390	0.0111
C4	3.68E+10	7.430E+09	4.495289	0.0000
C5	1.24E+09	20.83E+08	0.595295	0.0523
C6	1.69E+10	0.682E+09	24.78005	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
GDP -C1	0.31736		6.632098	
GDP -C2	0.36267		1.079972	
GDP -C3	0.01417		2.805044	
GDP –C4	0.49212		0.525552	
GDP -C5	0.47114		2.045094	
GDP -C6	0.03221		0.322129	
GDP(-1)-C1	0.21916		1.274568	
GDP(-1)-C2	0.07243		0.333276	
GDP(-1)-C3	0.42881		0.065676	
GDP(-1)-C4	0.08505		1.014112	
GDP(-1)-C5	0.02960		0.131033	
GDP(-1)-C6	0.12221		1.229992	
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.534887			
Durbin-Watson stat	2. 600983			
F-statistic(N-1),(NT-N-K)	2.253117			
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.70E+10	1.13E+09	28.30000	0.0000
GDP	0.014508	1.441918	0.010061	0.8094
GDP(-1)	0.027165	0.089598	0.303187	0.0541
T. Hausman			0.455666	1.0000
R-squared	0.187787	Sum squared resid		59.31299
Adjusted R-squared	0.179787	Lagrange_Multiplier		225.5618

ملحق 5

4 –النموذج " Friedman":

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.69E+09	1.89E+09	1.942555	0.0035
GDP	0.039634	0.024119	1.643203	0.3575
TCONS(-1)	0.934480	0.183539	5.091442	0.0000
AR(1)	0.480812	0.045060	10.67046	0.0000
Adjusted R-squared	0.638711	Durbin-Watson stat		2.244948
Wald Test :		91.36176		
h- Durbin stat		15.074		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C1	1.76E+09	9.942E+08	1.770126	0.0001
C2	7.82E+10	12.34E+10	0.633456	0.5223
C3	4.30E+08	27.73E+07	1.550555	0.8094
C4	2.12E+10	25.96E+09	0.816453	0.6913
C5	1.76E+09	21.54E+08	0.816924	0.0000
C6	8.50E+10	37.75E+09	2.25153	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
GDP -C1	0.22320		1.012099	
GDP -C2	0.18789		1.394086	
GDP -C3	0.01357		2.805062	
GDP –C4	0.51015		0.673333	
GDP -C5	0.52604		3.775555	
GDP -C6	0.10001		1.100066	
TCONS(-1)-C1	-0.00912		1.274078	
TCONS(-1)-C2	0.71665		0.331376	
TCONS(-1)-C3	0.42804		0.060676	
TCONS(-1)-C4	0.12444		1.015132	
TCONS(-1)-C5	-0.11102		0.131023	
TCONS(-1)-C6	0.47302		1.228999	
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.324756			
Durbin-Watson stat	2.607617			
F-statistic(N-1),(NT-N-K)	5.356605			
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample (adjusted): 1991 2008				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.75E+09	1.16E+09	5.780126	0.0001
GDP	0.017635	0.019433	0.907456	0.5223
TCONS(-1)	0.744610	0.033258	22.38853	0.0000
T. Hausman			0.841107	1.0000
R-squared	0.563756	Sum squared resid		39.06217
Adjusted R-squared	0.562038	Lagrange_Multiplier		58. 53630

5 –النموذج " F.Modigliani": **ملحق 6**

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.23E+09	1.56E+09	4.634615	0.0035
GDP	-0.086365	0.050460	1.711553	0.7747
GDP(-1)	0.141754	0.055088	2.573228	0.2424
TCONS(-1)	0.735033	0.035790	20.53738	0.0000
Adjusted R-squared	0.567788	Durbin-Watson stat		2.611155
Wald Test		2. 610298		
h- Durbin stat		10.43		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C1	1.83E+10	10.70E+08	1.710280	0.0001
C2	7.74E+09	47.57E+08	1.627029	0.9115
C3	1.32E+08	19.09E+07	0.691461	0.3666
C4	2.30E+10	4.104E+09	5.603089	0.0000
C5	1.62E+09	1.033E+08	15.72815	0.0000
C6	2.99E+09	10.87E+08	2.750689	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
GDP -C1	0.344113		1.548712	
GDP -C2	0.580555		1.332077	
GDP -C3	0.839985		1.328998	
GDP –C4	0.532204		13.46155	
GDP -C5	0.637264		5.425443	
GDP -C6	0.102202		1.088374	
GDP(-1)-C1	0.267044		1.655565	
GDP(-1)-C2	0.24876		1.987788	
GDP(-1)-C3	0.04454		18.47231	
GDP(-1)-C4	0.58334		17.23133	
GDP(-1)-C5	0.08488		1.557223	
GDP(-1)-C6	0.20340		1.944668	
TCONS(-1)-C1	0.03101		0.392333	
TCONS(-1)-C2	0.66706		3.602043	
TCONS(-1)-C3	0.52045		4.708673	
TCONS(-1)-C4	0.07254		1.836777	
TCONS(-1)-C5	0.02482		1.395552	
TCONS(-1)-C6	0.44198		2.090344	
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.888787			
Durbin-Watson stat	2.065665			
F-statistic(N-1),(NT-N-K)	24.09949			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.28E+09	1.16E+09	5.365665	0.0000
GDP	-0.090644	0.019433	2.333366	0.0000
GDP(-1)	0.140788		3.117888	0.0000
TCONS(-1)	0.735112	0.033258	25.09099	0.0000
T. Hausman			2.129088	1.0000
R-squared	0.567656	Sum squared resid		39.06217

ملحق 7

6 –النموذج " Taylor":

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.68E+09	1.51E+09	4.464196	0.0000
GDP-GDP(-1)	0.013543	0.058546	0.793332	0.0796
TCONS(-1)	0.115218	0.037150	0.416714	0.0932
Adjusted R-squared	0.874666	Durbin-Watson stat		2.747032
H- Durbin stat	36.53732	Wald Test		2.163332

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 09/08/11 Time: 21:55				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C1	2.61E+10	8.241E+09	3.166228	0.0000
C2	1.11E+10	12.86E+09	0.863008	0.0903
C3	1.07E+08	2.352E+08	0.454846	0.0806
C4	4.18E+10	5.164E+09	8.093299	0.0000
C5	4.39E+09	2.297E+09	1.911022	0.0707
C6	1.05E+10	3.791E+09	2.769102	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
GDP-GDP(-1)-C1	0.218088		0.735566	
GDP-GDP(-1)-C2	0.088606		0.359333	
GDP-GDP(-1)-C3	0.007976		2.087555	
GDP-GDP(-1)-C4	0.521322		8.750326	
GDP-GDP(-1)-C5	0.663099		2.494022	
GDP-GDP(-1)-C6	0.024333		0.386788	
TCONS(-1)-C1	0.115218		4.416312	
TCONS(-1)-C2	0.780267		4.284231	
TCONS(-1)-C3	0.821502		3.350502	
TCONS(-1)-C4	0.207779		1.324414	
TCONS(-1)-C5	0.582033		3.182666	
TCONS(-1)-C6	0.370222		1.590899	
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.429362			
Durbin-Watson stat	2.239732			
F-statistic(N-1),(NT-N-K))	10.57242			

Dependent Variable: TCONS				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample (adjusted): 1991 2009				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.26E+09	1.52E+09	5.780228	0.0000
GDP-GDP(-1)	-0.102943	0.058729	22.38846	0.0000
TCONS(-1)	0.762218	0.037267	0.907312	0.0806
T. Hausman			0.46809	1.0000
R-squared	0.564666	Sum squared resid		59.44841
Adjusted R-squared	0.566666	Lagrange_Multiplier		57.62816

ملحق 8

1 - **النتائج المركبات الرئيسية باستعمال** spsss version 8

أ- بالنسبة لسنة 2001

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	n analyse
TCONS01	9,6666	,81079	6
GDP01	4,3333	,51435	6
ANTGDP01	3,9516	,00015	6
ANTCON01	2,9966	1,8039	6
IRT01	8.6373	4.6298	6

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,459
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approché	57,499
	ddl	10
	Signification	,000

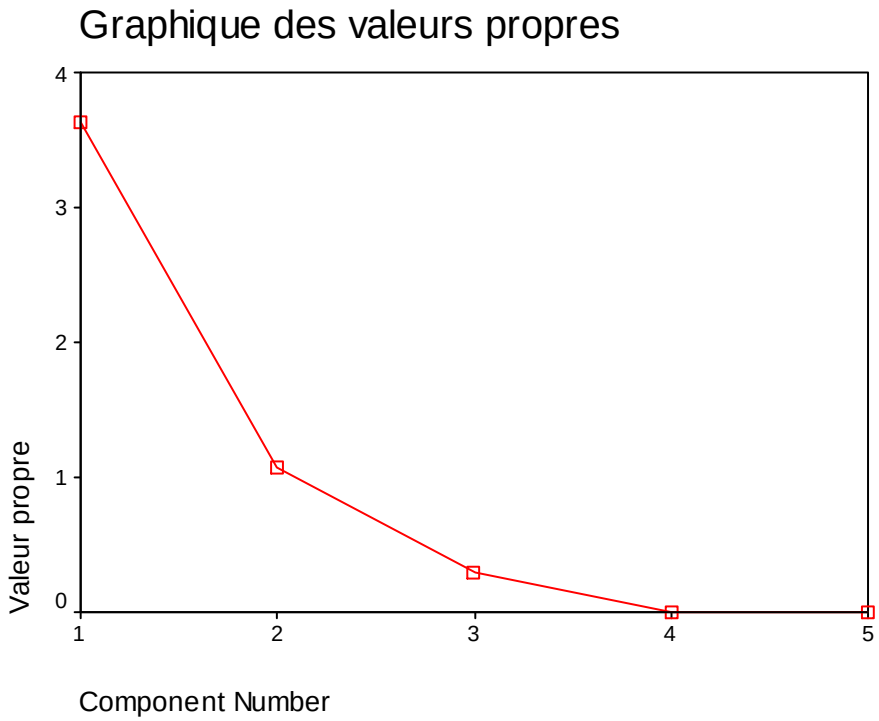

ملحق9

Matrice des composantes

	Composante	
	1	2
TCONS01	,956	,135
ANTCON01	,956	,127
GDP01	,946	-,202
ANTGDP01	,945	-,208
IRT01	,141	,974

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
a 2 composantes extraites.

Qualité de représentation

	Extraction
TCONS01	,932
GDP01	,936
ANTGDP01	,936
ANTCON01	,930
IRT01	,969

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.

Variance expliquée totale

	Sommes des carrés chargées			Somme des carrés pour la rotation		
Composante	Total	% de la variance ==	% cumulés	Total	% de la variance ==	% cumulés
1	3,635	72,705	72,705	3,608	72,162	72,162
2	1,067	21,340	94,045	1,094	21,883	94,045

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.

Matrice des composantes après rotation

	Composante	
	1	2
GDP01	,962	-,104
ANTGDP01	,961	-,109
ANTCON01	,938	,224
TCONS01	,937	,232
IRT01	4,027E-02	,983

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.
a La rotation a convergé en 3 itérations.

ملحق 10

Matrice de tranformation des composantes

Composante	1	2
1	,995	,103
2	-,103	,995

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

Matrice de corrélation

		TCONS01	GDP01	ANTGDP01	ANTCON01	IRT01
Corrélation	TCONS01	1,000	,889	,748	,979	-,204
	GDP01	,889	1,000	,640	,711	-,019
	ANTGDP01	,748	,640	1,000	,558	-,024
	ANTCON01	,979	,711	,558	1,000	-,211
	IRT01	-,204	-,019	-,024	-,211	1,000

a Déterminant = 1,027E-10

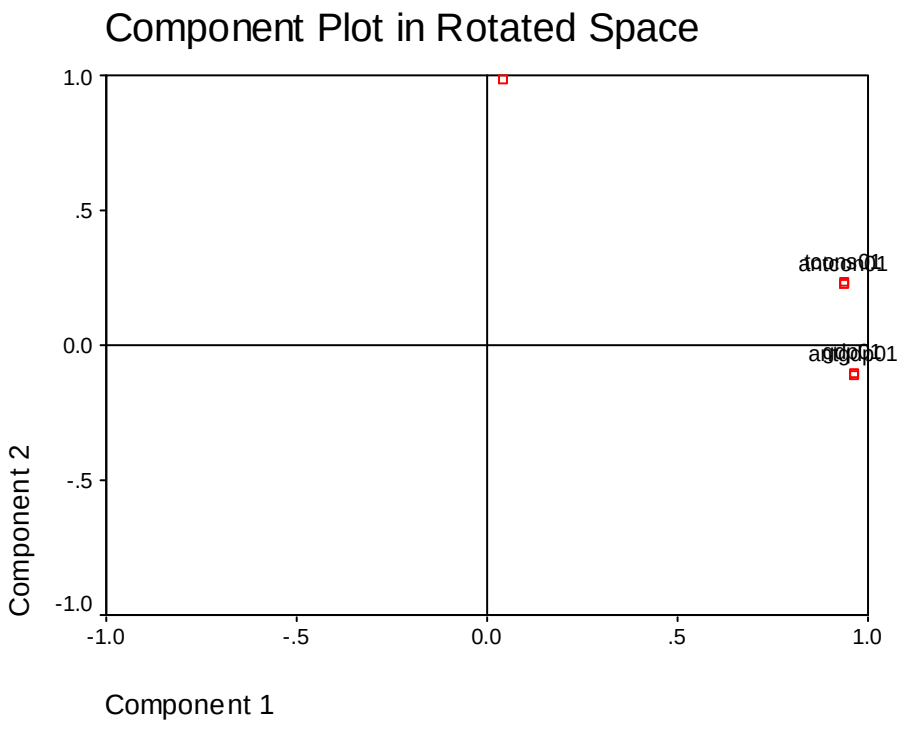

ملحق 11

ب- بالنسبة لسنة 1991

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	n analyse
TCONS91	4,3510	,14536	6
GDP91	3,0720	1,17221	6
ANTCON91	2,7300	,73966	6
ANTGDP91	2,5862	,11422	6
IRT91	-1.7418	5.4399	6

Matrice de corrélation

Matrice de corrélation(a)

		TCONS91	GDP91	ANTCON91	ANTGDP91	IRT91
Corrélation	TCONS91	1,000	,916	,825	,819	-,129
	GDP91	,916	1,000	,885	,990	-,463
	ANTCON91	,989	,885	1,000	,888	-,426
	ANTGDP91	,819	,990	,888	1,000	-,426
	IRT91	-,129	-,463	-,426	-,426	1,000

a Déterminant = 1,319E-03

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,314
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approché	16,578
	ddl	10
	Signification	,084

ملحق 12

Matrice des composantes

	Composante	
	1	2
TCONS91	,984	-,165
IRT91	-,901	-,272
ANTGDP91	,823	,481
ANTCON91	,775	-,465
GDP91	-,127	,938

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
a 2 composantes extraites.

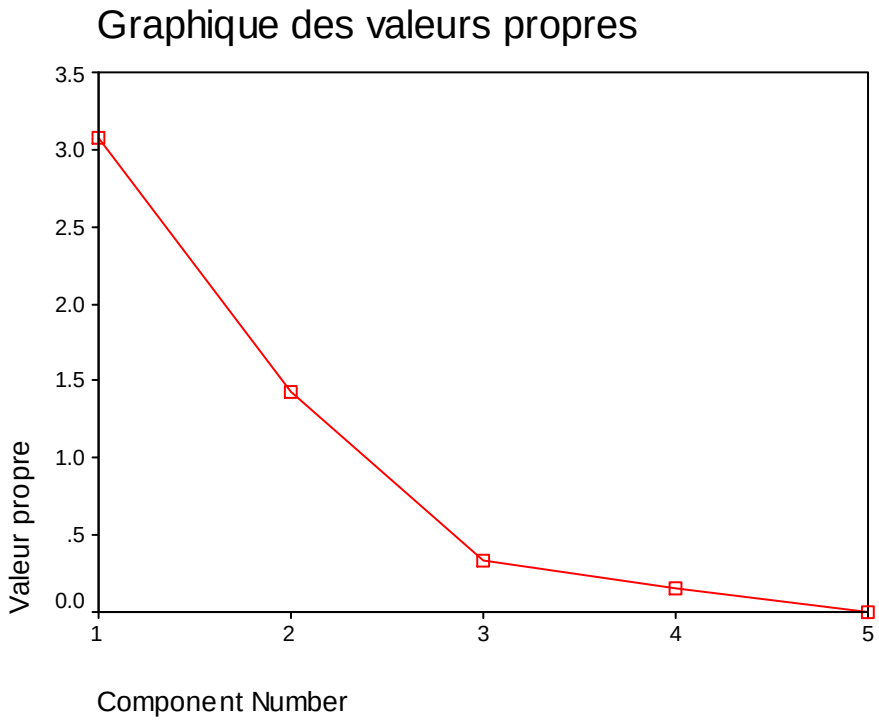

ملحق 13

Matrice des composantes

	Composante 1	2
TCONS91	,984	-,165
IRT91	-,901	-,272
ANTGDP91	,823	,481
ANTCON91	,775	-,465
GDP91	-,127	,938

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
a 2 composantes extraites.

Qualité de représentation

	Extraction
TCONS91	,995
GDP91	,896
ANTCON91	,816
ANTGDP91	,909
IRT91	,886

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.

Variance expliquée totale

	Sommes des carrés chargées			Somme des carrés pour la rotation		
Composante	Total	% de la variance ==	% cumulés	Total	% de la variance ==	% cumulés
1	3,075	61,491	61,491	2,928	58,564	58,564
2	1,429	28,570	90,062	1,575	31,498	90,062

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.

Matrice des composantes après rotation

	Composante 1	2
IRT91	-,941	9,327E-03
ANTGDP91	,929	,214
TCONS91	,890	-,451
GDP91	,159	,933
ANTCON91	,601	-,675

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.
a La rotation a convergé en 3 itérations.

ملحق 14

Matrice de tranformation des composantes

Composante	1	2
1	,955	-,298
2	,298	,955

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

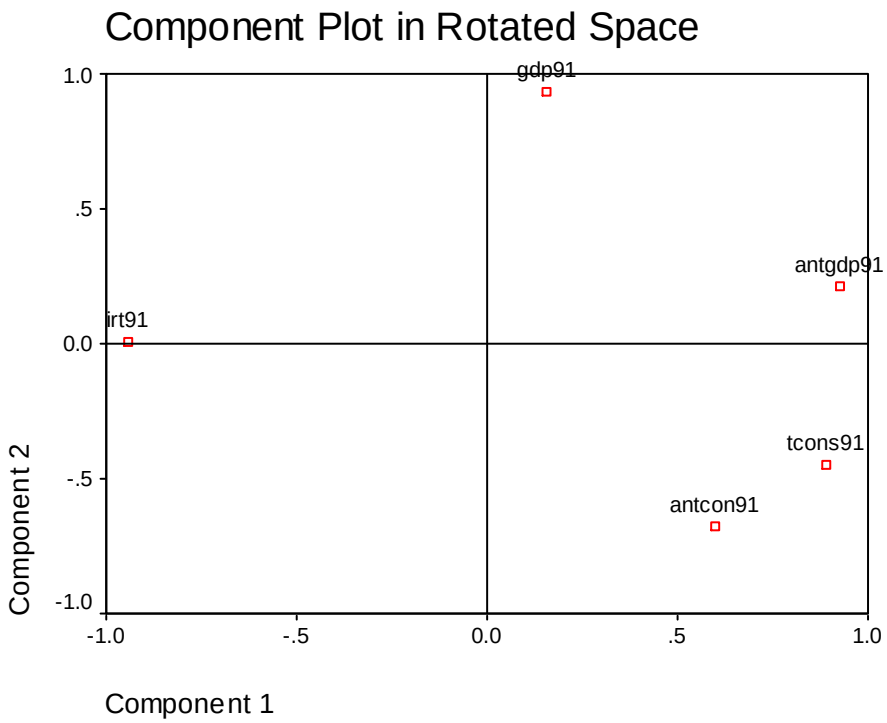

Matrice des coefficients des composantes

	Composante 1	2
TCONS91	,271	-,206
GDP91	,156	,639
ANTCON91	,144	-,386
ANTGDP91	,356	,242
IRT91	-,337	-,094

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

Matrice de covariance des composantes

Composante	1	2
1	1,000	,000
2	,000	1,000

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

ملحق 15

2- منحنيات القيم المشاهدة لـ Tcons: **و القيم المقدرة لنموذج الإنفاق الاستهلاكي وفقا لافتراض دورة الحياة في بلدان شمال إفريقيا :**

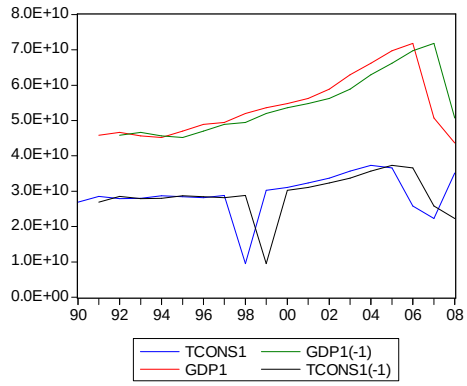

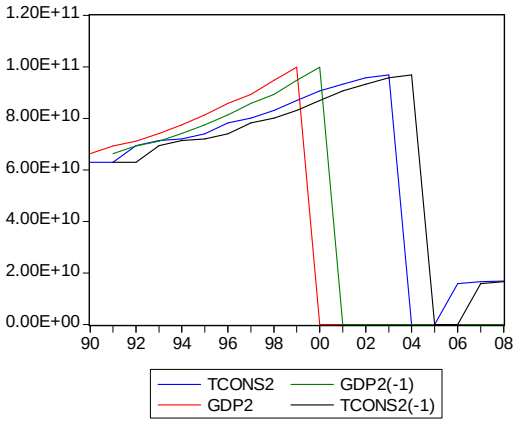

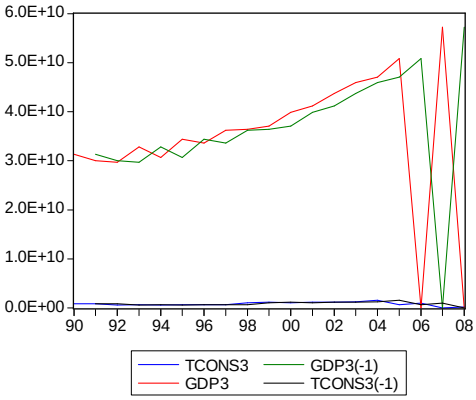

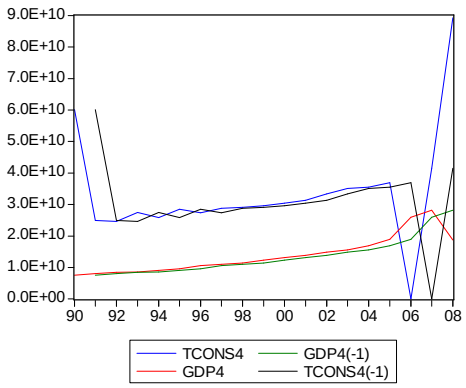

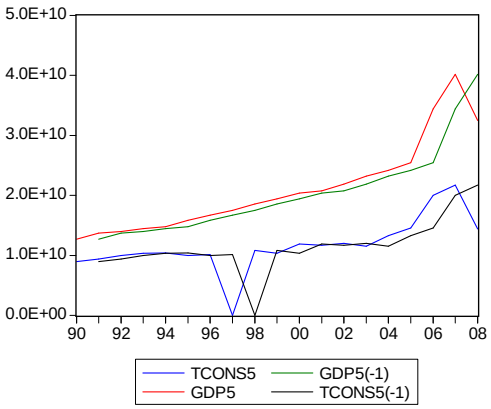

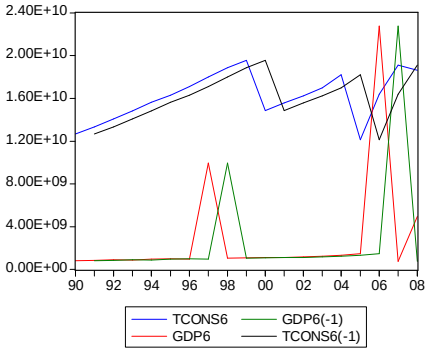

ملحق 16

3 – الصادرات البينية في شمال أفريقيا بآلاف الدولارات، 2006

	تونس	السودان	موريتانيا	المغرب	ليبيا	مصر	الجزائر	المستوى العالمي 2006	مجموع التجارة البينية في شمال أفريقيا
الجزائر	106 243,08	663,611	1 391,69	387 797,09	19 342,83	451 410,72		54 612 721,78	966 849,02
مصر	35 664,66	195 124,10	1 794,04	85 001,52	169 036,79		36 903,581	13 756 318,29	523524,697
ليبيا	726 410	1 032,44	1,675	94 410,31		1 312,15	209,02	39 270 721,75	823375,595
المغرب	92 042,89	591,807	31 268,36		22 739,89	37 510,15	54 956,08	12 510 012,11	239109,165
موريتانيا	482,234			1 577,45		7 434,68	13 816,66	700 000,00	23311,021
السودان	5 367,87		91,335	112,546	3 597,51	68 635,44	1 494,59	5 478 706,06	79299,286
تونس		3 688,73	8 478,25	108 665,57	620 702,61	49 855,53	188 052,93	11 694 350,65	979443,611
المجموع	966 210,73	201 100,69	43 025,34	677 564,49	835 419,63	616 158,66	258566,18	138 022 830,63	3 634 912,40

المصدر : stat.wto.org/countryProfiles

4– الواردات البينية في شمال أفريقيا بآلاف الدولارات، 2006

	تونس	السودان	موريتانيا	المغرب	ليبيا	مصر	الجزائر	المستوى العالمي 2006	مجموع التجارة البينية في شمال أفريقيا
الجزائر	171 579,92	530,1	13 816,66	49 880,16	209,02	197 720,78		21 455 854,55	433 736,64
مصر	30 252,86	60 392,15	7 434,68	14 021,67	103 128,15		603 369,37	20 667 241,54	818 598,88
ليبيا	620 702,61	3 597,51	..	22 739,89		169 036,79	19 342,83	6 964 560,132	835 419,63
المغرب	133 848,55	493,527	1 577,45		94 410,31	209 148,66	445 728,61	23 298 468,12	885 207,10
موريتانيا	6 781,81	91,335		10 561,74	1,675	5 158,35	2 884,06	1 073 326,14	25 478,96
السودان	15,469		..	815,126	1 032,44	476 928,23	91,591	8 844 472,04	478 882,86
تونس		7 736,86	482,234	70 944,75	726 410,46	106 386,01	194 829,75	15 007 295,77	1 106 790,07
المجموع	963 181,22	72 841,48	23 311,02	168 963,33	925 192,06	1 164 378,81	1 266 246,22	90 346 658,16	4 584 114,14

المصدر : stat.wto.org/countryProfiles

ملحق 17

5 –مفهوم المستهلك في بعض التشريعات العربية:

مع تزايد استعمال مصطلح " المستهلك " و انتشاره في كثير من الدول نتيجة ظهور حركة الدفاع عن المستهلكين كما أسلفنا، ثار اهتمام التشريعات العربية بتحديد مفهومه القانوني و لهذا سنقوم بدراسة موقف بعض التشريعات العربية بشأن نطاقه القانوني، وسنقتصر فقط على بعضها:

أولا : في التشريع المصري

بالرغم من أهميته فإن موضوع حماية المستهلك في التشريع المصري لم يحظ بنصيب وافر من البحث نظرا لحداثة العهد به، و مع ذلك فقد عالج البعض هذه الحماية من خلال دراسة الجرائم الاقتصادية كجرائم التموين و التسعير الجبري.

و قد تعرض التشريع المصري لمفهوم المستهلك في قانون حماية المستهلك رقم 67 الصادر سنة 2006 من خلال مادته الأولى التي تنص على أنه هو : "كل شخص تقدم إليه أحد المنتجات لإشباع احتياجاته الشخصية أو العائلية أو يجري التعامل و التعاقد معه بهذا الخصوص".

من خلال هذه المادة يلاحظ من أول وهلة أن المشرع المصري أخذ بالمفهوم الواسع من خلال لفظ (كل شخص) إلا أنه يتبن لنا من عبارة إشباع احتياجاته الشخصية أو العائلية على أنه استقر على الاتجاه الضيق لمفهوم المستهلك ، كما يلاحظ أن المشرع المصري وظف مصطلحات غامضة مثل " تقدم إليه" و كان من أحسن أن يستعمل عبارات " يقتنى أو يستعمل".

إلى جانب ذلك يلاحظ في هذه المادة إغفال المشرع المصري عند ذكر " الغرض من الاستهلاك "، مما يجعل هذا التعريف قاصرا.

ثانيا : في التشريع الجزائري

بالرجوع إلى قانون حماية المستهلك الصادر في 7 فيفري 1989 و الذي تمت المصادقة عليه بمقر المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 22 جانفي 1989 يتضح لنا أن المشرع الجزائري ركز على عدة مصطلحات مثل المستهلك ، المنتج، الوسط، الموزع ..... للدلالة على الأطراف في عملية الاستهلاك .

و لم يعرف قانون 89/02 مصطلح " المستهلك" بل أحالتنا المادة 13 منه إلى المرسوم التنفيذي رقم 39/ 90 المتعلق برقابة الجودة و قمع الغش، الذي اعتبر أن المستهلك بموجب المادة الثنية هو "كل شخص يقتين بثمن أو مجانا منتوجا أو خدمة معدين للاستعمال الوسيطي أو النهائي لسد حاجاته الشخصية أو حاجة الشخص الآخر أو الحيوان يتكفل به".

ملحق 18

يمكن القول أن المشرع الجزائري في النص المشار إليه أعلاه تردد بين مفهومين للمستهلك، فلو نظرنا و ركزنا على لفظ "الوسيطي" لقلنا أنه أخذ بالمفهوم الواسع أما إذا واصلنا قراءة النص، نجد الجزء الأخير منه يشير إلى المستهلك النهائي و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على اعتماده على المفهوم الضيق .

ومن خلال التعريف المقدم في المرسوم التنفيذي رقم 90/39 ، نجد أن المشرع الجزائري قد اعتبر المستهلك شخصا طبيعيا و بذلك يكون قد أقصى الشخص المعنوي من إمكانية أن يعتبر مستهلكا.

لكن يبدو أن المشرع الجزائري قد تدارك الأمر حين عرف المستهلك مرة أخرى في القانون رقم 02/04 الصادر بتاريخ 23 جويلية 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية من خلال مادته الثالثة التي نصت على أنه : " كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني سلعا قدمت للبيع أو يستفيد من خدمات عرضت و مجردة من كل طابع مهني" .

لقد قدم المشرع الجزائري تعار يف لجملة من المفاهيم لكن هذه الأخيرة لا تخلو من بعض التناقصات التي يتضمنها النص الواحد .

ثالثا : في التشريع التونسي

باعتباره حجر الزاوية لقوانين حماية المستهلك في تونس يظهر أن القانون رقم 92/117 ، الصادر بتاريخ 7 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك قد وضع تعريفا موسعا في فصله الثاني لهذا المفهوم، إذ عرفه بأنه " الطرف الذي يشتري منتوجا لغرض استهلاكه " .

يلاحظ أن هذا التعريف اتصف بالشمولية بحيث افتقد إلى الدقة لكونه لم يحدد معاني المصطلحات التي استعملها، فمصطلح " الطرف" مفهوم عام و غير محدد و لا يدري إن كان يعني به المشرع التونسي الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين على حد سواء، كما أن مصطلح "يشتري" يقتصر على فعل مادي واحد و لا يشمل فعل "الاستعمال" .

بالإضافة إلى ذلك لم يبين هذا التعريف الفرق بين المستهلك و المهني (المحترف) فهذا الأخير يمكن له أيضا شراء منتوج(لغرض استهلاكه) في إدارة أعماله أو نشاطاته التجارية أو لأغراض شخصية .

و إذا كان هذا القانون خالي من تعريف المهني فإنه باستعمال قاعدة المخالفة يمكن القول بأن المهني، بخلاف المستهلك ، هو الذي يشتري منتوجا لغرض بيعه .

و لعل هذه النقائص ترجع إلى عدم وجود مصادر قانونية آنذاك حيث أن المشرع التونسي سبق نظيره الأوروبي والفرنسي اللذين لم يضعا قانونا إلا سنة 1993 .

ملحق 19

رابعا : في التشريع الليبي

إن المستهلك حسب منطوق المادة الأولى من مشروع قانون حماية المستهلك المقدم سنة 2007 هو :

"كل شخص طبيعي أو اعتباري يشتري المنتوج أو يتلقاه لغرض الاستهلاك الشخصي "

رغم أنه لا زال مجرد مشروع قانون و لم يتخذ الصيغة التشريعية الرسمية فلا مانع من بعض الملاحظات في شأنه.

فهذا النص كان موفقا في تحديده لنطاق مفهوم المستهلك حيث يبدو جليا أنه ارتكز على الاتجاه الضيق، بدليل تركيزه على مصطلح (غرض الاستهلاك الشخصي) .

6- المؤشرات الإحصائية لقياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي :

أولا : معامل "جيني"

يمكن حساب معامل "جيني" باستخدام المعادلة التالية :

$$G = 1 - \sum_{i=0}^{n-1} (P_{i+1} - P_i)(L_{i+1} + L_i)$$

حيث :

P : هي النسب التراكمية للسكان

L : هي النسب التراكمية للإنفاق

و تعرف هذه المعادلة بالتعريف الهندسي .

ثانيا : لاستعراض المؤشرات الإحصائية الأخرى نعرف ما يلي :

ليكن C_i هو إنفاق الفرد i حيث هناك n فرد في المجتمع ؛ في هذا المجتمع يمكن تعريف :

- متوسط الإنفاق:

$$\mu = \frac{\sum_{i=1}^{n} C_i}{n}$$

ملحق20

نصيب الفرد في إجمالي الإنفاق: -

$$X_i = \frac{C_i}{n\mu}$$

على أساس من هذه التعريفات يمكن عرض المؤشرات الإحصائية لقياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي على النحو التالي :

– المدى و يعرف كالتالي:

$$R=\frac{[\max C_i - \min C_i]}{\mu}$$

– متوسط الانحراف النسبي:

$$M = \frac{\sum_{i=1}^{n} |\mu - C_i|}{n\mu}$$

– التباين:

$$V = \frac{\sum_{i} (\mu - C_i)^2}{n}$$

– معامل الاختلاف:

$$Cof = \frac{\sqrt{V}}{\mu} = \frac{\sigma}{\mu}$$

–مؤشر أتكنسون : يعتمد هذا المؤشر على مفهوم الدخل المكافئ للتوزيع العادل معرف على النحو التالي :

$$nU(C_e) = \sum_{i=1}^{n} U(C_i)$$

حيث :

U : مستوى الرفاهية للفرد واحد و الذي يساوي إلى

ملحق 21

$$U(C) = \frac{1}{1-\varepsilon} C^{1-\varepsilon}$$

و على أساس هذه المعادلة ، فقد تمت صياغة مؤشر لعدم عدالة التوزيع على النحو التالي :

$$A = [1 - C_e / \mu]$$

بأنها معامل تجنب عدم المساواة، حيث كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع بعيدا عن حالات عدم المساواة و مفضلا لحالات المساواة. و تعرف ε

–مؤشر تايل : يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي و يعرف على النحو التالي :

$$T = \frac{1}{n} \sum \log \frac{\mu}{C_i}$$

مراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

1 – أحمد التعريف المالك، المحاضرات في تحليل الاقتصاد الكلي ،منشورات برتي، سنة 1994.

2- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية الإسكندرية، سنة 2003.

3- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة ، جامعة آل البيت ، سنة 2007 .

4- أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصاد الكلي، الديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 1993.

5 – السعيد بريش، الاقتصاد الكلي: نظريات نماذج وتمارين محلولة،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

6- أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، سنة 1999.

7 – جون.م.كينز، "النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، بيروت: منشورات مكتبة الحياة.

8 – جيمس جوار تيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.

9- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، سنة 2000.

10 – سليمان الفارس وديمة ماخوس، أثر الأسعار على درجة حساسية المستهلك، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سنة 2006 .

11- ساموبلسون، علم الاقتصاد، الجزء الخامس، المغرب، سنة 1992 .

12 – سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الطبعة الثانية، الناشر: الكويت 1994، القاهرة، سنة 2000.

13- ضياء مجيد الموساوي، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1992

14 –طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، جامعة الأردنية، عمان، سنة 2004.

15 – عائشة مصطفى المنياوي، سلوك المستهلك والاستيراتيجيات، مكتبة عين شمس، القاهرة،سنة 1998 .

16 – عبد الرحمن الجويسي، سلوك المستهلك، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، 2008.

17- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، سنة 1998.

18- عبد القادر محمد عبد القادر عطية والآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، سنة 2005.

19- عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، سنة 2004.

20 – علي عبد القادر علي، اتجاهات توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 19، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2002.

21- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2000.

22 – عنابي بن عيسى، سوك المستهلك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2010.

23- فليج حسن خلف الله ، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، الأردن، سنة 2007.

24- مجيد ضياء، النظرية الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 1999.

25- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الوائل للنشر، الأردن، 2004 .

26- محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، منشورات برتي، الجزائر، سنة1999.

27- محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2006 .

28- محمد دوبدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.

29 – محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي: الأسس النظرية، الجزء الأول، (الجزائر: د.م،د.ت)،

30 – محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2004.

31- محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول، دار البيان العربي، جدة، 1985.

32- محمد محفوظ، العولمة وتحولات العالم ، المركز الثقافي العربي، سنة 2003
www. Eljazaria.com

33 –منير الحش، الاقتصاد العربي وأثره في التطور الحضاري، مركز الدراسات الاستيراتيجية، دمشق، 2004.

ب- المقالات:

34 – أحمد سلامي ومحمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر (1970 – 2005)، مجلة الباحث، عدد 06، سنة 2008.

ج- المذكرات ورسائل:

35- صواليلي صدر الدين النمو والتجارة الدولية في الدول النامية (نماذج بانيل)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

د – التقارير:

36- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2003.

37- البنك الدولي، إدارة حكم لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تقرير التضامنية والمساءلة، دار الساقي، بيروت، سنة 2004.

38-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دراسة دولية لاتجاهات المستهلكين وتوقعهم، منشور Industry an Environment، 2000.

مراجع باللغة الفرنسية:

أ- الكتب:

1-Benissad (A), et De poix (S) , « Image Economiques du Monde : Maghreb-Moyen Orient » Armond Collin, 2009.

2-Bernier (B) et Simon (Y) , « Introduction à la macro-économique », 8éme édition, Dunod, 2005 .

3 - Bernard (p) et Tarondo (J.C) , « Comportement de l'Acheteur »,Paris, éditions Sirey,1981 .
4-Bourbonnais(R) , « Econométrie », 3éme édition , Dunod, 2000 .

5-Dormont (B) « Introduction à l'économétrie » , Paris Montchréstien, 1999 .

6- Gamblin (A) , « Images Economiques du Monde », Armond Collin éditeur, 2009.

7 -Guiyon(X) , « Statistique et Econométrie »,Paris Ellipses Edition Marketing,2001.

8- Green (W) « Econométric Analysis », 5th édi, NJ : Prentic Hall, Apper Sadlle River, 2003.

9- Sevestre (P) , « Econométrie des Données de Panel », Paris, Dunod, 2002.

10 -Wilkie (W), « Consumer Behavior »,2ed John Wiley and Sons, 1985.

ب- المقالات:

11- Ackley (G) and Suits (D.B), Relative Price Changes and Aggregate Consumer Demand, In American Review, December 1950.

12 - Angeving (G.E), « Forcasting Consumption With a CanadianConsumer Sentiment Measure », In Canadian Journal of Economics, May 1974.

13- Brady(D.S) and Freidman(R),«Saving and the Income Distribution»,In Studies in Income, and Wealth, Vol 10, National Bureau of Economic Research, Princeton University Press, 1947.

14-Breush (P) et Sagan, « The lagrange Multiplier Test and Its Applications to Model Spécification in Econométrics, Review of Economics studies, 1979.

15- Brown, William.(S), « Macroeconomics, Emglewood Cliffs », New Jersey : Prentice-Hall, International CH14.

16- Cardian (I) , « Le mystére de la consommation perdue », revue de l' OFCE, N0 53.

17-Cardoso (N) et Gardes, «Caractérisation et Analyse des comportements de consommation de ménages pauvres sur les données individuelles françaises», revue économique, 1997.

18- Crouch (R.L), « Mcroeconomics », Harcourt Brace Jovanovich, 1972.

19- Davis (N) « Consumption : How to prevent it and how to live withit », the journal of largugology, Rhinology and O tology, Cambridge University Press , 1984.

20 - Dornbusch, Fisher, Sparks, « Macroeconomics », Third Canadian Edition McGraw-Hill-Ryerson Limited,NewYork 1989.

21 - Engel (J) and Blacwell (K.D), « Consumer Behavior », Ed de 1968, 1973, 1978 et 1982 ; The Ryden Press, Holt Rhinelart et Winston.

22- Engel(J.F), Kollat(D.T) et Blackwell(R.D), « Consumer Behavior », 2éme ed Holt Rinehart and Wiston, Inc,New York, 1973.

23- Fouin (M.P) , « Centre d'études Prospéctives et d'informations international », Document N°8,2002.

24- Friedman (M), « The Theory of consumption Function »,Cambridige,MA.National Bureau of Economic Research,1957.

25- Gever (E) , « Information and Consumer Decision-Making »,OECD Environment Directorale, forthcoming, 2001.

26 - Gold (R), « Astudy of Saving in the United States »,Vol1 ,Princeton Unv, Press,1953.

27- Gordon and Robert (J), « Microeconomics »,Fifth Edition Glenview,Illinois : Scott, Foresman and Company.

28- Guttman Louis, « A revision of detining social class international sociological association, Vol 9, 1998,

29- Howard(J.A) et Sheth(J.N), « A Theory of Buyer Behavior », New York, Wiley and Sons,1969.

30- Hausman (J.A) et Taylor (W) , « Panel Data and Unobservable Individual Effect », Econometrica , 1978.

31- Hsiao (C) , « Analysis of Panel » , 2éme édition, Cambridge University, 2003.

32- Hurlin (C) , « Econométrie des données de Panel : Modèles Linéaires Simples » , Seminaire Methologique, Ecole Doctorale, EDOCIF, 1999.

33-Jeaneney (J. M), « La fonction Keynésienne à l'épreuve des faits » ,Revue économique, vol 53, 2002.

34 - Kravis (I.B), « Consumption Patterns and Permanent Income », In American Economic Review,May 1957.

35- Mairesse (J) , « A time- series and cross- sectionnal estimates on panel data : Why are They different and Why should They equation », in J.Hartorg (EDS), 1990.

36 - Mc Cracken (P.W), Mao (J.C.T) and Fricke (C), « Consumer Instalment Credit and Public Policy », Bureau of Business Research, University, of Maches, 1965.

37- Melville (LG) , «Consumption, Income and Wealth », Rev of Eco and Stat, Vol 36, 1954.

38- Modigliani (F), Fluctation in the Saving Income Ratio : A problem in Economic Forcasting ,In Studies in Income, and Wealth, Vol. 11, 1949.

39-Moldigliani (F), « The collected Papers of Franco Moldigliani », Massachussette institute of technology, 2005.

40-Nicosia(F.M), « Consumer Decision Press : Marketing and Adversiting Implications »,Prentice Hall, Inc., Englewoud Cliffs, N.Jersey,1966.

41- Tobin (J), « Relative Income,Absolute Icome and Saving », In Money, Trade and Economic Growth, Macmillan, 1951.

42- Tobin (J), « Stabilization Policy Ten Years After »,Brookings Papers On Economic Activity, 1980.

43- Trognon (A), « L' économétrie des panels en perspective », Revue d'économie politique,Nov/Déc 2003.

44 - Van Doom (J), « Aggregate Consumption and The distribution of Incomes », In European Economic Review, October 1975.

45- Vella (F) et Marno (V), « Two- step estimation of panel Data models with censored endogenous variables and selections bias », Journal of Econmetrics , 1999.

47- White (H), « A Hetrokedasticity- consistent covariance Matrix Estimator and a Direct Test for Hetrokedasticity »,Econometrica, Vol 48, N0 4, May 1980.

48- Yaffe (R) , « A primer for panel data », social science, stat and mayping, New York University, 2003 ; Source : www.nyu.edu/its/pubs/connect/fall03/yaffee_primer.pdf

ج- المذكرات و رسائل :

49- Mamdouh Al Khatib Al Kuswani, « La fonction de consommation dans les pays sous – developpés », Etude E conométrique Comparée, Université Paris IX- Dauphine sciences économiques, 1974

د – انترنيت (مواقع المستعملة كمصادر للمعلومات) :vue le 12-12-2008

-World Bank, « World development Report 2006 »,Equity and Development,Oxford University , Oxford.

- Rapport sur le dévloppement en Afrique (1999) : WWW.UN.ORG
-Revue Africaine : WWW.AFDB.ORG
- www.bank-of-algeria.dz

-www.cbe.org.eg (La banque centrale d'Egypte)

- www.cbl.gov.ly

- www.bkam.ma

-www.bcm.mr

- www.bct.gov.tn

-www.lemaghrebdz.com